

عمدة العلماء الراسخين شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين الشيخ شمس الدين مجمد بن عبد الله بن شهاب الدين احمد بن تمرتاش الحنفي نفعنا الله به و بعالومه آسين

ح ﴿ الطبعه الاولى على نفقة ۗ ۗ



(صاحب المكتبة النبويه) بشارع النبانه بالدرب الاحمر بمصر وحقوق الطبيع محفوظه للماتزم

اعتنى بصحيحه حضرة الفاضل الهمام الشيخ كال الدين مجاهد الازهرى

﴿ مطبعة الترقى محارة الكفاروه غرة ٢٩ ﴾

# م فهرست متن تنوير الابصار ١٠٥٠

Market and the second s			-
	عيفة		Tings
باب الشهيد		خطبة الكتاب كتاب الطمارة	1
باب الصلاة في الكعبة		باب المياه	
كتاب الزكاة		فصل في البئر . باب التيمم	
باب السائمة . باب نصاب الابل	27	باب المسح على الخفين	Y
ه زكاة البقر		» الحيض	٨
» ز كاة الغنم . باب زكاة المال	77	» الانجاس	٩
» العاشر "	49	كتاب الصلاة	1.
» الركاز . باب العشر	٤٠	باب الاذان . باب شر وط الصلاة	17
» المصرف . باب صدقة الفطر	21	» صفة الصلاة	15
كتاب الصوم	24	الأمامة	
اب ما فسد الصوم ومالا فسده	٤٣	tale all	14
فصل في الموارض	22	15 (1 11 11 11	19
اب الاعتكاف	20	121 - H " H	71
كتاب الحج	27		77
فصل في الاحرام		» ادراك الفريضة	45
باب القران - بأب التمتع	٤٧	» قضاء الفوائت	40
The second secon	0+	» سجود السهو	77
» الجنايات	01	» صلاة المريض	44
ه الاحصار	05	» سجودالتلاوة. باب المسافر	XX
» الحج عن الغير		and of	49
» الهدى . كتاب النكاح	00		۳.
، الولى	01	» الكسوف	41
» الكفاءة	09	» Ikmimäla	44
ptl (	4.	» صلاة الخوف	
» نكاح الرقيق	74	» صلاة الجنازة	

( ب )

باب نكاح الكافر ياب اليمين في الدخول أغ 75 QY باب الرضاع » اليمين في الاكل الخ 70 94 كتاب الطلاق » اليمين في الطلاق والعتاق، 77 97 باب الصريح » اليمين في البيع والشراء الخ VE » طلاق غير المدخول بها » اليمين في الضرب الخ XF 91 الكنايات ١٠٠ كتاب الحدود 79 تفويض الطلاق باب الوطىء الذي يوجب الحد 1.1 V . الامر باليد . فصل في المشيئة » الشهاده على الزنا الخ 1.4 » حد الشرب ألتعليق VI طلاق المريض VW القذف حد القذف 1.4 الرجمة » التمزير 1.5 Y2 الايلاء ١٠٥ كتاب السرقة VO الخلع باب فى كيفية القطع واثباته M 1.4 الظوار باب قطع الطريق ( W 1.4 الكفارة بأب المغنم وقسمته YA اللمان فصل في كيفية القسمة VA 11. العنين وغيره . باب العدة باب استيلاء الكفار ٨. فصل في الحداد ١١١ باب المستامن 11 فصل في ثبوت النسب فصل في استئمان الكافر AY ماب الحضائة ١١٢ باب العشر والخراج والجزيد XW باب النفقه ١١٤ بأب المزتد A E كتاب العتق ١١٦ باب البغاة, 14 باب عتق البعض ١١٧ كتاب اللقيط AY T 54 » الحلف بالعتق ١١٨ كتاب اللقطه AA » العتق على جعل كتاب الآبق » التدبير · باب الاستيلاء ١١٩ كتاب المفقوداً A كتاب الإعان ١٢٠ كتاب الشركة 9.

١٥٧ باب الوكالة في البيع والشراء » الوكالة بالخصومة والقبض 109 » عزل الوكيل . كتاب الدعوى 171 ١٦٤ ٥ التحالف ١٦٥ فصل في دفع الدعاوى باب ما يدعيه الرجلان 177 ۱۹۷ » دعوى النسب ١٦٨ كتاب الاقرار ١٧٠ باب الاستثناء وما في معناه ١٧١ كتاب اقرار المريض ١٧٣ كتاب الصلح ١٧٥ فصل في دعوى الدين ١٧٦ فصل في التخارج كتاب المضاربة ١٧٨ ياب المضارب ١٧٩ فصل في المتفرقات ١٨٠ كتاب الايداع ١٨١ كتاب العارية ١٨٢ كتاب المية باب الرجوع في الهبة 114 كتاب الاجاره 140 باب ما يجوز من الا يجاره الم 141 » الاجارة الفاسدة 144 » ضان الاجير 149 » فسخ الاجارة 19. مسائل شي 191 كتاب المكاتب 194

١٣١ فصل في الشركة الفاسدة ١٢٢ كتاب الوقف ١٧٤ كتاب البيوع ١٢٦ باب خيار الشرط » خيار الرؤية . باب خيار العيب 177 » البيع الفاسد 149 فصل في الفضولي. باب الاقالة 144 ١٣٣ باب المرابحه والتوليه فصل في القرض . باب الربا 140 ١٣٦ باب الحقوق » الاستحقاق ITY ۱۳۸ » السلم » المتفرقات 149 » المرف 15. ١٤٢ كتاب الكفالة باب كفالة الرجلين 155 ١٤٥ كتاب الحوالة ، كتاب القضاء فصل في الحبس 157 باب التحكم 121 كتاب القاضي الى القاضي وغيره 124 مسائل شتى 129 كتاب الشهادات 101 ياب القبول وعدمه YOL » الاختلاف في الشهادة 104 س الشهادة على الشهادة 105 ، الرجوع عن الشهادة 100 ١٥٦ كتاب الوكالة

食の事

٢٢٣ ﴾ التصرف في الرهن الح -٢٢٧ ١ القود فيا دون النفس » احكام ألشهادة في الفتل الخ 449 ٢٣٠ كتاب الديات . فصل في الشجاج »ما محدثه الرجل في الطريق الح 444 فصل في الحائط المائل » جناية البهرمة والجناية عليما YHY ٢٣٤ ﴾ جناية المملوك والجنابة عليه ٢٣٦ باب القسامة ٢٣٧ كتاب الماقل ٢٣٨ كتاب الوصايا ٢٣٩ باب الوصية بثلث المال ٢٤١ باب العتق في المرض ٢٤٢ باب الوصية للاقارب وغيرهم ٢٤٢ ياب الوصية بالخدمة والسكني ٢٤٣ باب الوصى ٢٤٥ كتاب الخنثى مسائلشتي ٢٤٩ كتاب الفرائض فصل في العصبات ٢٥٠ باب العول ٢٥١ باب ذوى الارحام فصل في الحرقي والغرقي فصل في المناسخة باب المخارج ( 22 )

١٩٣٠ بأب ما يحوز للمكانب ١٩٤ » موت المكاتب وعجزه الح ١٢٥ كتاب الجنايات ١٩٥ كتاب الولاء ١٩٦ كتاب الاكراه ١٩٧ كتاب الحجر ١٩٨ كتاب المأذون ٢٠٠ كتاب الغصب ١٠٧ فصل ٢٠٧ كتاب الشفعة ٢٠١٠ باب طلب الشفعة ٤٠٠ ) مايطليا ٢٠٥ كتاب القسمة ٧٠٧ كتاب المزارعة ٢٠٨ كتاب المساقاة ٢٠٩ كتاب الذبائح ٢١١ كتاب الاضحة ٢٩٢ كتاب الحظر والاباحة ٢١٣ فصل في الليس فصل في النظر ، الاستبراء وغيره ٢١٤ فصل في المبيع ٢١٦ كتاب احياء الموات ٢١٨ كتاب الاشربة كتاب الصيد ٢٢٠ كتاب الرهن ٢٢١ » ما يجوزارتها نه وما لا يجوزا على ۲۲۴ » الرهن يوضع على يد عدل

# 

حمدًا لمن أحكم أحكام الشرع الشريف وأعلا مناره \* وأعز من قام بإعبائة وأعلا مقداره ﴿ وصلاة وسلاما على سيدنا مجرد الذي ضاعف الله فخاره وعلى آله وأصحابه وأخص بالزيادة اعوانه وأنصاره (وبعد) فيقول مولانا الشيخ الامام العلامة والامام العمدة الفهامة عمدة العلماء الراسخين شيخ مشابخ الاسلام والمسلمين وارث علوم الانبياء والمرسلين كهف المشتغلين بركة المسلمين فريد عصره ووحيد دهره مولانا الشيخ شمس الدين مجمد بن المرحوم شبيح الاسلام زبدة الانام عبد الله بن المرحوم شبيخ الاسلام العالم العامل الهمام شهاب الدين احمد بن تمرتاش الحنفي متع الله به المسلمين و بطول حياته وأدر علينا وعليهم من بركانه آمين لما رأيت الهمهما يلة الى المختصرات المضبوطة راغبة عن الكتب المبسوطة أردت أن أكتب كتابا مشتملا على كثير من مسائل المتون المعتمدة محيطا بفوائد نفيسة عنها أكثر المحتصرات مجردة ليكون عونا لمن ابتلي بالقضا والفتوى وسندا سديدا لمن أراد سلوك الاستقامة والتقوى (وسميته) بتنوير الابصار وجامع البحار والله سبحانه وتعالى أسأل وبنبيه اليهأتوسل أن يجمله خالصا لوجيه الكريم وسببا للفوز منه بالنميم وأن ينفع به الطلاب ويجعله عمدة وعدة لاولىالالباب انه ولى الاجابة واليه الانابة وهوحسبى ونع الوكيل

## مر كتاب الطهارة المحمد

سببها مالا بحل الابها وقيل الحدث والخبث (أركان الوضوء) أر بعة غسل الوجه مرة وهو من مبدأ سطح جبهته والى أسفل ذقنه طولا وما بين شحمتي

الاذنين عرضا فيجب غسل المأقى وما بين العذار والاذن لاغسل باطن العينين وغسل اليدين والرجلين مرة مع المرفقين والكعبين ومسح ربع الرأس مرة وغسل حميع اللحية فرض أيضا ولا يعاد الوضوء بحلق رأسه ولحيته كما لايعاد الغسل بحلق حاجبه وشاربه وقلم ظفره وكذا لوكان على أعضا وضوئه قرحة وعليها جلدة رقيقـة فتوضأ وأمر الماء عليها ثم نزعها لايلزم اعادة الفسل على ماتحتها (وسننه) البداءة بالنية والتسمية قبل الاستنجاء و بعده و بغسل اليدين الى الرسنين وهو ينوب عن الفرض والسواك عِناهُ وغسل الهم بمياه والانف بمياه والمبالغة فيهما لغير الصائم وتخليل اللحية والاصابع وتثليث الغسل ومسخ كل رأسه مرة وأذنيه بمائه والترتيب والولاء (ومستحبه) التيامن ومسح الرقبة لا الحلقوم (ومن آدابه) استقبال القبلة ودلك أعضائة وادخال خنصره صماخ أذنيه وتقديمه على الوقت لغير معذور وتحريك خاتمه الواسغ وعــدم الاستعانة بغيره وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسلكل عضو والدعاء بالوارد عنده والصلاة على رسول الله صلى الله عليــه وســلم بعده وأن يقول اللهم اجعلني من الد إبين واجملني من المتطهرين ويشرب من فضال وضوئه مستقبل القبلة قائما ( ومكروهه ) لطمالوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث المسح عاء جديد (وينقضه) خروج نجس منمه الى مايطهـر و ربح أو دودة أوحصاة من دبر لأرج من قبل وذكر ودودة من جرح أو أذن أو أنف وكذا لحم سقط منه والخرج والخارج سيان وقيء ملا فاه من مرة أو علق أوطعام أو ماء لامن بلغم اصلا ودم غلب على بزاق او ساواه لا ان غلبه البصاق وكذا علقة مصت عضوا وامتلائت من الدم ومثلها القراد ان كان كبيرا يخرج منه دم مسفوح والا لا كبعوض ودباب ويجمع متفرق التىء لاتحاد السبب وما ليس بحدث ليس بنجس ونوم يزيلمسكته والالا واغماء وجنون وسكر وقهقهة بالمغ يقظان أيصلي بطهارة

صغرى مستقلة صلاة كاملة ومباشرة فاحشة للجانبين لامس ذكر وامرأة كما لو خرج من اذنه قيح لابوجع وان به نقض كما لوحشي احليله بقطنة وابتل الطرف الظاهر وأن ابتل الداخللا (وفرض الفسل) غسل فمه وأنفه و بدنه لادلكه ويجب غسل سرة وشارب وحاجب ولحية وفرج خارج لاغسل مافيه حرج كمين وثقب انضم وداخل قلفة وكنفى بل اصل ضفيرتها لاضفيرته ولوعلويا اوتركيا ولايمنع ونبم وحناودرن ووسخ وتراب فىظفر مطلقا وماعلى ظفر صباغ وطعام بين اسنانه ولو خاتمه ضيقا نزعه او حركه كقرط ولولم يكن يثقب اذنه قرط فدخل الماء فيه عند مروره اجزأه كسرة والا أدخله ( وسننه ) البيدأة بفسل يديد وفرجه وخبث بدنه ان كان ثم يتوضأ ثم يفيض الماء باديا بمنكبه الايمن ثم الايسر ثم برأسه ثم بقية بدنه مع دلكه وصح نقل بــلة عضو الى آخرفيه لافى الوضر، (وفرض) عندمني منفصل عن مقره بشهوة وان لم يخرج بها وايلاج حشفة آدمي أو قدرها من مقطوعها في أحد سبيلي آدمي بجامع مثله عليهما لو مكلفين وان لم ينزل ورؤية مستيقظ منيا أو مذيا وان لم يتذكر الاحتلام لاان تذكر ولو مع اللذة ولم ير بللا وكذا المرأة أو لج حشفته ملفوفة بخرقة ان وجدانة وجب والا لاوا نقطاع حيض ونفاس لامذى وودى وادخال أصبع ونحوه في الدبر أو القبل ووطء بهيمة أوميتة أو صغيرة غــير مشتهاة بلا ا نزالَ كما لو أنى عذراء و لم يزل عذرتها (و يجب) على الاحياء كفاية أن يفسلوا البيت كما بجب على من أسلم جنبا أو حائضا أو نفسا أو بلغ لابسن في الاصخ والا فندوب (وسن) لصلاة جمعة وعيد واحرام وعرفة (وندب) لمجنون أفاق وعند حجامة وفى ليلة برأة وقدر وعند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحــر وعند دخول منى يوم النحر وعند مكة لظواف الزيادة ولصلاة كسوف واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد ثمن ماء اغتسالها ووشهو ثها عليه (و يحرم) بالاكبردخول مستجد ولو للعبور الا للضرورة وتلاوة قرآن بقصنده ومسنه وطواف وبه

و بالاصغر مس مصحف الا بغلاف متجاف ولا يكره النظراليه لجنب وحائض ونفساء كادعية ومس صبى لمصحف ولوح وكناية قرآن والصحيفة أو اللوح على الارض عند الثانى ويكره له قراءة توراة وزبور وانحيل لاقنوت والتفسير كصحف لا الكتب الشرعية

#### ﴿ باب المياه ﴾

يرفع الحدث عاء مطلق كماء ساء وأودبة وعيون وآبار وبحار وثلج مذاب وماء زمزم و عاء قصد تشميسه بلا كراهة و عاء ينعقد به ملح لا عاء ملح وعصير نبات يخلاف مايقطرمن الكرم بنفسه وبمغلوب بطاهر ويجوز بما ذكر وانمات فيهغير دموی کزنبور وعقـرب و بق رماءی مولد کسمك وسرطان و كذا لو مات خارجه والفي فيه و ينجس بموت ماءي مماش برى مولد كبط وأوز و بتغير أحد أوصافه بنجس لااو تغير بمك وكذابجوز بما خالطه طاهرجامد كاشنان وزعفران وفاكهة وو رق شجر في اللاصح أن بقي رقته ( و بحبار ) وقعت فيه نجاسه وهو مايمـد جاريا وان لم يكن جريانه بمـددان لم ير أثرة وهو طعم أو لون أو ريخ و براكد كذلك والمعتبر أكبررأي المبتلي به فيه فأن غلب على ظنه عدم خلوص النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا لا (ولا يحوز) بماء زال طبعه بطبخ كرق أواستعمل لقربة أورفع حدث أواسفاط فرض اذا الفصل عن عضو وان لم يستقر وهو طاهر وليس بطهور (وكل أهاب ) دبغ وهو بحتملها طهر ومالا فلا يطهر جلد حية وفارة خلا خنر ير وآدميوما طهر به طهر بذكاة لالحمة على الاكثر ان غير مأكول وهل يشترط كون الذكاة شرعية قيل نعم وقيــل لا والاول أظهر وان صحح الثانى وشعر الميتة وعظمها وعصبها وحافرها وقرنها وشمر الانسان وعظمه ودم السمك طاهر وليس الكلب بنجس العين والمسك

طأهرحلال وكذا نافجته مطافا على الاصح وبول مأكول نجس ولايشرب أصلا ﴿ فَصِـلُ فِي الْبِئْرُ ﴾ آذا وقدت نجاسة في بير دون القدر السكثير أو مات فيها حیوان دموی وانتفخ أو تفسخ ینزح کل مائها بعد اخراجه وان تعذر فقدر مافيها يؤخــذ في ذلك بقول رجلين لهما بصارة بالماء وان أخرج الحيوان غير منتفخ ولا متفسخ فان كان كالامي ترح كله وان كحمامة نزح أربعون من الدلا وانكمصفور فعشرون بدلو وسط وما بين فأرة وحمامة كفأرة كما أن مابين دجاجة وشاة كدجاجة ويحكم بنجاستها من وقت الوقوع ان علم والا فمذ يوم وليلة أن لم ينتفخ في حق الوضوء وثلاثة أيام أن انتفخ أو تفسخ ولا نزح بخرء حمام وعصفور وتقاطر بولكرؤس ابر وغبار تجس و بعرتى ابل وغنم كما او وقعتا فى محلب فرميتا وقيــل القليل المعفوعنه ما يستقله الناظر والكثير بعكسه وعليه الاعتاد ( ويمتبر ) سؤر بمسئر فسؤ رآدمي مطلما ومأكول لحم طاهر الفم طاهر وخنزير وكلب وسباع بهائم وشارب خمرفور شربها وهرة فور أكل فأرة نجس وهرة ودجاجة يخلاة وسباع طير وسواكن بيوت مكروه وحمار وبغل مشكوك فى طهور يته لافى طهارته فيتوضا به ويتيمم ان فقد ماء وصح تقديم أيهما شاء ويقدم النيمم على نبيذ التمر على المدهب وحكم عرق كمؤر

# ﴿ باب التيمم ﴾

هو قصد صحيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لاقامة الفرية من عجزعن ستعمال الماء لبعده ميلا أو لمرض أو برد أو خوف عدو أوعطش أو عدم آلة تيمم مستوعبا وجهه و يدبه مع مرفقيه بضر بتين ولو جنبا أو حائضا أو نفساء يمظهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نقع و به مطلقا فلا يجوز بمنطبع ومترمد والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره وجاز قبل الوقت ولا كثر

من فرض وغيره وخوف فوت صلاة جنازة أو عيد ولو بناء يلا فرق بين كونه الماما أولا لالفوت جمة ووقت (ويجب) طلبه غلوة ان ظن قربه والا لا وشرط) له نية عبادة مقصودة لاتصح بدون طهاره فلفا تيمم كافر لاوضوءه وندب لراجيه آخر الوقت صلى ونسى اناه في رحله لااعادة عليه ويطلبه ممن هو معه فان منعه تيمم وان لم يعطه الا بثمن مثله وله ذلك لا يتيمم ولو بأكثر أو ليس له ذلك يتيمم وقبل طلبه لا يتيمم على الظاهر والمحصور فاقد اليس له ذلك يتيمم وقبل طلبه لا يتيمم على الظاهر والمحصور فاقد الملهورين يؤخرها عنده وقالا يتشبه به يفتى واليه صح رجوعه مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يعيد على الاصح والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يعيد على الاصح والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يعيد على الاصح والترقيف كل ما عنع وجوده التيمم اذا وجد بعده ومالا فلا ومرورنا عس على ماء كل ما عنع وجوده التيمم اذا وجد بعده ومالا فلا ومرورنا عس على ماء عسل الصحيح ومسح الباقي وهو أحوط من به وجع رأس لا يستطيع معه غسل الصحيح ومسح الباقي وهو أحوط من به وجع رأس لا يستطيع معه عسحه سقط فرض مسحه

# ﴿ باب المسح على الخفين ﴾

شرط مسحه كونه سائر القدم مع الكعب وكونه مشغولا بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشى فيه وهو جائز بسهة مشهورة لحدث لالجنب خطوطا بأصابع مفرجة يبدأ من أصابع رجليه الى الساق على ظاهر خفيه أو جرموقيه أو جور بيه الثخينين أو المنعلين أو المجلدين مرة ولو امرأة ملبوسين على طهر تام عند الحدث يوما وليه لة لمنم ولمسافر شهرا من وقت الحدث لاعلى عمامة وقلنسوة و برقع وقفازين (وفرضه) قدر ثلاث أصابع اليدوالخرق الحكير وهو قدر ثلاث أصابع القدم الاصاغر يمنعه وتجمع الحروق في خف

لافيهما وأقل خرق بجمع ليمنع ماتدخل فيه المسلة لاما دونه بخـلاف نجاسة وانكشاف واغلام ثوب من حرير واختلف في خروق أذنى أضحية (وناقضه) اقض وضوء ونزع خف ومضى مدة ان لم بخش ذهاب رجله من برد و بعدهما غسل رجليه لاغير وخروج أكثر قدمه نزع و بنتقض بفسل أكثر الرجل فيه فقيـللا وهو الاظهر مسح مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثا ولو أقام مسافر بعد مدة مقيم نزع والا اتمها وحكم مسح جبرة وخرقة قرحة وموضع فصد ونحو ذلك كفسل لما تحتها فلا يتوقت وبجمع معه و يجوز ولو شدت بلا وضوء و يترك ان ضر والا لا وهو مشر وط بالمجزعن مسح الموضع فان قدر وضوء و يترك ان ضر والا لا وهو مشر وط بالمجزعن مسح الموضع فان قدر فجمل عليه دواء أو وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه (و يبطله) فجمل عليه دواء أو وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه (و يبطله) فجمل عليه دواء أو وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه (و يبطله) مقوطها عن برء فان في الصلاة استافها وكذا الحكم لو برى موضعها ولم تسقط والرجل والمرأة والحدث والجنب في المسح عليها وعلى توابعها سواء ولا يشترط استيماب وتكرار في الاصح فيكفي مسح أكثرها

# \* (باب الحيض)\*

هو دم من رحم لالولادة وأقله ثلاثة أيام بلياليها وأكثره عشرة فالناقص والزائد وما تراه حامل استحاضة وأقل الطهر خمسة عشر بوما ولاحد لا كثره الاعند نصب العادة اذا استمر الدم وما تراه في مدته سوى بياض خالص ولو طهرا متخللا فيهاحيض عنع صلاة وصوما وجماعاو تقضيه لزوما دونها ودخول مسجد والطواف وقربان ماتحت أزار وقراءة قرآن ومسهالا بغلافه وكذا حمله ولا بأس فراءة أدعية ومسها وحملها وذكر اسم الله تعالى وتسبيح وأكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد ولا يكره مس قرآن بالكم و يحسل وطؤها إذا ا تقطع حيضها

لأكثره وان لاقله لاحتي تغتسل أو يمضي عليها زمن يسبع الغسل والتحريمة ويكفر مستحله وقيللا وعليه المعول ودم استحاضة كرعاف دائم لايمنع صومة ومبلاة وجماعا والنفاس دم بخرج عقب ولد ولاحد لاقله وأكثره أربعون بوما والزائد استحاضة والنفاسلام توأمين منالاول والعدة منالا خروفاقا وسقط ظهر بعض خلقه كيــد أو رجــل ولد فتصير به نفسا وآلامة أم ولد و يحنت به وتنقضي به العدة ولا يحد لياس بمدة بل هو ان تبلغ من السن مالا يحيض مثلها فيه فما رأنه بعد الانقطاع حيض وقيل بحد بخمسين سنة وعليه المعول تيسيرا وما رأته بمدها فليس بحيض في ظاهرالمذهب وصاحب عذر من به سلس بول أو استطلاق طن أو انفلات ريح أو استحاضة ان استوعب عذره تمام وقت صلاة ولوحكما وهذا شرط في الابتداء وفي البقاء كفي وجوده في جزء من الوقث. وفى الزوال استيما بالانقطاع حقيقة (وحكمه) الوضوء لكل فرض ثم يصلى به فيه فرضا ونفلا فاذا خرج الوقت اطلوان سال على ثوبه جاز ان لايغسله ان كان لو غسله تنجس قبــل الفراغ منها والا فلا وآنما تبقى طهارته فى الوقت اذا لم يطرأ عليه حدث آخر أما اذا طرأ فلا

## \* ( باب الأنجاس )\*

يجوزرنع نجاسة حقيقية عن محلها عاء ولومستعملا و بكل ما تعطأ هرقالع كخل وماء و رده بحلاف نحو ابن و يطهر خف تنجس بذى جرم بدلك والا فيفسل وصفيل كرآة بسح يزول به أثرها وأرض بيبسها وذهاب أثرها لصلاة لا لتيمم وحكم أجر مفر وش وخص وشجر وكلا قائمين في أرض كذلك ومنى يابس بفرك ان طهر وأسحشفة والا فيفسل بلا فرق بين منيه ومنيها وثوب و بدن على الظاهر وزيت تنجس بجمله صابونا كطين تنجس فجمل منه كوز بعد جعله في النار وعنى قدر درهم

وهو مثقال فى كثيف وعرض مقعر الكف فى رقيق من مغلظة كعذرة و بول غير مأكول ولو من صغير لم يطم ودم وخمر وخرء دجاج و روث وحثى ولو أصابه من غليظة وخفيفة جعلت الخفيفة تبعا (وعفى) دون ربع ثوب من مخففة كبول ماكول وخرء طير غير ماكول ودم سمك واءاب بفل وحمار و بول انتضح كرؤس أبر وماء وارد على نجس نجس كعكسه لارماد قدر وماح كان حارا و غسل طرف ثوب أصابت نجاسة محلا منه ونسى مظهر له وان بغير تحركا لو بال حمر على حنطة تدوسها ققسم أوغسل بهضه حيث يطهر الباقى وكذا يطهر محل في الله مرعلى حنطة تدوسها ققسم أوغسل بهضه حيث يطهر الباقى وكذا يطهر محل بغسل وعصر ثلاثا فها ينه صر و بتثليث جفاف فى غيره

﴿ فصل الاستنجاء ﴾ سنة وأركانه مستنج ومستجى به وخارج وبخرج بنحو حجر منق وليس العدد بمسنون فيه والفسل بعده بلا كشف عورة سنة ويجب أن جاوز المخرج نجس و يعتبرا قدر المانع خلا موضع الاستنجاء (وكره) بعظم وطعام وروث وأجر وخزف ومحترم كخرقة ديباج و بمين و فم وزجاج وعلف سحيوان فلوفعل اجزاه كما كره استقبال قبلة واستدبارها لبول أوغائط واوفى بنيان فان جلس مستقبلا لها ثم ذكره انحرف ان أمكنه والا فلا وكذا يكره للمرأة امساك صغير لبول أو غائط نحو انقبلة واستقبال شمس وقمر لهما و بول وغائط في ماء ولوجاريا وعلى طرف نهر أو برً أو حوضاً وعين أو تحت شجرة وغائط في ماء ولوجاريا وعلى طرف نهر أو برً أو حوضاً وعين أو تحت شجرة مشرة أو في زرع أو ظل و بجنب مسجد ومصلى عيد وفي مقابر و بين دواب وفي طريق ومها و به بلا عذر أو في موضع يتوضأ أو بغتسل فيه

-مع كتاب الصلاة الله-

هي فرض عين على كل مكلف وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيدلا بخشبة

ويكفر جاجدها وناركها مجانة بحبس حتى يصلى وبحـكم باسلام فأعلها مع جماعة وهي عبادة بدنية محضـة فلا نيابة فيها أصلا سببها جزء أول اتصل به الاداء والا فما يتصل به والا فالجـزء الاخير و بعد خروجه يضاف الى جملته (وقت الفجر) من طلوع الفجر الثاني الى طلوع ذكاء ووقت الظهر من زواله الى بلوغ الظل مثليه سوى فيء الزوال ووقت المصر منه الى الغروب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهو الحمرة ووقت المشاء والوتر منه الى الصبح ولآيةدم عليها الوتر لوجوب الترتيب وفاقد وقنهما مكلف بهسما فيقدر لهما وقيسل لا والمستحبالا بتداء باسفار والختم به الالحاج بمزدلفة وتاخير ظهر فيصيف مطلقا وجمعة كظهر أصلا واستحيا إ وعصر مالم تتغير ذكاء وعشاء الى ثلث الليل فان آخرها الىمازاد على النصف والمصرالي اصفرار ذكاء والمغرب الى اشتباك النجوم كره تحريما والوتر الى آخر الليل لوائق بالانتباه وتعجيل ظهر شتاء وعصر وعشاء يوم غم ومغرب مطلقا وتاخير غيرهما فيه (وكره) صلاة واوعلي جنازة وسجدة تلاوة مع شروق واســـتواء رغروب الاعصر يومه و ينعقد نفل بشروع فيها لا الفرض وسجدة تلاوةوصلاة جنازة نليت في كامل وحضرت قبل وصح تطوع بدأ به فيهاوندر اداه فيها وقضاء تطوع بدأ به فيها فانسده وكره نفل وكلما كان واجبا لغيره كمنذور وركمتي طواف والذي شرع فيه ثم أفسده بعد صـــلاة فجر وعصر لاقضاء فائتة وسجدة نلاوة وصلاة جنازة وكذا بعد طلوع فجر سوى سنته وقسل مغرب وعند خروج امام فخطبة الى تمام صلاته بخلاف فائتة وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة الاسنة فجر ان لم يخف فوتجماعتها ومزد نمة وعند مدانعة الاخبثين ووقت حضور طعام تاقت نفسه اليهوما يشغل باله عن أفءالها وبخل بخشوعها ولاجمع بين فرضين في وقت بعذر فان جمع فسد لهو قدم وحرم او عكس وان صح الالحاج بعرفة ومزدلفة

# • ( باب الآذان )\*

هواعلام مخصوص على وجه مخصوص بالفاظ كذلك سببه ابتداء آذان جبريل و بقاء دخول الوقت وهو سنة مؤكدة للفرائض في وقتها ولو قضاء لالفيرها فيعاد آذان وقمع قبله بتربيع تكبير في ابتدائه ولا ترجيع ولالحن فيه ويترسلفيه ويلتفت فيه يمينا ويسارا بصلاة وفلاحو يستدير في المنارة ويقول. بعــد فلاح آذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتبن وبجمل أصبعيه في أذنيه والاقامة كالادان لكن هي أفضـل منه ولايضع أصبعيه في أذنيه ويحدر فيها ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين ويستقبل القبلة بهما ولا يتكلم فيهما ويثوب ويجلس بينهما الافي المغرب ويؤذن ويتيم لفائتة وكذا لاولى الفوائت و يخير فيه للباقي ولا يسن فيا تصليه النساء أداء وقضاء ولا فيا يقضي. من الفوائت في مسجد و يكره قضاؤها فيه ( ويجوز ) آدان صبي مراهق وعبد وولد زنا وأعمى واعرابي (و بكره ) آذان جنب واقامته واقامة محدث لا آذانه وامرأة وفاسق وقاعــد وسكران الا اذا أذن لنفسه قاعــدا و بعاد آذان جنب لااقامته وكذا آذان امرأة ومجنون ومعنوه وسكران وصبي لايعقل وكره نركهما لمسافر وكذا تركما بخلاف مصل في بيته بمصر أو في مسجد بعد صلاة جماعة فيه أقام غـير من أذن بغيبته لايكره مطلقا ويجيب من سمع الاذان بان يقول. كَمَّالتِهِ اللَّ فِي الحَمِيعَتِينِ والصَّلاة خير من النَّوم ولو كان في المسجِّد حين سمعه ليس عليه الاجابة واو كان خارجه أجاب بالقدم واو أجاب باللسان لابه لا يكون عجيبًا بناء على أن الاجابة المطلوبة بقرمه لابلسانه و بقطع قراءة القرآن لو بمنزله وبحيب ولوبمسجد لاوبحيب الاقامة كالاذان وقيل لا

\* ( باب شروط الصلاة )\*

هي طهارة بدنه من حدث وخبث وثو به ومكانه من الثاني وستر عور ته وهي

المرجل ماتحت سرته الى تحت ركبته وما هو عورة منهعورة من ألامة معظهرها وبطنها وجنبها وللحرة جميع بدنهاخلا الوجهوالكفين والقدمين وعنعمن كشف الوجه بين رجال للفتنة ولا يجوز النظراليه بشهوة كوجه أمرد و يمنع كشف ربع عضو من غليظة وخفيفة والغليظة قبل ودبروما حولهما والحفيفةما عداذلك والشرط سترها عنغيره لاعن نفسه وعادم سانر يصلىقاعدا موميا بركوع وسجود وهو أفضل من صلاته قائما بركوع وسجود ولو أبيح له ثوب ثبنت قدرته ولو وجد ماكله نجس أو أقل من ربمه طاهر ندب صلاته فيه ولو ربمه طاهرا صلى فيه حمّا ولو وجدت تو با يســــتر بدنها مع ر بـع رأسها يجب "سترهما ولو أقل من ر بع الرأس لاولو وجد ما يستر به بعض العورة وجب استعماله ويستر القبل والدبر فان وجد ما يستر أحدهما ستر الدبر واذا لم يجد ما يزيل به نجاسة صلى ممها ولا اعادة عليه (والنية) وهي الارادة لاالعلم والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للارادة وهو ان إملم بداهة أي صلاة يصلي والتلفظ بها مستحب وقيل سمنة وجاز تقديمها على التكبيرة مالم يوجــد ما يقطعها من عمل غير لائق بصلاة ولا عبرة بنيةمتأخرة عنها وكغي مطلق نيــة لسنة ونفل وتراويح ولابد من التعيين لفرض وواجب دون عدد ركمانه وينوى المفتدىالمتابعة ولونوى فرض الوقت جاز الا في جمة الا اذا كان عنده انها فرض الوقت ولو نوى ظهر الوقت مع يقائه جاز ولو مع عدمه وهو لايمامه لاومصلي الجنازة ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء للميت وان اشتبه عليه الميت ينوى الصلاة مع الامام على من يصلى عليه والامام ينوى صلاته فقط لا امامة المقتدى لو أم رجالا وان أم نساء فان اقتدت به محاذية لرجل في غير صلاة جنازة فلا بد من نية امامتها وان لم تقتد عاذية اختلف فيه ونية استقبال القبلة ليست بشرط كنية تميين الامام في صحة الاقتداء (واستقبال القبلة) فللمكي اصابة عينها ولغيره اصابة جهتها والمعتبر العرصة لاالبناء وقبلة العاجزعنها جهة قدرته ويتحرى عاجزعن معرفة القبلة فان

ظهر خطؤه لم يعد وان علم به فى صلاته أو تحول رأيه استدار و بنى وان شرع. بلا تحر لم يجز وان أصاب صلى جماعة عند اشتباه القبلة بالتنحرى وتبين انهـم. صلوا الى جهات مختلفة فن تيقن مخالفة امامه فى الجهة حالة الاداء لم تجز صلاته ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة

#### \* (باب صفة الصلاة)

من فرائضها التحريمة وهي شرط ومنها القيام في فرض لقادر عليه ومنها القراءة لقادر عليها ومنها الركوع ومنها السجود ومنها القعود ألاخير قدر التشهد ومنها الخروج بصنعه وشرط في أدائها الاختيار فان أتى بها ناءًا لايعتــد به (ولها واجبات ) وهي قراءة الفاتحة وضم سورة في الاولبين من الفرض وفي جميع ركمات النفل والوتر وتعيين القراءة فى الاوليين وتقديم الفائحة علىالسورة ورعاية الترتبب فيما يتكررني كلركمة كالسجدة وتعديل الاركان والمقود الاول والتشهدان ولفظ السلام وقنوت أأوتر وتكبيرات العيدين والجهر والاسرار فيها يجهر و يسر ( وسننها) رفع البدين للتحريمة ونشر الاصابعوأن لايطأطئ رأسه عند التكبير وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذوالتسمية والتأمين سرا ووضع بمينهعلي يساره تحت السرة وتكبيرالركوع والرفع منه والتسبيح فيه ثلاثاوأخذركبتيه بيديه وتفريج أصابعه وتكبير السجودوكذا الرفع منه وتكبيره والتسبيح فيه ثلاثاووضع يديه وركبتيه وافتراش رجله اليسرى والجلسة والصلاة على النبي صلي اللهعليه وسلم والدعاء (ولها آداب) نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والىأرنبته حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبه الايمن والايسر عند التسليمة الاولى والثانية وامساك فمه عند التثاؤب إفان لم يقدرغطاه بيده أوكمه واخراج كفيه منكيه عنــد التكبير ودفع السمال مااستطاع والقيام

حين قيــل حى على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صفـــه ينتهى اليه الامام على الاظهر وشروع الامام مذ قيل قد قامت الصلاة ﴿ فصل ﴾ واذ أراد الشروع فيها كبر للافتتاح بالحذف قائمًا و يصير شارعا بالنية عنـــد التكبير لابه ولا يلزم العاجز عن النطق تحريك لسانه ورفع يديه ماســـا بإبهاميه شحءتى أذنيه والمرأة ترفع حذاء منكبيها وصح شروعه بتسبيح وتهليل وسائر كلم التعظيم كما لوشرع بغير عربية أوأمن أولبي أو سلم أو سمى عند ذبح أو قرأبها عاجزالاأنأذن بها علىالاصح ولوشرع باللهماغفرلىأوذكرهاعند الذبح لم يجز يخلاف اللهم ووضع يمينه على يساره تحت سرته آخذا رسغها بخنصره وا بهامه كما فرغ من التكبير وهو سنة قيام له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الثناء وفىالقنوت وتكبيرات الجنازة لافى قيام بين ركوع وسجود وبين تكبيرات العيد وقرأ سبحانك اللهم مقتصرا عليه الا اذاكان مسبوقا وامامه يجهر بالقراءة فلا ياتى به وتعوذسرا لـقراءة فيانى به المسبوق عند قيامهلقضاء مافاته لاالمقتدى و يؤخر عن تكبيرات الميد وسسمى سرا فى كل ركمة لابين الفاتحة والسورة مطلقا وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور القرآنوليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز الصلاة بها ولم يكفر جاحدها لشبهة فيها وقرأ المصلي لواماما أومنفردا الفاتحةوسورة أو ثلاث آيات وأمن الامام سراكماموم ومنفردثم يكبر للركوع ويضع يديه على ركبتيه ويفرج أصابعه ويبسط ظهره غير رافعولا منكسرأسه ويسبح فيه ثلاثا ولو رفعالامامرأسه قبلأن يتمالمامومالتسبيحات وجب متا بعته بخلاف سلامه قبل اتمام المؤتم التشهد ثم يرفع رأسه من ركوعه مسمعا ويكتني به الامام وبالتحميد المؤتم ويجمع بينهما لومنفردا ويقوم مستوياتم یکبر و یسجد واضما رکبتیه ثم یدیه ثم وجهه بین کفیه و یعکس نهوضه وسجد بانقه وجبهته وكره اقتصاره على أحدهما كما يكره بكور عمامته وان صح بشرط كونه على جبهته أو بعضها أما اذا كان على رأســــه فقظ وسجد عليه مقتصرا

لاولو سعجد على كمه أوفاضل ثو به صح لوكان المكان طاهرا وكره ان نم يكن ثمة تراب أو حصاة والا لاوان سجد للزحام على ظهر مصل صلانه جاز وان لم يصلها لأولوكان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين منصوبتين حاز وان أكثر لاو يظهر عضــديه و يباعد بطنه عن فخذيه و يستقبل باطراف أصابعرجليه القبلة ويكره انءلم يفعل ويسبح فيه ئلاثاوالمرأة تنخفض وتلصق وجلس بين السجدتين مطمئنا وليس بينهما ذكر مسنون وكذا بعد رفعه من الركوع على المذهب ويكبر ويسجد مطمئنا ويكبر للنهوض بلا اعتماد وقمود والركمة الثانية كالاولى غيرانه لاياتى بثناء وتعوذ فيها ولا يسن رفع يديه الا فى تكبيرة افتتاح وقنوت وعيدين واستلام والصفا والمروة وعرفات والجرات والرفع بحذاء أُذَنيه في الثلاثة الاول وفي الأســـتلام وعند الجمرتين برفع حذاء منكبيه وبجعل باطنهما نحوالكمبة وعندالصفا والمروة وعرفات يرفعهما كالدعاء فيبسط يديه نحو السهاء و بعد فراغه من سمجدتى الركمة الثانية يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب رجله اليمني ويوجه أصابمه نحو الفبلة ويضع يمناه على فخذه اليدني ويسراه على فخذه اليسرى ويبسط أصابعسه جاعلا أطرافها عند ركبتيه ولايشير بسبأبته عند الشهادة وعليهالفتوى ويقرأ تشهد ابن مسعود رضى الله عنه ويقصد بالمفاظ التشهد الانشاء لا الاخبار ولايزيد على التشهد في القمدة الاولى فان زاد عامداكره أوساهيا وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد على المذهبواكتفى فيها بعد الاوليين بالفاتحةوهو مخير بين قراءة وتسبيح ثلاثا على المذهبو يفعل فى الفعود الثاني كالاول وتشهدوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي فرض مرة واحدة في العمر واختلف في وجوبها كلما ذكر والمختار تكراره كلما ذكر والمذهب استحبابه ودعا بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لابما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويساره مع الامام كالتحريمة قائلا السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول و بركاته وسن جمل الثانى أخفض ، ن الاول و ينوى السلام على من فى يمينه و يساره والحفظة فيهما و يزيد السلام على امامه فى التسليمة الاولى ان كان فيها والا ففى النانية ونواه فيهما او محاذيا و ينوى المنفرد الحفظة فقط

﴿ فَصُلَّ ﴾ يجهر الامام في الفجر وأولى العشاءين أداء وقضاء وجمعة وعيدين وتراويح ووتر بعدهاو يسر في غيرها كمتنفل بالنهارو بخير المنفرد في الجهر ان أدى كمنتفل بالليل وبخافت حنماان قضي على الاصح والجهر اسهاع غيره والخافتة اسهاع نفسه و بحبرى ذلك في كل مايتعلق بنطق كتسمية على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعتاق وطلاق واستثناء ولو ترك سورة أولى العشاء قرأها وجوبا مع الفاتحة جهرا في الا خريين ولو ترك الفاتحة لا وفرض القراءة آية على المذهب وحفظها فرض عين وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وحفظ فأتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم (ويسن) في السفر مطلقا الفاتحة وأى سورة شاء وفي الجضر طوال المفصل في المجر والظهر وأوساطه في العصر والمشاء وقصاره فى المغرب ونطال أولى الفجر على ثانيتها فقط واطألة الثانيسة على الاولى يكره اجماعا أن بثلاث آيات وأن باقل لاولا يتمين شيء من القرآن الصلاة على ظريق الفرض ويكره التعيين والمؤتم لايقرأ مطلقا فان قرأ كره تحريًا بل يستمع وينصت وان قرأ الامام آبة ترغيب أو ترهيب وكذا الخطبة وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه فيصلى المستمع سرا والبعيد والقريب سيان

## ﴿ باب الامامة ﴾

هى أفضل من الاذان والجماعة سنة مؤكدة للرجال وأفلها اثنان وقيل واجبة وعليه المامة فتسن أو تجب على الرجال المقلاء البالمين الاحرار القادرين على المملاة بالجاعة من غير حرج فلاتجب على مربض ومقعد وزمن ومقطوع بد ورجل من خلاف ومفاوج وشيخ كبيرعاجز وأعمى ولاعلى من حال بينه و بينها مطر وطين و برد شديد وظلمة كذلك (والاحق بالامامة) الاعلم باحكام الصلاة. ثم الاحسن تلاوة للقرآن ثم الاورع ثم الاسن ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن. وجما ثم الاشرف نسبا ثم الانظف ثوبا فان استووا يقرع أو الحيار الى القوم وصاحب البيت أولى بالامامة من غـيره ألا أن يكون مـــه سلطان أو قاض فيتمدم عليه والمستمير والمستأجر أحق من المالك واو أم قوما وهم له كارهون ان المساد فير أو لانهم أحق بالامامة منه كره وان هوأحق لا ( و يكره ) امامة عبد وأعران وفاسق وأعمى الا أن يكون أعلم القوم ومبتدع لايكفر بها وان كفربها لايصح الاقنداء به أصلا وولد الزنا وتطويل الصدلاة وجماعة النساء في غيرصلاة جنازة فان فعلن تقف الامام وسطهن كالمراة (وبكره) حضورهن الجماعة مطلفا على المذهب كما بكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه أو زوجنه أو أمته أما اذاكان ممهنواحد ممن ذكر او أمهن في المسجد لاريقف الواحد محاذيًا ليمين امامه فلو وقف عن يساره كره وكذا خلفه على الاصح والزائد يقف خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الحنائي ثم النساء واذاحاذته امرأة مشتهاة ولاحائل بينهما فيصلاة مطلقة مشتركمة نحريمة وأداء واتحدت الجهة فسدت صلاته ان نوى امامتها والافسدت صلاتها ومحاذاة الامرد الصبيح لا يفسدها على المذهب (ولا يصح) اقتداء رجل بامرأة وصى مطلقا وكذا لايصح الافتداء بمجنون مطبقأو متقطع فىغيرحالة افاقته أوسكران وطاهر بمعذوران قارن الوضوء الحدثأوطرأ عليه وصحلو نوضا علىالانقطاع وصلى كذلك وحافظ آبة من القرآن بفير حافظ لها ومستور عورة بعار وقادرعلي ركوع وسجود بعاجز عنهما ومفترض بمتنفل وناذر بناذر الا اذا نذر أحدهما غين منذور الاخرو بمفترض آخر وناذر بحالف ولاحق ومسبوق بمثلهما ومسافر

به على الاصح واذا فسد الاقتداء لايصبح شروعه في صلاة نفسه على المذهب ( ويمنع ) من الاقتداء طريق تمر فيه عجلة أو نهر تجرى فيه السفن أو خلاءڤ الصحراء يسع صفين والحائل لا يمنع ان لم يشتبه حال امامه ولم يختلف المكان (وصح ) افتداء متوضى متيمم وغاسل بماسح وقائم بفاعد وباحدب وموم بمثله ومتنفل بمفترض فى غـير التزوايم فى الصــحبح وأذا ظهر حدث أمامه بطلطه فيلزم اعادتها كما يلزم الامام أخبار القوم اذا أمهم وهومحــدث أو جنب بالقدر المكن بكتاب أو رسول على الاصح ( واذا ) افتدى أمى وقارئ بام. أو استخلف الامام أميا في الاخريين تفسد صلاتهم وصحت لوصلي كل من الامي والقارئ وحده بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القارئ اذا لم يقتد به وصلى منفردا دانها تفسد في الاصح ( المدرك ) من صلاها كاملة مع الامام (واللاحق) من فاته كلها أو بعضها بمد اقتدائه (والمسبوق) من سبقه الامام بهها أو ببعضها وهو منفرد فيا يقضيه الا فى أر بع لايجوز الاقتداء به ولوكبر ينوى. استثناف صلاته وقطعها يصير مستأنها وقاطعا ولوقام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدتا سهو فعليه ان يعود ولولم يعد كان عليه ان يسجد في آخر صلاته ويأتى بتكبيرات النشريق اجماعا

## ه( باب الاستخلاف )\*

سبق الامام حدث غيرمانع للبناء ولو بعد التشهد استخلف ما لم يجاوز الصفوف لو في الصحراء وما لم يخرج من المسجد لوكان يصلى فيه واستثنافه افضل و يدمين لجنون او حدث عمد أو احتلام أو اغماء أو قهقهة وكذا يستخلف أذ حصر عن قراءة لخجل قدرالمفروض لالو نسى القراءة اصلا أو أصاله ولكثير اوكشف عورته في الاستنجاء أذا لم يضطر أو قرأ في حالة الذهاب أو الرجوع

الوطلب الماء بالاشارة او شراه بالمعاطاة اومكث قدر اداء ركن بعد سبق الحدث واذا ساغ له البناء توضأ و بني على مامضي ويتم صـــلانه ثمة او يعود الى مكانه ان فرغ خليفته كمنفرد والاعاد الى مكانه كالمقتدى اذا سبقه الحدث وان تعمد عملا ينافيها بعد جلوسه قدر التشهد تمت ولو بلا صنعه بعده بطلت كما تبطل يقدرة المتيمم على الماء ومضى مدة مسحه ان وجد ماء على الاصح وتعلم امي آية واوكان مقتديا بقارئ على ماعليه الاكثر و وجود العاري ساتر او نزع الماسح خفه بعمل يسمير وقدرة موم على الاركان وتذكر فاثنتة عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب وتقديم القارى" أميا مطاقا وقيل لانساد لوكان بعد التشهد بلاجماع وهو الاصح وطلوع الشمس في الفجر ودخول وقت المصر في الجمهة وزوال عــذر الممذور وسقوط جبيرة عن برء ولا تنقلب الصـــلاة بها في هذه المواضع نفلا اذا بطلت الا فيما اذا تذكر فائتة أو طلعت الشمس أوخرج وقت الظهر في الجمعة ولو استخلف الامام مسبوقا صح فلو أنم صلاة الامام ثماني بماينافيها نفسد صلائه دون انقوم المدركين وكذا تفسد صلاة من حاله كحاله وكذا صلاة الامام الحدث أن لم يفرغ فأن فرغ لاوتفسد صلاة مسبوق بقبقهة المامه وحدثه العمد في قموده قدرالتشهد ولوتكلم او خرج من مسجده لابخلاف المدرك ولولاحقا فني فساد صلاته تصحيحان ولواحدت الامام فىركوعه او سجوده توضأ و ني واعادهما مالم يرفع رأسمه منهما مريدا للاداء أما اذا رفع مريدا به أداء وكن دلا ولوتذكر في ركوعه أوسجوده سجدة فسجدها أعادهما ندبا ولو أمواحدا فاحدث الامام تعين المأموم للامامة لو صلح لها بلا نية والا فسدت صلاة المقتدى دون الامام على الاصح هذا اذالم يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام والمستخلف باطلة ولوام رجلا فاحدثا وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام و بني على مبلاته وفسدت صلاة المقتدى أخذه رعاف يَكُث الى نقطاعه ثم يتوضا ويبنى

# \* ( باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها )\*

يفسدها المتكامعمده وسهوه قبل قعوده قدرالتشهدسيان الاالسلامسا هياللخروج من الصلاة قبل اتمامها على ظن ا كالها بخلاف السلام على انسان فانه يفسدها ولو ساهيا و رد السلام بلسانه والتنحنح بلا عذر أو غرض محبيح والدعاء بما يشبه كلامنا والانين والتأوه والتأميف والبكاء بصوت لوجعأو مصيبة لالذكر **چ**نة أر نار و شميت ماظس دير هما: الله ولو من العاطس لنفسه لا و جواب خبر بالاسترداع عي لذهب وكدا كلما قصد له الجواب او الخطاب كيا يحبي خذ الكتاب قدة مخاطبا لن اسم ذلك ويتح على غير امامه فخرف فتحه على اممه مطا ولوح ي على لسانه نعم ال كان يعنادها في كالامه نفسد والا لاواكله وشر به معنة الا ذا كان بين أسنا نما كالدون الجمعية فا علمه وانتقاله من صلاة الى معا، تها في اعتم من مصحف مطاقا كل عمل كر ثير لا يشك الناظر في فاعلم انه ليس فيها والا فعد رفع يديه في تكيرات الزرائد على المذهب سيجوده على نجس واداء ركى المعكم مكشف عورد النجسة عنداله اني وصلاته على مصلي مضرب نجبى البطانه وخويل صدره عن الهد بغير عذر ولا يفسدها نظره الى مكتوب وفهمه وسر ور مار في الصحراء المسجد. كبير عوضه سجوده أو بين يديه في مسجد صغير مطلقا أو أسمل من الكان أمام المصلي لوكان يصلي عليها نشرط محاذاة اعضاء نمار المضاءه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع وانأثم المار في ذلك ويغرز الامام في الصحراء سترة قدر ذراع وغلظ اصبح بقر به على احد حاجبيه ولا يكفى الوضع ولا الخط ويدفعه بتسبيح أوأشارة لا بهما وكفت سترة الامام راو عدم المر و ر والطريق جازتركها (وكره) سدل ثو به وكفه وعبثه به وبجسده وصلانه في ثياب بذلة ومهنــة وأخذ درهم في فيه لم يمنعه من القراءة وصلاته حاسرا رأسه للتكاسل لا للتذلل وصلاته مع مدافعة الاخبثين اوالريح

وعقص شمره وقلبالحصي الالسجودهمرةوفرقمة الاصابع والتخصروا لالتفات يوجهه او بمضه رقيل نفسد بتحويله وللمتمد لاواقماؤه وافتراش ذراعيه رسلاته الى وجه انسان ورد السلام بيده والتربع بغير عذر والتثاؤب وتفميض عينية وقيام الامام في الحراب لا سجوده فيه مطلقا وانفراد الامام على الدكان وعكسه عند عدم عذر ولبس ثوب فيه عائيل وان يكون فوق راسه او بين بديه أو بحذائه تمثال واختلف فيا اذا كان خلفه والا ظهر الكراهة ولو كانت تحتقدميه اوفى يده او على خاتمه او كانت صغيرة او مقطوعة الراس او الوجهاو آغير ذي روح وعد الاتي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقالا قتل حيةاو عقرب مطلقا وصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف مطاقا أو شمع اوسراج الوعلى بساط فيه تماثيا ان لم بسجدعايها (وكره) استقبال الفبلة بالفرج في الخلاء وَكُذَا استدبارها كَماكُره امساك صبى نحوها ومد رجليه في نوم اوغيره اليها او الى مصحف او شيء من الكتبالشرعية الا ان يكون على موضع مرتفع عن الحاذاة وغلق باب المسجدوالوطء فوقه والبول والتفوط وانخاذه طريقابغير عذر وادخال نحجاسة فيه فلا يجو زالاستصباح بدهن نجس فيه ولا البول فيه ولوفي اناء لا فوق ييت فيمسجد والمتخذلصلاة جنازة اوعيدمسجد فيحقجوازالافتداء لافي غيره فحل دخوله لجنب وحائض ولا باس بنقشه خلا محرابه بجص وماء ذهب بماله لا من مال الوقف وضمن متوليه لو فعل

#### \* ( باب الوتر والنوافل)\*

عو فرض عملاو واجب اعتقاد وسنة ثبوتا فلا يحكفر جاحده وتذكره في العرض مفسد له كمكسه ويقضى وهوثلاث ركعات بتسليمة و يقرآ في كل وكمة منه فاتحة وسورة وكبر قبل ركوع ثالثته رافعا يديه وقنت فيه مخالتا على الاصح مطلقا وصح الاقتداء فيه بشافعي لم يفصل بسلام على االاصح و ينوى

الوتر لا الوتر الواجب كما في العيــدين وياتي الماموم يقنوت الوتر لا الفجر بل يقف ــاكتا على الاظهر ولو نسيه ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيــه ولا هِمُود الى القيام قان عاد اليه وقنت ولم يعد الركوع لم نفسد صارته وسيجد للسهو ركع الامام قبل فراغ انتقتدى تابعه قنت في أولى الوتر أو ثانيته سهوا فم يقنت في ثالثته ولا يقنت لفيره (وسن) أربع قبل الظهر والجمعة وبعدها يتسليمة وركمتان قبسل الصبيح و بعد الظهر والمفرب والعشاء (ويستحب) أربع قبال المصروقبل العشاء وبعدها بتسليمة وست بعد المغرب بتسليمة وآكدها سنة الفجر وقيل بوجوبها فلا نجوز صلانها فاعدا من غيرعذر على الاصحولا بجوز تركها لمالم صارمرجعا في الفتاوي بخلاف سائرالسنن وبخشي الكفر على منكرها وتقضى ولوصلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع لابجز يه عن ركمتيها على الاصح (و تكره) الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة والافضال فيهما الرباع بمسايمة ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القـ مدة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة و بعدهاولا يستفتح اذا قام ألى الثالثة منها وفي البواقي من ذوات الاربع يصلي و يستفتح وقيل لا وكثرة الركوع والسجود أحب من طول الغيام ويسن تحية المسجد وهي ركمتان وأداء الفرض ينوب عنها ولو تكلم بين السنة والفرض لايسفطهاولكن ينقص نوابهاوكذاكل عمليناني التحريمة على الأصح (وندب) ركمتان بعد الوضوء وأربع فصاعدا فىالضحى ونفرض القراءة فى ركمتي الفرض وكل النفل والوتر ولزم نفل شرع فيه قصدا ولوعند غروب وطلوغ واستواء فانأفسده وجب قضاؤه وقضى ركعتين لونوى أربعا وتمض فىالشفع الاول أو الثاني كالوترك القراءة في شفعيه أو تركهما في الاول أو الثاني أواحدي الثاني أواحدي الاول أو الاول واحدى الثاني لاغير وأر بمالو ترك القراءة في الحدى كل شفع أو في الثاني واحدى الاول ولا قضاء لو قعد قدر التشهد مم

نقض أو شرع ظانا انه عليـــه أو لم يقمد بينهما ويتنفل مع قدرته على القيام اعدا ابتداء وبقاء ولا يصلي بعد صلاة مثلها وبقعد كما في التشهد على المختار وراكيا خارج المصر موميا الى أى جهة توجهت دابته واذا افتتح راكبا ثم نزل يني وفي عكسه لاولو افتتحها خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة وقبل لاولو صلى على دابة في محل وهو يقدر على النزول لاتجوز الصدلاة عليها اذا كانت واقفة الا أن يكون عيــدان المحمل على الارض وأما الصلاة على المجلة ان كان طرف المجلة على الدابة وهي تسير أولا فهي صلاة على الدابة فتجوزفي حالةالعذر لافىغيرها وان لم بكن طرفالعجلة على الدابة جاز هذافي الفرض وأما في النفل فيجوز على الحمل العجاة مطلقا ولوجمع بين نية فرض ونفل رجح الفرض ولونذر ركمتين بفير وضوء لزماه به عنده وأهدره الثالث ولونذرصلاه في مِكَانَ كَنْهَا فَاهَا فِي أَقُلَ مِن مُ فَهُ جَازِ وَالَّوِ نَذُرْتُ عَبَادَةً فِي غَدْ فَحْضَتَ فَيه يلزمها قضاؤها واو في يوم حيصها لا (التراويج سينة ) للرجال والنساء ووفتها بصله المشاء قبل الوتر ر بعده و بستحب تاخيرها الى ثلث الليل لا تفضي اذا فاتت أصلا فان قضاها كانت نفلامستحبا وليس بتراويح والجماعة فيهاسنة على الكفاية وهي عشرون ركمة عشر تسلمات بجلس بين كل أر بعــة بقدرها وكذا بين الجامسة والوتر والخنم مرة ولا يترك لكسل القوم وياتي الامام والقوم بالثناء في كل شفع و يزيد على التشهد الا أن على القوم فياتى بالصلوات و يترك الدعوات وتكره قاعدا معالقدرة على القيام ولو تركوا الجماعة فيالفرض لم يصلوا التراويج جماعة واولم يصلها بالامام صلى الوتر ولا يصلى الوتر والنطه ع بجماعة خارج رمضان وفيه يصلي الوتر وقيامه بها

#### \* ( باب ادراك الفريضة )\*

شرع فيهامنفردا ثمأقيمت أداء يقطعها قائما بتسليمة واحدة ويقتدى بالامامان ع

قيدالركمة الاولى بسجدة أو قيدها في غير رباعية أوفيها وضم البها أخرى وان صلى اللائم منها أتم ثم اقتدى متنفلا و يدرك فضيلة الجاعة الا في المصر والشارع في نفل لا يقطع مطلقا وكذا سنة الظهر والجمعة اذا أقيمت أو خطب الامام على الراجح وكره خروج من لم يصل من مسجد أذن فيه الا لمن انتظم به أمر جماعة أخرى ولمن صلى الظهر والعشاء مرة الا عند الاقامة ولمن صلى الفجر والعصر والمقرب مرة وان أفيمت واذا خاف فوت العجر لا شتفه بسنتها تركها والالا ولا يقضيها الا بطريق التبعية لفرضها قبل الزوال لا معده نحلاف سنة الظهر فاله ياتى بها في وقته مقدما لها على شفعه ولا يكون مصليا بجماعة من أدرك ركمة من ذوات الاربع لكنه أدرك فضام اوكذا مدرك الثلاث على الاظهر واذا امن فوت الوقت على المفرض والالا ويابى السنة ولو صلى منفردا واذا امن فوت الوقت على مام راكع فوقف حتى رفع راسمه لم يه رك الركمة ولو على المحت ولو اقتدى بامام راكع فوقف حتى رفع راسمه لم يه رك الركمة ولو

#### \* ( باب قضاء الفوائت )\*

الترتيب بين الفروض الخمسة والوبر اداء وقضاء لازم قصاء الفرض والواجب والسنة فرض وياجب وسمنة الم بحز فجر من تذكر انه لم بوتر الا اذا ضاق الوقت اونسيت الوقت المتسبت المنات ست اعتقادية بخر وج وقت السادسة او ظن ظنا معتبرا ولا يعود الترتيب بعد سقوطه بكثرتها بعود الفوائت الحالقلة القضاء كذا لا يعود بعدسة وطه باقى المسقطات وفساد الصلاة بترك الترتيب موقوف فان كثرت وصارت الفوائت مع الفائنة سما ظهر صحتها والا لا ولو مات وعلية صلوات فائنة وأوصى بالكفارة بيعطى لكل صلاة نصف صاع من بر وكذا الوتر من قلث ماله ولو قضاها و رثته بامره لم يجز بخلاف الحج و يجوز تأخير الفوائت لعذر السمى على العيال وفي الحوائج في الاصح و يعذر بالجهل حربي أسلم عمة ومكث

# \* ( باب سجود السهو )\*

يجب له ســــلام واحد سجدتان وتشهد وســـلام اذاكان الوقت صالحا بترلك واجب سهوا وان تكرر كركوع قبل قراءة وتأخـير قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر ركن والجهرفيا يخافت فيه وعكسه بقدرماتجوز به الصلاة فيالفصلين وقيل بجب بهما مطلقا وهو ظاهر الرواية على منفرد ومقتد بسهو امامدأن سجد أمامه لابسهوه والمسبوق يسجد مم امامه مطلقا ثم يقضى مافاته وكذا اللاحق مسهى عن القعود الاول من الفرض ثم تذكره عاد اليسه مالم يستقم قائمًا والالا ويسجد للسهو فلوعاد الى القمود تفسد صلاته وقيل لاوهو الاشبه وان سهاعن القعود الاخمير عاد مالم يقيدها بسجدة وسجد للسهو وان قيمدها تحول فرضمه نفلا برفعه وضم سادسة أن شاء ولا يستجد لاسهو على الاصح وأن قَمَدُ فَى الرَّابِمَةُ ثُمَّ قَامَ عَادُ وَسُلِّمُ وَانْ سَجِدُ للْخَامِسَةُ ثُمَّ فَرْضِهُ وَضَمَّ اليها سادسة لتصير الركعتان له نفلا وسجد للسهو ولا ينوبان عن السنة الراتبة بعد الفرض ولو ترك القمود ألاول في النقل سهوا سمجد ولم تفسد استحسانا واذا صلى ركمتين وسها فيهما فسجد له بعد السمارم ثمأراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك يخلاف المسافر فلو فعل مآليس له صح لبقاء التحريمة ويعيد سجود السهوعلى المختار سملام من عليه سجود سهو يخرجه موقوفا فيصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه أربعا بنية الاقامةان سجد والالا ويسجد للسهو وأومع سسلامه للقطع مالم يتحول عن الفبلة أو يتكام ســلم مصلي الظهر علي الركعتين توهما أتمها وسسجد للسهو بخلاف مالو سلم على ظن انه مسافر أو انبا الجمعة أو كان قريب عهد بالاسسلام فظن ان فرض الظهر ركمتان أوكار في

صلاة العشاء فظن انها التراويج فسلم والسهو فى صلاة العيد والجمة والمكتوبة والتطوع سواء واذا شك من لم يكن ذلك عادة له كم صلى استأنف وان كثر عمل غالب ظنه ان كان والا أخذ بالاقل وقعد فى كلموضع توهمه موضع قعوده وادا شغله ذلك قدر اداء ركن ولم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح وجب عليه سجود السهو فى صور الشك

## ﴿ باب صلاة الريض ﴾

من تمذر عليه القيام لمرض قبلها أو فيها أو خاف زيادته أو بطء برئه بقيامه أو دوران رأسه أو وجد لقيامه ألما شديدا صلى قاعداكيف شاء بركوع وسجود وان قدر على بعض الفيامقام وان تمذر أوماً قاعدا و بحمل سجوده أخفض من ركرعه ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجدعليه فان فملوهو يخفض برأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح والا لا وان تعذر القعود أوماً مستلفيا ورجلاه الى القبلة أو على جنبه والاول أفضل وان تعذر الابماء بالرأس وكثرت الفوائت سقط الفضاءعنه وعليه الفتوى ولو اشتبه على مريض أعداد الركمات والمجدات لنماس يلحقه لا يازمه الاداء ولم يوم بعينة وقلبه وحاجبه واوعرض له مرض في صلاته يم بما قدر وأوصلي قاعدا بركوع وسجود فصح بني ولو كان بالاياء لا كما لو كان يومي مضطجما عمقدر على القعود ولم يقدرعلي الركوع والسجردعلي المختار وللمتطوع الاتكاءعلى شيء معالاعياء والقعود صلى الفرض في فلك قاعدا بلا عذر صح وأساء والمر بوطة في الشط كالشط والمر بوطة لمجة البحران الربح يحركهما شديدا فكالسائرة والافكالواقفة ومنجنأو أغمى عليه يوماوليلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة لاولو قطعت يداه ورجلاه من المرفق والكدب و بوجهه جراحة صلى بنير طهارة وتيمم ولا يعيد هوالاصح زال عقله ببنج أو خمر لزمه القضاء وان طال

## ﴿ باب سجود التلاوة ﴾

يجب بتلاوة آية منار بع عشرة آية منها اولى الحج وص بشرط سهاعهاأوالاثنام بمن تلاها ولو تلاها المؤتم لم يسجد اصلا بخلاف الخارج بشروط الصلاة خلا المتحريمة وهي سجدة بين تكبيرتين بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها تسبيح السمجود على من كان أهلا لوجوب الصلاة أداء وقضاء فلا تجب على كافر وصى ومجنون وحائض ونفساء قرأوا او سمعوا ونجب بتلاوتهم خلا الجنون المطبق لا سهاعه من الصدى والطير والمؤتم لو في صلاته وهي على التراحي ان لم نكن صلو ية ومن سممها من امام فائتم به قبل ان يسجد سجد معدو بعده لا وان لم يقة له سجدها ولو الرها في الصلاة سجدها فيها لا خارجها الا اذا فسدت الصلاة غير الحيض فيسجدها خارجها وتؤدى وكوع وسجودفي الصلاة لها و تركوع صلاة على الفور من قراءة أية أن نواه و بسجودها كذلك وال لم ينوه وأو سمع المصلى من غيره لم يسجد فيها ل بعدها وأو سعجد فيها لم نحزه واعاده دونها وان تلاها في غير الصلاة فسجدها ثم دخل في الصلاة فتلاها سج أحرى واوكررها في مجلسين تكررت وفي مجلس لا وهوته اخني في السلب لا الحكم فتنوب الواحدة عما قبلها وعما بعدها واسداء ثوب وانتفاله من غصن الى آخر وسيحه في نهر او حوض تبديل فتجب أخرى كما او تبدل مجلس سامع دون الآلا في عكسه وكرد ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة لاعكسه وندب ضم آية أو آيتين اليها ولو سمع اية سجدة من كن واحد حرفا لم يسجد

## ﴿ باب السافر ﴾

من خرج من عمارة موضع افامته قاصدا مسيرة ثلاثة ايام ولياليهابااسير الوسط مع الاستراحات المعتادة قصر الفرض الرباعي ولو عاصميا بسفره حتى يدخل موضع مقامه أوينوى اقامة نصف شهر بموضع صالح لهما فيقصر ان

نوى أقل منه أو فيه لكن فى بحرأوجز برة أو بموضه بن مستقلين او لم يكن مستقلا برأيه أو دخل بلدة ولم ينوها بل ترقب السفر ولو بقى سنين وكذا عسكر دخل الرض حرب او حاصر حصنا فيها او اهل البغى فى دارنا فى غير مصر مع نية الاقامة مدتها بخلاف أهل الاخبية نو وها فى الاصح فلو أتم مسافران قمد فى المولى تم فرضه واساء وما زاد تقل وأن لم يقمد بطل فرضه وصح اقتداء القيم بالمسافر فى الوقت و بعده فاذا قام الى الاتمام لا يقرأ فى الاصح وندب للامام ان يقول أتمواصلا تكمفا بي مسافر و يأتى بالسنن فى حال أمن وقرار وألالا والمعتبر فى يقول أتمواصلا تكمفا بي مسافر و يأتى بالسنن فى حال أمن وقرار وألالا والمعتبر فى يقول أتمواصلا تكمفا بي مسافر و يأتى بالسنن فى حال أمن وقرار وألالا والمعتبر فى الموطن الاقامة بمثله والا صلى والسفر والمعتبر فى الموطن الاقامة بمثله والا صلى والسفر والمعتبر و بندى واجير معز و جومولى وامير ومستأجر في المنافر حتى يعلم على الاصح والقضاء يحكى الاداء سفرا وحضرا

# ﴿ باب الجمة ﴾

هي فرض يكفر جاحدها ويشترط لصحنها المصر وهوما لا يسع أكبر مساجده اهله المسكفين بها او فناؤه وهو ما اتصل به لاجل مصالحه والسلطان او ماموره بافامتها واختلف في الخطيب القرر من جهة الامام الاعظم او نائبه هل بملك الاسستنابة في الخطيسة فقيدل لا مطلقا وقيدل ان لضرورة جاز وقيدل نعم مطلقا وهو الظاهر مات والى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط او القاضي الماذون له في ذلك جاز ونصب العامة غير معتبر مع وجود من ذكر وجازت بحق في الموسم للخليفة او امير الحجاز لالامير الموسم ولا بعرفات وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة ووقت الظهر فتبطل بخر وجه والخطبة فيسه وكونها قبلها محضرة جماعة تنعقد بهم ولوصها او نياما فاو خطب وحسده لم يجزعلى الاصح

وكَفَّت تحميدة او تهليلة او تسبيحة بنيتها فلو حمد لعطاســـه لم ينب عنها على المذهب(ويسن) خطبتان بجلسة بينهماوطهارة وسترقائما والجماعة واقلها ثلاثة رجال سوى الامام فان غروا قبل سجوده بطلت وان بقي ثلاثة او نفر وا بعد. سيجوده لأواتمها والاذن العام فلو دخل أمير حصنا وأغلق بابه وصلي باصحامه لمي تنعقد (وشرطـ) لافتراضها اقامة عصروصحة وحرية وذكورة وبلوغ وعقل و وجود بصر وقدرته على المشي وعدم حبس وخوف ومطر شديد وفاقدها ان صلاها وهو مكانب وقعت فرضا ويصلح للامامة فيهما من صلح لفريرها فجازت لمسافروعبد ومريض وتنعقد بهم وحرم لمن لاعذرله صلاة الظهر قبلها في يومها عصرفان فعل ثم سعى البهابان القصل عن داره بطل ادركها أولا ( وكره ) لمعذور رمسجون أداء ظهر بجماعة في مصروكذا أهــل مصرفاتتهم الجمعــة ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو يتمهاجمة كإفي العيد وينوى جمعة لاظهراو أذاخرج الامام فلاصلاة ولا كلام الى تمامها خلا قضاء فا ثنة لم يسقط الترنيب بينها و بين الوقتية وكلما حرم في الصلاة حرم فيها بلافرق بين قر يب بعيد (ووجب) سعى اليها و ترك بيع بالاذان الاول ويؤذن بين يديه اذاجلس على المنبر لاينبغي أن يصلى غيرالخطيب فان فعل بان خطبصبي اذن السلطان وصلى بالغجازلا بأس بانسفر يومها اذاخر جمن عمران المصر قبلخروج وقت الطهر القروى اذادخل المصر يومها ان نوى المكت تمة ذلك اليوم لزمته واذنوى ألخروج منذلك اليومقبلوقتها أو بعده لاكما لوقدممسافر يومها ولم ينو الاقامة نخطب بسيف فى بلدة فتحت به والالا

\* ( باب العيدين )\*

تجب صلاته ما على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة وتقدم على صلاة الجنازة الدا اجتمعتا وصلاة الجنازة الدا اجتمعتا وصلاة الجنازة على الخطبة (وندب) يوم الفطرا كله قبل صلاتها واستياكه واغتساله وتطيبه ولبسه أحسن ثيابه وأداء فطرته ثم خروجه ما شيا الى الجبانة والخروج

اليها منة وان وسعهم المسجد الجامع ( ولا بأس ) باخراج منبراليها ولا يكبر جهرافية طريقها ولا بتنفل قبلها مطلقا وكذابعدها في مصلاها وان في البيت جاز (ووقنها) من الارتفاع الى الزوال فلو زالت الشمس وهوفي أثنائها فسدت ويصلى الامام بهمركمتين مثنيا قبل الزوائدوهي ثلاث في كل ركمة ويوالى بين القراءتين ولوأدرك الامام في القيام كبرفلولم يكبرحتى ركع الامام قبلان يكبرلا يكبر ويركع ويكبر في الكزع كما لو ركع الامام قبل أن بكبر فان الامام بكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبرو يرفع يديه في الزوا؛ الااذا كبرراكما وليس بين تكبيرانه ذكرمسنون و يسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات ويخطب بمدها خطبتين فلو خطب قبلها صح وكره ويبدأ بالتحميد في خطبة جمعة واستسقاء ونكاحو بالتكبير في خطبة العيدين (ويستحب) ان يستفتح الاولى بتسع تكبيرات تترى والثانية بسبع و بكرقبل نزوله من المنبرأر بع عشرة ويدلم الناس فيها أحكام صدقة الفطر ولايصليها وحده ان فانت مع الامام وتؤدى في مصر بمواضع اتفاقا وتؤخر بعذر من الزوال الى الغد فقط واحكامها أحكام الاضحى لكنهنآ يجوز تأخيرها الى ثالث أيام النخر بلا عذر مع الكراهة وبه بدونها ويكبر جهرا في الطريق ويندب تأخير أكله عنها ويعلم الاضحية وتكبير التشريق و وقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين بها ليس شيء (و بجب) تكبير التشريق مرة الله أكبر الى آخره عقبكل فرض ادى بجماعة مستحبة من فجر عرفة إلى عصر العيد على أمام مقيم ومقتد مسافر أو قروى أو وياتي المؤتم به وان تركه امامه والسبوق يكبر عقب الفضاء ويبدأ الامام بسجود السهومم بالتكبيرثم بالتلبية لومحرما

#### م باب الكسوف €

يصلى بالناس من علك اقامة الجمعة عند الكسوف ركمتين كالنفل بلاأذان واقامة

وجهر وخطبة ويطيل فيهما القراءة ثم يدعوا حتى تنجلىالشمس وان لم يحضر الامام صلى الناس فرادى كالخسوف والريج والظلمة والفزع

#### ﴿ باب الاستسقاء ﴾

هو دعاء واستفار بلا جماعة وخطبة وقلبرداء وحضور ذمى وان صلوافرادى جاز و بخرجون ثلاثة أيام متنابعات مشاة فى ثياب غسيلة أو مرقعة متدللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسى رؤوسهم و قدمون الصدقة فى كل يوم قبل خروجهم و يجددون التوبة و يستغفر ون للمسلمين و يستسقون بالضعفة والشيوخ و يجتمعون فى المسجد بمكة و يبت المقدس

#### \*( باب صلاة الخوف )\*

هى جائزة بعده عليه العبلاة والسلام عندهما بشرط حضور عدو أو سبع فيجعل الامامطائفة بازاء العدو و يصلى باخرى ركعة فى الثنائى وركمتين فىغيره وذهبت وجاءت تلك الطائفة فصلى بهمما بقى وسلم وحده وذهبت اليه وجاءت الطائفة الاولى وأعواصلاتهم بلاقراءة وسلمواثم جاءت الاخرى وأعواصلاتهم بقراءة وان اشتدخوفهم صلوا ركبانافرادى بالايماء الى جهة قدرتهم وفسدت عشى و ركوب وقتال كثير والسابح فى البحران أمكنه أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بلايماء والالا

#### \* ( باب صلاة الجنازة )\*

وجه الحنضر الفبلة وجاز الاستلقاء وقدماه اليها و يرفع رأسه قليلا وقيل يوضع كما تيسر على الاصح وان شق عليه ترك على حاله و يلفن بذكر الشهادتين من غير أمره بهما ولا يلقن بعد تلحيده وما ظهر منه من كلمات كفرية يعتفرفى حقه و يعامل معاملة موتى المسلمين وإذا مات تشد كمياه و تغمض عيناه

و يوضع كما تيسر على سرير مجمر ونراككفنه ( وكره ) قراءة قرآن عنده الى عام غسله وتستر عورته الغليظة فنط على الظاهر وفيل مطلقا وصحح ويغسلها حت خرقة بعد لف مثلها على يديه و يجرد كما مات و يوضأ بلا مضمضة واستنشاق ويصب عليه ماءمغلي بمندر أو حرض ان تيسروالا فاء خالص وينسل راسه ولحيته بالخطمي ان وجدوالا فبالصابون ونحوه ويضجععلي يساره فيغسل خي يُصل الماء الى مايلي التخت منه ثم على بمينه كدلك ثم يجلس مسندا اليه و بمستح بطنه رفيقا وما خرج منه يغسله ثم يضجعه على شقه الايسر ويغسله وهــده ثالثة ويصب الماء عليه عندكل اضجاع ثلاث مرات وان زاد عليها جار ولأ يعادغسله ولا وضوءهالخارج منهو ينشع فى نوب ويجعل الحنوط العطر المراتب هنالاشياء الطيبة غير زعفوان وورس علىرأسه ولخيته والكافور على مساجده ولا يسرح شعره ولا يقص ظفره وشعره ويمنع زوجها من عسلها ومسهالامن النظر اليهاعلى الاصح وهيلا تمنع من ذلك بخلاف أم الولد والمعتبر في صلاحيتها لغسله حالة الغسل لأالموت فتمنع من غسله لو أرتدت بعده ومست أبنه بشهوة وجازلها لوأسلمفات فأسلمت وجدرأس آمميلا يغسل ولايصلي عليه والائسس الله يعسل مجاماً فازابتغي الغاسل الا جرجازان كان عَمَّة عيره والا لاوبو غسر سيد نْيةأجزأه ولووجد ميت فى الماء علابدمن غسله ثلاثه (رسن) ى الكفن له ازار وقميت ولفافة وتكره العمامة في الاصح ولها درعوارار وخمار ولفا فةرخرقة تربط بهأ تمدياها وكفاية له ازار ولقافةولها ثوبان وخمار وكمن ضرورةهمها مايوجد ولبسط اللفافة ثم يبسط الازارعليها ويقمص ويوصع على الازار ويلف يساره ثم يمينه م اللفامة كذلكوهي تلبس الدرع ومجبل شعرها صفيرتين علىصدرها فوق والخسر فوقه تحت اللفافة و يعقد الكفن الخيف انتشاره وخشي مشكل كاس أةفيه ومنبوش طری و یکفن کالذی لم یدفن آن لم یتفسخ واں نفسخ کفن ی توب واحد ولا بأس فی الکفن بیرود وکتان وفی النساء بحر بر ومزعفر ومعصفر وکفنمن لاسال له

على منتجب عليه نفقته واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه وائ تركت مالاً وان لم يكن تمة من تجب عليه فقته ففي بيت المال وان لم يكن فعلي المسلمين تكفينه والصلاة عليه فرض كفاية كدفنه وشرطها اسلام الميت وطهارتة ووضعه أمام المصلى وركنها التكبيرات والقيام (وسننها)التحميدوالثناء والدعاه فيها وهي فرض على كل مسلم مات خلا بعاة وقطاعطريق أذا قتلوا في الحريب وكذأ مكابرنى مصر ليلا بسلاح وخناقمن قتل نفسه عمدا يغسلو يصلىعليه لا قاتل أحــد أبويه وهي أربع نكيرات يرفع يديه في الاولى عطيو يثني بعدها ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة ولا قراءة ولا تشهد فيهاولوكبر أمامه خمسا لم يتبع فيمكث المؤتم حتى يسلم معهاذاسلم ولايستغفر فيها لصبي ومحنون بل يقول بعد دعاءالبالذين اللهم اجعله لنا فرطا واجعله زخراواجعله لنا شافعا ومشفعا ويقوم الامام بحذاء الصدر مطلقا والمسبوق ينتظر الامام ليكبر معهلاالحاضرحال التحريمة فلوجاء بعد تكبيرالامام الرابعة فاتته الصلاة وإذااجتمعت الجنائز فافرادالصلاة أولى ويقدم الافضل منهم وان جمع جعلها صفائمايلي القبلة بحيث يكون صدركل ممايلي الاماموراعي الترتيب وبقدم في الصلاة عليه السلطان أو نائبـ م القاضي ثم المام الحي ثم الولى وله الاذن لغيره فيها الا اذا كان هناك من يساويه فله المنع فان صلى غيره ممن ليس حق. التقدم ولم يتابعه أعاد الولى والالا وان صلى هو بحق لا يصلى غيره بعده وان دفن بغير صلاة صلى على قبره مالم يغلب على ألظن تفسخه و لم مجزعليها راكبة يغير عذر (وكرهت) تحريما في مسجد جماعة هو فيد وأختلف في الخارج والمختار الدكراهة ومن ولدفمات بفسلو يصلي عليه ان استهل والاغسل وسمى وأدرج فى خرقة ودفن ولم يصل عليه كصبى سبى مع أحد أبويه ولو سبى بدونه أو بَّه فاسلم هو أو الصبي وهو عاقل صلى عليه ويغسل المسلم ويكفن ويدفن قريبه الكافر الاصلى عند الاحتياج من غير مراعاة السنة ( وأذا ) حمل الجنازة وضع

مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم وؤخرها والصبي الرضيح أو الفطم أو فوق ذلك قليلا بحمله واحد على يديه وان كبيرا حمل على الجنارة ويسرع بها بال خبب (وكره) تأخيرصالاته ودفنه ليصلي عليه جم كثير بعد صلا الجمعة كما كره جلوس قبل وضعها ولا يقوم من في الصلي لها اذا رآهاقبل وضعها (وندب) المشي خلفها ولو مشي أمامها جاز وان تباعد عنها أو تقدم الكلكر وحفر قبره مقدار نصف قامة وياحد ولا يشق ولا يوضع فيه مضر بةولا بأس باتخاذ تابوتله عندالحاجة ويفرش فيهتراب (مات) في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والفي في البحر أن لم يكن قريبا من البرولا يدفن في الدار ولوصة يراو يدخل من قبل القبلة و تمول واضعه بسم الله و بالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم و يوجه اليها وتحل العقدة ويسوى اللبن عليه والقصبلا الاتجر والخشب وجاز بارض رخوة ويسجى قبرها لا قبره ويهال التراب عليه وتكره الزيادة على ما خرج منه ولا بأس برش الماء عليه ولا يربع ويسنم ولا بحصص ولا يطين ولا يرفع عليه بتاء وقيل لا بأس به وهو المختار ولا يخرج منه الا أن تكون الارض مفصو بة أو أخذت بشفعة (حامل) ما تت و ولدها حي شق بطنها و بخرج ولدها

#### ﴿ باب الشهيد ﴾

هو مكلف مسلم طاهر قتل ظلما بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتث وكذا لو قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق واو بغير آله جارحة أو وجدجر يحا ميتا في معركتهم فينزع عنه مالا يصلح للسكةن و يزاد و ينقص ليتم كفنه و يصلى عليه بلا غسل و يدفن بدمه وثيابه و يغسل من وجد قتيلا في مصرفيا فيهالدية أو لم يعلم قاتله أو قتل بحد أو قصاص أو جرح وارتث بان أكل أو شرب أونام و تداوى أو آوى خيمة أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أو نقل من المعركة لا خوف وطء الخيل أو أوصى بامور الدنيا وأن بامور الا خرة لا عند مجمد

### وهو الاصح أو باعأو اشترى أو تكلم كلام كثير بعدانقضاء الحرب ولوفيهالا

#### \* ( باب الصلاة في الكعبة )\*

يصح فرض و غل فيها وفوقها وان كره الثانى منفردا أو بجماعة وان اختلفت وجودهم الا اذا جدل قفاه الى وجه الامام لتقدمه عليهو يصح او تحلقواحوالها ولو كان بهضهم أقرب انيها من امامه ان لم يكن فى جانبه وكذا لواقنسدوا من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح

### ﴿ كتاب الزكاة ﴾

هي تمليك جزء مال عينه الشارع من مسلم نقير غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المُنْهُمَةَ عَنَ المُمَاكُ مِنْ كُلُوجِ لللهُ تَعَالَى (شرط) افتراضها عقل و بلوغ واسلام وحرية (وسيبها) ملك نصاب حولى تأم فارغ عن دبن له مطالب من جهة العباد وعن حاجته الاصليةنام ولو تقديراءلا زكاة على مكاتب ومديون للعبدبقدردينه ولافي هماب البدن وأثاث المنزل ودور السكني ونحوها ولافى مالمنقود وساقطفي بحو ومغصوب لا بينة عليه ومدفون ببرية نسى مكانه ودين جحده المديون سنبين ثم أقر بعدها عند قوم وما أخذهصادرة ثم وصل اليه بعد سنين ولوكان الدين على مفر ملى أو معسر أو مفلس أو جاحد عليه بينة أو علم به قاض فوصل الى ملك لزمه زكاة مامضي (وسبب) لزوم أدائها توجه الخطاب وشرطه حولان الحول وتمنية المال كالدراهموالدنانير أو السوم أو نية التجارة (وشرط) صحةأدائها ئية مقارنةله ولو حكماأو بعزل ما وجب أو تصدق بكله وافتراضها عمرى وقيل هُو رَى وَعَلَيْهِ الْفَتُوى فَيَأْمُ بِتَأْخَيْرِهَا وَتَرَدَ شَهَادَتِهُ لَا يَبْقَى لِلْتَجَارَةُ مَا اشتراه ل**ها** غنوی خدمته نم لا مصیر للتجارة وان نواه لها مانم بیعه ومااشتراه لها کان لها 🔳 هاو رثه ونواه لها الا الذهب والفضة وماملك بصنعه كهية أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح عن قود ونواه لها كان لها عند الثانى والاصح لا لا زكاة في اللاكئ والجواهر الا ان تكون للتجارة

### \*( باب الساعة )\*

هى المكنفية بالرعى المباحق أكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة والسمن فلو علقها نصفه لا تكون سائمة وتبطل حول زكاة التجارة بجعلم اللسوم فلواشتراهة لمها ثم جعلها سائمة اعتبر الحول من وقت الجدل

#### \*( ...)\*

نصاب لا لم خمس فيؤخذ من كل خمس الى خمس وعشر ين بحت أو عراب شاة وفيها بنت بخاض وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وستين وتسعين حقتان الى مائة وعشر بن ثم نستانف الفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة ثم في كل مائة وخمسين ثم في كل مائة وخمسين من من من تستانف الفريضة ففي كل خمس شاة ثم في خمس وعشرين بنت بخاض م في مائة وست وتسعين أربي بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين أربي

#### \*(باب زكاة البقر)\*

نصاب البقر والجاموس ثلاثون وفيها تبيع ذو سنة أو تبيعة وفى ار بعين مسيّ ذو سنتين أو مسنة وفيا زاد بحسا به الى ستين فقيها ضهف ما فى الثلاثين ثم قت كل ثلاثين تبيعة وفى كل ار بعين مسنة

### \*(باب زكاة الفنم)\*

قصاب الغنم ضأنا أو معزا أربعون وفيها شاة وفى مائة واحدىوعشرين شاتان وفى مائتين و واحدة ثلاث شياه وفى أر بعمائة ار بع ثم فى كل مائة شاةو يؤخذ فى زكاتها الثنى وهو ما تمت له سنة لا الجذع وهو ما أنى عليه أكثرها ولاشي ٌ فى خيل و بغال وحمير ليست للتجارة وعوامل وعلوقة وحمل وفصميل وعجول 💹 تبعا لكبير وعفو وهو ما بين النصب وهالك بعــد وجوبها بخلافالمستهلك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر ونذروكهارة غير الاعتاق والمصدق ياخذالوسط وان لم يجد ما وجب من سن دفع الادني مع الفضل أو الاعلى ورد الفضلأو دفع القيمة والمستفاد وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه أخذ البغاة زكأة السوائم والعشر والخراج لا اعادة على أربامها ان صرف في محلهوالا فعليهم اعادة غير الخراج ولو خلط السلطان المال المفصوب عالهماك فتجب الزكاة فيه ويورث 🛥 وان عجل ذو نصاب لسنين أو لنصب صح وان أيسرالفقير قبل عام الحول او مات أو ارتد والمعتبر كونه مصر وفا وقت الصرف اليه ولا شيء في مال صبي تغلبي وعلى المرأة مأعلى الرجل منهم ويؤخذ الوسط ولا يؤخذ من تركته بنير وصية وأن أوصى بها اعتبر من الثلث وحولها قمرى لا شمسي شك أنه أدى الزكاة أو لا بؤديها

#### \* (باب زكاة المال ...

قصاب الذهب عشر ون مثقالا والفضة مائنا درهم و زن سبعة مثاقيل والمعتر و زنهما أداء و وجو با واللازم فى مضروب كل ومعموله ولو تبرا أو حليا مظلمًا أوعرض كارة قيمته تصاب من أحدهما مقوما باحدهما ربع عشر وفى كل خمس محسابه وغالب القضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشه يقوم واختلف فى

الساوى والمخار لزومها احتياطا وشرط كال النصاب في طرفي الحول فلايضر فصانه بينهما وقيمة المرض نضم الى النمنين والذهب الى الفضه قيمة ولانجب في نصاب من سائمة وان صحت الخلطة فيه و يجب عندقبض أر بعين درهمامن الدين و بدل مال تجارة وما تتين منه لغيرها وم تنين مع حولان الحول بعده من بدل غيرمال و يجب عليها زكاة نصف مهر من دود بعد الحول من الف قبضته مهر الطلاق قبل و يجب عليها زكاة نصف مهر من دود بعد الحول من الف قبضته مهر الطلاق قبل الدخول بها و تسفط عن موهوب له في من جوع فيه مطلقا بعد الحول

### ﴿ باب العاشر ﴾

هو حرمسلم غيرهاشمي قادر على الحماية نصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات عن التجار المارين باموالهم عليه فن أنكر تمام الحول أر قال على دين أو أديث الى عاشر آخر وكان أو أديت الى الفقراء في المصر وحلف صدق الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد وكلما صدق فيه مسلم صدق فيه ذمي الا في قوله أديت الى فقير لاحربي الا في أم ولده وقوله في غلام يولد مثله لمثله هذا ولدی وقوله أدیت الیماشر آخرونمهٔ عاشر آخر (وأخذ) منا ر بعالمشر و**من** الدّمي ضعفه ومن الحربي عشر بشرط كون المال نصابا وجهلنا ما أخذوا منا فان علم أخذ مثله ولا ناخذ منهم شـياً اذا لم يبلغ مالهم نصابا أو لم ياخذوا منا ولا يؤخذ من مال صبى حربى الا ان يكونوا ياخذون من أموال صبيا ننا أخذ من الحرى مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب ولوم الحربي بماشرولم يعلم به حتى دخل ثم خرج لم يعشره لمسامضي بخلاف المسلم .والذمي و يؤخذ نصف عشر من قيمة خمر كافر للتجارة وعشر قيمته من حر بي لا من خنز يره ومال في بيته و بضاعة ومال مضار بة وكسب مأذون مديون عِحيطاً و ليس معه مولاه م على عاشر الخوارج فمشروه ثم من على عاشر أهلي المدل أخذ منه ثانيا

#### \* ( باب الركاز )\*

هو مال تحت أرض من معدن خلق وكنز مدفون وجدمسلم أو ذمى معدن تقلم ونحو حديد في أرض خراجية أو عشر بة خمس وباقيه لمالكها ان ملكت والاتفاعد ولاشيء فيه ان وجده في داره وأرضه ولافي ياقوت و زمر دونير و زج واناء وحدت في جبل ولودفين الجاهلية خمس واؤاؤ وعنبر وكذا جميع مااستخر به من البحر من حلية وما عليه سمة الاسلام من الكنو ز فلقطة وما عليه سمة الكسمة الكنو زفاقطة وما عليه سمة الكفر خمس و باقبه للمالك أول الفتح ان ملكت أرضه والا فللواجد مخلا حربي مستأمن الا اذا عمل باذن من الامام على شرط فله المشر وط وان خلا عنها أو اشتبه الضرب فهو جاهلي على المذهب ولا مخمس ركاز وجد في دار الحرب ولو دخله جماعة ذو منعة وظفر واشي من كنو زهم خمس وان وجده مستأمن في أرض مملوكة رده الى مالكه فان أخرجه منها ملك ملكا خبيثا ولو وجده غيره فيها لا يرد ولا بخمس

#### \* ( باب المشر )\*

يجب في عسل أرض غير الخراج وكذافي غرة جبل أومفازة ان حماه الامام ومسقى سهاء أوسيح بلا شرط نصاب و بقاء الافي نحو حطب وقصب وحشيش ونصفه في مسقى غرب ودالية بلا رفع مؤن الزرع وضعفه في أرض عشرية لتغلبي مطلقا وان أسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذي وأخد الخراج من ذي اشترى عشرية مسلم والعشر من مسلم أخذها منه بشفية أو ردت عليه لفساد البيع وأخذ حشراج من دار جعلت بستانا ان لذي أو مسلم سقاها بمائه وعشر ان سقاها بمائه ولا شيء في عين قير ونفط مطلقاوفي حريمها الصالح للزراعة من أرض الخراج مخراج و يؤخذ عند ظهور اشمر ولا يحل لصاحب أرض أكل غلتها قبل ادافيه

# خراجها من عليه عشر أوخراج ومات أخذ من تركته وفى رواية لا

### \* ( باب المصرف )\*

هو نقير وهو من له أدنى شيء ومسكين من لا شيء له وعامل فيمطى بقدر عمله ومكاتب ومديون لا يلك نصابا فاضلا عن دينسه وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة وابن السبيل وهو من له مال لا معه يصرف الى كلهم أو الى بعضهم عليكا لا الى بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دبنه وعن ما يعتق ولا الى من بينهما ولاه أو زوجية وعملوك الزكي وعبداعتق الزكي بعضه وغني ومملوك غير المكانب وطفله و بني هاشم ومواليهم وجازت التصوعات من الصدقات والاوقاف لهم ولا الى دمي وجاز غيرها وغرير اله دفع متحر فبان أنه عبده أو مكاتبه أو حربي ولو مستأمنا أعادها وان بان غناؤه أو كونه دميا أو أنه أبوه أوابه أوها شمني لا (وكره) اعطاء نقير نصابا الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال او فرقه عليهم لا يخص كلانصاب ونقلها الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال او فرقه عليهم لا يخص كلانصاب ونقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت معجلة ولا يجوز صرفها لاهل البدع في المختار كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه الا اذا كان من ذات زوج مهر وف ولا بسال قوت يومه من له ذلك ولوسال للكسوة جاز

## \* ( باب صدقة الفطر )\*

تجب موسما في العمر كزئاة وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا على كل مسلم ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية وان لم ينم وبه تحرم الصدقة و وجو بهابقدرة ممكنة لا ميسرة فلا تسقط بهلاك المال بعد الوجوب بخلاف الزئاة عن نفسه وطفله الفقير وعبده لخدمته ومدبره وأم ولده ولو كافرالا عن وجته وعبده الاتن والمفصوب المجحود الا بعدعوده فيجب لما مضى ومكاتبه ولا تجبعلية

وعبيد مشتركة وتوقف لو مبيما بخيار نصف صاع من براو دقيقه أو سويقه أو زبيب أو صاع تمر أو شحير وهو ما يسع ألفا وأر بمين درهما من ماش وعدس ودفعالتيمة أفضل من دفعالمين على المذهب بطلوع فجر الفطر فن مات قبله أو ولد بعده أو أسلم لا يجب عليه و يستحب اخراجها قبل الخر وج الى المصلى بعد طلوع الفجر من يوم الميد وصح أداؤها اذا قدمه على يوم الفطر أو المصلى بعد طلوع الفجر من يوم الميد وصح أداؤها اذا قدمه على يوم الفطر أو الحره بشرط دخول رمضان في الاول و به يفتي وجاز دفع كل سخص فطرته الحده بساكين على المذهب كما جز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف محلطت حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف الافي يبعث الامام على صدقة فطره الى زوجة عبده جاز

### \* (كتاب الصوم) \*

هو امساك عن المفطرات حقيقة أو حكما في وفت مخصوص من شخص مخصوص مع النبة وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر وهوفرض كصوم رمضان داء وقضاء والكفارات و واجب كالنفر المهين والمطلق وقيل هو فرض على الاظهر ونفل كغيرهما فيصح صوم رمضان والنذر المهين والنفل بنية من الليل الضحوة الكبرى لا عندها و عطلق النية ونية نفل و بخطا في وصف في أداء رمضان الامن مريض أو مسافر بل يقع عما نوى على ما عليه الاكثر والنذر المهين يقع عن واجب نواه واو صام مقيم عن غير رمضان لجهله به فهوعنه ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية والشرط للباقى تبيت النية و تعيينها هو يحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية والشرط للباقى تبيت النية و تعيينها في يعتام يوم الشك الا نفلا واي صامه اياجب آخر كره و يقع عنه في الاصح في النه غلم رمضانيته والا فعنه والتنفل فيه أحب ان وافق صوما يعتاده والا يصومه الخواص و يفطر غيرم بعد الزوال وكل من علم كيفية صوم الشك فهو يصومه الحواص و يفطر غيرم بعد الزوال وكل من علم كيفية صوم الشك فهو

عين الخواص والافن العوام والنيدة أن ينوى لتطوع من لا يعتاد صورم ذلك اليوم ولا يخطر بباله أنه ان كان من رمضان فعنه ولبس بصائم لو نوى أن يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا كما أو نوى أنه أن لم بجرغداء فهوعمائم والا فمفطر ويصير صائما مع الكراهة اونوى أن كان غدا من رمضان فعنسه يوالًا فمن واجب آخر وكذا لوقال أنا صائم ان كان من رمضان والا فمن الهل مَانَ ظَهِرَ رمضا نبته فعنه والافنفل فيهما غير مضمون بالفضاء (رأى) علال رمضان أو الفطر ورد قوله صام فان أفطر قضى فنط واختلف المشابخ فيما اذا أبطر قبل الرد والراجح عدم وجوب الكفارة وقبل بلا دعوى ولفظ أشهد للصوم مع علة كمم خبر عدل ولو قنا أو أشى أو محدودا في قذف تاب وشرط للمطر نصاب الشهادة ولفظ أشهد لا الدعوى واو كانوا ببلدة لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة وافطروا باخبار عدلين للضرورة وبلاعلة جمع عظيم يقع العلم بخبرهم بوهو مفوض الى رأى الامام من غير تفدير بعدد (شهدوا) انه شهد عند قاضى مصر شاهدان برؤية الملال وقضى به ووجد استجماع شرائط الدعوى نضى القاضي بشهادتهما وبمد صوم ثلاثين بقول عدلين حسن الفطر و قول عدل لأ والاضحى كالفطر واختلاف المطالع غميرمعتبر على المذهب فيلزم أهل المشرق يرؤية أهل المغرب

## \* ( باب مايفسد الصوم وما لا يفسده) \*

اذا اكل الصائم أو شرب أوجاع ناسيا أو دخل حلقه غبار أو ذباب أو دخان أو الدهن أواحتجم أو اكتحل أو قبل او احتلم أو أنزل بنظر أو بقى لمل في فيه بعد المضمضة وابتلمه مع الريق أو دخل الماء في أذنه وان كان بعدله أو طعن برمح خوصل الى جوفه أو ابتلم ما بين أسنانه وهودون الحمية أو خرج الدممن بين أسنانه بودخل حلقه أو ادخل عودا في مقمدته وطرفه خارج أو أدخل أصبعه اليا بسة فيه أو مودخل حلقه أو ادخل عودا في مقمدته وطرفه خارج أو أدخل أصبعه اليا بسة فيه أو

نزع المجامع ناسيا في الحال عند ذكره أو رمى اللقمة من فيه أو جامه مها دون، الفرج ولم ينزل أو ادخل في بهيمة من غير انزال أو أقطر في أحليله أو اصبح جنبا أو اغتاب أو دخل أنفه مخاط فاستشمه فدخسل حلقه ولوعمدا أو ذاقه شيئًا بفعه لم يفطر وان أفطر خطأ او مكرها او اكل ناسيا فظن انه أفطر فاكله عمدا أو احتقن او استعط او اقطر فی أذنه دهنا أو داوی جائفة أو آسة اوا شلع حصاة أولم ينو في رمضان كله صوما ولافط إ أواصبح غيرنا وللصوم فا كل عمد أو دخل حلقـه مطرأو ثلج أووطىء امرأة مبنة او نهيمة او فخذه او طن أو قبل أو لمس فانزل أو انسدغير صوم رمضان اداء أو وطئت مجنوبة أو المُعاْق تسحر اوافطر بظن اليوم ليلا والفجر طالع والشمس فمنغرب قضي فقط والاخيران بمسكان بقيسة يومهما وجوباعلى الاصح كمسافر اقام وحائض ونمساء طهرتا ومجنون أفاق ومريض صح وصبى لمغ وكافر اسلم وكلهم قضون الا الاخيرين وان جامع في رمضان أداء او جومع في احد السبيلين أو أكل او شرب غذاء أودواءعمدا او احتجم فظن فطره به فاكل عمداقضي وكفرككفارة المظاهر واو ذرعه التي وخرج لا يفطر مطلقافان عاد رهومل، القم مع تذكره للصوم لا يفسدوان أعاده أفطر اجماعا ان ملا الفم والالاوان استقا عامدا ال كان ملء الفم فسلم بالاجماع وان أقل لا فان عاد بنفسه لم يفطر وان اعاده ففيه روايتان وهــذا في قىء طعام أو ماء أو مرة فان كان المغما فغير مفسد ولو اكل لحما بين اسنانه مثل حمصة قضى فقط وفى أقل منها لا الا اذا أخرجه فاكله واكل مثل سمسمة مفطر الا لذا مضغ بحيث تلاشت في فمه وكره له ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ علك وقبلة أن لم يامن لا دهن شارب وكحل وسواك وأو عشيا

## \* (فصل في الموارض) \*

لمسافر أوحامل أومرضع خافت على نفسها اوولدها أوم يضخاف الزيادة الفطر وقضوا ما قدر وا بلا فدية ﴿ ولاءوقدم الاداء على النضاء ويندب لمسافر الصوم

الن لم يضره فان ما نوافيه فلانجب الوصية بالفدية ولو ما نوا بعد ز وال المذروجبت وفدى عنه وليه كالفطرة ـ قدرنه عليه وفونه بوصية من الثلث وأن تبرع رليه به جاز وان صام او صلى عنه لا وكذا لو تبرع عنه بكفارة يمين او قتل بغيرالاعتاق وفدية كل صلاة ولو وتراكصوم وم وللشييح الفانى العاجز عن اصوم الفطر و فدى (ولزم) نفل شرع فيه قصدا أداء وقضاء الا في الميدين وايام التشريق ولا يفطر بلا عدر في رواية والضيافة عدران كان صاحبها ممن لا يرضي بمجرد حضوره ويتأذى بترك الافطار والالا ولوحلف بطلاق امرأنه آن لم يفطر أعطر ولو قضاء على المسمد ولو نوى مسافر الفطر فاقام ونوى الصوم في وقتها صح ويجبعليه لوفى رمضان كما بجبعلي مقم أعام يوم منهسا فرفيه ولاكفارة لو الطر فيهما ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطراكما لو نوى النكلم في صلاته ولم يتكلم وقضي ايام أغمائه ولو مستغرقا للشهر سوى يوم حدث الأغماء فيه أوفى ليلتهوفى الجنونان لم يستوعب قضىوأن استوعب لاولونذرصوم الايام المنهية أو السنة صح وانطر وجوبا وقضاها فان صامها خرج عن العهدة فَّلَ لَمْ يَنُو شَيْئًا اُونُوَى النَّذُرُ فَقَطْ أُو النَّذُرُ وَنُوَى انْ لَا يَكُونَ يَمِينًا كَانَ *'*ذُرَافقط وان ری الیمین وان لا یکون نذراکان یمینا وعلیه کفارة ان افطر وان نواهما ﴿ ﴿ وَمَدَّبِ ﴾ تَفَرُّ بِقُ صُومُ السَّتُ مِنْ شُوالَ وَلَوْ نَذُرُ صُومٌ شَهْرٍ غُـيرٍ مِعَينَ مَتَنابِعا فافطر يوما استفبل لا في معين والنذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفهير بحلاف المعلق ولو قال مريض لله على ان أصوم شهر افعات قبل ان يصح لا شيء عليه وان صح يوما لزمه أأوصية بحميعه

### \* ( باب الاعتكاف )\*

هو لبث فرك في مسجد جماعة أو امرأة في مسجد ببتها بنية وهو واجب بالنذر وسنة مؤكدة في العشر الاخير من ومضان ومستحب في غيره من الازمنة وشرط

صوم الاول فقط فلو ندر اعتكاف ليلة لم يصح بخلاف مالو قال ليلا ونهارافانه يصبح و بدخل الليل تبما والشرط وجوده لا ايجاده فلو ندر اعتكاف شهر ومضان لزمه واجزأه عن صوم الاعتكاف وان لم يعتكف قضى شهرا بصوص مقصود وأقله نفلا ساعة فلو شرع فى نفله ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه على الغلاهر وحرم عليه الخر وج الالحاجة الانسان أوالجمة وقت الزوال ومن بعد منزله خرج فى وقت يدركها فلو خرج ساعة بلا عذر فسد و بعذر يفلب وقوعه لا وخص باكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليسه كبيح وذكاح و رجعة (وكره) وحضار مبيع فيه وصمت وتكلم الا بخير كقراءة قرآن وحديث وعلم و بطل وطىء فى فرج ليسلا ونهارا عامدا أو ناسيها و بانزال بقبلة أو لمس وازمه بوطىء فى فرج ليسلا ونهارا عامدا أو ناسيها و بانزال بقبلة أو لمس وازمه الليالي بنذره اعتكاف أيام ولاء كمكسه فلو نوى فى الايام النهارخاصة صحت نيته اوان نوى بها الليالي لاكما او نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة أو عكسه اوان نوى بها الليالي لاكما او نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة أو عكسه

# مر كتاب الحج كه م

هو زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل مخصوص فرض مرة على الفور على مسلم حر مكلف صحيح بصير ذي زاد وراحلة فغيلا عما لابد وعن نفقة عياله الى عوده مع امن الطريق و زوج أو محرم بالغ عاقل والمراهق كبالغ غير مجوسي ولا فاسق مع النفقة عليها لامرأة في سفر وعدم عدة عليها مطلقا والعبرة لوجو بها وقت خروج أهل بلدها فلو أحرم صبى عاقل فبلغ أو عبد فعتى فضى لم يسقط فرضهما فلو جدد الصبى الاحرام قبل وقوفه بعرفة وبوى عبد فعتى فضى لم يسقط فرضهما فلو جدد الصبى الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة (وواجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الزيارة (وواجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الديارة (وواجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الديارة (وواجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الديارة (وواجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الديارة (والجبه) وقوف جمع والسمى بين الصفا والمروة و رمى الجمار وطواف الديامن فيه والمحمد والتيامن فيه والمشيء والمؤوف بعرفة الى المؤوف بعرفة الى المؤوف بعرفة بالمؤوف بعرفة المؤوف بعرفة ا

فيه لمن ليس له عذر والطهارة فيه وستر الهورة و بداءة السمى بين الصفا والمروق من الصفا والمشى فيه لمن ليس ■عذر وذبح الشاة للقارن والمتمتع وصلاة وكمتين لكل اسبوع والترتيب بين الرمى والحاق والذبح يوم النحر وفعل طواف الافاضة في أيام النحر وغيرها سنن وآداب وأشهره شوال وذو الفعدة وعشر ذي الحجة ويكره الاحرام له قبلها (والعمرة) سنة مؤكدة وهي احرام وسمى وطواف وجازت في كل السنة وكرهت يوم عرفة وأر بعة بعدها والمواقيت ذو الحليفة وذات عرق وجعفة وقرن و يلملم للمدنى والعراقي والشامي والنجدي واليمنى وكذا هي لن مر بها من غير أهلها وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخوك مكة ولو لحاجة لا التقدم عليها وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم فيقائه الحل ولمن عكة للحج الحرم وللعمرة الحل

(فصل فى الاحرام) ومن شاء الاحرام توضأ وغسله أخبوهو للنظافة فيحب فى حق حائض وتفساء والتيمم له عندالعجز ليس بمشروع وكذا بحب جماعز وجعه أو جاريته لو معه ولا مانع منه وليس أزار ورداء جديد بن أو غسيلين طاهر بن وطيب بدنه وصلى شفعا وقال المفرد بالحج اللهم انى أريد الحج فيسره لى وتقبله منى ثم لبى دبر صلاته ناويا بها الحج وهى لبيك اللهم ابيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والتعمة لك والملك لاشريك لك وزد فيها ولا تنقص واذا لبى ناويا أو ساق الحدى أو قلد بدنة نفل أو جزاء صود ونحوه وتوجه معها ير بد الحج أو بعثها ثم توجه ولحقها أو بعثها لمتمة فى أشهره وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها فقد أحرم ولو أشعرها أو جالها أو بعثها لالمتعة ولم يلحقها أو قلد شاة يلحقها فقد أو قلد شاة عليه والتعليب وقلم الغفر وستزالوجه والرأس وغسل رأسه ولحيته بخطمى وقصها عليه والتعليب وقلم الغفر وستزالوجه والرأس وغسل رأسه ولحيته بخطمى وقصها وحلق رأسه وشعر بدنه ولبس قميص وسراويل وقباء وعمامة وخفين الا ان لا يحد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين وثوب صبخ عاله طيب الا بعد زواله

لا الاستحمامُ والاستظلال ببيت وعمل لم يصب رأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما كره وشدهميان في وسطه ومنطقة وسيف وسملاح وتخنم واكتحال يقير مطيب وختانا وفصدا وحجامة قلع ضرشه وجبركسروحك رأسه وبدنه وأكثر النلبية متي صلى أوعلا شرفا أو هبط واديا أو لتى راكبا أو أسحر رافعا صوته بها ( واذا دخــل مكة ) بدأ بالمسجد وحين شاهد البيت كبر ملل ثم استقبل الحجر مكرا مهللا رافعا يديه واستلمه بلا أيذاء والا يمس شسيأ في يده ثم قبله وان عجز عنهما استقبله وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف بالبيت طواف القدوم ويسن للافاقى وأخذعن يمينه مما يلى الباب جاعلا رداء، نحت أبطه اليمني ملقيا طرفه على كتفه ،لايسروراء الحطيم مسبعة أشواط فلو طاف نامنا مع علمه به يلزمه أعام الاسبوع للشروع ورمل في الثلاث الاول نقط من الحجر الل الحجر وكلما مر بالحجر فعل ماذكر واستلم الركن اليمانى وهو مندوب وختم الطواف باستلام الحجر استناناتم صلي شفعا يجبب يعد كلأسبوع عندالمقامأو غيرهمن المسجد نمعادواستلم الحجر وكبروهال وخرج وصمد الصفا واستعبل الديت وكبر وهال وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه ودعا ١٤ شاء ثم مشي محو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين وصعد عليها وفعل مافعلة علىالصفا يفعل هكذا سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم سكن عكة محرما وطف بالبيت نفلا ماشاء وخطب الامام سابع ذى الحجة بمداازوال وصلاة الظهر وعلم فيها المناسك فإذاصلي بمكة الفجر ثامن الشهر خرج الى مني ومكث بها الى فجر عرفة تم راحالي عرفات وكلهاموقف الا بطن عرنة فيمد الزوال قبل الغامر خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المتاسك وصلي بهم الظهر والعصر بادان واقامتين وشرط الامام والاحرام فيهما فلا تجوز المصر ظلمنعرد في احداهما ولا لمن صلى الظهر بجماعة نم أحرم الا في وقته ثم ذهب ﴿ لَكُ المُوقِفِ يَفْسُلُ سَنْ وَوَقِفِ الْأَمَامِ عَلَى نَاقَتُمَ بَفُرِبٍ جَبِلُ الرَّجَّةُ مُسْتَقِبُلًا

والقيام والنية فيه ليس بشرط ولاواجب فلوكان جالسا جازحجه والشرط الكينونة فيدودعا جهراوعلم المناسك ووقف الناسخلفه بقربه مستقبلين القبلة سامعين لقوله واذاغربت الشمس أتى مزدلفة ويستحب أن يأنيها ماشيا وان يكبرو يهال ويحمدوياي ساعة فساعة وكلهاموقب الاوادي محسر ونزل عند جبل قزحوصلي العشاءين بإذان واقامة ولوصلي المغرب فيالطريق أوعرفات أعاده مالم يطلع الفجر ولو صلى العشاء قبل المغرب بجزدلفة صلى المغرب ثم أعاد المشاء فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد المشاء الى الجواز وصلى الفجر بغلس ثم وقف وكبر وهلل ولي وصلى ودعا واذا أسفر أتى مني ورمي جمرة العقبة من بطن الوادي سبعا خدقا وكبر بكل حصاة منها وقطع تلبيته باولها فلورمي باكثر منها جاز لا لورمي بالاقل ﴿ وَجَازُ ﴾ الرمي بكل ما كَانَ من جنس الارض كالحجر والمدر وما يجوز التيمم يه ولو كفا من تراب لابخشب وعنبر ولؤلؤ وجواهر وذهب وفضــة و بمر (ويكره) من عند الجمرة وان يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبمين حجراً صفيرا ثم ذبح أن شاء ثم قصر وحلقه أفضل وحل له كل شي الا النساء ثم طاف للزيارة يوما من أيام النحر سبعة بلا رمل وسمى ان كان سمى قبل والا فعلهما وأول وقته بعد طلوع الفجر بوم النحر وهو فيه أفضل وحلله النساء فان أخره عنها كره ووجب دم ثم أتى مني و بعد الزوال ثانى النحر رمى الجمار الثلاث يبدأ يما يلى المسجد ثم بما يليه ثم بالعة به سبما سبما ووقف بعد رمي بعده رمي فقط لا بعد رمي يوم النحر ودعائم غداكذلك ثم بعده كذلك أن مكثوهو أحبوان قدم الرمي فيه على الزوال جاز وله النفر قبل طلوع نجر الرابع لا بعده وجاز الرمي راكيا ووالاوليين ماشيا أفضل لاالمقبة ولو قدم ثقله لى مكةوأة مبمني للرمى كره واذا نفر الحدكة نزل بالمحصب تم طاف للصدرسبعة أشواط بلا رمل وسمى وهو واجب الا على أهل مكة نم شرب من ماءزمزم وقبل العتبة ووضع صدره و وجهه على المدرم وتشبث بالاستارساعة ودعا مجتهدا ويبكي ويرجع تهقري حتى يخرج من المستجلم

وسقط طواف الفدوم عمن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكم ولا شئ عليه بتركه ومن وقف بعرفة ساعة من زوال يومها الى طلوع فجر يوم النجر أو اجتاز نائما أو مغمى عليه وأهل عنه رفيقه به أو جهل انها عرفة صح ومن لم يقف فيها فات حجه وظاف وسعى وتحلل وقضى من قابل والمرأة كالرجل الحكنها تحكشف وجهها لأرأسها ولو سدلت شيأ عليه وجافته عنه جاز ولا تلبي جهرا ولا ترمل ولا تسعى بين الميلين ولا تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام والخنثي المشكل كالمرأة فيا ذكر وحيضها لا يمنع نسكاالا الظواف وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر والبدن من الابل والبقر والهدى مثهما ومن الفنم

( باب القران )

هو أنضل ثم التمتع ثم الافراد والقران ان بهل بحج وعمرة من الميقات أو قبله في أشهرالحج أوقبلها و يقول بعد الصلاة اللهماني أريد الحج والعمرة فيسرهمالي وتقبلهمامني وطاف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الاول و يسمى بلاحلق ثم يحج كما مرفان أتى بطوانين ثم سعيين لهما جاز وأساء وذبح القران بعد رمى يوم النحروان عجز صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وسبعة بعد حجه أين شاء فان فاتت الثلاثة تعين الدم فان وقف قبل العمرة بطلت وقضيت و وجب دم الرفض وسقط دم الفران

( باب التمتع )

هو أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها فى أشهر الحج و يطوف و يسمى و يحلق أو يقصر و يقطع التلبية فى أول طوافه ثم يحرم للحج يوم التروية وقبله أفضل و يحج كالمفرد وذبح ولم تنب الاضحية عنه فان عجز صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها لاقبله وتأخيره أفضل وأن أراد السوق وهو أفضل أحرم ثم ساق هديه وهو أولى من قوده الا اذا كانت لاننساق وقلد بدنته وهو أولى

من التجليل وكره الاشعار وهوشق سنامها من الايسر واعتمر ولا يتحلل منها ثم أحرم للحج كما من وحلق يوم النحر وحل من احراميه والمكي ومن في حكمه يفرد فقط ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد الم ومع سوقه تمتع وان طاف لها أقل من أربعة قبل أشهر الحج وأنمها فيها وحج فقد تمتع واو طاف أربعة قبلها لا كوفى حل من عمرته فيها وسكن بحكة أد بصرة وحج فهو متمتع ولو أفسدها ورجع من البصرة وقضاها وحج لا الا اذا ألم باهله ثم أتى بهما وأى أفسده اتمه بلا دم

( باب الجنايات )

الواجب دم على محرم بالغ ولو ناسيا ان طيب عضوا أو خضب رأسه بحناء أو ادهن بزيت او خــل ولو خالصين فلو أكله أو داوى به شقوق رجليــه أور اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة بخلاف المسك والعنبر والغالمية والكافور ونحوها فانه لمزمه الجزاء بالاستعمال على وجه التداوى أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا والزائد كاليوم ما لم يعزم على المترك عند النزع فان عزم عايد تم لبس تعدد الجزاء كفر اللاول أو لا وكذا لو لبس يوما فاراق دما ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه الجزاء أو حلق ربع رأسه او محاجمه أو احدى ابطيه أو عانته أو رقبته أو قص أطفار يديه او رجليه فى مجلس واحد أو يد أو رجل أو طاف للقدوم أو للصدر جنبا أو للفرض محدًا او أفاض من عرفة قبل الامامأو ترك أقل سبع الفرض و بترك أكثره بقي محرما حتى يطوفه أو طواف الصدرأو ار بعة منه او السعى او الوقوف بجمع أو الرمى كله او فى يوم واحـــد او الرمى الاول او اكثره او حلق في حل بحج او عمرة لا في معتمر رجع من حل ثم قصر أو قبل أو لمس بشهوة انزل او لا او اخر الحلق او طواف الفرض، عن ايام النحر او قدم نسكا على آخر و بجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس اقل من يوم اوحلق أقل من ربع رأسه اوقص

¶قل من خمسة اظافيره او خمسة متفرقة او طاف للقدوم او للصدر محدثا أو ترك ثلاثة من سبع الصدر او احدى الجمار الثلاث او حلق رأس غير. تصدق بنصف صاع من بر وانطيب اوحلق بعذر ذبح ارتصدق ثلاثة أصوع طمام على ستة مساكين أو صام ثلاثة أيام ووطؤه في احدىالسبيلين واو ١سيا قبل وقوف فرض فسدحجه وبمضي ويذبح ويقضي ولم يفترقاو بعدرقوه لم فسدحجه ويجب بدنة و بعسد الحاق شاة وفي عمرته قبل طوافه اربعة مفسد لها فسضى وذح وتضي و بعد اربعة ذبح ولم تفسد فازقتل محرمصيدا او دل عليه قالمه يدءا أو عودا سهوا أو عمدا فعليه جزاؤه ولو سبعا غدير صائل أو مستأنسا أو حماما مسر ولا أوهو مضطر الى أكله وهو ماقومه عدلان في مقتله أو في أقرب حكان منه وفي سبع لا يزاد على شاة وفي صيد لا ؤكل لا ينجاو ز عن شاة وان كانت قهمته اكثر منذلكوفها يؤكل بالغةما بالغراراكثر منهائمله ان يشترى به هدياو يذبحه بمكة أوطعاماو يتصدق علىكل مستهين نصف صاعمى برأوصاعامن تمر أوشميرلا أقلمنه أوصام عن طعام كلمسكين يوماوان فضل عن طعام مسكين تصدق به أو صام يوما ولا يجوز أن يفرق نصف صاع على مساكين ولا يدنع الى مسكين واحد هناكما لايجوز دفعه الى منلا تـقبلشهادته له كاصــله وان علا وفرعه وان سفل وز وجمه وز وجها وهو الحكم في كل صــدقة واجبة ووجب بجبرحه ونتف شمره وقطع عضوه مانقص وبنتف ريشه وقطع قوائمه وكسر بيضه وخروج فرخ ميت به وذبح حلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره غير مملوك ولا منبت قيمته الاماجف والمبرة للاصل لالمصنه و معضه كهو والمبرة لمكان الطائرفان كان لو وقع وقع ف الحرم فهو صيد الحرم والالا ولوكان قوائمااصيد في الحرم ورأسه في الحل فالمبرة لفوائمه لالرأسه ولوشوى ييضا أو جرادا فضمنه لم يحرم أكله ولا يرعى حشيشه ولا يقطع الا الاذخو ولا بأس باخــذ كما تهويةتل قملة تصــدق بما شاء كجرادة ويجب الجزاء فيها

للرفض وحج وعمرة فلو انمهما صح وذبح ومن أحرم يحج نم يوم النحر باخر فان سلق للاول ازمه الاخر بلا دم والا فمع دم قصر أو لاومن أنى بعمرة الا الحلق فاحرم باخرى ذبح افاقى أحرم بحيج ثم بعمرة لزماه و بطلت بالوقوف قبل افعالها لابالتوجه فان طاف له ثم أحرم بها فمضى عليها ذبح وندب رفضها فان رفض قضى وأراق دما حج فاهل بعمرة يوم النحر أو فى ثلاثة بعده لزمته ورفضت وقضيت مع دم وان مضى صح وعليه دم (فائت) الجيج اذا أحرم به أو بها وجب الرفض و يتحلل بافعال العمرة ثم يقضى و يذبح

( باب الاحصار )

اذا أحصر بعد وأومرض بعث المفرد دما والقارن دمين وعين يوم الذيح فى الحرم ولو قبل يوم النحر فلو لم يفعل و رجع الى أهله بغير تحلل و صبر حتى زال الحوف جار فان أدرك الحج فيها والا تحلل بالعمرة و يحل بذبحه بلا حلق و تقصير وعليه ان حل من حجه حجة وعمرة وعلى المعتمر عمرة والقارن حجة وعمرتان فان بعث ثم زال الاحصار وقدر على الهدى والحيج توجه والا لاولا احصار بعد ماوقف بعرفة والممنوع بحكة عن الركنين محصر والفادر على أحدهما لا الحيار بعد ماوقف بعرفة والممنوع بحكة عن المركنين محصر والفادر على أحدهما لا

العادة المالية نقبل النيابة مطلقا والبدنية لامطلقا والمركبة منهما نقبل النيابة عند العجزفة طبسرط دوام العجزالى الموت ونية الحج عنه هذا ادا كان المرض يرجى فرواله وأن لم يكن كدلك كالهمى والزمانة سقط الفرض عنه مستمرا به ذلك المذر أم لا وشرط الامر به فلا بجوز حج الغير بغير ادنه الا اذا حج الوارث عن مورثه وشرط العجز للفرض لا النفل و يقع الحج عن الامر على الطاهر الكنه يشترط أهلية المامور لصحة الافعال فجاز حج الضرورة والمرأة والعبد وغيره ولو أمر ذميا لا واذا مرض المامور في الطريق ايس له دفع المال الى غيره ليحج عن الميت الا اذا قيل له وقت الدفع اصنع ماشئت فيجو زمرض أولا خرج الى عن الميت الا الدفا قبل له وقت الدفع اصنع ماشئت فيجو زمرض أولا خرج الى

الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه فان فسر فالامر عليه والا فيحج من بلده ان وفي به ثلثه أوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يجزه ومن حج عن آمريه وقع عنه وضمن مالهما ولا يقدر على جمله عن أحدهما بخلاف ماله أهل بحج عن أبويه أو غيرهما متبرعا فعين ودم الاحصار على الامرفى ماله واوميتا ودم القران والجناية على الحاج وضمن النفقة ان جامع قبسل وقوفه وان بعده فلا وان مات أو سرقت نفقته في الطريق حج من منزل أمره بثلث ما بقي لامن حيث مات

( باب الهدى )

هومايهدى الى الحرم ليتقرب به أدناه شاة وهو ابل و بقر وغنم ولا يجب تعريفه ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في الضحايا وتجوزالشاة في كلشىء الافي طواف الركن جنبا او حائضا او نفساو وطء بعد الوقوف و يجوز أكله من هدى النطوع والمتمة والقران والحرم للكل لا الفقيره و يتصدق والمقران وقط و يتعين بوم المنحر لذبح المتعة والقران والحرم للكل لا الفقيره و يتصدق بجلاله وخطامه ولم يعمط أجر الجزارمنه ولا يركبه بالا ضرورة ولا يحلبه و ينضح ضرعها بالماء البارد و يقيم بدل واجب عطب أو تعيب وضع بالميب ماشاء ولو تطوعا نحره وصبخ قلادته بدمه وضرب به صفحة ستامها ولا يطعم منه غنيا و بقلله يدنة النطوع والمتعة والقران فقط شهد وابو قوفهم بعد وقته لا تقبل وقبله قبلت يدنة النطوع والمتعة والقران فقط شهد وابو قوفهم بعد وقته لا تقبل وقبله قبلت أمكن التدرارك رمى في اليوم الثاني الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فعنه المقضاء ان رمى الكل حسن وان قضى الاولى وحدها جاز نذر حجا ماشيا مشى حتى يطوف الفرض اشترى محرمة بالاذن له أن يحلها بقص شعرها أو يقلم ظفرها ثم يجامع وهو أولى من التحليل بجماع بقلم ظفرها ثم يجامع وهو أولى من التحليل بجماع

هو عقد يفيد ملك المتعة قصدًا وهو حقيقة في الوطء مجازفي العقد و يكون واجباً عند التوقان وسنة حال الاعتدال ومكروها لخوف الجور و ينعقد بايجاب وقبول وضَّمًا للمضى كرُّ وجت وترُّ وجت و بما رضع أحدهما له والاخر للاستقبال كزوجني فقال زوجت فلا ينعقد الاقرار على المختار وقيل ان يمحضر من الشهود. صح وجعمل أنشاء وهو الاصح ولا ينعقد متزوجت نصفك على الاصح وأذا وصل الابجاب بالتسمية كان من عامد فاو قبل الاخر قبله لم يصح وانما يصح بالفظ نزويج ونكاح وماوضع لتمليك عين في الحال كهبة وتمليك وصدقة لا بلفظ اجارة واعارة ووصية والفاظ مصحفة كتجوزت ولابتعاط وشرط سياع كلمن العاقدين الفظ الاخر وحضور حرين مكلفين ساممين قولهما معا فاهمين مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين أو محدودن في قذف أو أعميين أو انبي الزوجين او ا بي احدهما وان لم يثبت النكاح بهما ان ادعى القريب كما صح نكاح مسلم ذمية من نمیین وان لم یثبت بهما مع انکاره امر رجلا ان بزوج صفیرته فزوجها عند رجل او امرانين والاب حاضر صح والا لا واو زوج بنته البالغة بمحضر شاهد واحد جاز ان حاضرة والالا ولو قال ز وجتني ابنتك فيال ز وجت اونعم لم بكن نكاحًا ما لم يقل بعسده قبلت غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابيها بفسير حضورها لم يصح ولو بعث اقواما للخطبه فزوجها الاب بحضرتهم صح ( فصل في الحرمات ) حرم اصله وفرعه و بنت اخيسه واخته و بنتها وعميمه. وعالته وبنت زوجته الموطؤة وام زوجته واذلم توطأ وزوجة اصله وفرعهمطلقا والكل رضاعا واصل مزنيته وممسوسته بشهوة وماسته وناظرة الى ذكره والنظور الى فرجها الداخل واو من زجاج او ماء هي فيه وفروعهن لا المنظور الى فرجها الداخل من مرآة اوماء بالانعكاس هذا اذا كانت حية مشتهاة. الماغيرها فلافلو تزوج صغيرة لاتشتهى فدخل بها فطلقها والقضت عدتها وتزوجت فإخر جازله التزوج ببنتها ولا فرق بين اللمس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان وا كراه قبل أم أمرانه حرمت أمراته مالم يظهر عدم الشهوة وفي اللمس لا مالم. مسلم الشهوة والمانقة كالتقبيل وبنت دون تسع ليست بمشتهاة وأن ادعت

الشهوة وانكرها الرجل فهو مصدق الا ان يقوم اليها منتشرا فيعانقهااو ياخذ ثديها او يركب ممها وتتبل الشها ة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا على نفس اللمس والتقبيل عن شــه ة في المختار وحرم الجمع نكاحا وعــدة ولو من طلاق بائن ووطاً بملك يمين بين امرانين ايتهما فرضت ذكرا لم تحل للاخرى. فجأزالجع بينامراة وبنت زوجها وان تزوج اختامة وطئها صحلا يطأ واحدة منهما حتى يحرم احداهما عليه وان تزوجهما معا او مقدين ونسى الاول فرق بينه وبينهما ولهما نصف المهر ان كان مهراهما متساويين وهومسمى في المقد وكانث الفرقة قبل الدخول وان لم يكن مسمى فالواجب متملة واحدة لهما وان كانت انهرقة بعد الدخول وجبالكل واحدة مهركامل وكمذا الحسكم فيا جمعهما من المحارم وذكاح امته وسيدته وصح نكاح كتابية مؤمنة بنبي مقرة بكتاب لاعاردة كوكبلاكتاب لها والمجوسية والوثنية والحرمة ولو محرم والامة واوكتاعة او مع طول الحرة وان كره وحرة على أمة لا عكسه واو في عدة حرة وصح او راجمها على حرة واو تزوج اربما من الأماء وخمسا من الحرائر في عقد صح نكاح الاماء رار بع من الحرائر والاماء فقط للحرولة التسرى بما شاء من الاماء ونصفها للعبد و بمنتع عليه غير ذلك وحبلي من زنالًا من غيره وان حرم وطئها حتى تضع والموطوأة علك أو زناوالمضمومة الى محرمة والمسمى لها (و بطل) سكاح متمة ومؤفت وله وطء امرأة ادعت عليـــه أنه تزوجها وهى محل للانشاء وقضى القاضى بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها ركذا لوادعي هو نكاحها ولوقضي بطلاقها بشهادة الزور مع علمها حــل لها التزوج باخر بمد العدة وحل للشاهد تزوجها وحرمت على الاول (والنكاح) لا يصبح تعليقه بالشرط ولا اضافته الى المستقبل ولكنلا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه الا ان يعلقه بشرط كائن فيكون تحقيقا

( باب الولى )

هو البالغ العاقل الوارث والولاية تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى وهو شرط. المحاح صغيرو مجنون ورقيق فنفذ نكاح حرة مكلفة بالاولى ولهاذا كان عصبة الاعتراض في غير الكفؤ مالم تلد منه و يفتى بعدم جوازه أصلالهساد الزمان وعلى الاول فرضي البعض كالكل لو استووا في الدرجة والا فللاقرب الفسخ وان لم يكن لها ولى فهو صحيح مطلقا وقبضه المهر ونحوه رضى لاسكوته ولا تجبر البالمغة البكر على ألنكاح فان استأذنها هو أو وكيله أو رسوله أو زوجها فسكتت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اذن ان عملت بالزوج لاالمهروكذا اذا زوجها عندها فسكتت في الاصح فان استأذنها غير الاقرب فلابدمن القول كالثيب أو ماهو في معناه كطلب مهرها وتمكينها من الوطء وقبول التهنئة ( من زاات بكارتها ) بوثبة أو حيض أوجراحة أو تعنيس بكرحقيقة أو زنا بكر حكماقال بلغك ألنكاح فكت وقاات رددت ولا بينة لهما ولم يكن دخل بها طوعا فَالَّهُولَ قَوْلِهَا كَمَا لَوْ رُوجِهَا أَبُوهَا فَقَالَتَ أَنَا بِالْغَةُ وَالنَّكَاحُ لِمْ يُصِحِّ وَهِي مراهقة وقال الاب لابل هي صفيرة على الاصح (وللولى) انكاح الصفير والصفيرة ولوثيبا ولزم النكاح ولو بغبن فاحش أو بغير كفؤ ان كأن الولى أبا أوجد الم يعرف منهما سوء الاختيار وان عرف لا وان كان الزوج غـيرهما لايصح من غير كَفَوُّ أُو بَغَبَنَ فَاحَشُ أُصِلًا وَانَ كَانَ مِنْ كَفَوُّ وَبَهُرُ انْثُلُ صِحْ وَلَهُمَا خَيَار المفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده بشرط القضاء فيتوارثان فيــه (و بطل) خيار البكر بالسكوت عالمة بالنكاح ولا يمتد الى آخر المجلس وانجهلت به بخلاف المعتقة وخيارالصغير والثيب آذا بلغا لا يبطل بلا صريح أو دلالة كقبلة ولمس ولا بقيامهما عن الجلس ( الولى ) في النكاح العصبة بنفسه بلا توسط أنثي على ترتيب الارث والحجب بشرط حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة وولد مُسلم وكذا لاولاية لمسلم على كافرة الا أن يكون سيد أمة كافرة أو سلطانا والمكافر ولاية على مثله فان لم يكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت لاب وأم ثم لابثم لولد الام ثم لذوى الارحام ثم السلطان ثم لمقاض نصله عليه في منشوره وليس للوصى ان يزوج مطلقا وللابحد التزويج بغيبة الاقرب مسافة القصر واو زوجها الاقرب حيث هو جاز على الظاهر ويثبت اللابعدد التزويج أيضا بعضل الاقرب ولا يبطل تزويجه بعود الافرب وولى المجنونة في النكاح ابنها دون أبيها ولو أقر ولى صغير أو صغيرة أو وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد الشهود على النكاح أو يدرك الصغير أو الصغيرة في النكاح فيصدقه أو يصدق الموكل أو العبد

### ( باب الكفاءة )

الكفاءة ممتبرة من جانبه لامن جانبها وهي حقالولى لاحقها وتعتبرنسبا فقريش كفاء والعرب اكفاء وحرية واسلاما وابوان فيهما كالاباء وديانة ومالا وحرفة واعتبارها عندالمقد فلا يضر زوالها بعده المجمى لا يكون كفؤا للعربية ولوعالما وهو الاصح والقروى كفؤ للمدنى وكذا الصبى كفؤ بغى أبيه بانسبة الى المهر لا النفقة ولو نكحت باقل من مهرها فللولى الاعتراض حتى يتم أو يفرق ولو طلقها قبل تفريق الولى قبل الدخول فلها نصف المسمى أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز ولو امرأتين في عقد واحد لا ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر المقود و يتولى طرفى النكاح واحد ليس بفضولى من غائب ونكاح عبد وأمة بغير اذن السيد موقوف كنكاح الفضولى ولاين المهان يزوج بنت عمد الصغيرة من نفسه كما الوكيل الذي وكلته ان يزوجها من نفسه ذاك بخلاف مالو وكلته بتزويجها من رجل فزوجها من نفسه أو وكلته نقص في أمرها أوقالته زوج نفسي عن شدت ولو أجاز نكاح الفضولى يعد موته صح بخلاف اجازة بيعه

( باب المهر )

أقله عشرة دراهم فضة وزن سبعة مضروبة كانت أولاو بجب انسهاها أودونها والاكثرمنها انسمى عندوطء اوخلوة صحت اوموت احدهما ونصفه بطلاق قبل وطء او خلوة وعادالنصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان مساما توقف على القضاء أوالرضا الافاذ لمنقه عبد المهر بعد طلاقها قبله و فذ تصرف المرأة في الكل لبقاء ملكها (ووجب) مهر المثل في الشفار وخدمة زُوج حر الامهار وتعلم القرآن ولها خدمته لو عبدا وكذا بجب فيا اذا لم يسم أو ننى أن وطيء أو مات عنها اذا لم يتراضيا على شيُّ والا فـذلك هو الواجب أو سمى خمرا او خنز يرا او هذا الخل وهو خمر او هذا المبد وهو حر او دابة اوثو با و لم يبين جنسهما ومتعة لمفوضة طلغت قبل الوطء وهي درع وخمار زملحقة لانزبدعلي نصفه ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر محالهما وتستحب المتمة لمن سواها الامن سمى لها مهر وطلقت قبل وطء وما فرض بعد العقد او زبد لاينصف وصح حطها عنه والخلوة بلا مانع حسى وطبعي وشرعي ودتق وقرن وعفل وصغر لابطاق معه الجماع ووجود ثالث مهما الا ان يكون صغيراً لايمقل او مجنونا او مغمى عليه او جارية احدهما والكلب بمنع ان عقوراً او للزوجة وألا لا وصوم التطوع والمنذور والكفارات والقضاء غير ما نع لصحتها بل الما نع صوم رمضان أداء كالموطى ولويجبو با أوعنييا أوخصبا فى ثبوت النسب وتأكد المهر والنفقة والسكني والعبدة وحرمة نسكاح أختها وأربع سواها وحرمة نكاح الا"مة ومراعاة وقت الطلاق في حقها لافي حق. الاحصان وحرمة البنات وحلها للاول والرجمة والميراثواو افترقا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها ولوقال أن خلوت بكؤا تتطالق. فخلامها طلقت وجب نصف المهر ونجب العدة في الكل احتياطا وقيل ان كان المانع شرعيا نجب وان حسيا لاقبضت ألف المهر فوهبتهله وطلقت قبل وطيء

رجع بنصفه وان إ تقبضه أو قبضت نصفه فوهبته الـكل أوما بتي أوعرض المهرقبل المبض أو بعده لا نكحها بالف على ان لا يخرجها من البلد أولا يعز وج عليها أوعلى ألفان أقام بها وعلى ألقين ان أخرجها فإن وفى وأقام بهافلها الالف وألا فهر المثل لا يزاد على ألفين ولا ينقص عن الف بخــلاف ما لو تز وجهــا على ألف ان كانت قبيحة وعلى ألفين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان ولوتزوجها على هذا العبد أوعلى هذا الااف أو على هذا العبد أو هــذا العبد وأحدهما أركس حكم مهر المثلوق الطلاق قبل الدخول بحكم متعة المثل ولو تزوجها على قرس فالواجب الوسط أرقيمته وكذا الحكم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وان امهرها المبدئ واحدهما حر فهرها المبد أن سأوى اقله والاكل لها المشرة ( و بحب ) مهر المثل في نكاح فاسد بالوطي علا بغيره ولم زدعلي المسمى واسكل راحد منهما فسخه ولو بذير محضر من صاحبه دخل بهااولا وتجب المدة من ومت التفريق ويثبت النسب و تعتبرمدته من الوطىء فان كان منه الى الوضع اقل مدة الحمل يثبت والا لا ( ومهر ) مثلها مهر مثلها من قوم ابيها وقت المقد مسأ وجمالا ومالا و لدا وعصرا وعقلا ودينا و بكارة ونيوبة وعفة وعلما وادبا وكال حلق و يشرط فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد من قبيلة ابها فن الاجانب فان لم يوجد فالنول له ( وصح) ضان الولى مهرها ولو صفيرة وتطالب ايا شاءت فان ادى رجع على الزوج أن أم ولا يطلب الاب عهر ابنه الصغير الفقير اذا زوجه امرأة الا اذا ضمنه كما في النفقة و ماهنمه من الوطىء والسفر بها ولو بعدوطىء اوخلوة رضيتهما لاخذ ما بين تعجيله ارقدر ما يمجل لمثلها عرفا أن لم يؤجل كله والنفقة والسفر والحروج من بيت ر وجها للحاجة و ريارة الملها بلا اذنه مالم نقبضه و يسافر بها بعد اداء كله 🔳 كان مامورا عليها والالا وينفلها فيما دون مدته من المصر الى القرية وبالمكس وان اختلفا في المهر فني أصله يجب مهر المثل أجماعا وفي قدره حال قيام النكاح

فالقول لمن شهدله مهر المثلواي اقام بينة قبلت شهدمهر المثل لأولها اولاولاان اقاب البينة فبينتها انشهدمهر المثلله وبينته ان شهد لهاوان كان بينهما تحالفا فانحلفه او برهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برهانه وفي الطلاق قبل الوطيء حكم متعة المثل واى اقام بيئة قبلت وان اقاما فبينتها انشهدتله و بينته ان شهدلها وإن كان بينهما تحالفا وإن حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما كحياتهما في الحسكم و بعد موتهما فني القدر الفول او رثته وفي أصله لم يقض بشيء وقالا يقضى بمهر المثل وبه يفتى وهذا اذا لم تسلم نفسها فان سلمتها وقع الاختلاف في الحالين لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها لابد ان تقرى عا تمجلت والا قضينا عليك بالمتعارف ثم يعمل فىالباقى كماذكرنا ولو بعث الى امرأ تشيئاولم يذكر جهةعند الدفع غير المهر فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير المهيا للاكل ولها في المهيا لدخطب بنت رجل و بعث اليها شيا ولميزوجها ابوها فما بعث للمهر يسترد عينه قائمًا او قيمته هالـكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون ألهالك والمستهلك ولو ادعت انه من المهر وة ل هو وديعة فان كانمن جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له (انفق) على معتدة ألفير بشرط ان يتزوجها ان تزوجته لارجوع مطلقا وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكات معه فلا مطاقا (جهز) ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منهاو به فِي أَخَذَ أَهِلِ المرأة شيأ عند التسلم فلاز وج أن يسترد. ( جهز ) ابنته ثم ادعى إن مادفعه لها عارية وقالت هو تمليك أوقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الائب عارية فالقول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا لاعارية وان مشــتركا فالقول اللاب والام كالاب في تجهزما ولو دفعت في نجهيزها لابنتها أشياء منأمتعة الاب بحضرته وعلمه كان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب أن يسترد ذلك من ابنته وكذا لو أنفقت الام في جهازها ماهو معتاد والاب ساكت لانضمن ( نكح ) ذمى ذمية أو حربي حربية ثمة بميتة أو بلا مهر بان سكتا عنه أونفياه وذا جائز عندهم فوطئت الوطلقت قبله أومات عنها فلامهر لها وتثبت أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النففة في الديكاح و وقوع الطلاق ونحوهما وان نكحه المخمر أو خنزير مم أسلط أو أسلم عين ثم أحدهما قبل القبض نلها ذلك وفي غير عير قيمة الخمر ومهو المثل في الحنزير. ( باب نكاح الرقيق )

توقف لكاح قن وأمة ومكانب ومدىر وأم ولد على اجازة المولى فان أجاز نفذ وان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر والنفقة علمهم ويسقطان بموتهم و بيع قن فبهما لاغيره لكنه يباع في النفقة مرارا وفي المهر مرة ولوز وجأمته من عبده لايجب المهر فلو باعد سيده بعد ماز و جهامرأة فالمهر برقبته بدورمعه أبنا داركدين الاستهلاك وقوله لمبده طلقها رجمية اجازة لاطلقها او فارقها واذنه لمبده في النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذبه فولمئها ولونكحها ثانيــا اواخرى بمــدها صيحاً وقف على الاجازة بخلاف التوكيل به واو زوج عبدا لهمأذونا مديونا صح وساوت الغرماء في مهر مثلها والزائد تطالب به كدين الصحة مع المرض ولوزوج بنته مكانبه ثممات. لايفسد النكاح الا اذا عجز فرد في الرق زوج أمته لايجبعليه تبوئتها لسكن لانفقة ولاسكني فاالايها وتخدم المولى ويطاالز وجان ظفربها فارغة فان بوأما تمرجع صح وسقطت واو خدمته بلا استخدامه لاوله السفر بها وان ابي الزوج وله اجبار قنه وامته على النكاح ولوقال امته قبل الوطىء وهو مكلف سقط المهرلا لو فملت ذلك امراة بنفسها اوفعله بعبده ( والاذن ) في العزل لمولى الامة لالها و يمزل عن الحرة باذنها وعن امته بغيره وخيرت امة ومكاتبة عنقت تحت حر اوعبد واوكان النكاح برضاها اوكانت عند النكاح حرة ثم صارت امة والجهل مِذَا الْحِيَارُ عَذْرُ وَلَا يَتُوقَفُ عَلَى الْفَضَا ﴿ نَكُحَ عَبْدُ ﴾ بلا أَذَنَ فَعَتَى نَفَذَ وكذا الامة ولاخيار له فلو وطيء قبله فالمسمى له او بعده فلما ومن وظيء قنــة ابنهـ

فولدت فدعاه الاب ثبت نسبه وصارت ام ولده وعليه قيمة الا عفرها وقيمة ولدها وجد عبيح كاب بعد زوال ولايته عوت وكفر وجنون ورق فيه لاقبله ولو تزوجها ابوه فولدت لم صر ام ولده و يجب المهر لا القيمة و ولدها حر ولو وطىء حارية امراته او والده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب الا بتصديق المولى (حرة) قالت لمولى زوجها اعقم عنى بالف فقمل فسد الديكاح والولاء لها ويقع عن كفارتها ان نونه ولو لم تقل بالف لا والولاء له

( باب نكاح الكاور )

كل نكاح هيـح بـين المسلمين صحيـح بين اهل الكفر وكل نكاح حرم بسين المسلمين لفقد شرطسه يجوز في حقهم ويقرون عليسه بعسد الاسلام وكل نكاح حرم لحرمة الحل يقع جائزا وقال مشايخ المراق لا (السلم) المتزوجان بلا شهود اوفى عدة كافر ممتقدين ذك قرا عليه ولو كانا محرمين او اسلم احد المحرمين اوترافعا الينا وهما على المكفر فرق بينهما وبمرافعة احدهما لا الا اذا طلقها ثلاثا وطلبت التفريق مانه يفرق بيهما كمالو خالعها ثم اقام معها من غيرعقد اوتز و ج كتابة في عدة مسلم واذا اسلم احد الزوجين المجوسيين اوامراة السكتابي عرض الاسلام على الاحر فان اسلم والا فرق بينهماولوكان صبيا مميزاً والصبية كالصبي وينتظر عقل غير المبيز ولو مجنونا يعرض على ابومه ولو أسلم الزوج وهي مجوسية متهودت أوتنصرت بتي نـكاحها كما لوكانت في الابتداء كذلك والتفرق طلاق لو أبي لا لو أ ت وأبا للميزوأحد أبوى الجنون طلاق ولو أسلم أحدهما عمة لم تبن حتى تحيض ثلاثا قبل اسلامالا تخرولوأسلم زُوجِ الكَتَّابِيةُ فَهِي لَهُ وَتَبِينَ بَتَبَائِنَ الدَّارِينَ لَا بِالسِّي فَلُوخُوجِ اليَّنَا مَسَلَمَا أُو أخرج مسبيا بانت وأن سبيا معا لا ومن هاجرت اليبا حائلا بانت بلا عـــدة وارتدادأحدهما مسح عاجل فللموطوءة كلمهرها ولفيرها نصفه لو ارتدولاشيء لو ارتدت و قي النكاح أن ارتدا معا ثم أسلما كذلك وفسد أن أسلم أحدهما قبل الا آخر (والولد) يتبع خير الا بوين دينا والمجوسى ومثله شر من الكتابى واو تعجس أبوصغيرة نصرانية تحت مسلم قد مانت الا م نصرانية لم تبن ولا ينكح مرتد أوم تدة أحدا أسلم وتحته خمس نسوة فصاعدا أو أختان أو أمو بنتها بظل نكاحهن ان تز وجهن بعقد واحد فان رتب فالا آخر بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام بانت (باب القسم) يجب أن يعدل فيه وفى الملبوس والمأكول لافى المجاممة بلا فرق بين فحل وخصى وعني ومجبوب ومريض وصيح وحائض وذات نفاس و بحنونة لا تخاف و رتقاء وقرنا ولو أقام عندوا حدة شهرافى غير سقر تم خاصمته الا خرى يؤمر بالمدل بينهما فى المستقبل وهدر مامضى وان أم عبد وانعاد الى الجور بعد نهى القاضى اياه عذر والبكر والثيب والجدمة والقد عمد والمسامة والكتابية سواء وللامة والمكانبة وأم الولد والمديرة نصف ماللحرة ولا ميم فى السفر فله السفر عن شاء منهن والقرعة أحب ولو توكت قسمها الضرتها ولا يمم ولما الرجوع فى ذلك و يقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة وان شاء ثلاثا ولا يقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة وان شاء ثلاثا ولا يقيم عند الا بأذن الا شرى والرأى فى البداءة اليه

(باب الرضاع)

هو مص الرضيع من ثدى آدمية فى وقت مخصوص حولان ونصف عنده وحولان عندهما وهوالاصح و يثبت التحريم فى المدة بعد الفطام والاستفناء بالطعام على المذهب ولم يبح الا رضاع بعد مدنه وللاب اجبار أمته على فطام ولدها منه قبل الحواين ان لم يضره الفطام كاله اجبارها على الارضاع وليس له ذلك مع زوجته الحرة قبلهما ويثبت به وان قل أمومية المرضعة للرضيع وأبوة زوج مرضعة لبنها منه له فيحرم منه مايحرم من النسب الا أم أخيه وأختسه وآخت ابنه وجدة ابنه وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته للرجل وأخابن المرأة واخت أخيه رضاعا ونسبا ولاحل بين رضيعي امرأة ولا بين الرضيعة وولد مرضعتها و ولد ولدهاولهن بكر بنت تسعسنين محرم وكذا لبن ميتة و خلوط و ولد مرضعتها و ولد ولدهاولهن بكر بنت تسعسنين محرم وكذا لبن ميتة و خلوط

باء أودواء أولبن أخرى أولبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا استويالا المخلوط بطعام والاحتقان والاقطار في أذن وجائفة وآمة ولبن رجل وشاة ولو أرضعت السكبيرة ضرتها حرمنا ولامهر للسكبيرة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه و رجع به على السكبيرة ان تعمدت الفساد والا لاطلق ذات لبن فاعتدت وتز وجت فحبلت وأرضعت فحكمه من الاول حتى تلاقال هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق ولو ثبت عليه بأن قال هوحق كما قلت ونحوه فرق بينهما وان أفرت ثم أكذبت نفسها وقالت أخطأت ونز وجها جاز كالوتزوجها قبل ان تسكذب نفسها أوأقرا بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالا أخطأ الم تمزو وجها وكذا في النسب ليس يلزمه الا ماثبت عليه فلو قال هذه أختى أو أمى وليس نسبهما معروف ثم قال وهمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما وحجته حجة المال وهل يتوقف ثبوته على دعوى صدق وان ثبت عليه فرق بينهما وحجته حجة المال وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا كما في الشهادة بطلاقها (كتاب الطلاق)

هو رفع قيد النكاح في الحال او الما آل بلفظ مخصوص وايقاعه مباح وقيل الاصح حظره الالحاجة واقسامه ثلاثة حسن واحسن و بدعى وألفاظه صربح وكناية ويحله المنكومة طلقة نقط في طهر لا وطيء فيه أحسن السبة الى البعض الا آخر وطلقة لذير موطوءة واو في حيض ولوطوءة تفريق الثلاث في ثلاثة اطهار لا وطيء فيها فيمن تحيض وأشهر في غيرها حسن وسنى وحل طلاقهن عقب وطيء والبدعى ثلاث اوثنتان عرة أومى تين في طهر لا رجعة فيه أو واحدة في طهر وطئت فيه أو حيض موطوءة و تجبر جعتها فيه فاذاطهرت طاقها ان شاء قال لموظوءته وهي عمن تحيض أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طلقة وان توى ان تقع الثلاث الساعة أوعند كل شهر واحدة صحت نيته ( و يقع ) طلاق كل زوج بالغ عاقل ولوعبدا أو مكرها أوهازلا أوسفيها أوسكران أو أخرس باشارته او خطئا أوم يضا آوكافرا ولا يقع طلاق المولى على ام أة عبده والمجنون والصبى والمتوه والمهره والمغمى عليه والمدهوش والنايم واذا ملك أحدهما

الا خر او بهضه بطل النكاح واو حر رته حين ملكته فطلقها فى العدة أو خرجت. الحربية مسلمة ثم خرج زوجها كذلك فطلقها فى العدة الفاه الثانى واوقعه الثالث واعتبار عدده بالنسا فطلاق حرة ثلاث وطلاق أمة ثلتان و يقع الطلاق بلفظ العتق لاعكسه

صريحه مالم يستممل الا فيه كطلقتك وأنت طالق ومطلقة ويقع بها واحدة رجعية وان نوى خلافها أولم ينوشيأ وفي أنت الطلاق أوأنت طالقالطلاق أو أنت طَّالق طلاقا يقع واحدة رجمية ان لم بنو شيئًا أونوي واحدة أوثنتين فان نوى ثلاثا فثلاث والثنتان فيالا مة بمنزلة الثلاث في الحرة وإذا أضاف الطلاق اليها أو الى مايعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسدوالفر جوالوجه والرأس أو الى جزء شائع منها وقع واذا قال الرقبة منك أوالوجه أووضع مده. على الرأس اوالعنق وقال هذا العضوطالق لميقع في الاصح كيالو اضافعالي اليد. والرجل والدبر والشمر والانف والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن والسن والريق والعرق وجز الطلقة تطليقة ومن واحدة لى تنتين أومابين واحدة الى ثنتين واحدة والى ثلاث ثنتان و بثلائة أنصاف. طلقتين ثلاثة وبثلاثة أنصاف طلقة طلقتان وقيل يقع ثلاث و بواحدة في ثنتين واحدة ان لمينو أونوى الضربوان نوى واحدة وثنتين فتلاث وفي غيرالموطوءة واحدة كواحدة وثنتين وان نوى م- كنتين فثلاث وبثنتين في ثنتين بنية الضرب ثنتان ومن هنا الى الشام واحدة رجمية وبمكة أوفى مكة أوفى الدار أوفى الظل أوالشمس أوثوب كذا تنجيز كقوله أنتطالق مريضةأومصليةو بصدق ديانة لوقال عنيت اذا لبست أواذا مرضبت واذا دخلت مكة تتعليق و بانت طالــق غدا أوفى غد يقع عند الصبح وصح في الثاني نية العصر قضاءوصدق فبهماديانة عنى أنت طالق اليوم غدا أوغدا اليوم اعتبر الاول أنت طالق واحدةأولا أومع

صوتى أومع موتك لغو كذا أنت طالق قبل ان أنرْ وجك أوأمس ونــكحهااليوم أوأنت طالق قبل ان احلق أوقبل ان تحلقي أوطلفتك وإنا صي أو نابم نخلاف أنت حرةقبل ان اشتربك أوأنت حرأمس وقداشتراءاليوم فانه يعتق كما لو اقر العبه نم اشتراه أنت طالق قبلِ موتى بشهر بن أواكثر ومات قبل مضي شهر ين لم تطلق وان مات بعده طلقت مستندا ولا ميراث لها قال لها أنت طالق كل يوم ولانية 🏿 تقع واحدة قال الطو لسكوما عمراطالق الأن لاتطلق حتى تموت احداهما فتطلق الا حرى قال أنت طالى قبل قدوم ز بدبشهر فقدم بعدشهر وقع الطلاق حقنصرا أنت طالق مالم اطلقك أومتي لم اطلقك اومتيمالم أطلقك وسكت طلقت وفى أن لم اطلقك لاحتى يموت أحدهما قبله وأذا ما وأدا بلانية مثل أن عنده ومتى عندهما وان نوى الوقتأو الشرط اعتبرت وفي أنت طالق مالمأطلقك انت طالق مع الوصل طلقت بالاخيرة أنت طالق يوم انز وجك فنكحم اليلا حنث بخلاف لام باليد أنا منك طالق ليس بشيء واونوى وتببن في البائن والحرام ان وي أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتقفلهالرجمة واو علق عتقها وطلاقم بمجيء الغد فجاء لاوعدتها ثلاث حيضلومر يضالانوث سنه قال أنت ظالق مكدا مشميرا بالاصابع وقع بعدره وتعتمبر المنشورة ولواشار ظهورها فالمضمومة ويأنت طالقياين اوالبتة أوأفحشالطلاقأوطلاقالشيطان أوالبدعة أوأشد الطلاق أوكالجبل أوكالف أوملءالبيت أوتطليقه شديدة أوطو يلة أوعر يضة أو أسوأه أو أشره اوأحبثه أوأخشنه أواكبره أوأعرضهأواطولهأوأغلظهأوأعظمه واحدة النه أنه بنو اللاا كما لوقال انتطالق اطلقة تملكي مها نفسك بخلاف أكثرة عِالمَاء مَنَاة من فوق فأنه يقعبه الثلاث ولا يدس في الواحدة ( باب طلاق غير المدخول بها )

قل لزوجته غيرالمدخول بها أنت طالق ثلاثا وقمن أوان فرق مانت الاولى ولم تقم شهرة وكذا لومال أنت طالق ثلاثا متفرقات فواحدة والطلاق يقع بمدد قرن

به لابه فلو ما تت بعد الايقاع قبل العدد المي ولو مات وقع واحدة ولوقال انت طالق واحدة وواحدة أوقبل واحدة أو بعدها واحدة يقع واحدة وواحدة أوقبلما واحدة أومع واحدة اومعها واحدة ثنتان و بانت طالق واحدة و واحدة اندخلت الدار ثنتان لو دخلت و واحدة ان قدم الشرط وفي الموطوعة ثننان في كام اولوقال أمراتي طالق وله خيار التعيين قال لنسائه الاربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة وكذا لوقال بينكن قطليقتان أوثلاث أوثلاث أوثلاث تعليقات يقع على كل واحدة بينهن فتطلق كل واحدة في ثار ثاولو قال بينكن خس تطليقات يقع على كل واحدة بينهن فتطلق كل واحدة فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا قال لامرأ تا قال المرأ تا فالم أردت واحدة منهما الايصدق ولومد خولتين قال ابقاع الطلاق على طالق ثم قال أردت واحدة منهما الايصدق ولومد خولتين قال ابقاع الطلاق على احداهما قال امرأ ته طلقت امرأته فان قال لى امرأة أخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا ببينة واوله امرأ تا وكتاهما معروفة له صرفه الى ابهما شاعد واياها عنيت لا يقبل قوله الا ببينة واوله امرأ تا وكتابات)

كنايته مالم يوضع له واحتمله وغيره فلا تطلقها الا بنية اودلالة الحال فنحو اخرجي واذهبي وقومي بحتمل ردا ونحو خلية بر بة حرام باين يصلح سبا ومحو اعتدى واستبرئي رحمك أنت واحدة أنت حرة اختاري أمرك بيدك سرحتك فارقتك لا يحتمل والسب الرد ففي حالة الرضا تتوقع الاقسام على نية وفي الغضب الاولان وفي مذاكرة الطلاق الاول فقط وتقع رجمية بقوله اعتدى واستبرى رحمك وأنت واحدة ويقع بباقها خلا اختارى البائنان نواها أوالثنتين وثلاث ان نواه قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق وان لم بنوية شيأ فنلاث (طلقها) واحدة فجملها ثلاثا صح كالوطلقها رجميا فجمله بائنة الصريح يلحق الصريح والبائن والبائن يلحق الصريح لا البائن الا إذا كان معلقاً بشرط قبل المنجر البائن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها بشرط قبل المنجر البائن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها

وكل فرقة هي طلاق قع في عدنها ( باب تفويض الطلاق )

قال لها اختاری أوام ك بيدك ينوی الطلاق أوطلق نقسك فلها أن تطلق فلی علس علمها به وان طال مالم تقم أو تعمل ما يقطمه لا بعده الا اذا زاد می شئت أو متی ماشئت أواذا شئت أو اذا ماشئت ولم يصح رجوعه وفی طلق خضرتك أوطلق امرأتی يصح رجوعه ولم يتقيد بالجلس الا اذاعلقه بالمشئة وجلوس فلها عمة واتحالا القاعدة وقمود المتحكة ودعا الاب المعشورة وشهود للاشهاد وايقاف دانة هی را كبنها لا يقطع والفلك لها كالبيت وسير دا بنها كسيرها وفی اختاری نفسك لا تصح به نية الثلاث بل تبين ان قالت اخترت أواختار نفسی وذكر النفس نفسك لا تصح به نية الثلاث بل تبين ان قالت اخترت أوطلقه وقع لوقالت اخترت أوالاختيارة فی أحد كلامهما شرط و يشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا منان فی الجلس صح والا لا فلو قال اختاری اختيارة أوطلقه وقع لوقالت اخترت فلی أو الوسطی أو مولوكر رها ثلاثا فقالت اخترت اختیارة او اخترت نفسی بتطلیقة بانت ولوكر رها ثلاثا بلا نية ولوق لت طلقت نفسی أواخترت نفسی بتطلیقة بانت بواحدة فی الاصح أمرك بيدك فی تطلیقة أواختاری تطلیقه قاختارت نفسی بعطلیقة بانت بواحدة فی الاصح أمرك بیدك فی تطلیقة أواختاری تطلیقه قاختارت نفسی بطلقت نفسی بالید کی عطلقت رجمیة

اذا قال لهاأمرك بيدك أو بشمالك ينوى ثلاثا فقالت اخترت نفسى بواحدة وقعن وأعرتك طلاقك كامرك بيدك واتحاد المجلس وعلمها شرط فلوجمل أمرها ويدها ولم تعلم وطلقت نفسها لم طلق وكل لفظ يصاح اللايقاع منه بصلح للجواب منها ومالا فلا الالفط الاختيار خاصة وفى طلقت نفسى واحدة أواحترت نفسى بتطليقة بانت بواحدة ولايدخل الليل فى أمرك بيدك اليوم و بعدغد فان مردت الامر فى يومها بطل الامر فى ذلك اليوم وكان أمرها بيدها بعدغد ويدخل فى أمرك بيدك اليوم وغدا وان ردته فى يومها لم يبق فى اغد ولو قال قريد له يدك اليوم وأمرك بيدك غدا فهما أمران

﴿ فَصَلَّ فَالْمُسْئِنَةُ ﴾ قال لها طلقي نفسك ولم بنو أُونوي واحدة فطاةت وقمت

رجمية وانطلقت ثلاثا ونواه وقمن وبقولها أبنت نفسي طلقت لا باخترت ولا يملك الرجوع عنه وتقيدبالمجلس الااذا أزاد متى شئت ولوقال لرجل ذلك لم ينقيد بالمجلس وله أن يرجع الا أذا زاد أن شئت فلايرجع قال لها طلقي نفسك ثلاثا وطلةت واحدة وقمت لافي عكسه طلقي نتسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وعكسه لاأمرها ببائنأو رجعي فعكست في الجواب وقع ما أمر به و يلغوا وصفها قال لها أنت طالق ان شأت فقالت شئت ان شئت مقال شئت ينوى الطلاق أوقالت شئت انكان كذالمدوم بطل وان قالتشئت ان كذاالام قد مضى طلقت فاللهاأنت طالق متى شئت أومتى ماشئت أواذا شئت أواذا ماشئت فردت الامرلايرتد ولايتقيدبالجلس ولانطلق الاواحدة ولها تفريق الثلاث في كلما شئت ولانجمع واوطلقت بعد زوج آخر لايقع أنت طالق حيث شئت أوأينشئت لاتطلق الا اذا شاءت في المجلس واذا قامت من مجلسها لا وفي كيف شئت يقع رجمية فان شاءت بائنة أوثلاثا وقع مع نيته وفي كم شئت أوماشــئت لها ان تطلق ماشاءت وإن ردت ارتد قال لها طلقي من ثلاث ماشئت تطلق ما دون الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ماشئت 🐰 ﴿ بابالتعليق ﴾

هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى شرطه الملك كقوله لمذكوحته أن ذهبت فأنت طالق أوالاضافه اليه كان فكحتمك فأنت طالق فلفا قوله لاجنبية أن زرت فأنت طالق فنكحها فزارت كيا أنمى أيقاعه مقارنا لثبوت ملك أو زواله و يبطل تنجيز أثلاث تعليقه لامادونها ( وألفاظ الشرط ) أن وأذا وأذا ما وكل وكلما ومتي ومتيما وفيها تنجل اليمين أذا وجمعه الشرط مرة ألا في كلما فإنه ينحل بعد الثلاث فلا يقع أن فكحها بعد زوج الشرط مرة ألا أذا دخلت على التزوج نحوكلما نزو جتمل فانت كذاوزوال الملك لا يبطل اليمين وتنحل بعد الشرط مطلقا فأن اختلفا في وجود الشرط فالقولله مع اليمين الا إذا برهنت ومالا يعلم ألا منها صدقت في حق نفسها خاصة كقوله مع اليمين الا إذا برهنت ومالا يعلم ألا منها صدقت في حق نفسها خاصة كقوله

ان حضت فانت طالق وفلانةأوان كـنت تحبين عذاب الله فأنت كـذا أوعبده حر فلوقالت حضت أو أحب طلقت هي فقط وفي ان حضت لايقع برؤ ةالدم قان استمر الدم ثلاثا وقع من حـين رأت وان حضت حيضة لايقـع حتى تظهر منها وفي انصمت يوما فأنت طالق تطلق حمين غربت من يوم صومها بخلاف أن صمت قال لما أن وادت غلاما فأنت طالق واحدة وأن ولدت جارية فانت طالق ثنتين فوادتهما ولم يدر الاول تلزمه طلقة واحدة قضا وثنتان تنزها ومضت العدة وأن ولدت غلاما وجارابتين ولابدرى الاول يقع ثنتان قضا وثلاث تنزها ولوقال انكان حملك غلاما فانت طالق واحدة وانكان جارية فثنتين فوادتهما لمتطلق وكذا ان كان مافي بطنك غلاما بخلاف ان كان في بطنك فانه يقع الثلاث (علق ) الثلاث بشيئين يقع أن وجد الناني في الملك والا لاعلق النلاث أوالمتق بالوطىء لميجب العقر باللبث ولم يصربه مراجعا في الرجم الا اذا أخرج ثم أولج ثانيا لانطلق في ان نــكحتها عليك فهي طالق: اذا نُكُح عامها في عدة البائن فلو في عدةالرجمي طلقت قال لها أنتطالق أن شاءالله متصالامسموعا لايقع وان ما تتقبل قوله ان شاءالله ولا بشترط العقدولا التكفظ ولاالعلم بمعناه ويقبل قولهان ادعاه في ظاهر المروى وقيل لايقبل وعليه الاعتماد وحكم من إيوقف على مشيئته كالانس والجن كذلك قال أنتطالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله تمالي أو أنت حر وحران شاء الله طلقت ثلاثا وعتق العبد وكذا ان شاء الله أنت طالق و بأنت طالق بمشيئة الله أو بارادته أوبمحبته أو برضاه لا وان أضافه الى المبدكان تمليكا فيقتصر على الجلس وان قال بأمرهأو بحكمه أو بقضائه أو باذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال أضيف اليسه تعالى أو الى العبدك تقوله أنت طالق بحكم القاضي وان باللام يقع في الوجوه كاماً وان بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الافي العلم فانه يقع في الحال وان أَصْاف الى المبدكان تمليكا في آلار بع الأول تعليقا في غيرها أنت طالق ثلاثة الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين واحدة وفي ألائلاثا ثلاث ويمتبر كونه كلا أو بمضا من جملة الكلام لامن جملة الكلام الذي يحكم بصحته اخراج بمض التعليق لمو بخلاف ايقاعم فلوقال أنت طالق ثلاثا الانصف تطليقة وقع الثلاث في المختار سألت المرأة الطلاق فقال أنت طالق محسين طلقة فقالت المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلات نسوة غيرها تعلق المخاطبة ثلاثا لاغيرها أصلا

من غالب حاله الحلاك بمرض أوغيره بأن أضناه مرض عجزيه عن اقامة مصالحه خارج البيت أوبار زرجلا أقوى أوقدم ايقنل من قصاص أورجم فاربالطلاق ولا يصبح تبرعه الا من الثلث فلو أبانها طائعا وهوكذلك ومات بذلك السبب أو بغيره في المدة ورثت وكذا طالبة رجمية طلةت ثلاثا ومبانة قبلت ابن زوجها ومن لاعنها في مرضه أو آلي منها مريضا كذلك وان آلي في محتدوبانت به في مرضه أوأبانها في مرضه فصح قمات أو أبانها فارتدت فأسلمت قمات لا كما لو طلقها رجميا فطاوعت ابنه أوأباكها بأمرها أواختلمت منه أو اختارت نفسها ولو محصورا أوفى صف القتال ارقامًا عصالحه خارج البيت مشتكيا أومحوما أومحبوسا بقصاص أورجملا والحامل لاتكون فارة الابتلبسها بالخاض اذا علق طلاقها بقمل أجنبي أوعجىء الوقت والتعليق والشرط في مرضه أو بفعل نفسه وهما في المرض أوالشرط فقط أو بفعلها ولاند لها منه وهما في المرض أوالشرط.ورث. وفي غيرها لا قال لها في محته ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا مم ص فشا الزوج والاجنبي الطلاق مما أوشاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لاترث وان شاء الاجنبي أولائم الزوج ورثت تصادقا على ثلاث في الصحة ومضى العدة ثم أفر لها بدين أو أوصى لها بشيء فلها الاقل منه ومن المبراث كمن طلقت ثلاثا بأمرها في مرضه ثم أرصى لها أوأقر قال صيح لامرأتيه أحداكا طالق ثم بين في مرضه احداهما صار فارا بالبيان فترث منه ولايشترط علمه

والمهارة الميرات فلوطلفها باتنا في مرضه وقد كان سيدها أعتقها قبله ولم يعلم به كان فارا بخلاف مالو قال لامته أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا المهاد غد ان علم الحكلام المولى كان فارا والا لا ولو باشرت سبب الفرقة وهي مريضة وما تت قبل انقضاء عدتها ورثها كالذاوقهت الفرقة باختيارها نفسها في مخيار البلوغ والعتق أو بتقبيلها ابن زوجها بخلاف وقوع الفرقة بالجب والعنة واللهان على المذهب وقيل هو كالاول ولو ارتدثم ما تت اولحقت بدارا لحرب قان كانت الردة في المرضورة ازوجها والالا قال آخر ام أة انزوجها طالق قان كانت الردة في المرضورة ازوجها والالا قال آخر ام أة انزوجها طالق المراق على المراق على المراق على المراق على الرجعة إلى الرجعة المراق أخرى ثم مات الزوج عند النزوج لا يصير فارا

هي استدامة الملك القائم في العدة بنحو راجعتك و بما يوجب حرمة المصاهرة وبتؤوجها في العمدة ووطئها في الدبر على المعتمدان لم يطلق بائنا وإن ابت وندب اعلامها بها والاشهاد وعدم دخوله بلا اذنها علمها ادعاه بمدالمدة فيها فصدقته صح والا لا ولو أقام بينة بعدها انه قال فها قد راجعتك او انه قال قد المجامعتها فهى رجعه كما لوقال فيهاكنت راجعتك أمس وانكذبته بخلاف وأجعتك فقاات مجبية له مضت عدنى قال زوج الامة بعدها راجعتها فيها فصدقه السيد وكذبته اوقاات مضت عدتى وانكر فالقول لها فلو كذبه المولى وصدقته الامة فالقول له قالت انقضت عدتى ثم قالت لم ننقض كان له ألر جمة وتنقطع اذاظهرت منالحيضالاخيرلمشرة وانلم تغتسل ويمضى وقت صلاة ولاقللاحتى تغتسل أو يمضى وقت صلاة أرتبهم وتصلى ولو اغتسلت ونسبت أقلمن عضو تقطع ولوعضوا لا طلق حاملا منكرا وطئها فراجمها فجاءت بولد لاقل من سنةأشهر صحت كما لوطلق من ولدت قبل الطلاق منكرا وطئها ولوخلا بهائماً نكره تمطلقها لا فان طلقها فراجعها فجاءت بولدلاقل منحولين صحت ولوقال ان ولدت فأنت طالق فولدت ثمأخر ببطنين فهو رجعة وفي كلما ولدت فولدت ثلاث بطون تقع

الثلاث والولد الثانى رجعة كالثالث وتعتد بالحيض والمطلقة الرجعية تتزين أز وجها اذا كانت الرجعة مرجوة ولا بخرجها من بينها مالم يشهد على رجعتها فتبطل العدة والطلاق الرجمي لايحرم الوطىء فلو وطئها لاغفر عليه لكن تكره الخلوة بها ان لم يكن من قصده الرجمة والالا و بثبت النسم لها ان كان قصده المراجمة والا لا وينكح مبانته بما دون الثلاث في المدة و بعدها لامطلقه بها أوحرة وثنتين لوأمة حتى يطأما غيره ولومراهقا بنكاج نافذوتمضيعدته لابملك يمين والشرط التيقن بوقوع الوطيء فيالحل فلووطىء مفضاة لاتحل له الااذا حبلت كما لونز وجت محبوب والايلاج في محل البكارة يحلما والموت عنها لا وكره تحرءًا بشرط. التحليلوان حلت للاول أمااذا أضمر ذلك لاوكان ماجوراوالزوج الثانى يهدم بالدخول مادون الثلاث أبضا ولوأخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته وعدة الزوج الثانى والمدة تحتمله جازله أن بصدقها انغلب على ظنه صدقها مسمعت من زوجها انه طلقها ولاتقدرعلىمنعهمن نفسهاالا بقتله لها قتله وقيل لا وبه يفتي قال بمــده كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدنها وصدقته في ذلك لا يصدقان على الذهب ﴿ باب الا يلاء ﴾

هو الحلف على ترك قربانها مدته والمولى هو الذى لا يمكنه قربان أمرأنه الا بشيء بازمه وشرطه محلية المرأة بكونها منكوحة وقت تنجيز الايلاء واهلية الزوج للمطلاق فصح ايلاء الذى وحكمه وقوع طلقة بائمة ان برو الكفارة أو الجزاء ان حنث وأقام المحرة أربعة أشهر والاثمة شهران فلو قال والله لا أقربك أربعة أشهر أوان قربتك فعلى حج أونحوه أو فأنت طالق أوعده حرفان قربها في المدة حنث فني الحلف بالله و جبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء والا بانت بواحدة وسقط الحلف لو موقتا لا لوكان مؤبدا فلو نكحها النيا والله و وضت المدنان بلا في عبانت بأخريين فان نكحها بعد فلو نكحها النيا والله وان وطنها كفر لبقاء اليمين والله لا أقر بكشهر بن وشهر بن

بعد هـذبن الشهر بن ايلاء واومكت بوما مم قال والله لا أقر بك شهرين بعد الشهر بن الاولي أوقال والله لا أقر ك سنة الا بوماأوقال بالبصرة والله لا أدخل مك وهي بها لا آلى من المطلقة رجعيا صح ولو آلى من مبانته أو أجنبية نكحهابعده لاعجز عن وطنها لمرض باحد هماأوصفرها أور تقها او بمسافة لا بقدر على على قطعها في مدة الايلاء أو لحبسه لا يحق فقيؤه تحوقوله فئت اليها فان قدر على الجماع في المدة ففيؤه الوطيء في الفرح فان وطيء في غيره لا قال لام أند آنت على حرام ايلا ان نوى الكذب على حرام ايلا ان نوى الكذب وتطليقة باثنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه او يفتى بانه طلاق بائن وان لم بنوه ولوكان له نسوة وقع على كل واحدة منهن طلقة وقيل تطلق واحدة منهن واليه ولوكان له نسوة وقع على كل واحدة منهن طلقة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر

هو ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع أوما في معناه ولا باس، به عند الحاجة بما يصلح للمهر وهو يمن في جانبه فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح شرط الحيار له ولا يقتصر على المجلس وفي جانبهامعاوضة فصح رجوعها وشرط الخيار لها و يقتصر على المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق ويكون بلفظ البيع والشراء والصلاى والمباراة والواقع به و بالطلاق على مال طلاق بائن وهو من الكنايات فيعتبر فيه مايعتبر فيها خلمها ثم قال لمأ نوبه الطلاق فان في كر بدلا لم يصدق والاصدق في الخلع والمباراة وكره له أخذ شيء ان نشز وان نشزت لا أكرهها عليه نطاق بلامل ولو هلك بدله في يدها أواستحق فعليها قيمته نشزت لا أكرهها عليه نطاق بلامل ولو هلك بدله في يدها أواستحق فعليها قيمته لو قيميا ومثله بو مثليا خلمها أوطلقها بخمراً وخنز براوميتة أونحوها وقع بائن في الخلع رجعي في غيره مجانا كفولها خالمني على مافي يدى ولاشيء في يدها وان زادت من مال أودراهم ردت مهرها أوثلاثة دراهم والبيت والصندوق و بطن الجارية والغم مال أودراهم ردت مهرها أوثلاثة دراهم والبيت والصندوق و بطن الجارية والغم كاليد خالمت على عبد آبق لها على براءتها من ضانه لم تبرأ قالت طلقني ثلاثا بالف كاليد خالمت على عبد آبق لها على براءتها من ضانه لم تبرأ قالت طلقني ثلاثا بالف أوعلى الف فطلقها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلثه وفي الثانية رجعية مجانا قال لها قال الها الف فطلقها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلثه وفي الثانية رجعية عانا قال لها السائلة والمها المها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلثه وفي الثانية رجعية عانا قال المها المها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلة وفي الثانية رجعية عانا قال العلقة والمها المها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلة والمها والمها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلة ولها المائلة والمها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلة والمها والمها واحدة وقع في الاولى بائنة بثلة والمها والمها واحدة وقع في الاولى بائنة بنائه ولما المائلة والمها واحدة وقع في الاولى بائنة بنائلة والمها والم

طلقى نفسك ثلاثا بالفأوعلى الف فطلقت واحدة لم يقعشى وقوله لها ستطالق بالف اوعلى الف وقبلت لزم الالف أستطالق وعليك العاوانت حروعليك الف طلقت وعتق مجاناةال طلقتك أمس على الف فلم نقبلي وقالت قبلت فالقول له بيمينه بخلاف قوله بمتك طلاقك امس على الف الم تقبلي وقالت قبلت فالقول الهاكقوله بمت منك هذا المبد بالف امس فلم تقبل وقال المشترى قبلت واوادعي الخلع على مال وهي تنكريةمالطلاق والدعوى في المال بحالها وعكسه لا(ويسقط)الحلع والمياراة كل حق لكل منهما على الاتخر مما يتعلق بذلك النكاح الا نفقة العدة الا اذا نص عليها وقيل الطلاق على مال كالخلع والمعتمد لاشرط البراءة من ففة الولد ان وقتاصح ولزم والا لاولوخالمته على نفقة ولده شهرا وهي ممسرة فطالبته بالنفقة يحير عليها على المذهب خلع الاب صفيرته بالها اومهرها طلقت ولم يلزم كما لو خاالمت بذلك وهيغير رشيدة فانخالهما ضهامنا له صح والمال عليه بلا سقوط مهرها وان شرطه عليها فان قبلت وهي من أهله طلقت بلا شيء قال خالمتك فقبلت طلقت وبرى عن المهر المؤجل لوعليه والاردت ماساق اليها من المهر المعجل خلم المريضة يعتبر من الثلث اختلمت المسكاتبة لزمها المال بعد العتق ولو باذن المولى والامة وام الولد ان باذن المولى لزمهما المال للحال خلع الامةمولاها على رقبتها ان زوجها حراصح الخلع مجاناوان مكانبا أوعبدا أومدبرا صح وصارت أمة للسيد ﴿ باب الظهار ﴾

هو تشبیه المسلم زوجته أومایمبر به عنها او جزأ شائمامنها بمحرم علیه نابیداوصح اضافته الی ملك اوسببه وظهارها منه لذو كانت علی كظهر أی او رأسك أونحوه أونصفك اوكظهر أی اركبطنها اوكفخذها اوكفرجها اوكظهر أختی اوعمی أونوج أی اوقر یمی یصیریه مظاهرا فیحرم وطؤها علیه ودواعیه حتی یکفر فان وظی قبله استغفر ربه وكفر للظهار فقط ولا یمود قبلها وعوده عزمه علی وطنها وللمراة أن قطائبه بالوطی، وعلیهاان تمنعه می الاستمتاع حتی یکفر وعلی اتفاضی الزامه به وان

توى بأنت على مثل أى برا أوظهارا أو طلاقا صحت نبته والالفا وبانت على حرام كاى صح مانواه من ظهاراً وطلاق و بأنت على حرام كظهر أى ثبت الظهار لاغير ولاظهار من أمته ولا بمن نكحها بلا أمرها نم ظاهر منها ثم أجازت انتن على كظهر أى ظهارمنهن وكفر لكل ظاهر من امرأته مرارا فى مجلس واحد او بحالس متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة فان عنى التكرار فان بمجلس صدق قضا والالا متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة فان عنى التكرار فان بمجلس صدق قضا والالا

هى تحرير رقبة ولوصغيرا أوكافرا أوكبيراأو أصمأ وخصيا أومجبو با أومقطوع الاذنين أوأعور أومقطوع احدى ديدواحدى رجليه من خلاف أومكانبا لم يؤد شيأ وكذا شرا قريبه بنية الكفارة واعتاق نصف عبده ثم باقيه لافائت جنس ورجل من حانب ولا مدبر ومكانب أدى بعض بدله واعتاق نصف عبدتم باقبه بعد ضانه ونصف عبده عن تـكفيره ثم باقيه بعد وطيء من ظاهر منها فان لمبجد مايمتق صام شهر بن متتابمين قبل المسيس ليس فيهما رمضان وايام نهى عن صومهافان افطر بعذرأو بغيرهأ ووطئها فيهما مطلفا استانف الصوم لاالاطعام ان وطثهافى خلاله والعبد لايجزيه الا الصوم وأو أعنق سيده عنه اواطعم فان عجزعن الصوم أظم ســـتين مسكينا كالفطرة اوقيمة ذلك وان غداهم أوعشاهم جازكياأو أطمم واحدا ستين يوما ولوأباحه كل الطمام فيوم واحد دفعة أجزاء عن يومه ذلك نقط وكذا اذا ملسكة الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح أمر غيره أن يطم عنه عن ظهاره فقمل صح كما صحت الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر حررعبدين عن ظهارين ولم يعين صح عنهما ومشله الصيام والاطعام وانحر رعنهما رقبة أوصامشهرين صحعن واحد وعنظهار وقتل لاأطم ستين مسكينا كلا صاعا عن ظهار بن عن واحد وعن افطار واظهار صح

## ﴿ باب اللمان ﴾

هو شهادات مؤكدات بالاعمان مقرونة باللمن قائمة مقام حد القذف في حقة ومقام حد الزنا في حقها وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا وسبيه قذف الرجل ز وجته قذفا بوجب الحد في الاجنبية وركنه شهادات مؤكر ات باليمين واللمن وحكمه حرمة الوطىء بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما وأهله من هو أهل للشهادة فمن قذف زوجته العهيفة عن الزنا وصلحاً لاداء الشهادة. أونني نسب الولد وطالبته به لاعن فان أبي حبس حتى يلاعن أويكذب نفسه فيحد فانلاعن لاعنت والاحبستحتى تلاعن أوتصدقه فيندفع بهاللمان ولاتحد وادالم يصلح شاهدا وكان أهلاللمذف حد فانصلح وهي ممن لا بحدقاذفها فلاحد ولالمان ويعتبرالاحصان عند القذف فلوقذفهاوهي أمةأ وكافرة ثماسامت اوعتقت فلاحد ولا لمان ويسقط بالطلاق البائن ثم لابعود بتزوجها يعده وكذا بزناها ووطئها بشبهة وبردنها ولابعود اوأسلمت بممده ويموت شاهد القذف وغيبته لا لوعمىأونسق أوارند ولوقال زنبت وأنت صبية أوبجنونة وهو معهود فلالعان بخلاف رأ نت ذمية أوأمة أومنذ أربعين سنة وعمرها أقل (وصفته) ما نطق النص به فان التمنا بانت بتفريق الحاكم الذي وقع اللمان عنده وان لم يرضيا فلولم يفرق حتى عزل أومات استقبله الحاكم الثاني ولو أخطا الحاكم ففرق بينهما بعدوجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل لا( وحرم ) وطؤها بعد اللمان قبــل التفريق وان قذف بولد نني نسبه وألجقه بامه وان اكذب نفسه حــد وله ان ينكحها وكذا اذا قذف غيرها فحد أوزنت ولالمان لوكانا اخرسين أوأحــدهما وكذا لوطرا ذلك بعده قبل التفريق فلا تفريق ولاحد كما لالعمان بنني الحمسل وتلاعنا بزينت وهذا الحمل منه ولم ينف الحمــل نني الولد عند النهنئة وابتياع آلة الولادة صح و بعده لاولاعن فبهما نفي أول التوأمين وأقر بالثاني حدوان عكس لاعن والنسب ثابت فيهما ولوجاءت بثلاثة في بطن واحـد فنني الثالث واقر

هومن لا يقدر على جماع فرج زوجته اذا و جدت زوجها مجبو با فرق ينهما في الحال فلوجب بعد وصوله اليها أوصار عنينا بعده لاجاءت امرأة المجبوب ولد يعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه والتفريق محاله ولو عنينا بطلل التفريق ولو و جدته عنينا أوخصيا اجل سنة قمرية و رمضان وأيام حيضها منها لامدة مرضه ومرضها فان وطىء والا بانت بالتفريق بطلبها ولو أمة فالخيار لمولاها وهو على التراخى فلووجدته عنينا ولم خاصم زمانا لم ببطل حقها كما لورفعته الى قاض فاجله سنة ومضت ولم تخاصم زمانا واوادعى الوطىء والكرته فان قالت امرأة تقة هى بكرخيرت وان قالت هى ثيب صدق يحلفه كمالو وجدت ثبباوزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا وان اختارته بطل حقها كما لوقامت عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا وان اختارته بطل حقها كما لوقامت من مجاسها أوأقامها أعوان القاضي قبل أن تختار شياً نروج أخرى عالمة محاله لاخيار فا على الذهب ولا يتخير أحدها يعيب الاخر ولو تراضيا على النكاح بعد فا على الندكاح بعد التفريق صح

هى تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أوشبهته وسبب و جو بهاالنكاح المتأكد بالتسلم وماجرى بجراه وركنها حرمات ثابتة بها وصحة الطلاق فيها وهى في حرة نحيض لطلاق أوفسخ بعد الدخول حقيقة ثلاث حيض كوامل كذا أم ولد مات مولاها أو أعتقها وموطوءة بشهة أو بنكاح فاسد فى الموت والفرقة وفيمن لم تحض لصغر أو كبرأ و بلفت بالسن ولم نحض ثلاثة أشهر ان وطئت وللموت أر بعة أشهر وعشر مطلقا وفى أمة نحيض حيضتان وفى أمة لم تحض أومات عنها ووجها نصفيراوفى أو جها صفيراوفى أو جها ضفيراوفى من حملها ولو زوجها صفيراوفى من حملت بعدموت الصبى عدة الموت ولا نسب فى حاليه وفى امرأة الفار من البائن المعد الاجلين من عدة الوقة وعدة العلاق ولمطلقة الرجمي ما للموت وفيمن أعتقت

فيعدة رجعي لاعدة البائن والموث كعدة حرة ولوفي أحدهما فكعدة أمة آيسة أعتدت بالاشهر تمعاددمها استأنفت بالحيض والصفيرة لا الااذاحاضت في أثنائها كما نستاً ف بالشهو رمن حاضت حيضة ثم أيست وسنه خمس وخمسون والمنكوحة نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة وأم الولد غير الاآيسة والحامل الحيض للموت وغيره ولااعتداد بحيض طلقت فيه واذاوطئت المعدة بشبهة وجبت عدة أخرى وتداحلتا والمرئى منهما وتتم الثانية ان تمت الاولى ومبدأ العــدة بعد الطــلاق والموت وتنقضي العدةوانجهلت بهما فلوطلق امرأنه ثمأنكره وأقيمت عليه بينة وقضي القاضي بالفرقة فالمدة من وقتالطلاق لامنوقت القضاء أقر بطلاقها منذ فكدلك غير أنه لا نفقة ولاسكني لها وفي النكاح الفاسد بعد التفريق أوالعزم على ترك وطئها قالتمضتعدتي والمدة تحتمله وكذبهاالزوج قبل قولهامع حلفها والا لا كح معتدته وطلقها قبل الوطىء وجب عليهمهر تام وعدةمبتدأة ذميةغـير حامل طلقها ذمىأومات عنهالم تعتداذااعتقدواذلك ولوحاملا نعتد بوضعه ولوطلقها مسلم تمتد مطلفا وكذا لاتعتد مسبية افترقت بتباين الدارين الا الحامل كحربية خرجت الينا مسلمة أوذمية أومستأمنة ممأسلمت أوصارتذمية الا احامل وكذا لاعدة لوتزوج امرأة ألغير عالما بذلك ودخل بهايخلاف مااذالم يعلم ﴿ فصل في الحداد ﴾

تحد مكافة مسامة ولو أمة منكوحة اذا كانت معتدة بت أوموت بترك الزينة والطيب والمحل والدهن والحناء ولبس المعصفر والمزعفر الابعمدرلا فعتدة عنق ونكاح فاسد والمعتدة تحرم خطبتها وصحالتمريض لومعتدة الوقاة ولا تخرج معتدة رجمي و بائن لوحرة مكافة من بيتها أصلا ومعتدة موت تخرج في الجديدين وتبيت في منزلها طاقت في غيرمسكنها عادت اليه فورا وتعتد ان في بيت و جبت هيه الا أن تخرج أو ينهدم المنزل أو تخاف تلف مالها أولا تجدكراء البيت ولا

مدمن سترة بينهما فى البائن وان ضاق المنزل عليهما أوكان الزوج فاسقا فخر وجهة أولى وحسن أن مجمل القاضى بينهما امرأة قادرة على الحيلولة بينهما أبانها أومات عنها زوجها فى سفروليس بينها وبين مصرها مدة سفر رجعت وان كانت قلك من كل جانب خيرت معها ولى أولى والعود أحمد وان كانت فى مصر تعتد عمة ثم تخرج بمحرم وتنتقل المعتدة مع اهل المكلا ان تضررت بالمكث فى الممكان ومطلقة الرجعى كالبائن غير أنها عنع من مفارقة زوجها فى مدة سفو فى الممكان ومطلقة الرجعى كالبائن غير أنها عنع من مفارقة زوجها فى مدة سفو

أكثرمدة الحمل سنتان وأقلما ستةأشهرفيثبت نسب ولدمعتدةالرجميوان ولدت لاكثرمن سنتين مالم تفر بمضى العدة وكانت رجمة فيالاكثر منهما لافي الاقل كافى مبتونة جاءت بهلاقل منهما ولمتقر بمضيها ولولتمامهالا الابدعوته وان لم تصدقه في رواية والمراهقة المدخول مها غـير المقرة بانقضاء عدتها اذا لم تدع حبلا لاقل من تسمة أشهر والا لا فلو ادعت حبلا فهي ككبيرة لاعترافها بالبلوغ والموت لاقل منهما من وقتهاذا كانت كبيرة وأو غير مدخول بها وأن وادته لا كثر منهما لاوالمقرة عضيها لاقل منأقل مدتهمنوقت الاقرار والالاواالمعتدة أن جحدت ولادتها محجة نامة أو حبل ظاهر أواقرار به أو تصديق الورثة ويثبت النسب في حق غيرهمان تم نصاب الشهادة بهم والالاولو ولدت فاختلفا فقالت نكحتني منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلايمين وهوابنه قال ان نكحتها فهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول مذ نكحهالزمه نسبه ومهرها علق طلاقها بولادتها لمتطلق بشهادة امرأة ولوأقرمعذلك بالحبل طلقت بلا شهادة قاللا مته أن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت أمرأة بالولادة فهي أم ولده أن جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لاقال لفلام هو ابني ومات فقالت أمه أنا امرأته وهوابنه ايرثانه فانجهلت حريتها فقال وارثه أنت أم ولد أبى أوكنت نصرانية وقت موته ولميملم اسلامها أوقال كانت زوجة له وهى أمة لاز وج أمته من عبده فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه وعتق وتصيت أم ولده ولدت أمته الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه على دعوته كائمة مشتركة بين اثنين استولدها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها غاب عن امرأنه فتز و جت با خر وولدت أولادا فالاولادللثاني على المذهب

﴿ باب الحضانة ﴾

تثبت الام ولو بعد الفرقة الا أن تكون مرتدة أو فاجرة أوغير مأمونة أو أمة أوأم ولد أومدبرة أو مكاتبة ولدت ذلك الولد قبل السكتابة أو متز وجسة بفيريحرم أوأبت أنتر بيهمجانا والابمعسر والعمة نقبل ذلك على المذهب ولاتحبر علمها الا اذا تعينت لهاولانقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيهما وتستحق أجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولامعتدة ثم أم الام ثم أم الاب وان علت مم الاخت لاب وأم ثم الاخت لام ثم لاب ثم الخالات كذلك ثم العمات. كذلك والذمية كسلمة مالم يمقل ديناأو بخاف أن بألف الكفر ويسقط حقم ابسكاح غير محرمة وتعود بالفرقة والحاضنة أحق به حتى يستنني والام والجدة أحق بها حتى تحيض وغيرهما أحق بها حتى نشنهي وعن محمد أن الحسكم في الام والجدة، كذلك به يفتي أحضر الاب ارأة فقال هذه ابنتك وهـذا ابني منها وقالت. الجدة لا وقد ماتت ابنــتي أم هذا الولد فالقول قول الرجل والمرأة التي معـــهـ و يدفع الصبي اليهما كز وجين بينهما ولدفادعي أنه ابنــه لامنها وعكست حكم. بكونه ابنالهماولاخيار للولد عندنا مطلقا بلغت الجارية مبلغ النساءان بكرا ضمها الاب الى نفسه وان ثيبا لا الا اذالم تكن مأمونة على نفسها والفلام اذا عقــلـ واستغنى برأيه ليسللاب ضمه الى هسه والجد عنزلة الاب فيه وازلم بكن لها أب ولاجد ولها أخ أوعم فله ضمها ان لميكن مفسدا وان كان لا وكذا الحكم، في كل عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها أب ولاجد ولاغيرهما من العصبات أوكان لها عصبة مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان مامونة خلاها تنفرد

والسكنى والا وضمها عند أمينة قادرة على الحفظ بلافرق فى ذلك بين بكر وثيب السكنى والا وضمها عند أمينة قادرة على الحوى بينهماتفاوت الا اذا انتقلت بمن المرية الى المصر وفى عكسه لا الا اذا كان وطنها وقد نسكحها وهدائى الام أما غيرها ولا تقدر على نقله الاباذنه أحد المطلق واده منها لتزوجهاله أن يسافر به الى أن يدود حق أمه ( باب الفقة )

هي الطعام والكسوة والسكني ونفقة الغير تجب على الغسير بأسسباب ثلاثة زوجية وقرأبة وملك فتجب للزووجة علىزوجها واوصغيرا لايقدر علىالوطيء أونقيرا ولومسلمة أوكافرة أوكبيرة أوصغيرة تطيق الوطء نقيرة أرغنية موطوءة أولا مندت نفسها للمهر بقدر حالهما واوهى في بيت أبيها أو مرضت في بيت الزرج لاخارجة من بيته بغير حني ومحبوسة ومريضة لمتزف ومفصوبة وحاجة لامه ولو بمحرم ولومعه تعليه نفقة الحضر خاصة امتنعت عن الطحن ولخيرز ان كانت بمن لانخدم فعليه أن إنبها بطعام مهيأ والالا ويجب عليه آلة طحن وخيز وآ له شراب وطبيخ كـكوز وجرة وقـدر ومفرفة وتفرض لها الـكسوة في كل مصف حول مرة وللزوج الانفاق عليها بنفسه الاأن يظهرللقاضي عدم الهاقه غيفرض أيها فى كل شهر ويقدرها بقدر الفلاءوالرخص ولانقدر بدراهم ونزادفي الشناء جبة ولحاما وفراشا ان طلبتهو يختلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلد ولخادمها المملوك لوموسرا ولوله اولادلا بكفيه خادم واحدفرض عليه نفقة لخادمين أُو أكثر انفاقا ولا يفرق بينهمــا بعجزه عنها ولابعــدم ايفائه حقها واو موسرا و يأسها القاضي بالاستدانة عليه قضي بنفقة الاعسار ثم أيسر فخاصمته عم وبالمكس وجب الوسط صالحت زوجها عن نففة كل شهر على دراهم ممقال الزوج لا أطبق ذلك فهو لازم الا اذا تغير سمر الطعام وعلم أن مادون ذلك يكفيها والنفقة لاتصير دينا الابالقضاء اوالرضاء وبموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانت بأمر القاضي ولاترد المعجلة يباع القن المأذون

فى النكاح في نفقة زوجته مرة بعد أخرى وتسفط عوته وقتمله و بباع بيدين غيرها مرةواحدة ونفقة الامة المنكوحة انا تجب التبوئه فلواستخدمها المولى بعدها أو بوأها بعد الطلاق لانقضاء العدة لا فباله سقطت وكذا تجب لها السكني في بيت خال عن أهله وأهلما قدر حالهما و بيت منفر≡ من دار له غلق كنا ما ولاً يلزمه أتيانها عؤنسة ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهما من الدحول علمها في كل جمة وفي غيرهما من الحارم في كل سنة و عنعهم من الـــكينونة ندها وتفرض لزوجة الفائبوطفله وأبوبه في مال لهمنجنس حقهم عند من يمريه وبالز وجيـة والولاد وكذا اذا علم قاض بذلك وكفلها وبحلفها معه ان الفائب. لإيطها النفقة لاباءامة البينة على النكاح ولاال لمخلف مالا وأقامت بينة ليفرض عليه و بأمرها بالاستدانةولا يقضي به وقال زفر يقضي بها لابه وعمــل الفضاة. اليوم على هـدا للحاجة فيفتى به ولمطلقة الرجمي والبائن والفرقة بلامعصية كخيار عتق و بلوغ وتفريق بعدمكة ءة النفنة والسكني والكسوة لالمتدةموت مطلقا ألا اذا كالت أم ولد وهي حامل وتجب السكني لمعتدة فرقة بمعصيبها كردة لاغيرها وتسقط النفقة بردتها بعد البتالا بتمكينا نه ولطفله فقير والكبيرالماجق عن الكسب لا يشاركه أحد في ذلك كنفقة أويه وعرسه وليس على أمه ارضاعة الا اذا تعينت و يستأجر الاب من ترضعه عندها لا أمه اومنكوحا أومعتمادة رجمي وهي أحق اذا لم تطلب زيادة على ماتأخذه الاجنبيــة وعلى موسر بسار القطرة النفقة لاصوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيه الفرب والجزئية لاالارث ولكل ذي رحم محرم صغير أو أنثى ولو بالنسة أو بالنا عاجزا بنحو زمانة فقيرا بقدر الارث ويجبر عليه فنفقة من له أخوات متفرقات عليهن اخماسا كارثه والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته ولانققة مع الاختـلاف دينا الاللز وجة والاصول والفر وج الذميين يبيع الاب لا الام عرض ابنه لاعقاره للنفقة لافي دين له عايه سواها ضمن مودع الابن او أنفق الوديعة على أبوبه بغير أمر قاض ولو أنفقا ماعندهم

صن ماله على أنفسهماوهومن جنسه لاقضى بنفته غير الزوجة ومضت مدة سقطت الا أن يستدن بأمرقاض و ينفق منها فلو مات الاب بعدها فهى دبن فى تركته فى الله أن يستدن بأمرقاض و ينفق منها فلو مات الاب بعدها فهى دبن فى تركته فى عبد لا ينفق عليه مولاه أكل من مال مولاه بلا رضاه عاجزا عن الكسب والالا تفقة العبد المفصوب على الفاصب الى أن برده الى مالكة فان طلب من القاضى لا تفقة العبد المفقة عليه أوالبيع لا يجيبه وان خاف على العبد الضياع باعد الفاضى لا الفقة على عبد الفوص و المسك عنه لمالك عنه لمالك عنه لمالك عنه لمالك عنه المالك عنه لمولاه دا بة مشتركة الودياءة لا يجيبه بل بؤجره و ينفق منه أو يبيعه و يحفظ عنه لمولاه دا بة مشتركة عين اننين امتنع أحدهما من الانفاق أجيره القاضى و بؤمر بالانفاق على جائمه عين اننين امتنع أحدهما من الانفاق أجيره القاضى و بؤمر بالانفاق على جائمه هيانة لاقضاء على المذهب

هو عبارة عن اسقاط المولى حقه عن عملو كه بوجه يصدير به من الاحرار ويصح من حر مكلف فى ملك ولو بأضافته اليه صر يحه بلانية كأنت حر أوعتيق أومعتق أوبحرر أو حر رتك أو أعتقتك أو أعتقك الله على الاصح وهذا هولاى أو يامولاى أوياحر أو ياعتيق الا اذاساه به ثم اذا ناداه بالمجمية أوعكس عتق كذا رأسك حر أو وجهك حرونحوه اعما يعبر المعن البدن و بكنايته ان نوى كلاملك فى عليك ولاسبيل ولارق أوخر جت عن ملكى وخليت سبيلك ولامته تحد أطلقت كوهذا الني الرصغر والاكبر وهذا أبي أو أى وان لم ينو العتقلابيا بنى و ياأخى ولا سلطان لى عليك وألفاظ الطلاق وكنايته وان نوى وأنت مثل الحريف و ياأخى ولا سلطان لى عليك وألفاظ الطلاق وكنايته وان نوى وأنت مثل الحريف و علك ذى رحم حرم ولو المالك صبياً وبحنوناً وكافرا و بتحرير لوجه الله والشيطان و بملك ذى رحم حرم ولو المالك صبياً وبحنوناً وكافرا و بتحرير لوجه الله والشيطان وان كفر به المسلم عند قصد التعظم و بكر وسكر بسبب محظور وهزل وان علق وان كفر به المسلم عند قصد التعظم و بكر قال لعبده ان ملكتك فانت حر عتق بشرط صح والتعليق بأمر كائن تنجيز فلو قال لعبده ان ملكتك فانت حر عتق بشرط صح والتعليق بأمر كائن تنجيز فلو قال لعبده ان ملكتك فانت حر عتق بشرط صح والتعليق بأمر كائن تنجيز فلو قال لعبده ان ملكتك فانت الاحر عتق بمائنت الاحر

حاملاعتة اذاولدته بعدعتقها لاقلمن نصف حول ولوحرره عتى فقط والولد يتبع الام في الملك والرق والحرية والعتق وفر وعهو ولدالامة من زوجها ملك لسيدها و ولدها من مولاها حر

أعتق بمض عبده صح ولم بعتق كله و يسمى فها بقى وهوكـكاتب بلاردالي الرق لوعجز وقالاعتق كلهولو أعتق نصيبه فلشريكه أن يحرر أويدبرأو يستسعى والولاء لهما أويضمن لوموسرا ويرجع على العبــد والولاء له ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الآخر ولوشهدكل منالشريكين بعتق الاآخر سعى لهما في حظهمامطلقا والولاء لهما ولو تخالفا يسارا يسمى للموسر لالضده والولاء لحماعلق أحدهما عتقدلفدل غدا وعكس الاشخر وجهل شرطه عتق نصفه وسعى في نصفه لهما ولاعتق اوحلفا على عبدين كل واحد منهما لاحدهماقال عبده حو أن لمبكن فلاندخل هذه الداراليوم ثم قال أمرأته طالق ان كاندخل اليومعتق وطلقت ومن ملك قريبه مع آخر عتق حظه بلا ضمان علم بقرابته أولا واشريكه أن يمتق أويستسعى وان اشترى نصفه بمن بملكدلا يضمن لبائعه مطلقا وأو اشتراه أجنبي نم القريب باقيه فله أن يضمن المشترى أويستسعى وان اشترى نصف قريبه أحد الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبع لوموسراعبد بين ثلاثة دبره واحد وأعتنه آخر وهما موسران ضممن الساكت مدبره لامعتفه والمدبر ممعتقه ثلثه مدبر الاماضمنه والولاء بين المعنق والمدبر أثلاثا ثلثاه للمدبروما بقي للمعتق ولوقال هي أم ولد شر يكي وأنكر تخدمه يوما وتتوقف يوما ولاقيمسة لام ولد فلا يضمن غني أعتقهما مشتركة وتضمن بالجنابة فلو قربها الىسبع فافترسها ضمن واوقال لعبدين عنده من ثلاثة له أحدكما حر فخرج واحد ودخل آخر فاعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة أرباعــه ومن كلمن غيره نصفه وان صدر ذلك منه في مرضه ولم بجزهالو رثة جدل كل عبــــد سبعة كسهام المتنى وعتنى ثمن ثبت ثلاثةومن كل من غيره سهمان وأن طلق كذلك

قبل وطيء سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة أعان من ثبتت وعن من دخلت وأما الميرات فللداخلة نصفه والنصف الآخر بين الخارجة والثابتة نصفان وعلى كل عدة انوفاة احتياطا والوطء والوت بيان في طلاق مهم كبيع وموت وتحرير وندبير واستيلاد وهبة وصدقة مسلمتين في عتق مبهم لاالوطء فيه وكذله الموت لايكون بيانا في الاخبار فلو قال لغلامه بين أحد كما ابني أوقال لجاريتين احدا كما أم وادى فات أحدهما لا يتعين الساقي للعتق ولاللاستيلاد قال لامته ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فا ستحرة فوادت ذكرا وأشي ولم بدر الاول رق الذكر وعتق نصف الام والاشي شهدا بعتق أحد عملوكيه لفت الاأن تكون في وصية أوطلاق مبهم كمالو شهدا بعدمونه أنه قال في محته أحد كما حر على الاصح وصية أوطلاق مبهم كمالو شهدا بعدمونه أنه قال في محته أحد كما حر على الاصح

قال اودخلت الدار فكل مملوك لى يومئذ حرعتق من أوحين دخوله ملك بعد حلفه أوقبله واولم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد لى أوأملك حربعد موتى من له يوم قال أوأملك حربعد موتى من له يوم قال لا من ملك بعده وان مات عتفا من الثاث المملوك لا يتناول الحمل الايعتق سمل جارية من قال كل مملوك لى ذكر فهو حروكذا المكاتب

( باب العنق على جدل )

أعتق عبده على مال فقبل العبد فى المجلس عنق ولو علقه بأدائه صارماً ذونا لامكانباً فلا يتوقف على قبوله ولا يبطل برده وللمولى بيعه قبل وجود شرطه وهو الاداء وعتق بالتخلية ولو أدى عنه غيره متبرعا لا كيا اوحط عنه البيض بطلبه وآدى الباقى أومات المولى وأداه الى الورثة ونقيد أداؤه بالمجلس وهو دين صبح بصح الباقى أومات المولى وأداه الى الورثة ونقيد أداؤه بالمجلس وهو دين صبح بصح المتكفيل به بخلاف بدل الكتابة ولو قال أنت حر بعد موتى بألف ان قبل المده وأعتقه وارث أووصى أوقاض عندامتناع الوارث عتق والا لا ولوحر ره على خدمته حولافقبل عتق فى الحال وخدمه مدنه فان مات هو أومولاه قبلها

تجب قيمته عليه كبيع عبد منه بعين فهلكت تجب قيمته واوقال أعتق أمتك بالف على على آمره واوزاد عنقت ولا شيعه على آمره واوزاد عنى قسم على قيمتها ومهرها وتحب حصة ماسلم فلونكحت فحصة مهر مثلها مهرها في وجهبه وما أصاب قيمتها في الثانية لمولاها أعتق أمته على أن تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها فان أبت فعليها قيمتها ولوكانت أم ولده فان أبت فلاشيء علما

اذا ولدت الامة من سيدها باقراره ولو حاملا أو من زوج فاشتراها الزوج فهي أم واد فحكمها كالمدبرة الا أنها تعتق بعد موته من كل ماله من غير سعاية فان وادت بعده آخر ثبت نسبه بلا دعوة لكنه ينتنى بنفيه من غير توقف على لعان الا اذا قضى عن قاص أو تطاول الزمان فلا اذا أسلمت أم ولدالذمي عرض الاسلام عليه فان أسلم فهى له والا سعت فى قيمتها وعتقت بعدأ دائها

وهي مكاتبة في حال سعايتها بلا رد الى الرق لو عجزت ولومات قبــل سعايتها عتقت مجانا واواسلم قن الذمى عرض الاسلام عليه فان أسلم فيهاوالا أمر ببيعه غَانَ أَدَى وَلَدُ أَمَةُ مُشْتَرَكَةً ثُبُتُ نَسِبُهُ مَنْهُ وَهِي أَمْ وَلَدُهُ وَضَمَنَ نَصِفَ قَيْمَتُهَا ونصف عقرها لاقيمةولدها وان ادعياه معا وقد استو يا فىالاوصاف فهوا بنهما وهي أم والدهما وعلى كل نصف عقرهالاقيمة والدهاو تقاصاالااذا كان نصيب أحدهما أكثر فيأخذمنه الزيادة بخلاف الينوة والارث والولاء فان ذلك لهما سويةوانكان أحدهما أكثر نصيبامن الاتخرو ورث الابن منكل ارث ابن و ورثا منه ارث أب واحد جارية بين رجلين ولدت فادعاه احدهما وأعتقه الاآخر وخرج المكلامان معا فالدعوة أولى ادعى ولد أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزم النسب والعقر وقيمة الواد وسقط الحد للشبهة ولمتصر أم ولده وان كذبه لم يثبت النسب ولدت منه جارية غيره وقال أحلها لى مولاها والولدولدي فصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم ثبت نسبه فان صدقه فيهما ثبت ولوما كما بعد تكذيبه يوما ثبت النسبولو استولدجارية أحدأبويه أوامرأنه وقال ظننت حلمها لى فلا حمد ولانسب ولن ملك يوما عنق عليه

كتاب الاعمان)

اليمين عبارة عن عقد قوى بها عزم الحالف على الفعل أوالـ ترك وهي غموس ان حلف على كاذب عمدا كولقه مافعلت كذا عالما بفعله و والله ماله على ألف علماً بخلافه أو والله انه بكر عالما أنه غيره و يأنم بها ولغو ان حلف كاذبا يظنيه صادقاً ويرجى عفوه ومنه قدة على آت وفيه كفارة ان حنث فقط وهي ترفع الاثم وان لم توجد التو بة معها ولو مكرها أو ناسيا في اليمين أو في الحنث وكذا لوفعه له وهو مغمى عليه أو مجنون والقسم تالله وبالله أو باسم من أسها ثه كالرحن الرحيم والحق ويصفة يحلف بها من صفاته كمزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة لم يتعارف الحالف بها من وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة لم يتعارف الحالف بها من

صفاته كرجمته وعلمه ورضاه وغضيه وسيخطه وعذابه وقوله لعمر والله وأيم الله وعهد الله وميثاقه وأقسم وأحلف وأشهدوان لميقل بالله وعلى نذرأو يمين أوعهد وان لم بضف الى الله وأن فعل كذا فهو كافر وأن لم يكفر علقه بماض أو آت أن كان عنده أنه يمين وان كانْ عنده أنه يكفر في الحلف يكفر فهما وقوله حقا وحق الله وحرمته وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وأمانته وانفعلهفعليه غضبه وسخطه أو لعنــةالله أو هو زان أوسارق أوشاربخمرا أوآكلر با لا الا اذا أراد بحق اسمالله تعالى فيمين على المذهب وحر وفهالواو والباء والتاءوقد تضمركةوله ألله لافعلن كذا الحلف في الاثبات لا يكون الأبحرف التأكيدوهواللام والنون كقوله لأفعلن كذا وكفارته تحرير رقبة واطعام عشرة مساكين كما فى الظهار وكسوتهم بمايستر عامة البدنولو أدىالكل وقععنها واحدهوأغلاها قيمةولو تركااكل عوقب بواحدهو أدناها قيمة فانعجزعنها وقت الاداءصام ثلاثة أيام ولاتو الشرط استمرارالمجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر ليومين ثم أيسر لايجوزله الصوم ولم بحز قبل حنث ومصرفهامصرف الزكاة ولاكفارة بيمين كافر وانحنث مسلما وهو يبطلها فلو حلف مسلماً ثم ارتدئم اسلم ثم حنث فلا كفارة ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أرقتل فلأن اليوم وجب الحنث والتكفير ومن حرم شبئاً ثم فعله كفركل حل على حرام فهو على الطعام والشراب والفتوى على أنه تبين المِرأنه بلا نية وان لم نــكن له امرأة فيمين ومن تذر نذرا مطلقا أو معلقا بشرط وكان من جنسه واجب وهو عبادة مقصودة ووجــد الشرط لزم الناذر كصوم وصلاة وصدقة واعتكاف ولمبلزم مالبس من جنسه فرضكعيادة هر يض ونشبيع جنازة ودخول مسجد ثم ان علقه بشرط يربده كان قدمغائمي يوفى ان وجد الشرطو بمـــالم برده كان زنيت وفى أوكـفر علىالمذهب نذر بعتق رقبة في ملكه وفي والا أثم ولا يدخل تحت الحكم نذر أن يذبح ولده فعليه شاة ولغًا لوكان بذبح نفسه أوأبيه أوجـده أوأمه واوقال ان برئت من مرضى هذا

فيحت شاة أوعلى شاة أذبحها فبرىء لا يلزمه شىء الا اذا زاد وتصدق بلحمها ولوطال لله على أن أذبح جزورا وأتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز نذر لفيم اله مكة جاز الصرف لفقراء غيرها نذر أن يتصدق بعشرة دراهم من الخز فتصدق فيرها جاز ان يساوى العشرة نذر صوم شهر معين لزمه متتابعا كن ان أفطر يوسا فضاه بلا لزوم استقبال نذر أن يتصدق بألف من ماله وهو بملك درا ازميه نقط كما لوقال مالى فى المساكين صدقة ولامال له لم يصح نذرالتصدق بهذه المائة يوم كذا على زبد فنصدق عائة اخرى قبله على فقير آخر جاز قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمن وصل محلمه ان شاء الله بطل وكذا يبطن به كل ما تعلق بالقول عبادة أرمء الملة بخلاف المتعلق بالقلب

( باب اليمين في الدخول والخر وج والسكني والاتيان )

الإيان مبذة على الالفاظ لاعلى الاغراض فلو حلف أن لايشترى له شيئا بفلس فاشترى له بدرهم شيئاً لم يحنث كن حلف أن لايخرج من الباب أولا يضرب أسواطاً ولبعد بنه اليوم بالف فخرج من السطح وضرب به ضها وغدى برغيف لم يحنث لا يحنث بدخول الكعبة وانسجد والبيعة والكنيسة والدهلز والظلة فى حلفه لايدحل بيتا ويحنث فى الصفة على المذهب وفى لابدخل دارا بدخولها خر بة وفى هذه الدار يحنث وان بنيت دارا أخرى بعد الانهدام وان جعلت بستانه أومسجدا أوحاما وبيتا أوغلب عليها الماء فصارت نهرا لاكهذا البيت فهدم أو بنى أحمولهم أو بنى المحلف أو بنى المحلف المحلس الى هذه الاسطوانة أوالى هذا الحائط فهدما ثم بنيا بنقضهما لم يحنث كل يحلس الى هذه الاسطوانة أوالى هذا الحائط فهدما ثم بنيا بنقضهما لم يحنث كا لوحلف كا لوحلف المحلف عليه الحروج المكس الحسم وهذا اذا كان واقفا بقدميه في حنث ولوكان المحلوف عليه الحروج المكس الحسم وهذا اذا كان واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة وأدخل الاخرى فان استوى عطاق الباب فلو وقف باحدى رجليه على العتبة وأدخل الاخرى فان استوى

الجانبان أوكان الجانب الخارج أمفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل أسفل حنث وقيل لايحنت مطلقا هو الصحيح ودوام الركوب واللبس والسكني كالانشاء لادوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير حلف لايسكن هذه أندار أوالببت أوالحاة فخرج وتي متاعه وأهله حنث بخلاف المصر والقرية وحنث فى لابخرج ان حلوأخرج بأمره و بدونه لاولو راضيا بالخروج ومثله لا يدخل أقساما وأحكاما ولاتنحل يمينه على المذهب ولا يحنث في قوله لا بخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم أتى أمرا آخر لا يخرج أولا يذهب الى مكة فخرج بريدها ثم رجع حنث أذا جاوز عمران مصره على قصدها وفي لاياً نيها لا كما لوحلف أن لاتاً تي امرأنه عرس فلان فذهبت قبل المرس وكانت عة حتى مضى حلف ليا تينه فلم اله حتى مات جنث في آخر حيانه ليأتينه ان استطاع فهي على رفع المواج وأن نوى القدرة صدق ديانة لاتخرجي الاباذني شرط لمكل خروج اذن بخلاف الاأن أوحتي حلف لايدخل دار فلان يراديه نسبة السكني اليه أو لا يضع قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقاوشرط الحنث فى ان خرجت مثلالمريد الخروج فعله فورا وفى ان تغديت بمد قول الطالب تغدمهي تغديهمعه وإن ضم اليوم أوممك حنث بمعلق التفدى مركب العبد المأذون ليس لمولاه في حق اليمين الا آذا لم يكن دينه مستفرقا ونواه حلف لايركب فاليمين على مايركبه الناس فلوركب ظهر انسان لا بحنث

( ماب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام )

الاكل ايصال مايحدل المضغ فيه الى الجوف مضغ أولا والشرب ابصال مالا يحتمل المضغ من المائمات الى الجوف لاياً كل من هذه النخلة تقييد حدثه بأكله من تمرها وان لم يكن تنصرف اليمين الى ثمنها فيحنث اذا اشــــترى به ما كولا وأكله فلو أكل من عين النخلة لا يحنث وفي الشاة يحنث باللحم خاصة ولا يحنث في لا يأكل من هذا البسر أو ارطب أواللبن يأكل رطبه وعره وشيرازه بخلاف الحمل هَأَ كُله بعد ماصار كبشا أولا ياكل هذا العنب فصار زبيبا أولا أكل هذا اللبن

فصارجبنا أولاياً كل هذه البيضة فأكل فرار بجها اولايذوق من هذا الخمر فصار خلا أومن زهر هـذه الشجرة فأكل بعـد ماصار لو زا وكذا لوحلف لاياكل بسرا فاكل رطبا أولاياكل عنبا فاكل زبيبا ولوحلف لاياكل رطبا أو بسرا أولايا كل رظبا ولابسرا حنث بالمذنب ولا حنث فى شراء كباسة بسر فيها رطب في حلفه لايشتري رطبا ولا في لاياكل لحما بأكل سمك وفي لا يركب دا بة فركب كافرا أولايجلس على وتد فجلس على جبل ولحم الانسان والكبد والسكرش. والخنزبر لحم ولابشجم الظهر في لايا كلشحما واليمين على شراءالشحمكمي على أكلمولا بألية في لاياً كل شحما أو لحما ولابخبزببر أودقيق أوسويق في هذا البير لابالقضم منعينها وفى هذا الدقيق حنث بمايتخذ منه كالخبز ونحوه لابسفه والخبز مااعتاده أهل بلد الحالف حلف لاياكل خبر فلانة انصرف الى الى تضربه في التنور لالمن عجنته وهيأته للضربوالشواء والطبيخ على اللحم والرأس مايباع فى مصره والفاكهة التفاج والبطيح والمشمش لاالعنب والرمان والرطب والحلوى ماليس من جنسه حامض فيحنث باكل خبيص وعسل وسكروالادام ما يصطبغ بهالخبزكمل وزيتوملح لا اللحم والبيض والجبين وقال محمد هو مايؤكل مع الخبزغالبا به يفتي التغدى الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع في وقت خاص. وهوما بمد طلوع الفجرالى زوال الشمس ممايتفدى بدعادة وغداء كل بلدةما تعارفه أهلها والتعشى منه الى نصف الليل والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان أكلت أوشر بت أو لبست ونوى معينا لم يصدق أصلا ولوضم طعاما أوشرابا أوثوبا دين نيسة تخصيص المام تصح ديانة لاقضا بديفتي. لابشرب من دجلة فعلى الكرع بخلاف من ماء دجلة وفيا لا يتأنى فيدالكرع كالبئر والحب يحنث بالشرب بالاناء مطلقاولوت كلف الكرع فبالايتأنى فيه ذلك لايحنث امكان تصور البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقائها فني لاشربن. ماء هذا الكوز اليوم ولاماء فيه أوكان فيه وصب في يومه أوأطلق ولاماءفيسه

لابحنث وان كان فصب حنث وفي ليصحدن السهاء وليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال وكذا ليقتلن فلانا عالما بموته وان لميكن عالما فلاحلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فايقظه أو الاباذنه فاذن له ولميمــلم حنث الــكلام لايكون الا باللسان والاخبار والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لابالاشارة والاعماء والاظهار والانشاء والاعلام يكون بالاشارة أيضا ان اخــبرتني أن فلا ا قدم ونحوه يحنث بالصدق والكذب ولوقال بقدومه ونحوه فعلى الصدق خاصة لا يكامه شهر فن حين حلفه بخلاف لاعتكفن شهرا فان التميين اليه حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أوسبح في الصلاة لا يحنث وإن فعل ذلك خارجهاحنث على الظاهر حلف لا يقرأ القرآن اليوم بحنث بالقراءة في الصلاة أوخار جها ولور قرأ البسملة فان نوى مافي النمل حنث والالا حلف لا يكلم فلا اليوم فعلى الجديدين فان نوى النهار صدق ولوقال ليلة أكلم فلانا فهو على الليلخاصةان كلمته الاأن يقدم زيد أوحين أوالاأن ياذن أوحتى فكذا فكلمه قال قدومه أو أذنه حنث وبعدهما لا وان مات زبد قبلهما سقط الحلف كالوقال واللهلا أكلمك حتى بأذن لى فلانأوقال الهرعه واللهلاأ فارقك حتى تقضيني حقى فات فلانقبل الاذنأو برىء من الدين كلمة مازال ومادام وما كان غاية تنتهى اليمين مها وفي لا يكلم عبده أوعرسه أوصديقه أولايدخل داره ان زالت اضافته وكلمه في بحنث في المبد أشار اليه أولا وفي غيره ان أشار حنث والالا وحنث بالمتجدد لا يكام صاحب هذا الطيلسان فكامه بعد ما باعه حنث \* الزمان والحين ومنكرهما سنة أشهر وبها مانوي وغرة الشهر ورأس الشهر أول ليلة ويومها وأوله الى. مادون النصف وآخره اذا مضي خمسة عشر يوما والدهر والابد والعمر ودهرلم يدر وقالا هو كالحين الايام وايام كثيرة والشهور والسنون عشرة ومنكرها ثلاثة جلف لايكام عبيد فلان أولا يركب دوابه أولا يلبس ثيامه ففمل بثلاثة منها حنث ان كان له أكثر من ثلاثة والالا وان كانت يمينه على زوجانه أو أصــدقائه.

أواخونه لا يحنث مالم يكلم الكل ( باب اليمين في الطلاق والعتاق ) أول عبد أشتريه حر فاشـــتري عبـــدا عتق ولو اشترى عبدين معاثم آخر فلا أصلا فان زاد وحده عتق الثالث ولوقال اول عبد أشتر يهواحدا فاشري عبد ف تم أشتري واحدا لا يمتق الثالث للاحتمال قال أول عبد أملك فهو حر المك عبدا ونصف عبدعتق الكامل قال آخر عبدأملكه فهو حرفلك عبدا فمات الحالف لم يعتق فلو اشترى عبدا ثم عبدا ثم مات عتق مستندا الى وقت الشراء ان ولدت فانتكذا حنث بالميت بخلاف فهو حرفولدت ولدا ميتانم آخرحيا عنق الحي وحده ألبشارةعرفا اسم لخبر سارصدق ليسللمبشر به علم فلوفال كل عبد بشرنى بكذا فهوخر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشر 🎟 معا عتفوا ولافرق فيها بين الباء وعدمها بخلاف الخبر والكتابة كالخبر والاعلام كالبشارة ( النية ) اذا قارنتعـلة العتق و رق المعتق كامل صح التكفير والا لا فصح شراء أبيه للكفارة لاشراء من حلف بعتقه ولاشراء مستولدة بشكاح علق عتفهاعن كفارته بشرائها بخلاف مااذا قال لفنة ان اشتر يتكفأ نتحرةعن كفارة بمبني فاشتراها وعتقت بقوله ان تسريت أمة فهي حرة من تسراهاوهي ملكه حينئدلامن اشبراها فتسراها ولوقال أن تسريت أمة فأنت طالق أوعبدي حر فتسري من في ملك أومن اشتراها بعد التعليق طلقت وعنق لوجود الشرط كل مملوك لي حر عنق عبيده ومدبروه وأمهات أولاده لامكاتبه الا بالنية ومعتق البعض كالمكاتب هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا المتق والاقرار فان قال هذه طالق أوهذه وهذه طالقتان أوقال هذاحروهذاوهذا حر ان لابستق اختار الايجاب الثابي عتق الاخيران وطلقت الاخيرتان

( باباليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها ) يُحنث بالمباشرة لابالام اذا كان بمن يباشر بنفسه في البيع والشراء والاجارة

والقسمة والخصومة وضرب الولد وان كان ذا سلطان لا يباشر بنفسه جنث يالام أيضاً وان كان يباشر مرة ويفوض أخرى اعتبر الاغلب ويحنث بفعله وفعل مأموره فى النكاح والطلاق والمتلق والخلع والكتابة والصلح عندم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضربالسبد والذبح والبناء والخياطة والايداع والاستيداع والاعارة والاستمارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل ولام دخل على فعل تجرى فيه النيابة كبيع وشراء واجارة وخياطة وصياغة وبناء اقتضى أمره ليخصه به فلم يحنث في ان بمتلك ثوبا ان باعه بلا امر ملكه او لا فان دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقبضي ملكه فحنث في أد بمت ثوما لك أن باع ثومه إلا امره وكذا ان اكات لك طعاماً او شربت لك شرابًا اقتضى ان يكون الطمام ملك المخاطب وان نوى غيره صدق فها عليه قال از بعته او أبتعته فهو حر فمقد بالخيار لنفسه حنث ولو قال ان بمتدفهو حرفباعه بيماصحيحا بلا خيار لا يعتق وبحنث بالفاسد والموقوف لا لباطل وفي لا يتزوج هذه المرأة فهوعلى الصحيح دون الفاسد كما في لا يصلي اولا يصوم ولو كان في الماضي فهو عليهما فان عني به الصحبيح صدق ان لم ابع هذا الرقيق فكذا فاعتق او دبر مطلقًا او استولد خنث قالت له تزوجت على فقال كل امرأة لى طالق طلقت المحلفة ولو قيل له ألك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لى فهى كذا لا تطلق هذه المراة ( النكرة ) تدخل تحت النكرة والمعرفة لا الا في العلم وبجب حج او عمرة ماشيا في قوله على المشي الى بيت الله تعالى اوالكعبة وأراق دماان ركب ولا شيء بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او المسجد الحرام او الصفا او المروة لا يعتق عبــد قيل له أن لم أحج العام فانت حر فشهدا بنحره بكوفة حلف لا يصوم جنث بصوم ساعة بنية ولو قال صوما او يوما جنث بيوم حلف ليصومن هذا اليوم وكان بعدأ كله أو بعداازوال صحت

وحنث للجال كما لو قال لامرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد ماصلت ركمة وحنث في لا يصلي بركعة وفي صلاة بشفع وفي لايؤم أحدا باقتداء قوم له بعد شروعه وان قصد ان لايؤم أحدا وصدق ديانة ان نواه وان أشهد قبل شروعه لا بحنث مطلقًا كما لو أمهم في صلاة الجنازة او سجدة النلارة بخلاف الناطة حلف لا يحبح فعلى الصحيح منه ولا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى يطوفأ كثر الطواف عن الثاني ان لبست. ثوبا من مغزولك فهو هدى فملك قطنا فغزلته ولبس فهو هدى حلف لا يلبس من غزلها فلبس تكة منه لا بحنث كلا بلبس ثويا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه اذا كان فلان يعمل بيده والاحنث كما حنث بلبس خانم ذهب أوعقد اۋاؤ او زىرجد او زمرد فى حلفه لايلېس حليا لابخاتم فضة الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصيراو لا ينام على هذا الفراش فجمل فوقه: آخر فنام عليه او لأ يجلس على هذا السرىر فجعل فوقه آخر لا بحنث بخلاف مالو حلف لاينام على الواح هذا السربر أو ألواح هــذه السفينة ففرش على ذلك فراش ولوجمل على الفراش قرام أو على السر بر بساط أو حصير حنث حلف لا يمشي على الارض فمشي عليها بنعل أوخف حنث وان على بساط لا ( باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك )

ماشارك الميت فيه الحى يقع اليمين فيه على الحالتين وما اختص بحالة الحياة تقيد بها فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت عليك اوقتلتك تقيد بالحياة بخلاف الغسل والحمل واللمس والباس الثوب بحنث في حلفه لا يضرب زوجته فمد شعرها أو خنقها أو عضها والقصد ليس بشرط فيه وقيل شرط على الاظهر حلف ليضربن فلاما الف مرة فهو على الكثرة أن القتل زيدا فكذا وهو ميت ان علم بموته حنيث والالاحلف لا يقتل فلاما بالكرفة فضر به بالسواد ومات

بها حنث و بعكسه لا الشهر وما فوقه بميد وما دونه قريب والعاجل والسريم كالةريب والا تجل كالبعيد وان نوى مدة فيهما فعلى مانوى حلف لا يكلمه مليا او طو يلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر و يوم يبر فى حلفه ليقضين دينه اليوم لوقضاه بنهرجة اوزيونا او مستحقة لا لو قضاه رصاصا او ستوقة يبر فى حلَّمُه لاقضين مالك اليوم لوأعطاه فلم يقبل فوضعه يحيث تناله يده لو اراد والا لا وكذا يبر بالبيع به وهبة الدين منه ليس بقضاء ولا حنث لو كانت الىمين موقته كما لوحلف ليقضين دينه غدا نقضأه اليوم اوحلف ليقتلن فلالأ غدا مُمات اليوم او ليأكلن هذا الرغيف غدا فاكاء اليوم حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء أرأحاله نقبض بر وان قضى عنه متبرع لا حلف لا يقبض دينه درهما دون درهم نقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله متفرقا لا اذا قبضه بتفريق ضروري لا بأخذ ماله على فلان الا جملة او الا جمعا فترك منه درهما ثم أخذ الباقى كيف شاء لا يحنث كما لا يحنث من قال ان كان لى الا مائة او غير أو سوى فكذا بملكها او بعضها امرأنه كذا ان كان له مال وله عروض ودور لذير التجارة لم بحنث حلف لا يفدل كذا تركه على ألابد فلو فعل مرة أنحلت بمينه فلو فعله مرة اخرى لا بحنث ولو قيدها بوقت فمضىقبل الفعل بر وكذا ان هلك الحالف أوالمحلوف عليه لوحلف ليفعلنه بر بمرة حلفه وال ليملمنه بكل داعر دخل البلدة تقيد بقيام ولايته ومثله لا تخرج امرأته الا باذنه تقيــد بحال قيام الزوجية كما لوحلف رب الدين غريمه أو الكفيل باس المكفول عنه ان لايخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيا مالدين والكفالة حلف لبهبن فلانا فوهبه له نلم يقبل بر بخلاف البيح وحضرة الموهوبله شرط في الحنث لا يحنث في حلفه لا يشم ريحانا بشم ورد وياسمين والشم يقع على المقصود فلا يحنث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الرائحة الى دماغهو يحنث فىحلفه لايشترى بنفسجا او وردا بشراء ورقهما لادهنهما حلف

لا يتزوج فزوجه فضولى فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا ولو زوجه فضولى ثم حلف لا يتزوج لا يحنث بالقول أيضاكل امرأة تدخل فى نكاحى فكذا فاجاز فكاح فضولى بالفعل لا يحنث ومثله ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيلى او بفضولى حلف لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة والمستأجرة والمستمارة لا يحنث فى حلفه أنه لا مال له وله دين على مفلس او ملىء

الحد عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى فلا تعسر بر ولا قصاص حد والزنا وطيء مكاف ناطق طائع في قبل مشتهاة خال عن ملك وشبهته في دار الاسلام او تمكينه من ذلك او تمكينها ويثبت بشهادة أربعة في مجلس واحــد بالزنا لا بالوطىء والجماع واوكان الزوج احدهم اذا لم يكن قذفها فيسألهم الامام عنه ماهق وكيف هو وأين هو ومتىزنى و بمنزنى فان بينوه وقالوا رأيناه وطئها في فرجها كالميل في المكحلة وعداوا سرأو علناحكم به ويثبت باقراره اربعا في مجالسه الاربعة كلما أقر رده وسأله كما مر فان بينه حد و يخلى سبيله أن رجع عن اقراره قبل الحدأو في وسطه ولوبالفعل كهروبه وانكارالاقرار رجوع كما ان انكار الردة تو بة وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحصان وسائر الحدود الخالصة وندب تملقينه بلملك قبلت أو لست أو وظئت بشبهة ادعى الزانى انهــا زوجته سقط ألحد عنه وأن زوجة للغير ولو تزوجها بعَده او اشتراها لا ويرجم محصن في قضاء حتى بموت فلوقتلة شخص او فقأ عينه بعد القضاء به فهدر وقبسله بجب القصاص ﴿ الممد والدية في الخطأ ﴿ والشرط ﴾ بداءة الشهود به فان ابوا أو ماتوا أو غابوا أو بمضهم سقط كما او خرج بمضهم عن الاهلية بفسقأوعميأو خرس ثم الامام ثم الناس ويبدأ الامام لومقرا ثم الناس وغسل وكفن وصلي عليه وغير المحصن بجلد مائة ان جرا ونصفها للعبــد ولا بحده ســيده بغير اذن الامام بسوط. لا عَتَدَة 🖟 متوسطاً ونزع ثيابه خلا ازار وفرق على بدنه خلا

رأسه و وجهه و فرجه و يضرب الرجل قائما فى الحدود غير ممدود ولا تنزيج شيابها الا الفر والحشو و تضرب جالسة و يحفر لها فى الرجم لا له ولا جمع بين جلد ورجم ولا بين جلد و فى الا سياسة و يرجم مريض زنى ولا يجلد و يقام على الحامل بعد وضعها فان كان حدها الرجم رجمت حين وضعت وان كان الجلد فبعد النفاس واحصان الرجم الحرية والتكايف والاسلام والوطىء بنكاح عيد وهما بصفة الاحصان ولا يجب بقاء الذكاح لبقائه

( باب الوطيء الذي يوجب الحد والذي لا يوجيه ) الشبهة ما تشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة أنواع شبهة في المحل وشبهة في الفعل وشبهة في العتد فان ادعاها وبرهن قبل وسقط الحدوكذا يسقط بمجرد دعواها الا في الاكراه فلا بد من البرهان لاحد بشبهة المحل وان ظن حرمته كوظيء أمة ولده وولد ولده ومعتدة الكنايات والبائع للبيعة والزوج الممهورة قبل تسليمها ووطىء الشريك الجارية للشتركة وجارية مكانبه وعبده المأذون له وعليه دبن محيط بمـاله ورقبته ووطىء جارية من الغنيمة بمــد الاحراز أو قبله وبشبهة الفمل ان ظن حله كوطئ أمة أبويه ومعتدة الثلاث وأمة امرأته وأمة سيده والمرتهن المرهونة والطلاق على مال والاعتاق وهي أم ولده وان ادعى النسب يثبت فىالاولى لا فى النانية الا فى المطلقة ثلاثا بشرطه وفى وطئ أمرأة زفت وقالتالنساء هي زوجتك ولم تكنكذلك وبشبهة العقد عندهكوطئ محرم لكحها أو نكاح بغير شهود وحد بوطئ أمة أخيه وعمه وامرأة وجدت إعلى فراشه ولو هو أعمى وذمية زنى بهاحربي وذمي زنا بحربية لا الحربي والحربية وبهيمة و بوطيء أجنبية زفت اليه وقلن هي عرسك وعليه مهرها او دبر ولا يكون في الجنة على الصحيح أو زنى في دار الحرب أو البغي ولا بزني غير مكلف بمكلفة مطلقاً وفي عكسه حد ولا بالزنا بمستأجرة له ولا بأكراً و إقرار ان انكره الاتخر وفي قتل أمة بزناها الجد والقيمة واوغصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد

بخلاف مالوزى بها ثم غصبها بم ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها والخليفة يؤخذ بالقصاص والاموال ولا يحد بخلاف أمير البلدة

( باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ) شهدوا بسبب حد متقادم بلا عذر لم تقبل الا في حد القذف ويضمن المسروق ولو أفر به مع التقادم حد اللا في الشرب وتقيادمه بزوال الرج ولفسيره بمضى شهر ولو شهيدوا بزنى متقادم جد الشهود عند البعض وقيل لا شهدوا على زناه بغائبــة حد وأو على سرقة من غائب لا أقر بالزنا بمجهولة حدد ولو شهدوا عليمه بذلك لا كاختلافهم في طوعها أو في البلد واو على كل زنا ار بمة واو اختلفوا في بيت واحد صغير حدا و او شهدو على زناها وهي بكر أو هم نسقة أو شهدواعلى شهادة أر بمةوان شهد الاصول لم يحد أحد ولو شهدوا وهم عميان أو محدودون في قذف أو ثلاثة أو أحدهم محدود أو عبد أو وجد أحدهم كذلك بعد اقامة الحد حدوا وارش جلده هدر ودية رجمه في بيت المال ومحــد من رجع من الاربمة بمدد الرجم فقط وغرم ربع الدية وقبله حدوا ولا رجم ولا شيُّ على خامس فان رجع اخر حدا وغرما ربع الدية ضمن المزكى دية المرجوم أن ظهروا عبيــدا أوكفارا كما لوقتل من أمر برجمـه فظهرواكذلك وان رجم ولم تزك فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال وأن قال شهود الزنا تعمدنا النظر فبلت الا أذا قالوا للتلذذ فلا وان أنكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأنان أوولدت ر وجته منه رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطئنها وأنكرت فهو محصن دونها كما ار قالت عد الطلاق كنت نصرانية وقال كنت مدلمة اذا كان أحــد الزانيين محصنا يحد كل واحد منهما حــده نزوج بلا ولى فدخل بها لا يكون عصمنا عند الثاني (باب حد الشرب)

يحد مسلم ناطق مكلف شرب الخمر ولو قطرة أو سكر من نبيذ طوعا بعد ولافاقة اذا أخذ وريح ماشرب مو جودة الا ان ينقطع لبعد المسافة ولا يثبت

بها ولا بتفايئها بل بشهادة رجلين يسألهما الامام عن ماهيتها وكيف شرب ومتى شرب وأين شرب وفرق على شرب وأين شرب أو باقراره مرة صاحبا ثما نين سوطا للحرونصفها للمبد وفرق على بدنه كحد الزنا فلو أقر سكران أو شهدوا بعد زوال ريحها أو أقر كذلك أو رجع عن افراره لا والسكران من لايفرق بين الساء والارض وقالامن بختلط كلامه ويختار للفتوى ولو ارتد السكران لا تحرم عرسه أقم عليه بعض الحدد فهرب وشرب ثانيا يستأنف الحد

هو كحد الشرب كمية وثبوتا و يحد الحرأو العبد قاذفا المسلم الحر البانغ العاقل العفيف بصر يح الزنا أو بزنأت في الجبل أو است لابيك أو است بابن فلان أبيه وأمه محصنة في غضب بطلب المقذوف ولوغ ثبا حال الفذف و ينزع الفرو والجشو فقط لا بلست بابن فلان جده و بنسبته اليه أو الى خاله أوعمه أو دابه ولا بقوله ياابن ماء السهاء ولا بيانبطي لعربي ولا بقوله لامرأة زنيت ببعيرأو بثور أو بحما أو بفرس بخلاف زنيت ببقرة أو بشاة أو بثوب أو بدراهم ويطلبه بقذف الميت من يقع القدح في نسبه بقذفه وهم الاصول والفروع وان علوا أوسفلوا واوكان الطااب محروما عن الميراث أوولد بنت قال ياابن الزانيبن وقد ماتأ بوإه فعليه حد وإحداجنمعت عليمه أجناس مختلفة يقام عليمه الكل ولا يوالى بينها فيبدأ بحد الفيذف ثم هو خير أن شاء بدأ بحيد الزنا وأن شاء بالقطع ويؤخر جد الشرب ولا يطالب واد وعبد أباه وسيده بقذف أمه الحرة المسلمة ملو كان لها ابن من غيره ملك الطلب ولا ارث ولا رجوع ولا اعتياض فيه وعد . ه قال لا خر يازاني فقال الا خر لا بل أنت حدا بخلاف مالو قال له مثلا ياخبيت فقال بلانت تكاءا ولوقال لعرسه فردت به حدت ولا لمان ولو قالت زنيت بك هدرا واو كان مع أجنبية حدت دونه أقر بواد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد والواد له فيهما واو قال ليس بابني ولا بابنك فهدر قال لامرأة يازاني حد ولر جل يازانية لا ولا حد بقذف من لها ولد لا أب له أو من لاعنت بولد أو رجل وطيء في

غير ملكه بكل وجه أو بوجه أو في ملكه الحرم أبدا كامة هي أخته من الرضاع أو من زنت في كفرها أو مكانب مات عن وفاء وحد قاذف واطيء عرسه حائضا أومظهرا منها وأمته المجوسية والمسكانبة والمتزوجة والمشتراة شراء فاسدا ومسلم نكبح محرمه في كفره ومستأمن قذف مسلما بخلاف حد الزئا والسرقة أقر القاذف بالقدف فان أقام أر بعة على زناه أو أفر بالزنا كما محد المقددوف وان عجز واستأجل لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليذهب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعث اليهم يكتفى بحد واحد لجنايات انحد جنسها بخلاف مااختلف

( باب انتمزیر ) هو تأدیب دون الحــد اکثره تســمة وثلاثون سوط واقله ألمانة ولا يفرق الضرب فيه ويكون به وبالصفع وفرك الاذن وبالكلام المنيف وبنظر الناضي له بوجه عبوس ويشتم غيرانقذف لا بأخذ ما في المذهب وليس فيمه نقمدر بل هو مفوض الى رأى القاضي ويكون بالقتل كن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ان كان بعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح والالا وان كانت المرأة مطاوعة قتلهما ولوكان مع المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادنى شيء لهقيمة ويقيمه كل مسلم حال مباشرة المعصية و بعدها أيس ذلك لغير الحاكم ضرب غيره بغيرحق وضربه المضروب يعزران ويبسدأ بإقامة التعزير بالبادى منهما وصح حبسه مع ضربه وضربه أشد ثم حد الزنا ثم حدالشرب ثم القذف وعزر كل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم بغير حق قمول أو فعل ولو بغمزالعين فيعزر بَقْذُف مُلُوكُ وَكَذَا بَقَدْف كَافَرِ بَزْنَا وَمُسَلِّمَ بِيَافَاسَقَ اللَّا أَنْ يَكُونَ مُعْلُومُ الْفُسَق فانأراد اثباته مجردالايسمعولو قال يازانى وأراد اثبانه يسمع وعزر بيا كافر ياخبيث ياسارق يافاجر بالمخنث ياخان يالوطى يازنديق يالص الا أن يكون لصا ياديوث ياقرطبان باشارب الخبريا آكل الربايا ابن القحبة باابن الفاجرة انت مأوى اللصوص أنت مأوى الزوانى يامن يلعب بالصبيان ياحرام زاده لا بياحار ياخنزير ياكلب ياتيس يا قرد ياحجام يا ابله يا ابن الحجام وأبوه ليسكذلك ياخنزير ياكلب ياتيس يا قرد ياحجام يا ابله يا ابن الحجام وأبوه ليسكذلك يامؤاجر يابغا ياضحكة باسخرة ادعى سرقة وعجز عن اثباتها لا يعزر كا لوادع على شخص آخر بدعوى توجب تكفيره وعجزعن اثبات ما ادعاه بخلاف دعوى الزنا وهو حق العبد فيجوز فيه الابراء والعفو والبين والشهادة على الشهادة وشهادة والزنا وهو حق العبد فيجوز فيه الابراء والعفو والبين والشهادة على الشهادة وشهادة والزينة وغسل الجنابة والحروج من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لا على ترك الوينة وغسل الجنابة والحروج من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لا على ترك السرقة والاب يعزر الابن عايم الصفر لا يمنع وجوب التعزير ولوكان حق الله منع من حد أو عزر فهلك فدمه هدر الا امرأة عزرها زوجها فحانت ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزركا لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا والله ألم

هى أخذ مكلف ناطق بصير عشرة دراهم جياد أو مقدارها مقصودة بالاخذ ظاهرة الاخراج خفية من صاحب بد صحيحة نما لا يتسارع اليه الفساد فى دار العدل من حرز لا شبهة ولا تأويل فيه أو حافظ فيقطع ان أقربها من طائعا أوشهد رجلان وسألهما الامام كيف هى وأين هى وكم هى ونمن سرق و بيناها وصح رجوعه عن اقراره بها فان أقربها نم هرب فان فى فوره لا يتبع بخلاف الشهادة ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان ضمن لزم المال ولا يفتى بعقو بته قضى بالنطع ببينة أو اقرار فقال المسروق منه هدذا متاعه لم يسرقه منى أو قال شهد شهودى بزور أو أقر هو باطل أو ماأشبه ذلك فلا قطع كالوشهد كافران على كافر ومسلم هافى حقهما تشارك جمع وأصاب كلا قدر نصاب قطعوا وان أخذا لمال بعضهم وشرط للقطع حضور شاهديها وقته كحضور المدعى حتى لو غالي أخذا لمال العضهم وشرط للقطع حضور شاهديها وقته كحضور المدعى حتى لو غالي أو مانا لاقطع و يقطع بساج وقنا وأبنوس وعود ومسك وادهان وورس وزعقران

وصندل وغنبر وفصوص خضر وياقوت و زبرجد واؤاؤ واملع وفيرو زج وآناء وباب من خشب وكذا بكل ماهو من أعز الاموال وأغسها ولا يوجــد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه لا بتافه يوجــد مباحاً في دارنا كخشب وحشيش وقضب وسمك وطير وصيد وزرنيخ ومفرة ونورة ولا بما يتسارع فساده كابن ولحم وفا كهة رطبة وتمرعلى شجر وبطبخ وزرع لم بحصد واشرية مطربة وآلات لهو وصليب ذهب أو فضمة وشطرنج ونرد وباب مسجد ومصحف وصبى حر محليين وعبد كبير ودفاتر بخلاف الصغير ودفاتر الحساب ونبش ولوكان القبرفي بيت مقفل أوالثوب غير المكفن ومال عامة أومشترك ومثل هينه ولومؤجلاأوزائدا عليماذا كانمنجنسه ولوكان حكما بخلاف سرقتهمن غربم أبيه أوغريم والده الكبير أوغر بممكانيه أوغر يمعبده المآذون المديون واوسرقمن غريم أبنه الصغيرلا كسرقة شيء قطع فيه ولم يتغير أو من ذي رحم محرم لابرضاع وأو مال غيره بخلاف ماله اذا سرقه من بيتغيره وبخلاف مرضعته مطلفا ومن فزوجته وزوجها ولوكان منحرز خاص لهوعبدمن سيده أوعرسه أوزوج سيدته ومكانبه وختنه وصهره ومنمنتم وحمام وبيتأذن فيدخوله وكلماكان حرزا لنوع فهو حرز للانواع كلها علىالمذهب ولا يقطع قناف وفشاش فش نهـــارا أوخلا البيت من أحد ويقطع لو سرق من السطح أومن المسجدورب المتاع عنده ولونائما لااوسرق ضيف بمن أضافه أوسرق شيئاولم بخرجه من الدار وان اخرجه من حجرة الدار الى محنها أو أغار منأهل الحجرعلي حجرةأو نقب فدخلوالتي تشيئًا فىالطريق ثم أخذه أو حلم على دابة فساقه وأخرجه أو القاه فى المـــاء فأخرجه بتحريكالسارق أولا بتحريكه بلبقوة جريهعلىالاصحقطعوان ناوله آخر دنخارج أو أدخل يده في بيت وأخذ أوطر صرة خارجــة من الكم أو سرق من قطار بعيرا أوحملا لا وان شق الحمل فسرق منه أوسرق جوالقا فيه متاع ور به محفظه أونائم عليه أوأدخل يده فى صندوق غيره أو جيبه أوكمه فأخذ المال قطع قال المام قال الم

تقطع يمين السارق من زنده وتحسم الافي حرأ دبرد شديدين ونمن زيته ومؤنته على السارق ورجله اليسرى من الكمب ان عادفان عادلا وحبس حتى يتوب كن سرق واجامه اليسري مقطوعة أوشلاء أوأصبمان منها سواها أو رجله البمني مقطوعة أو شلاء ولا يضمن قاطع اليسري اذا أمر بخلافه ولوقطعه أحدقبل الامروالقضاء وجبالة عماص في العمد والدية في الخلأ وسقط القطع عن السارق وقضاء القاضي بالقطع كالاس فلا ضمان وطلب المسر وقءنه شرط القطع مطلقا وكذا حضوره عند الاداء والقطع فلو أقرأ نهسرق مال الغائب توقف القطع على حضو ره ومخاصمته واو قال سرقت هذه الدراهم ولا أدرى لنهى أو لا أخبرك من صاحبها لافطع ومن له يد حيخة ملك الخصومة كمودع وغاصب وصاحب ربا ومن لا فلاو بقطع بطلب المالك او سرق منهم لا بطلب المالك أوالسارق لوسرق من سارق بعد القطع بخلاف مااذا سرق قبل القطع فان له ولرب المال الفطع سرق شيئا و رده قبل الخصومة الى مالك أو ملك بعد القضاء أوادعى أنه ملك أو نقصت قيمته من النصاب لم يقطع أقرا بسرقة نصاب مادعي أحدهما بشمة لم يقطما واو سرقا وغاب أحدهما وشهدعلى سرقتهما قطع الحاضر واوأفرعبد بسرقة قطع وترد السرقة لى المسروق منه كما لو قامت عليه بينة بذلك بشرط حضرة مولاه عنسد ادامتها ولا غرم على السارق بعد ماقطعت عينه وثرد العين لو قائمة ولا فرق بين هلاك المين واستهلاكها في الظاهر قبل القطع أو بعدهولو قطع لبمض السرقات لم يضمن شيئا سرق ثوبا فشقه نصفين ثمأخرجه قطع ان بلغت قيمته نصابا بعد شقهمالم يكن انلافا ولوسرق شاة فذبحها فاخرجها لا وان بلغ لحمها ونصابا واو فعل ماسرق من الحجرين وهو قدر نصاب دراهم ودنا نير قطع وردت

ولوصبغه أحمر أو طحن الحنطة نقطع لارد ولاضان ولواسود رده سرق في ولاية السلطان ليس لسلطان آخر قطعه اذا كان السارق كفان في معصم واحد ان عيزت الاصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد والاقطعا هو المختار ( باب قطع الطريق )

من قصده وهو معصوم على معصوم فأخذ قبل أخذ شيء وقتل حبس بعد التعزير حتى يتوب وان أخذ مالا معصوما وأصاب منه كلا نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صبح الاطراف وان قتل ولم يأخذ مالا قتل حدافلا المفود ولى ولا يشترط أن يكون موجا للقصاص وان قتل وأخذ قطع ثم قتل أوصاب أوقتل أوصلب فقط حياو يبعج برمح حتى يموت و يترك ثلاثة أيام لا أكثر منها و بعداقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل و تجرى الاحكام على السكل بمباشرة بعضهم وحجر وعصا لهم كسيف وان اضم الى الجرح أخذ قطع وهدر جرحه وان جرح فقط أو قتل عمدا فتاب أو كان منهم غير مكف أوذو رحم محرم من المارة أو قطع بعض المارة على البعض أو قطع الطر بق لما أو بين مصر من فلا حد والموت القود والارش أو العفو العبد في حكم قطع الطر بق كنيره وكذا المرأق في ظاهر الرواية و يجوز أن يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا و يقتل من يقاتله في ظاهر الرواية و يجوز أن يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا و يقتل من يقاتله عليه ومن تكرر الخنق منه في المصر قتل به والا لا (كتاب الجهاد)

هو فرض كفاية ابتداء ان قامبه البعض سقط عن الكل والا انموا بتركه لا على صبى وعبد وامرأة وأعمى ومقعد وأقطع ومديون بغيراذن غريمه وعالم ليس فى البلدة اقته منه وفرض عين ان هجم العدوفي خر المكل واوبلا اذن ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج مريض مدنف و يقبل خبر المستنفر ومنادى السلطان ولو فاسقا وكره الجال مع النيء والا لا فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية فان قبلواذلك فام مما لذا وعلى مما علينا ولا نقاتل من لا تبلغه الدعوة الى الاسلام وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضممن ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضممن ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضممن ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضممن ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضمين ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضمين ذلك ضررا والانستمين بالله تعالى وتحاريم وندعوا ندبا من بلغته الا اذا تضمين في المناوية والدين المناوية والدين المناوية والدينة والدينة

بهنصب الجانيق وحرقهم وغرقهم وقطع اشجارهم وأفساد زروعهم ورميهم وآن تترسوا ببعضنا ونقصدهم وما أصيب منهم لادية فيدولا كفارة واو فتح الامام بلدة وفيها مسلمأو ذمى لايحل قتل أحدمنهمأ صلاواو أخرج واحد حل قتل الباقى ونهينا عن اخراج مابجب تعظيمه و يحرم الاستخفاف به كالمصحف وكتب الفقه والحديث والمرأة الا فى جيش يؤمن عليه واذا دخل مسلم اليهم بأمان جاز حمل المصحف ممه اداكانوا يوفون بالمهدوغدر وغلول ومثلة وقدل امرأة وغير مكلف وشيخ فان وأعمى ومقمد الا أن يكون أحدهم ملكا أو ذارأى فىالحرب ولو قتلمن لايحل قتله ففيه التو بة والاستغفار فقط ولا يبدأ أصله المشرك بقتل وعتنع الفرع ليقتله غيره ولوقتله فهدر ولوقصدالاصلقتله ولايمكن دفعه الابقتله قتله ويجوز الصلح ممهم بمال لوخيرا وننبذ لوخيرا ونقاتلهم بلا نبذ مع خيانة ملكهم والمرتدين اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دارحوب بلامال والا لا وما أخذ منهم لم يرد ولم نبع منهم مافيه تقوينهم على الحرب ولا نحمله البهم ولو بعد صلح ولا نقتل من أمنه حر أوحرة ولو فاسقا بأى لغة كان وان كانوا لا يعرقونها بعدمعرفة المسلمين يشرط ساعهم ذلك من المسلمين فلاأمان لوكان بالبحد منهم وينقض الامام الوشرار بطلأمان ذمى وأسير وتاجر وصبى وعبد محجورين عن القتمال ومجنون وشخص أسلم ثم ولم يهاجر الينا ﴿ بَابِ المُغْمَ وقسمته ﴾

اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجبه وكذا من بعده وارضها تبق علوكة لهم ولو فتحها عنوة قسمها بين الجيشأو أقر أهلها عليها بجزية وخراج أو اخرجهم منها وأنول بها قوما غيرهم ووضع عليه-م الخراج لو كفارا وقتل الاسارى أواسترقهم أو تركهم أحرارا ذمة لناوحرم منهم وفداؤهم وردهم الى دارهم وعقر دابة شق تقلها فتذبح وتحرق العصرة أسلحة وأمتعة تعذر نقلها ومالا يحترق منها يدفن بموضع خنى ويترك صبيان ونساء منهم شق اخراجها بأرض خربة حتى يموتوا جوعاً وجد المسلمون جية أو عقر با فى رحالهم عمة ينزعون

ذنب العقرب وأنياب الحية بلا قتل ولا تقسم غنيمة ثمة الاللايداع ولم تبع قبلها ورد او وقع ومدد لحقهم ثم كمقائل لا سوقى بلا قتال ولا من مات ثمة قبل قسمة أو سع و بعد أحدها ثمة أو بعد الاحراز بدارنا يورث نصيبه ولهم الانتفاع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن عندا لحاجة بلا قسمة و سع و ثمون و بعد الحروج منها لا ومن أسلم منهم عصم نفسه وطفله وكل مامه أو اودعه معصوما لا ولده السكبير و زوجته وحملها وعقاره وعبده المة تل حربى دخل دارنا بغير أمان فهو في أخذ قبل الاسلام أو بعده في فصل في كيفية القسمة في أمان فهو في أخذ قبل الاسلام أو بعده في فصل في كيفية القسمة في

المعتبر في الاستحقاق وقت المجاوزة المو دخل دارالحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فرسا استحق سهما ولا يسهم الهير فرس واحد صالح للقتال ولا العبد وصبى وامرأة وذمى ورضخ لهم اذا باشروا القتال أو كانت المرأة تقوم عصالح المرضى أودل الذمى على الطريق ولا يبلغ به السهم الا في الذمي أذا دل والبراذين والمتاق ســواء لا للراحلة والبغل والخمس لليتم والمسكين وابن السبيل وقدم فقرا، ذوى القربي منهم عليهم ولا حق لاغنيائهم وذكره تمالى للتبرك وسهمه صلى الله عليه وسلم سقط بعده كالصني ومن دخل دارهم باذن أومنعة فاغارخمس والالا وندب للامامأن ينفل وقت القتسال حثا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه أو يقول من أخذ شيئا فهو له و يستحق الامام لوقال من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو بخلاف من قتلته أنا فلي سلبه وذا أعما يكون في مباح القتل فلا يستحقه بقتل امرأة وبجنون ونحوهما بمن لم يقاتل وسماع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه ولو نفل السرية الربع وسمع العسكر دونها فلهم النفل ولا ينفل بعد الاحراز هنا الا من الخبس وسلبه مامعه من مركبه وثيابه وسلاحه وحكمه قطع حق الباقين لا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام من أصاب جارية فهي له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطنها ولا بيمها والسلب للكل ان ع ينفل (باب استيلاء الكفار) اذاً سبى كافر كافرا آخر بدار الحرب وأخذماله ملك ولو سبى أهل الحرب أهل الذمة من دارنا لا وملكنا مانجده من ذلك ان غلبنا عليهم وان غلبواعلى أموالنا واحرز وها بدارهم ملكوها وان غلبنا عليهم فى وجد ملك قبل القسمة فهو له مجانا وان وجده بعدها فهو له بالقيمة واو مثليا فلاسبيل عليه بعدها وبالنمن لو اشتراه تاجر منهم وان فقا عينه وأخذاً رشه والقول المشترى في مقداره بيمينه عند عدم البرهان فان تكر رالاسر والشراء أخذالا ول من الثماني بشمنه تم القديم بالنمينان شاء ولا يملكون عن اومد برناوام ولدناوم كانبنا وغلاك علم مجيع ذلك بالملبة ولو ندالهم دابة ملكوها وان ابق اليهم قن مسلم فاخذوه لا بخلاف ما ذا ابق اليهم بعد ارتداده فا خذوه ولو ابق ومعه فرس أومتاع فاشترى رجل كله منهم أخذ العبد عاناوغيره بالنمن وعتق عبد مسلم شراه مستامن هاهنا وأدخله دارهم كمبد لهم أسلم عنها أو ظهرنا عليهم ( باب المستأمن )

هو من يدخل دار غيره بامان دخل مسلم دار الحرب بأمان حزم تعرضه الشيء منهم فلو أخرج شيئا ملك حرامافيتصدق به بخلاف الاسير وان اطلقوه طوعا فانه بجوز له أخذ المالوقتل النفس دون استباحة الفرج الا اذا وجد امرأته الماسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يطأهن أهل الحرب فان أدانه حربي أو بمكسه أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا الينالم يقض بشيء و يفتي المسلم برد المفصوب والدين ديانة وكذا الحسكم في حربيين فعلاذلك ثم استأمنا خرج حربي مع مسلم الماسكر فادعي المسلم انه أسيره وقال كنت مستأمنا فالقول للحربي الا اذا قامت قرينة وان خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين و بالغضب لا قتل أحد المسلمين في الخطأ كفتل مسلم من أسلم عقف في الخطأ وفي الاسيرين كفر فقط في الخطأ كقتل مسلم من أسلم عق

و فصل في استثمان الكافر ) لا يكن حربي مستأمن فيناسنة وقيل له ان أقمت سنة وضمنا عليك الجزية فان مكث الا بشرط

أخذها منه فيهوبجرىالقصاص بينهو بين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزبره إذا أَنْلَهُ وَنَجِبُ الدَّيَّةُ عَلَيْهِ اذَا قَتْلَهِ خَطًّا وَمُجِبُ كَفَ الاذِّي عَنْهُ وَيُحْرِمُ غَيْبَته كالمسلم وأذا أراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول منع كما او وضع عليه الخراج أوصارلها زوج مسلمأوذى لاعكسه فانرجع اليهمحلدمه فان ترك وديعة عند معصوم أودينا فأسر أوظهرعليهم فأخذوه أوقتلوه سقط دينه وصار ماله فيأ وان قتل أو مات فقط فدينه وقرضه و وديعته اورثته حربي هنا له نمة عرس وأولاد ووديمةمع ممصوم وغيره فاسلم نمظهر ناعليهم فكله فىء وان أسلم ثمة فجاء انظهرنا عليهم فطفله حرمسلم ووديعة مع معصومله وغيره فىء والامام أخذ دية مسلم لا ولى له أومستأمن أسلم هنامن عاقلة قاتله خطأ وفى العمد له القتل أو الدية لا الْمَفُو حَرْبِي أَوْ مُرْتَدُ أُومِنْ وَجَبْعَلَيْهِ قُودُ النَّيْجَا بَالْحِرْمُ لَا يَقْتُلُ بَل يُحْبَس عنه الغذاء يخرج فيقتل لا تصير دار الاسلام دار الحرب الا باجراء أحكام الشرك فيها وأن تسكون متصلة بدار الحرب وأن لايبقي فيها مسلم أوذمي أمنا بالامان الأول ودار الحرب تصيردار الاسلام باجراء أحكام الاسلام فيها وان بقي فيها كافر أصلي وان لم تكن متصلة بدار الاسلام

( باب العشر والخراج والجزية )

أرض العرب وماأسلم أهله أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرية وسواد العراق وحده من العذيب الى عقبة حلوان عرضا ومن العلث الى عبادان طولا وما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو فتح صلحا خراجية وأرض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيمهم لها وتصرفهم فيها ويجب الخراج في أرض الوقف والصبي والجنون لوخراجية والعشر اوعشرية وموات أحياه ذى باذن الامام خراجي ولوأحياه مسلم اعتبرقربه وكل منهما ان سقى بماء العشر أخذ منه العشر الارض تسقى بماء العشر وان سقى بماء الخراج وهو توعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض بماء الخراج وهو توعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالخمس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق الخارج كالخمس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا

باندكن من الانتفاع بالارض كاوضه عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب بلغه الماء صاعا من برأوشه ير ودرهما ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب السكرم أو النخل متصلة ضعفها ولما سواه كزعفران و بستان طاقته والتنصيف عين الانصاف فلا يزادعليه وينقص مما وظف ان لم تطق ولا خراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع أو أصاب الزرع آفة ساوية كفرق وحرق وشدة برد أما اذا كانت غير سهاوية كاكل قردة أوسباع ونحوهما أوهلك بعد الحصاد لا فان عظلما صاحبها وكان خراجها موظفا أو أسلم أو اشترى مسلم أرض خراج عجب ولو منعه انسان من الزراعة أو كان الخراج مقاسمة لا باع أرضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشترى من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البائع ولا يؤخذ المشر من خارج أرض الخراج ولا يتكر ر الخراج بتكر ر الخارج في سنة لو موظفا والا تكر ر كالمشر ترك السلطان الخراج لرب الارض جاز ولو شيئة لو موظفا والا تكر ر كالمشر ترك السلطان الخراج لرب الارض حاز ولو قصل إلى العشر لا

الموضوع من الجزية بصلح لا يغير وما وضع بعد ماقهر وا وأقر وا على أملاكهم يقدر في كل سنة على فقير معتمل المناعشر درهما وعلى وسط الحال ضعفه وعلى المستخد ضعفه ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا غنى ومن ملك مائتى درهم فصاعدا غنى ومن ملك مائتى درهم فصاعدا متوسط ومن ملك مادون المائتين أو لا يملك شيئافقير وتوضع على كتابى وبحوسى ووثنى وعجمى لا عربى ومن تد وصبى وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقيد غير معتمل وراهب لا يخالط والمعتبر في الاهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه وهى عقوبة على السكفر فتسقط بالاسسلام والموت والتكرار والعمى والزمانة وصير و رته مقعدا أو شيخا كبيرا لا يستطيع العمل واذا اجتمع عليه حولان تداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية ويسقط الخراج بالتداخل وقيل لا ولا تقبل من الذمى او بعثها على يدنائبه بل

يكلف أن يأتى بنفسه فيمطيها قائما والقابض منــه قاعد ولا تحدث بيعة ولا غير زيادة على البناء الاول وعيز الذمي عنا في زبه ومركبه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكستيج وبركب سرجاكالاكف وعنع من لبس الممامة وزنار الابريسم والثيابالفاخرة المختصة بأهل العلم والشرف الذمى اذا اشترى دارا في المصر لا بنبغي أن تباع منه فلو أشسترى مجبر على بيسها من المسلم واذا تسكارىأهلاالذهةدورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيهاجاز يشرط عدم تقليل الجماعات بسكناهم فان لزمذلك من سكناهم أمروا بالاعتزال عنهم والسكني بناحية ليس فيهامسلمون وينتقض عهده بالفلبة على موضع للحراب أو باللحاق بدار الحرب أو بجعل نفسه طلمعة للمشركين وصار كالمرتد الا أنهيسترق ولا يجبو على قبول الذمة لا بقوله نقضت العهد بخــلاف الامان ولا بالاباء عن الجزية والزنا بمسلمة وقتلمسلم وسب النبي صلىالله عليه وسلم ويؤدبالذمي ويعاقب على سبه دين الاسلام أوالنبي أوالقرآن ويؤخذ من مال بألغ تغلبي وتغلبية ضعف زكاتنا مما تجب فيه الزكاة ومن مولاه فىالجزية والخراج كمولى القرشىومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهديتهم الامام وما أخذمنهم بلاحرب مصالحنا كسد ثغورنا وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء والفضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف الحول حرم منالعطاء ولو في آخره استحب الصرف الي قريبه والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى مانا فانه يسقط وكذلك الفاضي وقيل لا

هو الراجع عن دين الاسلام وركنها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الاعلن وشرائط صحتها المقل والطوع من ارتد عرض عليه الاسلام استحبابا وتكشف شبهته وبحبس ثلاثة أيام ان استمهل فان اسلم والاقتل واسلامه أن يتبرأ عن الاديان سوى الاسلام أو عن ما انتقل اليه وكره

قتله قبل المرض بلا ضمان ولا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على مجمل حسن أوكان في كفره خلاف واو رواية ضميفة وكل عملم ارتد فتوبتمه مقبولة الا الكافر بسب نبي أو الشيخين أو أحدهما والسحر ولو امرأة والزندقة اذا أخذ قبــل توبته وكل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة والخنثى ومنكان اسلامه تبعا والصبي اذاأسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجما شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتمرض له لان انكاره توبةورجوع ولايترك على ردته باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد اللحاق والكفر ملة واحدة فلوننصر بهودى أو عكسه ترك على حاله ويزول ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفا فان أسلمعاد ملكه وان مات اوقتل علىردته ورث كسب اسلامه وآرثه المسلم بعلم قضاء دين اسلامه وكسب ردته فيء بعد قضاء دين ردنه وان حكم بلحاقه عتق مدبره وأم ولده وحل دينه وينفذ منه الاستيلاد والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجرعلى عبددو يبطل منه النكاح والذبيخة والشهادة والارث وبتوقف منه المفاوضة والتصرفعلي ولده الصغير والمبايعة والعتق والهبةوالاجارة والندبير والكتابة والوصية انأسلم نفذ وان هلكأولحق بدار الحرب وحكم بلحاقه بطل فان جاء مسلماً قبله فكانه لم يرتد وأنجاء بعده وماله مع وارثه أخذه وأن هائ أو زال عن ملك لا و يقضى ما ترك من عبادة في الاسلام وما أدى منها فيه بطل ولا يقضي الاالحجمسلم أصاب مالاأوشيئا يجب به القصاص أو الحد أو الدية ثم ارتد أوأصابه وهوس تد فى دارالا سلام ثم لحق ثم جاء مسلما والخذ بكله واو أصابه بعد مالحق مرتدا فاسلم لا اخبرت بارتذاد زوجها فلهاالتزوج باآخر بعدالعدة كما فى الاخبار بموته وتطليقه والمرتدة تحبس حتى تسلم وان قتلها أحد لايضمن وصح تصرفها واكتسابها لورثتها ولدت أمته فادعاه فهو ابنه حريرته فىالمسلمة مطلقا ازمات أولحق بدارهم وكذا فىالنصرانية الااذاجاءت به لاكثر من نصف

حول منذ ارتد وان لحق عالموظهر عليه فهو في عان رجع فلحق عالمه فظهر عليه فوارثه قبل قسمته بلاشيء و بعدها بقيمته فان قضى بعبد مرتد لحق لا بنه فكسب فجاء مسلما فبد لها والولاء اللاب مرتد قتل رجلاخطأ فلحق أوقتل فديته في كسب للاسلام قطعت يده عمدا فارتد والعياذ بالله فمات منه أولحق فجاء مسلما فات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله اوارثه وان أسلم هاهنا فات منه طهن كلها ولو ارتد مكانب ولحق بدار الحرب فأخذ عالمه وقتل فبدل مكاتبته لمولاه وما بق لورثته زوجان ارتدا ولحقا فولدت ولدا او ولد له ولد وظهر عايهم فالولدان في والاول يجبر على الاسلام لا الثاني ولو مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت في والدته حق سبيت عم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم مرقوق فلا يرث أباه واو عكن ولدته حق سبيت عم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم مرقوق فلا يرث أباه واف عادا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه فلا يرث أبو يه الكافر بن و برعايما والماقل واذا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه فلا يرث أبو يه الكافر بن و برعايما والحلو واذا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه فلا يرث أبو يه الكافر بن و برعايما والحلو واذا ارتد صبي عاقل صح كاسلامه فلا يرث أبو يه الكافر بن و برعايما والحلو واذا ارتد صبي عاقل الله الله الله المناة المنز وقيل الذي يمقل ان الاسلام سبب للنجاة و عيز الخبيث من الطيب والحلو من المر

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق والامام يصيراماما بالمبايعة معه من الاشراف والاعيان و بأن ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبر وته فان بابع ولم ينفذ حكمه فيهم العجزه لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا ينعزل ان الحمر وغلبة والافينعزل به فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته وغلبوا على بلد دعاهم الامام اليه وكشف شبهتهم فان تحيز وا مجتمعين حل لنا قتالهم بدأ حق تفرق جمعهم ومن دعاه الامام الى ذلك افترض عليه أجابته لو قادرا ولو طلبوا الموادعة أجيبوا ان خيرا المسلمين والا لا ولا يؤخذ منهم شيء فلو أخذنا منهم رهونا وأخذوا منا كذلك ثم غدروا وقتلوا رهوننا لا نقتل رهونهم ولكن نحبسهم الى وأخذوا منا كذلك ثم غدروا وقتلوا رهوننا لا نقتل رهونهم ولكن نحبسهم الى وأخذوا منا كذلك ثم غدروا وقتلوا رهوننا لا نقتل رهونهم ولكن نحبسهم الى يواخذوا منا كذلك ثم غدروا وكذلك أهل الشرك ويحبرون على الاسلام أو يصيرون ذمة لنا ولو لهم فئة اجهزعلى جريحهم وأتبع موليهم والا لا والامام

بالخيار في أسيرهم ان شاء حبسه ونقائلهم بالمنجنيق والاغراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من أهل الحرب لا بجوز قتله منهم ولم تسب لهم ذرية وتحبس أموالهم الى ظهور تو بتهم ونقائل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرها من أموالهم مطلفا ولو قال الباغ تبت والتى المسلاح كف عنه ولو قال كف عنى لا نظر في أمرى لعلى أتوب والتى السلاح كف عنه ولو قال العلى دينك ومعه السلاح لا ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء عنه ولو قال اناعلى دينك ومعه السلاح لا ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا شيء فيهم و يكره نقل رؤوسهم الى الاتفاق ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله فيهم على المصرى قتل به ان لم نجر على أهله أحكامهم واذا قتل عادله عليها ورثه و بالمكس اذا قال أنا على حق ورثه و يكره باغيا و رثه و بالمكس اذا قال أنا على باطل لا وان قال أنا على حق ورثه و يكره

بيع السلاح من أهل الفتنة إن-لم وبيع ما يتخذُّ منه كالحديد

(كتاب اللقيط) هو اسم لحى مولود طرحه أهله خوفامن العيانة أوفراراً من تهمة الربية التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلا كه لو لم يرفسه والا فغير فيدوب وهو حر الا بحجة رقه وما بحتاج اليه فى بيت المل وان كان لهمال فغي ماله وارثه فى بيت المال كجنايته وليس لاحد أخذه منسه قهرا فلو أخذه أحد وخاصمه الاول رد اليه ولو وجده مسلم وكافر فتنازعا قضى به المسلم و يثبت نسبه من واحد ومن اثنين ولو ادعته امرأة ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلة أو قامت البينة صحت والا لا وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان وأقامت احداهما البينة فهى أولى به وان أقامته جميعا فهو ابنهما وان وصفى احدهما علامة به و وانتى فهو احتى به ومن ذمى وهو مسلم ان لم يكن فى مكان أهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران وهو مسلم ان لم يكن فى مكان أهل الذمة ومن عبد وهو حر ولو ادعاه حران وحدهما انه ابنه من هذه الحرة والا آخر من الامة فالذى بدعيه من الحرة أولى ولاءه للمنقط صح وبدفعه فى حرفة و يقبض هبته وليس له ختنه فان فهل وهلك ولاءه للملتقط صح وبدفعه في حرفة و يقبض هبته وليس له ختنه فان فهل وهلك

ضمن وله نقله حيث شاء ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح وبيسع واجارة (كتاب اللقطة) هي رفع شيء ضائع للحفظ على الغـير لا للتملك ندب رفعها لصاحبها و وجب عند خوف ضياعها فان أشهدعليه وعرف الى أن علم أن صاحبها لا يطلبها أو أنها تفسد ان بقيت كالاطعمة كانت أمانة ولو من الحرم أو قليلة أوكثيرة فينتفع بها لو نفيرا والا تصدق به على نقير واو على أصله وفرعه وعرسه الا اذا عرف أنها لذى فانها توضع في بيت المال فانجاء مالسكها خير بين اجازة فعله واو بعدهلا كها أو تضمينه وأو تصدق بام القاضي كم يضمن الفاضي أو فمل ذلك أو المسكين وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه ولا شيء للملتقط من الجعل أصـلا وندب التقاط البهيمة الضالة وتعريفها مالم يخف ضياعها واو في الصحراء وهو في الانفاق على اللقيط واللقطة متدع الا اذًا قال له قاض أنفق لترجع أو يصدقهاللقيط بعد ُبلوغه وان كانها نفعأُجرها وأنفق عليها وان لم يكن باعها وله منعها من ربها ليأخــذ النفقة ولا ينافعها الى مدعيها بلا بينة فان بين علامة بها حل الدفع وكذا ان صدقه مطلقا التقط لقطة فضاعت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديمة عليه دبون ومظالم جهل أربابها وأيس من معرفتهم فعلميـــه التصدق بقدرها من ماله وان استغرقت جميع مالهوسقط عنه المطالبة في المقهى مات في البادية جاز لرديقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى أهله حطب وجد في المساء ان له قيمة فلقطة والا فجلال لا خذه عضية حمام اختلط بها أهلى لغيره لا ينبغي له أن يأخذه وان أخذه طلب صاحبه ليرده عليه فان فرخ عنده فانالام غريبةلا يتعرض لفرخها وأن الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له (كتاب الاتبق)

أخذه فرض أن خاف ضياعه وبحرم لنفسه و يتدب أن قوى عليه فان ادعاه آخر دفعه اليه أن برهن واستوثق بكفيل وبحلفه بالله تعالى ما أخرجه عن ملك بوجه و يدفعه اليه وأن لم يبرهن وأقر أنه عبده أو ذكر علامته وحليته دفع اليه

يكفيل وان أنكر المولى اباقه حلف فان ظالت المدة باعه القاضى واوعلم مكانه وحفظ نمنه لصلحبه وأمسك ماأنفق عليه منــه فان جاء بعده وبرهن دفع باقى النمن اليدولا علك نقض بيعه واو زعم تدبيره أو كتابته لم يصدق في نفضه واحتلف في الضال أبق عبد فجاء به رجل وقال لم أجد معه شيئًا صدق ولمن رده اليه من مدة سفر وهو بمن يستحق الجمل أر بمون درهماولو بلا شرط وان إمعدلها ان أشهد انه أخذه ليرده ومن أقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحاكم به يفتي ولومنالمصر وأم ولدومدبركةن وانءاتالمولى قبلوصوله وهومدبر أو أم ولد فلا جمل له وازأ بقمنه بعداشهاده لم يضمن وضمن لوقبله ولا جمل له في الوجهين ولا برد مكاتب وجمل عبد الرهن على المرتهن او قيمته مساوية للدين أوأقل ولوأكثرمن الدين فعليه بقدر دينه والباقي علىالراهن وجعل عبد أوصى برقبته لانسان وتخدمته لآخرعلي صاحب الخدمة فاذأ القضت رجع صاحبها على صلحب الرقبة أو بيم السد فيه وجمل ماذون مديون على من يستقر اللك له كما يجب جعل عبد مفصوب على غاصبه وموهوب على موهوب له وان رجع الواهب وصبي في ماله ونفقته كنفقة لقطة وله حيسه لدين نفقته ولا يؤجره القاضي و يحبسه تعزيرا بخلاف الضال ﴿ (كتاب المفقود)

هو غائب لم يدر أحى هو فيتوقع أم ميت أودع اللحد البلقع وهو في حق نفسه حى فلا ننكح عرسه غيره ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته ونصب القاضى من بأخذ حقه و يحفظ ماله و يقوم عليه لكنه ليس بخصم فيا يدعى على المفقود من دين و و ديمة وشركة في عقار أو رقيق و نحوه ولا يبيع مالا يخاف فساده في تفقة ولا غيرها بخلاف ما بخاف فساده و ينفق على عرسه وقر يبه ولادا ولا يفرق ولا غيرها بخلاف ما بخاف فساده و ينفق على عرسه وقر يبه ولادا ولا يفرق بينه و بينها ولو بعد مضى أر بع سنبن وميت في حق غيره فلا يرث من غيرة ولا يستحق ما أوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت أقرائه في بلده على المذهب فان ظهر قبله حيا فله ذلك و بعده يحكم بموته في حق

ماله يوم علم ذلك فتعتد عرسه للموت و يقسم ماله بين من برئه الاتن وفي مال غیره من خین فقد فیرد الموقوف له الی من برث مورثه عند موته ولوکان مع المقةود وارث يحجب بدلم يمط شيئا وان انتقص حقه أعطى أقل النصيبين كالحمل (كتاب الشركة) هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وركنها فى شركة العين اختلاطهما وفى انعقد اللفظ المفيد له وهى ضربان شركة ملك وهي أن يملك متمدد عينا أو دينا بارث أو بيع أو غيرهما أو كل أجنبي في مال صاحبه فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلاط وشركة عقد وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم مايقطعها كشرط دراهم مسهاة من الربح لاحدهما وهى اما مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا ودينا فلا تصح بين حر وعبــد وصبى وبالغ ومسلم وكافر وكل موضع لم تصح المفاوضة لفــقد شرطها ولا يشـــترط ذلك في المنان كان عنانا لاستجماع شرائطه وتصح بين حنني وشافعي ولا تصبح الا بلفظ الفاوضةأو بيان مقتضياتهاوما اشتراهأحدهما يقع مشتركا الاطعام أهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أيهما شاء بثمنهما وبرجع الاخرعلي المشتري بقدر حصته وكل دين لزم أحدهما بتجارة أو غصب او كفالة بمال بأمرازم الاتخر ولو باقراره واذا ادعىعلى أحدهما فله تحليف الاتخر وبطلت ان وهب لاحدهما أوورث ماتصح فيــه الشركـة لا مالانصح فيه كعرض وعقار وصارتعنانا ولاتصح مفاوضة وعنان بغير النقدين والفلوس النافقة والتبر والنقرة ان جرى التعامل بهما وصحت بعرض ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الاآخر ثم عقداها ولا تصح بمال غائب أو دين مفاوضة كانتأو عنانا واماعنان ان تضمنت وكالة فقط فتصح منأهل التوكيل وان لم يكن أهلا لكفالة وتصح مع التفاضل في المال دون الربح وعكسه و ببعض المال دون بعض و بخلاف الجنسكدنانير ودراهم والوصف كبيض سود وان

تفاوتت قيمتهماوااربح على ماشرطا أوعدم الخلط ويطالب المشترى بالثمن فقط و رجع على شر يكه بحصته منه أن أدى من مال نفسه وتبطل بهلاك المالين أو أحدهما قبلالشراء وإن اشترىأحدهما بماله وهلك مال الاتخر فالمشترى بينهما ورجع على شريكا بحصته منسه وإن هلك ثم اشترى الاخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ماشرطا شركة ملك لبقاء الوكالة والافهولن اشتراه خاصة ونفسد باشتراط دراهم مسماة من الربح لاحدهما ولمكلمن شريكي العنان والمفاوضة أن يستأجر ويبضع ويودع ويضارب ويوكل ويبيع بنقد ونسيئة ويسافر لا الشركة والرهن والكتابة وتزويج الامة لو عنا نا ولا يجو ز لهما تز ويج العبد ولا اعتاق ولو على مأل والهبة والقرض وكذا كل ماكان اتلافا للمال وتمليكا بغير عوض وصح بيع مفاوض ممن ترد شهادته له لا اقراره بدين وهو أمين في المال فيقبل قوله فيالدفع لشر يكه ولو بعد موته و يضمن يالتعدى كما يضمن الشربك بموته مجهلا نصيب صاحبسة وتقبلان اتفق خياطان أو خياط وصباغ علىأن يتقبلاالاعمال ويكون الكسب بينهما على ماشرطا وكل ماتقبله أحدهما يلزمهما فيطالب كل واحدمنهما بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والحاصل من عمل أحدهما بينهما علىالشرط ووجوه ان عقدها على أن بشتريا بوجوههما ويبيما بالنسائة ويكون كل منهما عنانا ومفاوضة وتنضمن الوكلة والكفالة أيضا اذاكانت مفاوضة والربح علي ماشرطا من مناصفة المشترى أو مثالثته

﴿ فصل فى الشركة الفاسدة ﴾ لا تصح شركة فى احتطاب واحتشاش واصطياف واستقاء وسائر مباحات وما حصل أحدهما فله وما حصلاه معا فلهما وما حصله أحدهما باغافة صاحبه فله واصاحبه أجر مثله بالفا ما بلغ عند محمد وعند أبى يوسف لا يجاوز به نصف عن ذلك والربح فى الشركة الفاسدة بقدر المالي ولا عبرة بشرط الفضل وتبطل الشركة بموت أحدهما ولوحكا و بانكارها

و بفسخ أحدهما و بجنونه مطبقا ولم يزك أحدهما مال الاخر بغير اذنه فان أذن كل وأديا معا ضمن كل نصيب صاحبه وان أديا متعاقبا كان الضان على الثانى علم باداء صاحبه أو لا كالماً مور باداء الزكاة اذا دفع للفقير بعداداء الا مربنفسه اشترى أحد المتفاوضين أمة باذن الاخر ليطأها فهى له بلا شيء وللبائع أخذ كل بشمنها ومن اشترى عبدافقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصبح وان بعده صح ولزمه نصف النمن وان لم يعلم بالنمن خير عند الدلم به ولوقال أشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله وأجيب بنعم فان عالما بمشاركة الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه وخرج العبد عن ملك الاول

﴿ كُتَابِ الوقف ﴾ هو حبس الدين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عنده وعندهما هو حبسهاعلىملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب وسببه ارادة محبوب النفس ومحله المسال المنتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كصدقة موقوفة مؤيدة على المساكينونحوه وشرطه شرط سائرالتبرعاتوأن يكونمنجزا والملكيزول بقضاء القاضي المولى من قبل السلطان أو بالموت اذا علقبه أو بقوله وقفتها في حياتى و بعديماتىمؤ بداولا يُبمحق بقبض و يفر ز و يجعل آخره لجهةلا تنقطع واذا وقته بطل واذاتم ولزم لايملك ولايملك ولايمار ولايرهن ولايقسم الاعتدهما اذا كانت بين الواقف والمالك لاالموقوف عليهم ويزول ملك عن المسجدوالمصلى بقوله جعلته مسجدا وشرط محمد الصلاةفيهواذاجعل تحته سردابا لمصالحه جاز ولوجمل لغيرها أو فوقه بيتا وجمل باب المسجدالي الطريق وعزله عن ملكه لاوله بيعه ويورث عنه كما لوجمل وسط داره مسجداً وأذن للصلاة فيه ولوخرب ماحولهواستغنى عنه يبقى مسجداءندالامام والثانى وبه يفتى وعاد الى الملك عندمحمد ومثله حشيش المسجدوحصره مع الاستغناء عنهما والرباط والبئر اذالم ينتفع بهما غيصرف وقف المسجد والرباط والبئر الىأقرب مسجدأو رباط أو بئر اليه اتحد الواقف وألجهة وقل مرسوم بمض الموقوف عليه جاز للحاكم أن يصرف من فاضل

للرقف الاتخرعليه واناختلفأحدهما لا ولووقف العقار ببقرة وأكرته صح كمشاع قضي بجوازه ومنقول فيه تعامل كفاس وقدم ودراهم ودنانير وقسدر وجنازة و يبدأمنغلته بعمارته وان لم يشترطه الواقف واو دارا فعمارته علىمن له السكني ولم يزد في الاصح واوأبي أو عجز عمرالحاكم بأجرتها ثم يردها الىمن له السكني وصرف نقضه الىعمارته اناحتاج والاحفظ ليحتاج ولايقسم بين مستحقي الوقف جمل شيء من الطريق مسجدا جاز كمكسه كيا جاز جمل الطريق مسجدا لاعكسه تؤ خذأرض بجنب مسجدها قعلى الناس بالقيمة كرهاجمل الولاية لنفسه جاز وينزع لوغير مأمون وانشرط عدم نزعه وجاز جملغلة الوقف لنفسه عند الثانى وشرط الاستبدالبه أو بيعه ويشترى بثمنه أرضاأخرىاذا شآء فاذافعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها ثم لايستبدلها بثالثة وأمابدون الشرط فلا يملسكه ألا القاضي بني على أرض ثم وقف البناء بدومها ان الارض مملوكة لايصح وانموقوفةعلىماعينالبناء لهجازاجماعا وان لجهة أخرى فمختلف فيه اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لوارث الواقف فباع صح ولو لغيره لا الوقف في مرض مونه كهبة فيه فان خرج من الثلث وأجازه الوارث نفذ في الكل وآلا بطل فىالزائد على الثلثالوقف اماعلىالـفقراء أو للاغنياء نماللـفقراء أو يستوى فيه الفريقان كرباط وخان ومقابر وسقايات وقناطر ونحو ذلك ﴿ فصل ﴾ يراعي شرط الواقف في اجارته فان اهمل الواقف مدتها قبل تطلق وقيل تقيد بسنة وبها يفتي فيالدار و بثلاث سنين في الارض و يؤجر بالمثل لا والاقل فلو رخص لا يفسخ المقد واو زاد على أجر المثل قيل يمقد ثانيايه على الاصح وقيل لاكز ياذة متمنت والمستأجر الاول أولىمن غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغاة لا يملكالاجارة الابتولية وآذا أجره المتولى بدون أجرالمثل لزم المستأجر تمامه كأب آجر منزل صغيره بدونه يفتى بالضائ في غصب عقلر الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ماهو أنفع للوقف فبما اختلف العذاء فيسه

وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى و يشترط بيان الواقف فى الصحيح والشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالشهرة لا ببات أصله وان صرحوا به لا اشرائطه فى الاصح و بيان المصرف من أصله و بعض مستحقيه ينتصب خصاعن الحل وقيل لا وهذا اذا كان الاصل ثابتا والا فلا اشترى المتولى بمال الوقف دارا لا تلحق بالمنازل الموقوفة و يجوز بيعها فى الاصح مات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط كالمقاضى وقيل لاولاية نصب القم الى الواقف ثم لوصيه ثم القاضى ومادام يصلح أحد للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب أراد المتولى اقامة غيره مقامه فى حياته ان كان التفويض له عاما صح والا لا باع دارا ثم ادعى انى كنت وقفتها أو قال كان التفويض له عاما صح والا لا باع دارا ثم ادعى انى كنت وقفتها أو قال وقف على لم تصح ولو أقام بينة قبلت البانى أولى بنصب الامام والمؤذن فى الختار الا اذاعين القوم أصلح ممن عينه صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فى الاصح والله أعلم

(كتاب البيوع) هو مبادلة شيء مرغوب فيسه بمثله على وجه مخصوص ويكون بقول وفعل أما القول فالايجاب وا قبول فالابجاب ماذكراً ولامن كلام المتعاقدين الدال على الرضى وهما عبارة عن كل الفظين بنبئا ن عن معنى التملك والتمليك ماضيين أو حالين ولا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثانى على الاصح وتصح اضافة العتق اليه والا لا وقد فعلت ونعم وهات الثمن قبول ولا يتوقف شطر العقد فيه على قبول غائب اتفاقا كما في النكاح على الاظهر وأما الفه ل فالمتعاطى في خسيس ونفيس واو من أحدالجا نبين على الاصح اذا لم يصرح على مارضا وقبل لا بد من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر وينعقد بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله وشرائه منه واذا أوجب واحد قبل الاخر في المجاس كل المبيع بكل النمن أو ترك الااذابين عن كل وما لم يقبل بطل قبل الاخر في المجاس كل المبيع بكل النمن أو ترك الااذابين عن كل وما لم يقبل بطل قبل الاخر في المجاس كل المبيع بكل النمن أو ترك الااذابين عن كل وما لم يتم وشرطه قبل الا يجاب ان رجم الموجب أو قام أحدهما إعن بحاسه وإذا وجدد إم البيع وشرطه

الصحته معزفة قدر ووصف تمنغير مشار لامشاراليه وصح بثمن حال ومؤجل الى معلوم اذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما قــدر وابتداؤه من وقت التسلم وللمشترى أجل سنة ثانية لمنع البائع السلمة سسنة الاجلو ينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد وإن اختلفت النقود مالية فسدالعقدمع الاستواء فىرواجها الااذا بمين وصح بيع الطعام كيلاوجزافااذا كان بخسلاف جنسه ولميكن رأس مال سلم أوكان بجنسه وهو دون نصف صاعو باناء أو حجر لا يمرف قدره اذالم يحتمل النقصان والنفتت وفي صاع في بيح صبرة كل صاع بكذا أو في السكل ان سمى جملة قازاتها وفسدفي المكل في بيع ثلة أوثوب كل شاة أو ذراع بكذا وكذاكل ممدود متفاوت وأن باع صبرة على أنها مَا تُقصاع بما ثة وهي أقل أو أكثر أخذ المشترى الاقل بحصته أو فسخ ومازادللبائم وان باع المذروع مثله أخذالاقل بكل الثمنأو ثرك والاكثر بلا خيار للبائع وان قال كل ذراع بدرهم أخذالاقل بحصته أوترك وكسدًا الاكثركل ذراع بدرهم أونسخ وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار لاأسهم اشترى عددا من قيمي على أنه كذا فنقص أوزاد فسد كالو باع عدلا أو غنهاواستثنى واخدا بغيرعينه واو بعينه جاز ولو بين نمن كلمن القيمى ونقص صبح نقص لقدر، وخير وانزادفسداشــ ترى ثو با على اندعشرة أذرع كل ذراع يدرهم أخذه بمشرة فيعشراا ونصف بلاخيار وبتسعة فيتسعة ونصف بخيار ( فصل ) كل ما كان في الدار من البناء أو متصلابه تبعا لها دخل في بيعم ا فيدخل البناء والمفاتيح والسام المتصل والسرير والدرج المتصلةفي بيمها ويدخل الشجر فى بيع الارض بلاذكر مثمرة كانت أو لا اذاكانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط و يؤمر البائع بقطعهما وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كما لو أوصى بنخل لرجل وعليه بسر حيث يحبر الورثة على قطع البسر هو المختار ومن باع ثمرة بارزة ظهر صلاحها أولاصح ولوبرز بمضها دون بمض لا في ظاهر المذهب

و يقطعهاالمشتزى في الحال فان شرط تركها علىالاشجار فسد وقيــل لا اذاً تناهت ويه يفتي ماجاز ابراد المقدعليه بانفراده صح استثناؤه منه فصح استثناء أرطال معلومة من بيع ثمرة نخل كبيع بر في سنبلهو باقلا وارز وسمسم في قشرها أو جوز ولوز وفستق في قشرها الاول وأجرة كيل وعد ووزن وزرع على بائع وأجرة وزن نمن ونقده علىمشتر ويسلم النمن أولا فى بيع سلمة بدنا نير ودراهم وفى يبعسلمة بمثلها سلمامما وجده زيوفا ليس له استرداد السلمة وحبسها قبض بدل الجياد زيوفا وباعهاتم علم بها بردها ويسترد الجياد ان قائمة والافلا اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقدالنمن فالبائع اسوة للفرماء ولولم يقبضه فالبائع أحق به ( باب خيار الشرط ) صح شرطه المتايمين ولاحدهما ولفيرهما في مبيع أو بعضه ثلاثة أيام أوأقل لا اكثر غيرأنه يجوزان أجاز فىالثلاثة وصح فى الجارة وقسمة وصلح عن مال وكتابة وخلع وعتقعلي مال ونحوها فان اشترى على أنه ان لم ينقد أعنه الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أر بعة لافان نقدفي الثلاث جاز ولا بخرج مبيح عن ملك البائع مع خياره فيهلك على المشترى بقيمته اذا قبضه ويخرج عن ملكه مع خيار المشترى فيهلك في يده بالثمن كتميبه ولا علك المشتري خلافا لهما ولا يخرج شيء منهما اذا كان الخيار لهما وتمرته تظهر في ( اسحق غرك فخم ) أجاز من له الخيارصح ولو معجهل صاحبه وان فسخ لا الا اذا علم وتم العقد بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه وطلب الشفعة بمأ من المشترى اذا كان الحيار له ولو شرط المشترى الخيار لغيره صح فان أجاز أحدهما أو نقض صبح فان أجاز وعكس الاخر فالاسبق أولى ولوكانا مما فالفسخ أحق تراضيا على فسخ الفسخ واعادة العقد يينهما جاز باع عبدين على أنه بالخيار في أحدهما ان فصل ثمن كل واحد منهما وعين صح والا لا وكذا لوكان الخيرار للمشترى وصح خيار التميين فيا دون الاربعة اشتريا بالخيار فرضي أحدهما لايرده الاخر وكذا احياء الرؤية والعيب كما يلزم البيع لو

اشترى عبدا من رجلين صفقة على ان الخيار لهما فرضى أحدهما دون الاخر اشترى عبدا بشرط خبزه أوكتبه فظهر بخلافه أخذه بكل تمندأوترك بخلاف شرائه شاة على أنها حامل أو تحلب كذا رطلا والقول للمنكر في الخيار كما في دعوى الاجل والمضى اشترى جارية بالخيار فرد غيرهازاعما أنها المشتراة فقال البائع ليست هى فالقول المشترى وجاز للبائع وطئها ولو قالى البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسى عندك فالقول المشترى ولو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبزه وكان بحسن ذلك فنسيه في يد البائع رده عليه

( باب خيــار الرؤية ) هو يثبت في الشراء والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المسأل على شيء بعينه صبح الشراء والبيع لمسالم برياه والاشارةاليه أو الي مكانه شرط الجواز وله أن برده اذا رآه وان رضي قبــله ولو فسخه قبلها صح في الاصح ويثبت الخيار مطلقا غيرمؤقت ايشترط لفسخه علم البائع ولا خيار لبائح مالم يره وكنيرؤية مايؤذن بالمقصود كرجه صبرة ورقيق ودابة وكفلها وظاهر ثوب مطوى وداخل دار وجس شاة لحم ونظر شاة قنية وذوق مطعوم لا خارج دار وصحنها أو رؤية دهن في زجاج وكمني رؤية وكميل قبض وشراء لا رؤ يةرسول وصح عقد الاعمى وسقط خياره أذا اشترى بجس مبيع وشمه وذوقه ووصف عقار اذا وجدت قبل شرائه ولوبعده يثبت له الخيار فيمتد مالم يوجد منه ما يدل على الرضامن قول أو فعل ومن رأى أحمد ثو بين فاشتراهما ثم رأى الاتخر فله ردهما لارة الاتخر وحده ولو اشترى ما رأى قاصدا لشرأئه عالمــا بانه مرئيــه وقته فلا خيار له اذا تغير رأى ثيابا فرفع البائج بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار واوسمي الكل واحد عشرة لا والتمول للبائع اذا اختلفا في التغير لو المدة قريبة وإن بعيــدة فللمشتري كما لو اختلفا في الرؤية اشترى عدلًا فباع منه ثوبا أو وهب وسلم رده بخيار عيب لا رؤية أو شرط (ياب خيار العيب) من وجد بمشريه ماينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن اورده كالاباق والبول في الفراش والسرقة وكلها تختلف صغرا وكبرا والجنون وهؤلاء يختلف فيهما والبخر والدفر والزنا والتولد مندفيها الا أن يفحش الاولان فيه أو يكون الزنا عادة له والكفر فيهما وعدم الحيض والاستحاضة والسعال القديم والدين والشعر والماء في المين وكذا كل مرض فيها والنؤلول غيب وكذا الكي لوعن داء والالا خدث عيب آخر عنــد المشترى رجع بنقصانه وله الرد برضا البائع اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب رجع به وان قبله البائع كذلك فله ذلك ولو اشترى بعيرا فنحره فوجد أمعاءه فاسدا لاكما لوباع المشترى الثوب بعد القطع فلو قطعه وخاطه أوصبغه أو لت السويق بسمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه في هذه الصور بعد رؤية العيب أو مات العبد أو اعتقه على مال أو قتله لا شرى نحو بيض ويطيخ فكسره فوجده فاسدا ينتفع به فله نقصانه واولم ينتفع به أصلا فله كل الثمن باع مااشتراه فرد عليه بميب رده على بائعه اورده عليه بقضاء بعد قبضه وَلُو برضاه لا ادعى عيبا بعــد قبضه المبيع لم يجبر على دفع الثمن بل يبرهن أو بحاف بائمه وآن ادعى غيبة شهوده دفع ان حلف بائمه ولزم العيب بنكو لهادعي اباقا لم يحلف بائعه حتى يبرهن المشترى أنه ابق عنده فان برهن حلف باللهما أبق قط استحق بعض المبيع فان قبل القبض خير في الـكل وان بعضه خـير في القيمي لا في غيره فان قبض أحدهما دون الا ّخر فحكمه حكم ماقبل قبضهماوهو على التراضي فلو خاصمتم تركثم عاد وخاصم فله الرد واللبس والركوب والمداواة رضى بالعيبلا الركوب للرد او لشراء العلف او للسقى ولابد له منه اختلفا بعمد النقابض في عدد المبيع والمقبوض فالقول للمشترى اشترى عبدين وقبض أحدهما ووجد بالاتخر عيبااخذهما او ردهما ولو قبضهما رد المعيب وحده كما الو قبض كيليا او و زنياو و جد ببعضه عيبا ردكله اواخذ . اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيباً لم يردها مطلقًا و رجع بالنقصان الا

الذا قبلها البائع ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال الحادث ظهر عيب بمشرى إلفائب عند القاضي فوضعه عند عدل بهلك على المشترى الا اذا قضى بالرد على على بائعه قتل المقبوض أوقطع بسبب عند البائع ردالمقطوع وأخذنمنهما وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم و يدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بعيب أبرأه من كل داء فهو على مافىالباطن وماسواه مرض اشترى عبدافقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به فلم يتفق البيع فوجد به عيبًا رده عل بائمه ولا يمنعه اقراره السابق ولو عينه لا قال عبدي أبق فاشتره مني فاشتراه وباع فوجدة الثاني آبقاً لا برده بما سبق من الاقرار مالم يبرهنأنه أبق عبده اشترى جارية لها لبن فارضعت صبياً له ثم وجد بها عيبا كان له أن يردها كما لو استخدمها قال المشترى ليس له أصبح زائدة أو نحوه مما لا يحدث ثم وجد به ذلك كان له الرد باع عبــدا وقال برئت اليك من كل عيب به الا الاباق فوجده آبقا فله الرد ولو قال الا اباقه فوجده آبقا لا مشترقال أعتق البائع أو دبر أو استولد الامة او هو حر الاصل فانـكر البائع حلف فان حلف قضى على المشترى عما قاله و رجع بالعيب ان علم به ولو قال باعه وهو ملك فلان وصدقه وأخذه لا وجد المشترى فىغنيمة محرزة منالامام او أمينه عيبا لابرد عليهما بل منصوب الامام ولا يحلفه فاذا رد عليه بعد ثبوته يباع ويدفع الثمن اليه و يرد الفضل والنقص الى محله وجد بمشريه عيبا وأراد الرد به فاصطلحا على أن يدفع البائع الدراهم الى المشترى ولا يرد عليه جاز وعلى العكس لا رضي الوكيل بالعيب ازم الموكل ان كان المبيع مع العيب يساوى الثمن وألا لا (باب البيع الفاسد) بطل بيع ماليس بمال كالدم والميتة والحر والبيع به والمعدوم كبيع حق الستعلى والمضامين والملاقيح والنتاج وبيمع أمة تبين أنه عبد وعكسه ومتروك التسمية عمدا وبيح الكراب وكرى الانهمار وما في حكمه كام الولد والمكاتبة والمدبر المطلق وبيع مال غيرمتقوم كخمر وخنزير وميتة لمتمت

حتف أنفها بالثمن و بعع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة ماتت حتف أنفها وان سمى نمن كل بخلاف بيح قن ضم الى مدبر أو قن غيره وملك ضم الى وقف لو محكوماً به كما يطل بيع صبي لا يعقل ومجنون ورجيع آدمى لم يغلب عليه تراب وشــمر انسان وخنزير و بيع ماليس فى ملـكه لا يطريق السلم و بيـع صرح بنني الثمن فيه وحكمه عدم ملك المشترى آياه فلا ضمان لو هلك عنـــده وفسد ما سكت فيــه عن الشمن وبيع عرض بخمر وعكسه وبيعه بأم الولد والمكانب والمدبرحتي لوتقابضا ملك المشترى المرض وبيع سمك لم يصد أو صيد ثم ألق في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة وان أخدُّ بدونها صبح الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله وطير في الهوى لا يرجم وان كان يطير ويرجع صح والحمل وأمة الاحملها وابن فى ضرع ولؤلؤ فى صدف وصوف على ظهر غنم وجداع في سقف وذراع من ثوب يضره التبعيض وضربة القانص والغائص والمزابنة والملامسة والمنابذة والقاء الحجر وثوب من أو بين والمراعي واجارتها ويباع دود القز و بيضه والنحل بخلاف غميرهما من الهوام والابق الأممن يزعم أنه عنده واو باعه ثم غاد يتم البيم وقيـل لا على الاظهر ولبن أمرأة فى وعاء ولو أمـة وشراء ما باع بنفســه أو بوكيله بالاقل قبل نقد الثمن وشراء من لا تجوز شهادته له كشرائه بنفسه ولا بد من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقاً والدراهم والدنانير جنس واحد هنا وصح فيما ضم اليه وزيت على أن يزنه بظرفه ويظرح عنــه بكل ظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن الظرف عنه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول للمشترى وصبح بيع طريق حدد أولا وهبته لا بيع مسيل المــاء وهبته وصح بيع حق المرور تبعا بلا خلاف ووحده في رواية: وكذا الشرب لا بيح حِق السبيل وهبته والبيح الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفظر اليهود اذالم يدره المتعاقدان بخلاف فظر النصارى بعدشر وعهم

فى الصوم والى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ولوباع مطلقا عنها تهم أجل الثمن اليما صحكا اوكفل الى هذه الاوقات أو أسقط الاجل قبلحلوله والافتراق أو أمر المسلم ببيع خمر أو خنز ير وشرائهما ذميا أو أمر الحرم غيره ببيع صيده وبيع بشرط لا يقتضيهالعقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أولمبيع من اهل الاستحقاق ولم يجر المرف به ولم يرد الشرع بجوازه كشرط أن يقطعه ويخيطه قياءاو بستخدمه شهرا اويعنقه أويدبره أويكاتبه اويستولدها أو لا يخرج القن عن مدكم فيصح بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك المشترى و لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط أن لا يبيع الدابة للبيعة أو لا يقتضيه ا . كن جرى المرف به كبيع نعل على أن بحذوه و بشركه استحسانا واذا قبض لمشترى المبيع برضي بائعه صريحا أو دلالة في البيح الفاسد ولم ينهه ملك بمثله ان مثليا والا بقيمته يوم قبضه والقول فيها المشترى وعلى كل واحدمنهمافسيخه قبل ألقبض و بعده مادام فى يد المشترى ولا يشترط فيــه قضاء قاض واذلا أصر على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه وكل مبيع فاسد رده المشترى على بائمه بهبة أو صدةة أوبيعأو بوجه منااوجوه ووتع فى يد بالعدفهو متاركة و برى ٔ المشنري من ضانه فان باعه بيعا بانا صحيحا لغير بائعه وفساده بغيرالا كراه أو وهبه وسلم أو أعتقه بعد قبضه أو وقفه أو رهنه أو أوصى به نفذ ولا يبطل. حق الفسخ بموت أحدهما ولا يأخذه حتى يرد تمنه فان مات فالمشترى أحق. به فيأخــذ دراهم الثمن بعينها لو قائمة ومثلها لو هالــكة وطاب للبائع مار بح في. الثمن لا المشترى كيا طاب ربح مال ادعاه فقفى له نم ظهر عليمه بتصادقهما بني أو غرس فيما اشتراه فاســدا ازمه قيمتها وكره البيع عنــد الاذان الاول. والنجش اذا كانت السلمة بلغت قيمتها أما اذا لم تبلغ لا والسوم على سوم غيره بعد الاتفلق على مبلغ الثمن والا لا وتلتى الجلب اذاكان يضر باهل البلدأو بلبس السمر اما اذا انتفيا فلا وبيبع الحاضر للبادى حالة قحط وعوز والالالابيح

من يزيد ولا يفرق بين صغيروذى رحم محرم منسه الا إذا كان بحق مستحق كدفع أحدهما بالجناية و بيعه بالدبن ورده بعيب بخلا ف السكبيرين والزوجين وكما يكره التفريق ببيع يكره بقسمة في الميراث والغنائم

( فصل في الفضولي ) هو من يتصرف في حق غيره بغير أذن شرعي كل تصرف صدر منه وله مجيز حال وقوعه انعقد موقوفا وقف بيع مال الغير لمالسكه وبيع العبد والصبي الحجورين وبيع ماله من فاسد عقل غير رشسيد وبيع المرهون والمسـ تأجر والارض في مزارعة الغير و بيع شيء برقمه و بيع المرتد والبيع عما باع فلان والبائع يعلم والمشترى لا والبيع عشل مايبيع الناس به أو عشل ماأخذ به فلان وبيع الشيء بقيمته ويبيع فيه خيار المجلس وبيبع ألفاصب وحكمه قبول الاجازة اذاكان البائع والمشترى والمبيع قائما وكذا الثمن لو عرضا وصاحب المتاع أيضا وأخذ الثمن أو طلبه وقوله بئس ماصنعت أو أحسنت أو أصبت وهبة الثمن من المشترى والتصدق به عليه اجازة وقوله للا أجيز رد سمع أن نضوايا باع ملكه فأجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازنه اشترى من غاصب عبدا فأعتقه أو باعه فأجاز الممالك أو أدى الغاصب والمشترى الضمان اليه فمذ الاول لا الثاني ولو قطعت يده عند مشتريه فأجيز فأرشه له كالكسب والولد والعقر قبل الاجازة وتصدق عِــا زاد على نصف الثمن وجوبا باع عبد غيره بغير أمره فبرهن المشترى على اقرار البائع أو رب العبد أنه لم يأمره بالبيع وأراد رد المبيع ردت كا لو أقام البينة أنه باع بلا أمر أو برهن على اقرار المشترى بذلك وأن أقرالبائع بأن رب العبد لم يأمره بالبيح ووافقه عليمه المشترى انتقض البيع في حقهما لا في حق المالك أن كذبهما باع دار غيره بغير أمره ثم اعترف البائع بالغصب وأنكر المشترى لم يضمن البائع الدار فان برهن المالك أخذها

( باب الاقالة ) هي رفع البيح وتصح بلفظين ماضيين أو أحــدهما مستقبل

كفاسختك ونركت وتاركتك ورفعت وبالمتعاطي كالبيع ونتوقف على قبولمه الا آخر في الحِلس ولو فعلا وتصح اقاله المتولى ان خيراً والا لا وهي فسخ في حِق المتماقدين فيما هو من موجبات العقد فتبطل بعد ولادة المبيعة وتصبح بمثل النمن الاول وبالسكوت عنه الا اذا باع المتولى أو الوصى للوقفأو للصغيرشيئاً بأقل منها وان شرط خلاف جنسه أو أكثر منــه أو الاقل الا مع تعينه ولا تفسد بالشرط واذلم يصح تعليقها به وجاز للبائح بيعالمبيع منه قبل.قبضه وجاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض وجاز قبض المنكيل والموزون منـــه بلا اعادة كيله ووزنه و بيع في حق ثالث فلو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة تم تقــايلا قضي له بها ولا يرد البائع الثاني على الاول بميب علمه بعدها وليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب 🖢 الموهوب من آخر ثم نقايلا والمشترى اذاً باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالا قل واذا أشترى بمروض المتجارة عبدا للخدمة بعد ماحال عليها الحول ووجد به عيبافرده بغير قضاء واسترد المروض فهلك في يده لم تسقط الزكاة و يمنع محتها هلاك المبيح لا الثمن وهلاك بعضه يمنع بقدره وإذا هلك أحد البدلين في المقابضة محت في الباقى منهما وعلى المشترى قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا تقايلا فأبق العبد من يد المشترى وعجز عن تسليمه بطلت قطعت يد العبد المشترى وأخذ أرشها ثم تقايلا صحت وازمه جميع الثمن ولا شيء لبائعه من الارش ان عالمـــا به وقت الاقالة وان غير عالم خير بين الاخـــذ بجميع ثمنه والترك وتصح اقالة الاقالة فلو تفايلا البيع ثم نقايلاها ارتفعت وعاد الا اقالة السلم

(باب المرابحة والمتولية) المرابحة يدع ماملك بماقام عليه وفضل والمتولية بيعه بثمنه الاول وشرط صحتهما كون الموض مثليا أو مملوكا للمشترى والربح معلوما ويضم الى رأس المال أجر القصار والصبغ والطراز والفتك وحمل الطعام وسوق الغم وأجرة الغسل والخياطة وكسوته وأجر السمساد

للشر وط فى العقد و يقول قام على بكذا ولا يقول اشتر يتـــه لا أجر الطبيب والهلالة والراعى ونفقة نفسه وجعل الاكبق وكراء بيت الحفظ وما يؤخل في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه فأن ظهرت خيانته في مرابحة باقرار البائع أو ببرهان أو بنكوله أخذه بكل ثمنه أو رده وله الحط في التولية ولو هلك المبيح قبل رده أو حدث به مايمنع الرد لزمه بجميع المسمى وسقط خياره شراه وَانِيا بَعْدُ بَيْمُهُ بُرْجُ قَانَ رَاجُ طَرْحَ مَارِجُ وَانَ اسْتَغْرَقَ ثَمْنُهُ لِمُ يُواجُ رَاجُ سَسِيد الشترى من مآذونه المستفرق دينه لرقبته على ما أشترى المأذون كعكسه ولو كان مضاربا بالنصف باع مرابحة رب المال باثني عشر ونصف يرابح بلا حِيانَ أنه اشتراه سلما فتعيب عنده بالتعيب ووطىء الثيب ولم ينقصها الوطىء وببيان بالتعيب ووطىء البكر أشتراه بالف نسيئة وباع بربح مائة بلا بيان خير المشترى فان تلف فعلم لزمه كل الثمن وكذا التولية ولى رجلا شيئا بمــا قام عليه أوبمـــا اشتراه ولم يعلم المشترى بكم قام عليه فسد وكذا المرابحة وخير هو علم في مجلسه لارد بغين فاحش على ظاهر الرواية ويفتى بالرد ان غره والا لا وتصرفة في بعض المبيع غير مانع منه (فصل) صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه لا بيع منقول بخلا ف هبته والمتصدقبه واقراضه من غير البائم على الاصح ولو وهبه من البائع قبل قبضه انتقض البيع ولو ياعه منه قبله لم يصح اشترى مكيلا بشرط الكيل حرم بيعه وأكله حتى يكيله ومثله الموزون والمعدود غير الدراهم والدنانير وكنى كيله من البائع بحضرته بعد البيع ولو كان ثمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه لا المذروع وان اشتراه يشرطه الا اذا أفرد لـكل ذراع عنا فهو كموزون وجاز النصرف في الثمن قبل عَبْضه تمين بالتميين أولا وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كمهر وأجرة وضان متلف سوى صرف وسلم وضح الزيادة فيه أن قبل البائع وكان المبيع قائمًا والحط منه ويلتحقان باصل المقد والزيادة في المبيع أن قبل المشتري وتلتحق

عالمقد فلو هلكت قبل قبض سقط حصتها من الثمن ويشترط لازيادة في الثمن قيام المبيع وفي الزيادة فيـــه لا و يصح الحط من المبيع ان دينا وان عينا لا والاستحقاق بتملق عما وقع عليه العقد وبالزيادة ولزم تأجيل كلدبن ألا القرض الا اذا أوصى بأن يقرض من ماله الفدرهم فلانا الى سنة أو أوصى بتأجيل قرضه على زيد سنة ( فصل في القرض ) هو عقد بلفظ مخصوص يرد على دفع مثلي لا آخر ليرد مثله وصح في مثلي لا في غيره فيصح استقراض لدراهم والدنا نير وكذا ما يكال أو يوزن أو يعد فصح استقراض جوز و بيض ولحم استقرض من العلوس الرائجة والعدالي فكسدت فعليه مثلها كاسدة لاقيمتها استقرض طعاما بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم أقرضه عند الثاني وعند الثالث يهم اختصا وليس عليه أن يرجع الى المراق فياخذ طعامه ولو استقرض طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقيه المقرض في بلد الظعام فيه غال فاخدة الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب و يؤمر الطلوب أن يوثق له حتى يقضى طعامه اياه في البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا منالفواكه كيلا أووزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبرصاحب القرض على تأخيره الى مجيء الحديث الاأن بتراضيا على القيمة و بملك القرض بنفس النبض عندهما أقرض صييا فاستهلك الصبي لا يضمن وكذا المعتوه ولو عبدا محجورا لا يؤاخذ به قبل العنق وهو كالوديعة استقرض من آخر دراهم فاتاه المقرض بها فقال المستقرض ألقها في الماء فالقاها لا شيء على المستقرض والقرض لا يتعلق بالجائزمن الشروط فالفاسد منها لايبطله والكنه يلمو بشرط رد شيء آخر ناو اسـ :قرض الدراهم المكسورة على أن يؤدى صحيحاً كان باطلا وكان عليه مثل ماقبض (بأب الربا) هو فضل خال عن عوض بمعيار شرعى مشروط لاحد المتعاقدين في المعاوضة وعلته القمدر مع الجنس فان وجدا حرم الفضل والنماء وان عدما حلا وأن وجله

أحدهما حل الغضل وحرم النساء فحرم بيع كيلي ووزنى بجنسه متفاضلا ولو غير مظموم كجص وحمديد وحل مهائلا و بلا معيار شرعي كحفنة بحفنتين وتفاحة بتفاحتين وفلس بفلسين بأعيانهما ونمرة بثمرتين وذرة من ذهب وفضة ممسأ لايدخل تحت الوزن بمثليهما وما نص على كونه كيليا أو وزنيا فهوكذلك أبدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزناكما لوباع ذهبا بذهب أو فضة ففضة كيلا مع التساوي وما لم ينص عليه حمل على العرف والمعتبر تعيين الربوي في غير صرف بلا شرط تقابض وجيد مال الربا و رديئه سـواء باغ فلوسا بمثلها أو بدراهم أو دنانير فان نفد أحدهما جازكيا جاز بيـع لحم بحيوان ولو من جنسه وكر باس بقطن وغزل مطلقا كبيع قطن بغزل في الاصح ورطب برطب أو بتمر مهاثلا وعنب بزبيب كذلك ولحوم مختلفة بمضها ببعض متفاضلا ولبن بقو وغنم وخل دقل بخلءنب وشحم بطن بالية أو بلحم وخبز ببر أودقيق متفاضلا واللبن بالجبن لا بيع البر بدقيقأو سوبق مطلقا والزيتون بزيت والسمسم بخل حتى يكون الزيت والحل أكثر بما في الزيتون والسمسم ويستقرض الخبز وزنا وعددا ولا ربا بين سيد وعبده اذا لم يكن دينه مستفرقا لرقبته وكسبه ولا لمين متفاوضين وشريكي عنان اذا تبايعا من مالهما ولا بين حربي ومسلم تمــة ومن أسلم في دار الحرب ولم بهاجر كحربي ( باب الحقوق )

اشترى بيتا فوقه آخر لا يدخل فيه العلو ولو قال بكل حق مالم ينص عليه وكذا لا يدخل بشراء منزل الا بكل حق هو له أو بمرافقه أو بكل قليل وكيمير هو فيه أو منه و بدخل بشراء دار وان لم يذكر شيئا كالكنيف و بئر الماء والاشجار التي في صحنها والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان أصغر منها والظلة لا تدخل في بيع دار الا بكل حق ونحوه و يدخل الباب الاعظم في بيع يات أو دار مع ذكر الرائق لا العزبق والمسيل والشرب الا بنحو كل بيع بيت أو دار مع ذكر الرائق لا العاربق والمسيل والشرب الا بنحو كل بيت بح بالد في الاجارة والرهن والواف ولو أقر بدار أو ضاعي عليها أو أوصى

بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا تدخل الطريق ( باب الاستحقاق ) الاستحقاق نوعان مبطل الملك كالعنق ونحوه ونأقل لهكالاستحقاق به فالناقل لا يوجب نسخ العقد والحسكم به حكم علىذى اليد وعلى من تلقي الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل دعوى النتاج ولا يرجع على بائمه مالم يرجع عليه ولا عل الكفيل مالم يقض على المكفول عنه والمبطل يوجبه ولكل واحد من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل ولوقبل القضاء عليه والحركم بالحرية الاصاية حكم على الكافة فلا تسمع دعوى الملك من أحدوكذا المتق وفروعه وأما في الملك المؤرخ فن التاريخ لا قبله والقضاء بالونف قيل كالحرية وقيل لا وهو المختار ويثبت رجوع المشترى على بائعه بالنمن اذاكان الاستحقاق بالبينة أما اذاكان باقرار المشترى أو بذكوله أو باقرار وكيل الشترى بالخصومة أو بنكوله فلا والبينة حجة متعدية لا الاقرار فلو استحقت مبيعة ولدت ببينة تبعها ولدها بشرط القضاء به وإن أقربها الرجل لا ومنع التناقض دعوى الملك لا الحرية والنسب والطلاق فلو قال عبد لمشتر اشترنى فانا عبد فاشتراه فاذا هو حرفان كان البائح حاضرا أو غائباغيبة معرو فلا شيء على العبد والا رجع المشرى على العبد والعبسد على البائع بخلاف الرهن باع عقارا ثم برهن أنه وقف محكوم بلزومه قبل والا لا اشترى شيئاولم يقبضه حتى ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشترى لاعبرة بتاريخ الغيبة فلو قال المستحق غابت هذه منذسنة ففال البائح لى بينة أنها كانت ملكا لىمندسنتين لا تندفع الخصومة العلم بكونه ملك النير لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق ولا بحكم بسجل الاستحقاق بشهادة أنه كتاب كذا بل لا يد من الشهادة على مضمونه كذا ماسوى نقل الشهادة والوكالة ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صولے على شيء واستحق بعضها واو استحق كلها ردكل الموض واستفيد منه محة الصلح عن مجهول وعدم اشتراط محة الدعوي

الصحته ورجع بحصته في دعوى كلها أن استحق شيء منها (باب السلم) هو بيع آجل بماجل وركنه ركن البيع و يسمىصاحب الدراهم رب السلم والمسلم ويسمىالاخر المسلم اليهوالحنطة مثلا المسلم فيه وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم فى الثمن والمسلم فيهو يصح فيما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره كمكيل وموزون مثمن وعددى متقارب كيجوز وبيض وأفلس ولبن وأجر بملين معين وذرعي كثوب بين قدره وصنعته ورقته ووزنه ان بيم به لا في متفاوت كبطيخ وقرع ويصبح في سمك مليح وطرى حين يوجد وزنا وضربا لاعددا واوصفارا جاز وزنا وكيلا لا فيحيواز وأطرافه وحطب الحزم ورطبة الجازز الاآذا ضبط بمسالايؤدي الى نزاع وجرهروحر ز الاصفار اللؤلؤ اوتباع وزنا ومنقطع ولحم واومنزوع عظم وتمكيال وذراع بجهول وبرقرية وثمرنخلة بعينه الا اذا كانت النسبة لبيان الصفة وحنطة حديثة قبل حدوثها وشرطه بيان يجنس ونوع وصفة وقدر وأجل وأقله شهر ويبطل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلمفيؤخذمن تركته حالا وقدر رأس المال في مكيل وموزون وعددي غير متفاوت ومكان ألايفاء فها له حل شرط الايفاء في مدينة فـكل محلاتها سسواء فيه حتى لو أوفاه في محلة منها برىء ومالا جمل له كسك وكافور وصفار اؤاؤ لا يشترط فيه سان مكان الايفاء و بوفيه حيث شاء ولو عين مكانا تعين في ألاصح وقبض رأس المسال قبلالافتراق وهوشرط بقائه على الصحة لاشرط انعقاده بوصفها واوأبي المسلم اليه قبض رأس المال أجبرعليه فان أسلم مائتي هرهم في كربر مائة ديناعليه ومائة نقدا وافترقا فالسلم في الدين باطل ولا يجوز النصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه بنحوبيم وشركة وتولية ولا شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعدالاقالة قبل قبضه بخالا ف الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه بشرط قبضه في مجلس الاقالة ولو شرى كرا وأمر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح وصح لو أمر مقرضه به كما لو أمر رب السلم قبضه منه له تم لنفسه ففعل أمره رب السلم أن يكيل المسلم فيه فكال فى ظرفه بغيبته الم المشترى البائع فكاله فى ظرفه بغيبته الم يكن قبضا بخلاف كيله فى ظرف المشترى بأمره كيل العين ثم الدين فى ظرف المشترى قبض وعكسه لا أسلم أمة فى كر وقبضت فتفايلا فالت بقى أو مات فتفايلا صح وعليه قيمها يوم القبض فيهما كذا المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما تفايلا البيع فى عبد فأبق من يد المشترى فان لم يقدر على تسليمه بطلت الاقالة والبيع بحاله والمقول لمدعى الرداءة والمتأجيل لا لنا فى الوصف والا جل ولو اختلفا فى مقداره فالمقول للطالب مع يمينه وأى برهن قبل وان برهناقضى ببينة المطلوب وان فى عضيه فالمقول للمطلوب والاستصناع باجل سلم جرى فيه تعامل أم لا وبدونه فيا فيه تعامل كيخف وقمقمة وطست صح بيما لا عدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الا تم عنه والمبيع هو العين لا عمله فان جاء بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد فاخذه صح ولا يتعين له بلا اختياره فصح بيع الصانع قبل رؤية قبل وله أخذه وتركه ولم يصح فيا لم يتعامل فيه كالنوب الا باجل

(باب المتفرقات) اشترى ثوراً و فرسا من خزف لاستئناس الصبى لا يصح ولا يضمن متلفه وقيل بعثلافه وصح بيع الكلب والفهد والسباع علمت أو لا كاصح بيع خرء حمام كثير وهبته والقيمة التي تشترط لجواز البيع فلس وال كسرة خبز لا يجوز كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والبحر كالسرطان ويجوز بيع دهن نجس و ينتفع بالاستصباح والذمى كالمسلم في بيع غير الخمر والخنز ير وميتة لم تمت حتف أ فها وصح شراؤه عبدا مسلما أو مصحفا و يجبر على البيع وطيء زوج المشتراة قبض لا نكاحها فلو انتقض البيع بطل النكاح في الختار اشترى شيئا وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبة مدروفة فاقام بائمه في الختار اشترى اثنان وغاب في القبض ونقد الثمن غيبة مدروفة فاقام بائمه واحد فالحاضر دفع عنه وقبضه وحبسه حتى ينقد شريكه باع بالف مثقال ذهب

ونضة يتنصفان وفي بالف من الذهب والفضة فمن الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهموزن سبعة واو قبضزيفا مدلجيد جاهلا مه ونفقأوأ نفقه فهوقضاء ولو فرخ أو باض طير في أرض أو تكنس فيها ظبي فهو للاتخذ الا اذا هيأ أرضه لذلك أوكان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على أخذه ولومد مده فهو لصاحب الارض وكذا صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف ودرهم أو سكر نيثر فوقع على ثوب لم يعد له ولم يكف ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصبح تعليقه مه البيع والقسمة والاجارة والاجازة والرجمة والصلح عن مال والابراء عن الدبن وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف والتحكم ومالا يبطل بالشرط الفاسد القرضوالهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربةوالقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة وآذن العبــد في التجارة ودعوة الولد والصاح عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب أو نخيار الشرط وعزل القاضي وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة وفسخها والزارعة والماملة والضاربة والوكالة والكفالة والابصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والمتاق والوقف ومالا تصح اضافته البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عنمال والابراء عن الدين

(باب الصرف) هو سع الثمن بالثمن جنسا بجنس أو بغير جنس بشترط التماثل والتقابض قبل الافتراق ان اتحدا جنساوان ختلفا جودة وصياغة والاشرط التقابض قبل الافتراق المو باع أحدهما بالاتخر جزافا أو بفضل وتقابضا فيه صح ولا يتعينان و بفسد بخيار الشرط والاجل و يصح مع اسقاطهما في المجلس ظهر بعض الثمن زيوفا فرده ينتنض فيه فقط لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدراهم واشترى بها أوبا فسد بيع الثوب باع أمة تعدل ألف دره مع طوق قيمته ألف بالفين و قدمن النمن الفين و قدمن النمن الفين و قدمن النمن الفين و قدمن النمن الفين الفين الفين الفين الفين الفين المنافقة والف نقد

أو باع سيفاحليته خمسون ويخلص بلاضرر عائة ونقد خمسين فما قد عن الفضة سواء سكت أو قال خذهذا من تمنهما فان افترقا من غير قبض بطل في الحليمة فقط ان تخلص بلا ضرر وان لم بخلص بطل أصلا ومن باع اناء فضة بفضة أوذهب يفضة وتقد بعض ثمنه ثم افترقا صح فياقبض نقط واشتركا في الاناء ولا خيار المشترى بخلاف هلاك أحدالعبدين قبل القبض وان استحق بعضه أخذ المشترى مابقي بقسطه أوردفان أجاز المستحق قبل فسنخالحاكم المقد جاز العقدوكان التمن له يأخذه البائع من المشترى ويسلمه اذا لم يفترقا بعدالاجازة ويصير العاقد وكيلا للمجيز فيتعلق حقوق العقد بددون الجيز ولوباع قطعة نقرة فاستحق بعضها أخذ مابقي بقسطه بلا خيار لوبعد قبضهاوان قبل قبضها فله الخيار وصح بيع درهمین ودبنار بدرهم ودینارین وبیع کو بر وکر شعیر بکری بر وکری شسعیر وايتع أحسد عشر درهما بمشرة دراهم ودينار وبيع درهم طبيح ودرهمين غلة بدرهمين حيحين ودرهم غلة وبيعمن عليه عشرة دراهم ثمن هىله دينارا بها أو بعشرة مظلقة اندفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة وماغلب فضتهوذهبه فضسة وذهب فلايصح بيع الخالص به ولابيع بمضه ببمض الامتساء ياوزنا ولايصح الاستقراض بها الاوزناوالفالبالغشمنهما فيحكم عروض فصح بيعمبالخالص ا نكان الخالص أكثر و بجنسه متفاضلا بشرط التقابض في المجلس وانكان الخالص مثله أو أقل منه أو لا يدرى فلا وهو لا يتعين بالتعييين ان راج والا تعين به والمبايمة والاستقراض بما يروج منه وزنا أو عددا أو بهما والمنساوى كغالب الفضية في تبايع واستقراض وفي الصرف كغالب غش اشترى شيئا به أو يفلوس نافقة فكسد قبل التسليم بظل الببع كما لو انقطعت وحد الكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البسلاد والانقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد فأيدى الصيارفة فى البيوت ولو تقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله ولوعلت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولايتخير المشترى ويطالب بنقد ذلك

الميار الذي كان وقت البيع دلال باع متاع الغير بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفاها فكسدت قبل دفعها الىرب المتاع لايفسد أأبيع وصح البدع بفلوس نافقة وان لم تعينو بالكاسدة لاحتى يعينها وبجبردأ فلس القرض اذا كسدت شترى شيئا بنصف درهم ألوس صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا یثلث درهم أو ر بعه وکذا لو اشتری بدرهم فلوس أو بدرهمین فلوسجاز ومن أعطى صيرفيا درهما فقال أعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا الاحبــة صح والاموال ثلاثة نمن بكل حال وهو النقدان ومبيع بكلحال كالثياب والدواب وُنمن من وجه مبيع من وجه كالمثليات ومن حكمه عدم اشتراط و جوده في ملك الماقد عند العقد وعدم بطلانه بهلاكه ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم وحكم المبيع خلافه في الكل والله أعلم (كتاب الكفالة) هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة مطلقا وركنها أيجاب وقبول وشرطها كون المكفول مه مقدور التسلم وفي الدين كونه هيجا وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل وأهلها من هو أهل للتبرع والمدعى مكفول له والمدعى عليه مكفول عنه والنفس أو المال مكفول به ومن ازمته المطالبة كفيل وكفالة النفس تنعقد بكفلت بنفسه ونحوها نمسأ يعبربه عن بدنه ومنصفه وبثلثه وبضمنته أوعلي أوالي أوأنا به زعم أو قبيل وأنا ضامن حتى تجتمعا أو تلتقيا وقيل لا لعدم بيان المضمون به كما في أنا ضامن لمعرفته واذاكفل الى ثلاثة أيام كان كفيلا بعـــد الثلاثة ولا يطالب في الحال ، يفتي وان شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره فيه ان طلبه فان أحضره والاحبسه الحاكم فان غاب ولم بعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت. ذلك بتصديق الطالب أو ببينة أقامها الكفيل ويبرأ عوت المكفول به ولو عبدا و بموت الكفيل لا الطالب ويدفعه الى من كفل له حيث بمكنه مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برىء ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز في غيره وكذا يبرأ بتسلم المطلوب نفسه و بتسلم وكيل الكفيل

ورسوله من كفالته فان قال ان لم أواف به غدا فهو ضامن لمــا عليه فلم يوافــهـ به مع قدرته عليه أو مات المطلوب ضمن المال واو اختلفا في الموافاة فالقول. للطالب والمال لازم على الكفيل ادعى على آخر مائة دينار لم يبينها فقال رجل ان لم أوافك به غدا فمليه المائة فلم يواف به غدا فمليم المائة والقول لله في البيان لا يحبر على أعطاء الكفيل بالنفس في حدوقود ولو أعطى جاز ولا حبس فيهما حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل وكفالة الممال تضح مه ولو مجهولا اذا كان دينــا حيحا وهو مالا يسقطه الا بالاداء أو الابراء فلا تصح ببدل الكتابة بكفلت عنه بالف و بمالك عليه و بمــا يدركك في هذا البيع ومابايمت فلانا فعلى وما غصبك فلان فعلى أو علقت بشرط صربح ملائم نحو ان استحق المبيع أولامكان الاستيفاء نحو أن قدم زيد وهو مكفول عنه أو لتمذره نحو أن غابز يدعن المصرولا تصح بنحو ان هبت الريح أو جاء المطرولا تصح أيضا بجهالة المكفول عنه ولابحمالة المكفوللة نحو ماذاب لك على الناسأو واحد منهم فعلى أوماذاب للناس أو واحد منهم عليك فعلى ولا بنفس حد وقصاص ولا بحمل دابة معينة مستاجرة له وخدمة عبد معين مستأجر لهاومبيع ومرهون وأمائة وصح لو ثمنا ومفصوبا أو مقبوضا على سوم الشراء أو مبيعا فاسدا و بلا قبول الطَّالَب في مجلس المقد ولو أخبر عنها حال غيبة الطالبأوكفل وارث المريض عنه صح وعن ميت مفلس وبالتمن للموكل ولرب المال به وللشريك مدين مشترك وبالمهدة والخلاص واوكفل بأمره رجع عما أدى عليمه وان بغيره لا ولا يطالب كفيل عــال قبل أن يؤدي عنــه فان لو زم لا زمه وإذا حبسه له حبسه وبرئ باداء الاصيل واو أبرأ الاصيل أو أخر عنمه برئ الكفيل. وتأخر عنه ولا ينمكس واذا حل على الكفيل عونه لا يحل على الاصيل كما لا يحل على الكفيل اذا حل على الاصيل مه صالح أحدهمارب المال عن ألف على نصفه برئا الا اذا شرط براءة الكفيل وحده فيبرأ هو دون الاصيل صالح

الكفيل الطالب على شيء ليبرئه عن الكفالة لم يصح ولا يجب المال على المكفيل قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على المطلوب اذا كانت يأمره وفى برئت أو أبرأنك لا خلافا لابى يوسف فى الاول وهـــذا مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه فى البيان و بطل تعليق البراءة منالكفالةبالشرط لا يسترد أصيل ما أدى الى الكفيل وان لم يعطه طالبه وان ربح به طاب له وفدب رده فيما يتمين بالتعيين أمن كفيله ببيع العينة ففعل فالمبيع للكفيل والربح عليه لا على الاتمركفل بمـا ذاب له أو قضي له عليه أو بمــا لزمه له فَهَابِ الْأَصِيلِ فَبَرَهِنِ المُدعى على الكَفَيلِ أَنْ لَهُ عَلَى الْأَصِيــل كَذَا لَمْ يَقْبِلُ وَأَنْ برهن أن له على زيد الغائب كذا وهو كفيل قضى على الكفيل ولو زاد بأمره قضى عليهما كفالته بالدرك تسلم ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملك أو باع بيما نافذا باتا لاكتب شهادته في صك ببيع مطلق أوكتب شهادته على اقرار الماقدين قال ضمنته لك الى شهر وقال الطالب حال فالقول للضامن وعكسه في لك على مائة الى شهر اذا قال الاخر حالة ولا يؤخذ ضامن الدرك أذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن وصح ضان الخراج والرهن به وكذا النوائب والقسمة قال لاخر أسلك هذا الطريق فآنه أمن فسلكوأخذ ماله لم يضمن واو قال ان كان مخوفا وأخذ مالك فأناضامن ضمن

( باب كفالة الرجلين ) دبن عليهما لاخر وكفل كل عن صاحبه جاز ولم يرجع على شريكه الابعدا أداه زائدا على النصف وان كفلا عن رجل بشىء بالمتعاقب ثم كفل كل عن صاحبه فدا أدى رجع بنصفه على شريكه أو بالمكل على الاصيل وان أبرأ الطالب أحدهما أخذ الاخر بكله واو افترق المفاوضان أخذ الاخر بكله واو افترق المفاوضان أخذ الغريم أيا شاء منهما بحصة من لم يعتقه فان أخذ المعتق رجع على صاحبه وان أخذ الاخر لا واذا كفل عن عبد مالا لم يظهر في حق مولاه كمال لزمه باقرار أو استهلاك وديعة فهو حال وان لم يسمه ادعى رقبة عبد فكفل به

رجل فمات المكفول فبرهن المدى أنه له ضمن قيمته وأو ادى على عبد مالا فكفل بنفسه رجل فمات العبد برى الكفيل وأوكفل عبد غير مدبون عن سيده بأمره فعنق فأدادأوكفل سيده عنه فأداه بعد عقه لم يرجع واحد منهما على الاخركا لوكفل رجل عن رجل بغير أمره فبلغه فاجاز لم تكن الكفالة موجبة للرجوع وفائدة كفالة الولى عن عبده وجوب مطالبته بإيفاء الدين من سمائر أمواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه برقبته

﴿ كَتَابِ الْحُوالَةِ ﴾ هي نقل الدين من ذمة الحيل الى ذمة المحتال عليه المديون يحيل والدائن عتال ومحتال له ومحال ومحال له ومن يقبلها محتال عليــ ومحال والمال محال به وشرط لصحتها رضي الكل بلا خلاف الافي الاول وتصح في الدين لا في الدين وبرى المحيل من الدين بالقبول فلا يرجع المحتال على الحيل الا بالتوى وهو أن يجحد الحوالة و يحلف ولابينة له أو يموت مفلسا ولواختلفا فيه فالقول للمحتال مع يمينه على الدلم طالب المحتال عليه المحيل عما أحال نقال الحيل أحلت بدين لى عليك ضمن مثل الدين وان قال الحيل للمحتال أحلتك التقبضه لى فقال الحنال أحلتني بدين لى عليك فالقول للمحيل أحاله بماله عند زيد وديعة صحت فان هلكت برئ باع بشرط أن يحيل على المشترى بالنمن غريما له بطل واو باع بشرط أن يحتال بالنمن صح أدى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار أنشاء رجع على القابض وأن شاء رجع على الحبل ولا يصح أجيل عقدها وكرهت السفتجة ولو توكل المحيل عن الحتال بقبض دين الحوالة لم يصح ﴿ كَتَابِ الْقَضَاءَ ﴾ هو فصل الخصومات وقطع المنازعات وأهله أهل انشهادة وشرط أهليتها شرط أهليته والفاسق أهلها فيكون أهله لكنه لايةلد والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دنيوية فلا يصح قضاؤه عليه والفاسق لا يصاح مفتيا وقيل نعم ويكتني بالاشارة منه لا من القاضي ويفتي القاضي من لم يخاصم اليه و يأخذ بقول أبي حنيفة على الاطلاق ثم بقول أبي يوسف

ثم بقول محمد ثم بقول زفر والحسن بن زياد ولا يخير الا اذا كان مجتهدا واذا اختلف مفتيان أخذبقول أفقههما بعــد أن يكون أورعهما المصر شرط لنفاد القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا وبه يفتي أخذ القضاء برشوة أو ارتشي وحكم لا ينفذ حكمه ولو عدلا ففسق بأخذها استحق المزل وينبغي أن يكون موثوقا به فيعفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية ومثله المفتي ولا يطلب القضاء ولا يسأله بلسانه ويختار الاقدر والأولى به ولا يكون فظا غليظاً جبارا عنيدا وكره النقليد لمن خاف الحيف أو العجز وآن تمين له أو أمنه لا والتقليد رخصة والـترك عزيمة و يحرم على غير الأهل الدخول فيه قطعاً و يجوز تقلد القضاء من السلطان العادلوالجائر ومن أهل البغي فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله ونظر فيحال المحبوسين فمن أقر بحق أو قامتعليه بينة ألزمه والا نادي عليه وعمل في الودائع وغلاق الوقف ببينة إو اقرار ولم يعمل بقول المعز ول الا أن يقر ذو اليــد أنه سلمها اليه فيقبل قوله فْهُمَا وَيَقْضَى فِي المُسجِدُ وَكَـذَا السَّلْطَانُ أَوْ دَارَهُ وَيُودُ هَدِيَّةُ الا مِنْ قَرْيَبِهُ أَوْ ممن جرت عادنه بذلك ودعوة خاصة وهي التي لايتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ويشهد الجنازة ويعود المريض ويسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا وإشارة ونظرا ويمتنعءن مسارةأحدهملوالأشارةاليهوالضحك فيوجههوضيافتة ولا يمزح مطلقاً ولا يلقنه حجته ولا الشاهد ﴿ فَصَلَّ فَي الْحَبْسُ ﴾ صفته أن يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء ولا يمكن أحد أن يدخل عليه للاستئناس الا أقار به وجيرانه ولا يمكثون ولا يخرج لجمعة ولا جماعةولا لحج فوض ولالحضور جنازة ولو بكفيل ولو مرض مرضا أضناه ولم يجدمن يخدمه بخرج بكفيل والالا ولا يضرب ولا يغل ولا يجرد ولا يؤاجر ولا يقام بين يدى صاحب الحقاهانة وتعيين مكانه للقاضي الا اذاطلب المدعى مكانا آخر واذا وبت الحق المدعى ببينة عجل حبسه بطلبه والالم يمجل و يحبس في النمن والقرض

والمهر الممجلوما لزمه بكفالة لا فيغيرهان ادعىالفقر الاأن يبرهنغر يمه علىغناه فیحبسه بمما رأی ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلاه ولو قال أبيع عرضي وأقضى ديني أجله بالقاضي ثلاثة أيام ولأ يحبسمه ولولد عقار بجنسه لبيعة ويقضى الدين ولو بثمن قليل ولم يمنع غرماه عنه ولا يقبل برهانه على افلا سع قبل حبسه و بينة يساره أحق وأبد حبس الموسر ولا بحبس لمــا مضي من نفقة رُوجِتِه وَوَلَدُهُ إِلَى يُحْبِسُ اذَا أَبِي أَنْ يَنْفَقَ عَلِيهِمَا لَا أُصِـلُ فَي دِينَ فَرَعُهُ وَلَا يستخلف قاض الا اذا فوض اليه بخلاف المامور باقامة الجمعة نائب القاضي المفوض اليه الاستنابة نائب عن الاصل فلا يعزله القاضي بغير تفويض منه ولا ينعزل بمزله ونائب غيره ان قضي عنده أو أجازه صح واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه الاماخالف كتابا أوسنة مشهورة أو اجماعا ولوقضي بشاهد ويمين أو بقصاص بتعيمين الولى واحدا من أهل الحلة أو بصحة نكاح المتعة والموقت أو بصحة بيع معتق البعض أو بسقوط الدين بمضى سنين أو بصحفة الدور وبقاء النكاح وقضاء عبد وصبي مطلقا وكافر على مسلم أبدا أو نحو ذلك لا ينفذ يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل وينفذ القضاء بشهادة الزور ظاهرا وباطنا في العقود والفسوخ بخلافالاملاك المرسلة قضي في مجتهد فيه بخلاف رأيه لا ينفذ مطلقا وبه يفتي لا يقضي على غائب ولا له الا بحضور نائبه حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف أوشرعا كوصي القاضي أو حكما بان يكون مايدعي على الذائب سبباً لما يدعى على الحاضر كما اذابرهن على ذى اليد أنه اشترى من فلان الغائب نحكم على الجاضر كان حكما على الغائب ولو كان ما يدعى على المائب شرطًا لا اذا كان فيه ابطال حق الغائب ولو قضي على غائب بلا نائب ينفذ وقيل لا ولاية بيع البركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة يقرض المقاضي مال الوقف والغائب واليتم ويكتب الصك لا الاب والوصى ولوقضي بالجور فالغرم عليه في ماله ان متعمدا وأقربه ولوخطأ فعلي

المقضى له (باب المحكم) هو تولية الخصمين حاكم يحكم بينهما وركنه لفظه الدال عليه مع قبول الاخر وشرطه من جهة الحـكم العقل لا الحرية والاسلام ومن جهة الحكم صلاحيته للقضاء ويشترط الاهلية وقته ووقت الحسكم جميعاً فلو حكما عبسداً فعتق أو صبياً فبلغ أو ذميا فأسلم ثم حكم لا ينفذ كما في مقلد حكما رجلا فحكم بينهما ببينة أو اقرار أو نكول صح لو في غير حد وقود ودية على عاقلة وينفرد أحدهما بنقضه كما في مضاربة وشركة ووكالة فان حكم لومهمالا غيرهما فلو حكماه في عيب مبيع فقضي برده ليس للبائع رده على بائعه الا برضي البائم الاول والثاني والمشترى وصح اخباره باقرار أحد الخصمين و بعدالة الشاهد حال ولايته لا اخباره بحكمه ولا يصبح حكمه لابويه وولده و زوجته بخلاف حكمه عليهم حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما و يمضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا أبطله وليس له تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لابرفع الخلاف نلو رفع الى موافق حكم بلزومه و لا يمضيه (كتاب القاضي انى القاضى وغيره) القاضى يكتب الى القاضي في غير حد وقو د فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب يحكمه وهو السجل الحكمي وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم وكتب الشهادة ايحكم المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لرأى المكاتب وهوالكتاب الحكمي وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه فلو كان على ظاهره لم يقبل فاذا وصل الى المكتوب اليمه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شبوده ولوكان لذى على ذى الا اذا أقر الخصم فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان حيث لا بحتاج الى بينة ولا بد من مسافة ثلاثة أيام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة ويبطل بموت الـكاتب وعزله قبل وصول الـكتاب الى الثانىأو بعد وصوله قبلالقراءة وأما يعدهما فلا وبجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعماه وفسقه بعدعدالته وبموت

المكتوب اليه الا اذا عم بعد تخصيص بخلاف مالو عم ابتدأ لا بموت الخصم والكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه ولا يقبل من محكم ل من قاض مولى من قبل الامام يملك الجمعة كتبكتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض تقلد القضاء بمدكتابة هذا المكتوب لا يقبل والمرأة تفضي في غير حل وقود وأن أثم المولى لها وتصلح ناظرة ووصية وشاهدة ولو قضت في حد وقود فرفع الى قاض آخر فامضاه ليس لغيره ابطاله قضى نائب القاضي له أو لولدة جازكما لوقضي الامام الذي قده القضاء أو لولد الامام ويقضي النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه (مسائل شتي) يمنع صاحب سفل عليه علو لا خر من أن يتد في سفله أو ينقبكوة بلا رضي الا خر وأهل زائفة مستطيلة يتشعب عنهما مثلها غير نافذة يمنع أهل الاولىعن فتح باب في القصوي وفي مستديرة لزق طرفاها لا ولا يمنع من تصرفه في ملك الا اذا كان الضرر بينا ادعى هبة في وقت فسئل بينة فتال جحدنها فاشتريتها منه أولم يقل ذلك فاقام بينة على الشراء بعد وقبها تقبل وقبله لا كما او ادعى أ ولا أنها وقف عليه ثم ادعاها لنفسه أو ادعاها لغيره ثم لنفسه ولو ادعى الملك أولا ثم الوقف تقبل كما لوادعاها لنفسه ثم لغيره ومن قال لاخر اشتريت مني هذه الامة وأنكر للبائع أن يطاها أن ترك الخصومة جحود ماعدا النكاح فسنخ فلو جحد أنه تز وجها ثم ادعاه و برهن يقبل بخلا ف البيع أقر بقبض عشرة ثم ادعى أنها زيوف صدق ولو ادعى أنها ستوقة لا ان مفصولا وصدق لو موصولا ولو أقر بقبض الجياد لم يصدق مطلقا ولو أقر أنه قبض حقه أو الثمن أو استوفى صدق في دعوله الزيافة لو موصولا والا لا أقر بدين ثم ادعى أن بهضه قرض و بعضه ر باو برهن عليه قبل قال لاخر لكعلى الف فرده ثم صدقه فلا شيء عليه ومن ادعيعلي آخر مالا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على الف و برهن على القضاء أو الابراء ولو بعدالقضاء قبل كما لوادعى القصاص على آخر فأنكر فبرهن

الدعى ثم برهن المدعى عليه على العفو أو الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق وان زاد ولا أعرفك ونحوه لا أقر ببيع عبده من فلان تُمجده صحادعي على آخر أنه باعدامته فقال لم أيمها منك قط فيرهن على الشراء فوجد بهـ ا عيما فبرهن البائع أنه برى اليه من كل عيب بهالم يقبل يبطل صك كتب ان شاء الله في آخره مات ذمى فقالت عرسه أسلمت بعد موته وقالت ورثته بل قبله صدقوا كما في مسألة ماء الطاحونة كافي مسلم مات فقالت عرسه أسلمت قبل موته وقالوا بعده قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارثله غيره دفعها اليه فان أقر بابن آخر له لم يفد أذا كذبه الاول تركة قسمت بين الورثة أوالفرماء بشهود إ يقولوا لا نعلم له وارثا أو غريمًا لم يكفلوا ادعى دارا لنفسه ولاخيه الفائب وبرهن عليه أخذ خصف المدعى وترك باقيه مع ذى الير بلا كفيل جحد دعواه أو لم يجبحد ومثله المنقول في الاصح أوصى له بثلث ماله يقع على كل شيء ولو قال مالي أو ما أملك صدقة فهوعلى مال الزكاة وان لم يجدغيره أمسكمنه قوته فاذا ملك تصدق بقدره وصح الايصاء بلا علم الوصى لا التوكيل بلا علم وكيل فلو علم وأو من فاسق صبح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين أو فاسقين كاخبار السيدبجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذى لم يهاجرو يشترط سائر الشروط في الشاهد باع قاض أو أمينه عبدا للغرماء فأخذ المسلل فضاع واستحق العبدلم يضمن ورجع المشترى على الفرماء ولو باعه الوصى لهم بأمر القاضي فاستحق أو مات قبل القبض وضاع رجع المشترى على الوصى وهو على الغرماء أخذ القاضى الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك كان من مالهم والثلثان للورثة أمرك كاض برجم أوقطع أو ضرب قضي به وسمك فعله وانعد لا جاءلا ان استفسر فأحسن الشرائط صدق والا لا وكذا لو فاسقا الا أن يعاين الحجة صب دهنا لانسان عند الشهود وقال كانت نجسة وأنكره الممالك فالقول للصاب ولوقتل رجلا وقال قتلته لردنه أو لقتله أبى لم يستمع صدق معز ول قال لزيد أخذت منك الفا قضيت به لبكر ودفعته اليه أو قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد أخذه وقطعه ظلما وأقر بكونهما في قضائه

(كتاب الشهادات) هي اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في علس القاضي شرطها العقل الكامل والضبط والولاية والقدرة علىالتمينر بينالمدعى والمدعى عليه وركنها لفظ أشهد وحكمها وجوب الحسكم على الـقاضي بموجبها بعد المتزكية فلو امتنع أنم واستحق العزل وعزر وكفر ان لم ير الوجوب ويجب بالطلب لو في حقالمبد ان إيوجد بدله و بلا طلب لو في حقوق الله تعالى كمعتق أمة وطلاق امرأة وسترها في الحدود أبر ويقول في السرقة أخذ لا سرق و نصابها للزنا أربعة رجال ولبقية الحدود والقود واسلام فيكسر الكافر وردة مسلم رجلان وللولادة واستهلاك الصبي للصلا اعليه والبكارة وعيوب النساء فها لا يطلع عليه الرجال امرأة ولغيرها من الحقوق سواءكان مالا أو غيره كنكاح وظلاق ووكالة ووصية واستملال صبي الارث رجلان أو رجل وامرأنان ولزم في الكل الفظ أشهد لقبولها والعدالة لوجو به لا لصحته فلو قضي بشهادة فاسق أغذ الا أن يمنع منه الامام فلا وهي على حاضر يحتاج الى الاشارة الى الخصمين والمشهود به لوعينا وإن على غائب أوميت فلا بد من نسبته الىجده فلا يكنى ذكر اسمه واسم أبيه وصناعتـــه االا اذاكان يمرف بها لامحالة فلو قضى بلا ذكر الجد نفذ ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد وقود وعندهما يسأل فيالكل سرا وعلنا به يفتي وكفي في التزكية هو عدل في الاصح والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصبح وقوله صدقوا أو هم عدول صدقة اعتراف بالحقوله ان يشهد بماسمع أو رأى في مثل البيع والا قرار وحكم الحاكم والغصب والقتل واذ إيشهدعليه ولايشهدعلي محجب بسماع منه الا اذا تبين القائل أو يرى شخصهما مع شهادة النين بانها فلانة بنت الان بن فلان واذا كان دين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال ولايشهدعلى شهادة غيره

مالم بشهد عليه كنى واحد للمتزكية وترجمة الشاهد والرسالة والاثنان أحوط والمتزكية للذى بالامانة في دينه واسانه و بده وأنه صاحب يقظة ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها كذا القاضي والراوى ولا بما لم يعاينه الافي النسب والموت والدكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف وهو كلما تعلق به محته وتوقف عليه فله الشهادة بما ذكر اذا أخره بهامن بوثق به ومن في يده شيء سوى رقيق يعبر عن نفسه لك أن تشهد أنه له ان وقع في قليل ذلك فان فسر للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعاينة اليد ردت الافي الوقف والموت اذه قالا فيه أخبرنا من نثق به على الاصح (باب الدة بول وعدمه)

تقبل من أهل الاهواء الا الخطابية والذي على مثله وان اختلفا ملة وعلى المستامن لاعكسه وتقبل منه على مثله مع اتحاد الدار ومن عدو بسبب الدين ومن مرتكب صغيرة ان اجتنب الكبائر ومن أقلف وخصى و ولد زناوخنثي وعتيق كافر مولاه مسلم أو حر كافر موكله مسلم لا عكسه وعلى ذمى ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم والممال الا اذا كانوا عونا على الظلم لا من أعمى مطلقا ومرتد ومملوك وصبى الا أن يتحمل في الرق والنمينز واديا بعد الحرية والبلوغ ومحدود فىقذفوان تاب الاأن يحد كافرا فيسلم أو يقيم بينة على صدقه ومسجون فى حادثة السجن والزوجة لزوجها وهولها ولوفى عدة من ثلاث والفرع لاصله وبالمكس وسيد لمبده ومكانبه والشريك لشريكه فيا هو من شركتهما والاجير الخاص لمستاجره ومخنث يفعل الردى ومغنية ونائحة في مصيبة غيرها وعدو بسبب الدنيا وبجازف فى كلامه ومدمن الشرب على اللهو ومن يلمب بالصبيان والطيور والطنبور ومن يغنى للناس أو يرتكب مايحد به أو يدخل الحمام بغير ازار أويلمب بنرد أو يقام بشطرنج أو يترك به الصلاة أو بحلف عليهأو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسفا أو ياكل الرباأو يبول أو ياكل على الطريق أو

يظهرسب السلف شهدا أن اباهما اوصى اليه فان ادعاه صحت وان انكر لاكما لو شهدا أن أباهما وكله بقبض دينه وادعى الوكيل أو انكر شهد الوصى بحق للميست لا تقبل خاصمه أو لا ولوشهدااوكيل مدعزله للموكل ان خاصم لا تقبل والا قبلت كشهادة اثنين بدين على الميت لرجاين ثم شهدالمشهود لهما للشاهد بن بدين على الميت وشهادة وصيين لوارث كبير فيغير مال الميت ولوفي ماله لاكالشهادةعلى جرح مجرد بعد التعديل وقبله قبلت مثل أن يشهدوا علىشهود المدعى بأنهم فسقة او زناة او اكلةالر با اوشر بة خمر اوعلى اقرراهم أنهم شهدوا بزور او أنهم أجرا في هذه الشهادةاو ان المدعى مبطل في هذه الدعوى أو أنه لا شهادة لهم على المدعى عليه فيهذه الحادثة وتقبل لوشهدوا على اقرار المدعى بفسقهم أو اقرارة بشهادتهم بزوراو بأنه استأجرهم على هذه الشهادة او أنهم عبيد أو محدودون بقذفأو أنهمزنوا أو وصفوه او سرقوامني كذا اوشر بوا الخمر ولم يتقادمالمهد او شركاء المدعى او أنه استاجرهم بكذا لها واعطاهم ذلك عما كان لى عنده او أنى صالحتهم على كذا ودفعته البهم على ان لايشهدواعلى زورا او شهدوا زورا شهد عدل ولم يبرح حتى قال اوهمت بعض شهادتى ولا مناقضة قبلت وان بعد قيامه من الحجلسلا بينة أنه مات من الجرح أو لى من بينة الموت بعد البرء اقام او لياء مقتول بينة على أن زيدا جرحه وقتلهواقام زيد بينة علىأن المقتول قال أن زيدًا لم يجرحني ولم يقالني فبينة زيد أولى من بينة أولياء المقتول و بينةالغبن اولى من بينة كون القيمة مثل الثمن وبينة كون المتصرف ذا عقل اولى من بينة كونه مخلوط المقل أو مجنونا و بينة الاكراه أولى من بينة المنطوع

(باب الاختلاف في الشهادة ) تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها فان وافقتها قبلت والا لا فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد به بسبب قبلت وعكسه لا وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع فلو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت ومثله الهبة والعطية ونحوهما ولو شهد أحدهما

الف والا آخر بالفين أومائة ومائتين وطلقة وطلقتين أو ثلاث ردت كما اوادعي عُصِمِاً أو قتلا فشهد أحدهما به والاتخر بالاقرار به وكذا في كل قول جمم مع فعمل وتقبل على ألف في ألف ومائة ان ادعى الاكثر وفي العمين تقبل على الواحد كما او شهد واحد أن هذين العبدين له وآخر ان هـذا له قبلت على الواحد انفاقا وفىالعقد لامطلقا ولوشهد واجد بشراء عبد أوكتابته بالف وآخر بالف وخمسائة ردت ومثله العتق بمال والصلح عن قود والرهن والخلم ان ادعى العبد والفاتل والراهن والمرأة وان ادعى الالخر فكدعوى الدين والاجارة كالبيع في أول المدة وكالدين بعدها وصح النكاح بالف استحسانا ولزم الجو بشهادة ارث الا أن بشهد على أو بده أو يد من يقوم مقامــه ولا بد مع الجو من بيان سبب الوارثة وأنه أخوه لابيه وأمه أولاحدهما وقول الشاهد لاوارث له غیره وذکر اسم المیت لیس بشرط ولو شهد بید حی مذشهر ردت بخلاف مَالُو شهد أَنْهَا كَانَت مَلَّكُمْ أَوْ اقْرَ المدعىعلية بذلك أُوشَهِد شَاهِدَانَ أَنَّهُ أَقْرَ أَنْهُ كان في يد المدعى ( بأب الشهادة على الشهادة ) هي مقبولة الا في عد وقود بشرط تعذر حضور الاصل بوت أوم ض أوسفر أوكون المرأة مخدرة عند الشهادة وشهادة عدد عن كل أصل لاتفاير فرعي هذا وذاك ويقول الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي أني أشهد بكذا ويقول الفرع أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال اشهد على شهادتي بذلك و يكفي تعديل الفرع أصله كاحد الشاهـدين صاحبه وان سكت عدُّ له نظر في حاله وتبطل شهادة الفرع بانكار أصله الشهادة شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالا اخبرانا بمعرفتها وجاء المسدعي بامرأة لم يعرفا أنها هي قَيْل له هات شاهــدين أنها هي فلانة ومشــله الكتاب الحـكمي واو قالا فيها التميمية لم يجز حتى ينسباها الى فخذها اشهده على شهادته ثم نهاه عنها لم يصبح كافر أن شهدا على شهادة مسلمين الحافر على كافر لم تقبل كذا شهادتهما على

القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة الرجل على شهادة أبيه وعلى قضاء أبيه ظهر أنه شهد بزورعز ربالتشهير (باب الرجوع عن الشهادة) هوأن يقول رجمت عمما شهدت به ونحوه فلو أنكرها لا وشرطه مجلس قاض فلو دعى رجوعهما عند غيره و برهن لاتقبل فان رجما قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان و بعده لم يفسخ مطلقا بخلاف ظهور الشاهد عبدًا أو محدودا في قذف وضمنا ما أتلفاه للشهود عليه قبض المدعى المال أولا به يفتى والعبرة فيه لمن بقي لا لمن رجع فان رجع أحدهما ضمن النصف وان رجع أحد ثلاثة لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجمت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت الربع وأن رجمتاً فالنصف وأن رجع ثمان نسوة من رجل وعشرة نسوة لم يضمن فان رجمت أخرى ضمن ربعه فان رجعوا فالقرم بالاسداس ولايضمن راجع في النكاح شهد عهر مثلها وان زادعليه ضمناها واو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها فلا ضمان بخلاف ما او شهد عليها بقيض المهر أو بعضه ثم وجا وضمنا فىالبيع والشراء مانقصعن قيمة المبيع أوزاد ولوشهدا على البائع بالبيء بالفين الىسنة وقيمته الف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشترى الى سنة وأياما اختار برى الا خروفي الطلاق قبسل وطيء وخلوة ضمنا نصف الممال أو المتعة ولوشهدا أنه طلقها ثلاثا وآخران أنها طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجموا فضمان نصف المهر على شهودالثلاث لاغير واو بمسد وطيء أو خلوة فلا ضمان ولو شهدا بمتق فرجما ضممنا القيمسة مطلفا والولاء المعتق وفي التدبير ضمنا مانقصه وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يمتق حتى يؤدى ما عليه اليهما وفي الاستيلاد يضمنان له تفصان قيمتها فان مات المولى عتقت وضمنا قيمتها للورثة وفي القصاص الدية ولم يقتصاوضهن شهود الفرع برجوعهم لاشهود الاصل لقولهم لم نشهد الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا ولا اعتبار بقول الفروع كذب الاصول أوغلطو اوضمن

المذكون بالرجوع مع علمهم بكونهم عبيدا أما معالخطأ فلا وضمن شهودالتعليق لا شهود الاحصان (كتاب الوكالة) التوكيل محيح وهو اقامة غيره مقام نفسه فى تصرف جائز معلوم ممن يملسكه فلا يصح توكيل مجنون وصبى لايعقل مطلقاً وصبى يمقل بنحوطلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح عا ينفعه كقبول هبة و بما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان ماذونا والا توقف على اجازة وليه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح أو ماذونا أو مكاتبا وتوفق توكيل مرتد فان أسلم نفذ وان مات أو لحق أوقتل لا وتوكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنز بر ومحرم حلالا ببيع صيد وإن امتنع عنه الموكل بعارض أذا كان الوكيل يعقل العقد واو صبياً أو عبدا محجوراً بكل ما يباشره بنفسه فصح بخصومة في حقوق العباد برضي الخصم الا أن يكون مريضا او غائبا مدة سفر أو مريدا له او مخدرة او حائضًا والحاكم بالمسجد او محبوسا من غير حاكم الخصومة او لا يحسن الدعوى لا ان كان شريفًا خاصم من دونه وله الرجوع عن الرضي قبل. سماع الحاكم الدعوى واو اختلفا في كونها مخدرة ان من بنات الاشراف فالقول لها مطلقا وان من الاوساط فالقول الها لو بكرا وان من الاسافل فلا في الوجهين و بايفائها واستيفائها الا في حد وقود وحقوق عقد لابد من اضافته الى الوكيل. كبيع واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به ان لم يكن محجوراكتسليم مبيع وقبضه وقبض أن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته وشرط عدم تعلق الحقوق به المغو والملك يثبت للموكل ابتداءفلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسمد نكاح زوجته به وهما على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته وفى كل عقد لا بد من اضافته الى موكلة كنكاح وخلع وصلح عن دم عمد أو عن انكار وعتى على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض يتعلق بموكله ذلا مطالبة عليه بمهروتسليم وللمشترى الاباء عن دفع النمن للموكل وان دفع صح واو مع نهى الوكيل ولا يطالبه الوكيل ثانيا ومثله ماذون لادين عليه مع مولاً

(باب الوكالة في البيع والشراء) وكله بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل صبح وان لم يسم عُمَّنا و بشراء دار أو عبد جاز ان سمى عُمَّنا أو نوعا والا لا و بشراء ثوب أو دابة لا وان سمى ثمنا و بشراء طمام و بين قدره أو دفع ثمنه وقع على المتاد للاكل كاحم مطبوخ أو مشوى به يُفتى وفي الوصية له بطمام يدخل كل مطعوم وللوكيل الرد بعيب ما دام المبيع في بده ولوارثه أو وصيه ذلك بعد موته فان لم يكونا فلموكله فلو سلمه الى موكله امتنع رده الإ بأمره وحبس المبيح بثمن دنمه من ماله أو لا ولو اشـــتراه بنقـــد ثم أجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالاً فلوهاك المبيح في يده قبل حبسه هاك من مال موكله ولم يستط الشمن وأو بمدحبسه فهوكبيع ولا اعتبار لمفارقة الموكل بل لمفارقة الوكيل في صرف وسلم فيبطل المعقد عفارقة صاحبه قبل القبض والرسول فيهما لا تعتبر مفارقته بل مفارقة مرسله وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم نما يباع منه عشرة بدرهم ازم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشتريه لمنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفا غلو اشتراه بغير الـنقود أو بخلاف ما سمى له من الثمن وقع للوكيل وان بغيرعينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل أو اشتراه بماله زعم أنه اشترى عبدا لموكله فهِلك وقال موكله بـل شريتــه لـنفسك فان معينا وهو حي فالـقول المأمو ر مظلمةا وان ميتا والشنن منقود فكذلك والا فالمقول للموكل وان غيرمعين فكذا ان الشمن منقودا والا فللامرقال بعنىهذا لعمرو فباعه ثم أنسكر الامر أخــذه عمرو ولما انسكاره الاأن يقول عمرولم أمره به فلا الاأن يسلمه المشترى اليه أمره بشراء شيئين معينين ولم يسم ثمنا فاشــترى أحدهما بقدر قيمته أو بزيادة يتغابن الناس فيها صح والالا وبشرائهما بألف وقيمتهما سواء فاشترى أحدهما بنصف أو أقل صح و بالاكثرلا الا أن يشترى الباقي

يما بتي قبل الخصومة و بشراء شيء بدين له عليه وعينه أو البائع صح والا فلا ونفذ على المأمور واو أمره بالتصدق عا عليمه صح كما لوأم المستأجر بمرمة ما استأجره بما عليمه من الاجرة و بشرائه بألف ودفع فاشترى وقيمته كذلك فقال اشتريته بنصفه وقال المأمور بكله صدق وان قيمته نصفه فللامر وان لم يدفع وقيمته نصفه فللامر وان قيمته الفا يتخالفان ثم يفسخ العقد فيلزم المأمور و بشراء ممين من غير بيــان ثمن فقال المامور اشـــتر يته بكذا وصدقه بائمه وقال الاحمر بنصفه تحالفا ولواختلفا في مقداره فقال الاحم أم تك بشرائه عائة وقال المأمور بالف فالقول الام فان برهنا قدم برهان المامور و بشراء أخيه فاشترى الوكيل فقال الآمر ليس هذا بأخى فالقول له و يكون الوكيل مشتريا لنفسه وعتق المبد عليه نزعمه و بشراء نفس الامر من مولاه بكذا ودفع فقال لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هـذا عتق وولاءه لسيده وأن قال اشتريته فالعبد المشترى والالف للسيد فيهما وعلى العبد الف أخرى في الاولى كما على المشترى مثلها في الثانية وشراء العبد من سيدة اعتاق فلو اشترى نفسه الى العطا صح كيا صح في جعمته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل و بطل في حصة شريك قال لمبد اشترلي نفسك من مولاك فقال لمولاه بعني نفسي لفلان ففعل فهو اللاس وأن لم يقل لفلان عتق ( فصل ) لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له الا اذا أطلق 🖟 الموكل نيجو ز بيعه لهم بمثل القيمة كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة وصح بيعه بما قل أوكثر وبالمرض والنسيئة ان للتجارة وان للحاجة لا كالمرأة دفعت غزلًا الى رجـل ليبيعه لها وتمين النقد وأخذه رهنا وكفيلا بالثمن فلا ضأن عليه ان ضاع في يده أونوي ماعلى الكفيل وتقيدشراؤه بمثل القيمة وغبن يسير اذا لم يكن سعره معر وفاوان كان معروفا كخبز ولحم لاينفذ على الموكل وان قلت الزيادة وكله ببيح عبـــد فباع نصفه صح وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة واو رد مبيع

بعيب على وكيله ببينة أونكوله أواقراره فها لايحدث رده على الامر وباقراره فها بحــدث لا الاصــل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم فان باع نسيئة فقال أمرتك بنقد وقال اطلقت صدق الاسم وفي المضاربة المضارب لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين وحده الا في خصومة وعتق ممين وطلاق ممينة لم يعوضا وتعليق بمشيئتهما وتدبير ورد عسين وتسلم هبسة وقضاء دين والوصاية والمضار بة والقضاء والتولية على الوقف كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد والوكيل بقضاء الدين لايجبر عليه الوكيل لايوكل الاباذن أمره الا في دفع زكاة وقبض دين لمن في عياله وعنسد تـقدير ألثمن له والتفويض الى رأيه كالاذن الافي طلاق وعتاق فان وكل بدونهما ففعل الثانى فاجازه الاول صبح الافي طلاق وعتاق وابراء وخصومة وقضاء دينوان فعل أجنى فاجازه الوكيل جاز الا في شراء وان وكله به فهو وكيل الامر فلح ينعزل بعزل موكله أو موته و ينعزلان بموت الاول قال فوضت اليك أمرامرأتي صار وكيلا بالطلاق و يتقيد بالجلس بخلاف قوله وكلتك منها ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه فان باع عبد أو مكاتب أو ذمي مال صنفيره الحر المسلم أو شرى واحد منهم به أو زوج صغيرة كذلك لم يجزو الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيد ثم وصي وصيد ثم الى أب الاب ثم الى وصيد ثم الى وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيــه أو وصى وصيه أو الجد وان لم يكن واحد ممن ذكر فله الحفظ و بيع المنقول لا العقار

( باب الوكالة بالخصومة والقبض ) وكيل الخصومة والتقاضي لا علك القبض والصلح ورسول التقاضي علك القبض لا الخصومة ولا علمها وكيل الملازمة كما لا علك الخصومة وكيل الصلح ووكيل قبض الدين بملكهما أمره بقبض دينه وأن لا يقبضه الاجميعافة بضه الادرهما لم يجز قبضه على الامر

﴿ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْغُرِيمُ بَكُلَّهُ فَلُو لَمْ يَكُنَ لِلْغُرِيمُ بَيْنَةً عَلَى الْآيِفَاء فَقَضَى عَلَيْهُ وَقَبْضُهُ الوكيل فضاع منه تم برهن المطلوب على الايفاء فلاسبيل له على الوكيل واعما يرجع على الموكل الوكيل بالخصومة اذاأى لايجبرعليها بخلاف الكفيل وكله بخصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلا فها يدعى على الموكل جاز فلو أنبت المال له تمأرادالخصم الدفع لايسمع على الوكيلوصيح اقرارالوكيل بالخصومة بفيرالحدود والقصاص عند القاضي دون غيره وانانعزل بدوكذا اذااستثني اقراره وأقرعنده وخرج عن الوكالة وصح الوكيل باقرار ولا يصير بهمقرا و بطل نوكيل الكفيل بالمال كما لو وكله بقبضه من نفسه أوعبده أو وكل المحتال الحيل بقبضه من المحال عليه بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة بخلاف المكس وكذا كلما صحت كفالة الوكيل المقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة وتأخرت وكيل البيع اذا ضمن النمن للبائع عن المشرى لم يجز فانأدى محكم الضمان رجع وبدونه لا ادعىأنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فانحضر الغائب فصدقه فيها والا أمر الغريم بدفع الدين اليه ثانيا ورجم به على الوكيل ان كان باقيافي يده ولوحكما وإن ضاع لا الا اذاضمنه عندالدفع أو قال له قبضت منك على أني أبرأتك من الدين وكذا اذا لم يصدقه على الوكالة ودفع ذلك له على زعمه فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدى بخلفه وفي الوجوه كايا ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب قال أنى وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه وكذا لو ادعى شراها من المالك وصدقه ولو ادعى انتقالها بالارث أو الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه اذا لم يكن على الميت دين مستغرق واو أحكر موته أوقال لا أدرى لا واو وكله بقبض مال فادعى الغرم مايسقط حق موكله هفع المال اليه ولووكل بعيب في أمة وادعى البائع أن المشــتري رضي بالعيب الم يرد عليه حتى محلف المشد ترى فلو ردها الوكيل على البائع بالميب فحضر

الموكل وصدق على الرضاكانت له لاللبائع والمامور بالانفاق أوالقضاء أوالشراء أوالتصدق اذا أمسك مادفع اليه ونقد من ماله حال قيامه لم يكن متبرعا اذا لم تضف الىغيره وصى انفق من ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الاأن يشهد أنه قرض عليه أوأنه يرجع به ﴿ راب عزل الوكيل ﴾ الوكالة من العقود الغير اللازمة فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وأنما يصح ضهن دعوى محيحة على غريم فللموكل العزل متى شاء مالم يتعلق به حق الغير بشرط علم الوكيل ولو قبل وجود الشرط في المعلق به ويثبت ذلك بمشافهة به وبكتابة وارسالهرسولا ءدلا أوغيره حرا أوعبدا صغيرا أوكبيرا اذا قال الموكل أرسلني اليك لا بلغك عزله اياك عن وكالته واو أخبره فضولى فلا بد من أحد شرطي الشهادة كاخوانها وعدم لزومها من الجانبين فللوكيل عزل نفسه بشرط علم موكله وكله بقبض الدين ملك عزله أن بغير حضرة المدون وأن بحضرته لاالا اذاً علم به المديون فلو دفع المديون دينه اليه قبل علمه بمزله يبرأ ولوعزل المدل فنسه بحضر الزيهن ان رضي به صح والا لا وقول الوكيل بعد القبول بمحضم الموكل الغيت توكيـلي أو أنا برىء من الوكالة ليس بعزل كجحود الموكل الا أن يقول والله لا أوكاك بشيء فقد عرفت تهاونك فعزل وينعزل الوكيل بنهاية الموكل فيــه كما او وكله بقبض دين نقبضه أو بنكاح فزوجه وموت أحدهما وجنونه مطبقا أولحوقه مرتدآ الااذا وكل الراهن العدل أوالمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلاينعزل بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالام باليد والوكيل ببيع الوفاء وافتراق الشريكين وان لم يعلم الوكيل وعجز الموكل لو مكانبا وحجره اومأذونا وكذلك اذا كان وكيلا في المقود والخصومة اما اذا كانوكيلا في قضاء دين واقتضائه وقبض وديمة فلا وتصرفه بنفسه فها وكل فيمه تصرفا بمجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية وتعود الوكالة اذا عاد اليه قدم ملكه أو بتي أثره ﴿ كَتَابُ الدَّعُوي ﴾ هي عبارة

عن قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره أودفعه عن حق نفسه والمدعى من اذا ترك ترك والمدعى عليه بخلانه وركنها اضافة الحق الى نفسه أوالى من ناب منابه عنمد النزاع وأهلها العاقل الميز وشرطها مجلس القاضي وحضور خصم ومعلومية المدعى وكونها ملزمة وكون المدعى مما بحتمل الثبوت فدعوى مايستحيل وجوده باطلة وحكمها وجوب الجواب على الخصم فلوكان مايدعيه منقولًا في يد الخصم ذكر انه في يده بغير حق وطلب احضاره ان أمكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة وفركر قيمته ان تعذر يهلاكها أوغيبتها وان تعذر مع يقائها كرحى وصبرة طعام بعث القاضي أمينه والا اكتفي بذكر القيمة ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكلكوني ذلك وان لم يذكر قيمة كل نوع على حدة ادعى قيمة شيء مستهلك يشترط بيان جنسه ونوعه واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة وفي دعوى الايداع لابد من بيان مكانه سواء كان له حمل أولا وفي الغصب ان له حمل ومؤنة فلا بد من بيانه والالا ويشــترط التحديد في دعوى المقاركيا في الشهادة عليه واو مشهوراً الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدارثم الحلة ثم السكة ويكتني بذكرثلاثة وذكر اسهاء أصحابها وأسهاء انسابهم ولا بد من ذكر الجــد ان لم يكن مشهوراً وانه في يده ويزيد. بغير حق أن كان منقولا ولايثبت يده في العقار بتصادقهمـــا بل لابد من بينة أوعلم قاض اذا أدعى ملكا مطلقا في العقار أما في دعـوى الفصب والشراء فلا وَأَنَّهُ يَطَالُبُهُ ۗ وَلُوكَانَ دَيْنَا ذَكُرُ وَصِفْهُ وَلَا بَدُ فَي دَءُوى الثَّلْيَاتُ مِن ذُكُر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب ويسال القاضي المدعى عليه بعد صحتها والالا واناقر اوانكر فبرهن المدعى قضى عليه والاحلف بعد طلبه واذا قال لا أقر ولا انكر لايستحلف بل بحبس ليقر أو ينكر اصطلحا على أن يجلف عنمد غير قاض ويكون بريئا فهو باطل فلو برهن عليه يقبل والإحلف ثأنيا عند قاض وكذا لو اصطلحا ان المدعى لوحلف فالخصم ضامن وحلف. لم يضمن والمين لا ترد على مدع برهن على دعواه وطلب من القاضي أن يحلف المدعى انه محق في الدعوى أوعلى ان الشهود صادقون أومحقون في الشهادة لايحييه علم الشاهــد أن القاضي بحلفه له الامتناع عن أداء الشهادة و بينة الخارج في. الملك المطلق أحق من بينة ذي اليد وقضى عليه بنكوله مرة في مجلس القاضي. خلاف قضى عليه بالنكول ثم أراد ان يحلف لايلتفت اليه والقضاء على حاله شك فيا يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف وأن أبي خصمه الاحلفه ان اكبر رأيه ان المدعى مبطل حلف والا لا وتقبل البينة لو أقامها بعد اليمين عند العامة ويظهر كذبه باقامتها لو ادعاه بلا سبب فحلف وان بسبب فحلف ثم أقامها لاولا تحليف في نكاح ورجعة وفي واستيلاد ورق ونسب و ولاء وحد ولعان والفتوى على انه يحلف في الاشياء السبعة ويستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع النيابة تجرى في الاستحلاف لا الحلف فالوكيل والوصى والمتولى وإبوالصغير علا الاستحلاف ولا يحلف الا اذاصح اقراره التحليف على فعل نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيأيتصل بدفان ادعى سرقة العبد أوا باقه بحلف على البتات وإذا ادغى سبق الشراء يحلف خصمه على العلم كذا اذا ادعىدينا أوعينا على وارثاذا علم القاضي كونهميراثا أواقر به المدعى أوبرهن الخصم عليهولو ادعاهما الوارث يحلف غلى البتات وجاحدالقودفان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر او محلف وفيا دونه يقتص قال المدعى لى بينة حاضرة. وطلب عين خصمه لم يحلف و ياخذ القاضي كفيلا ثقة من خصمه بنفسه ثلاثة أيام وان امتنع من ذلك لازمه مقدار مدة الــــكفيل الا أن يكون غريبا فالى انتهاء مجلس القاضي قال لا بينة لي وطلب بمينه فحلفه القاضي ثم برهن. قبل ذلك منه وقيل لا ادعى المدنون الايصال فانكر المدعى ولا بينة له فطلب عينه فقال المدعى اجعل حقى فى الختم ثم استحلفنى له ذلك واليمين بالتدتمالى لا بطلاق وعتاق وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضى فلوحلف به فنكل فقضى عليه لم ينفذ على الاكثر و يفلظ بذكر أوصافه والاختيار فى صفته الى القاضى فلو حلف بالله تعالى و نكل عن التغليظ لا يقضى عليه به لا بزمان ومكان و يستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى والنصرانى بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى والجوسى بالله الذى خلق النار والوثنى بالله تعالى ولا يحلفون فى بيوت عباداتهم و يحلفه القاضى على الحاصل أى بالله ما بينكما نكاح قائم و بيسع قائم وما يجب عليك رده وما هى بائن منك الان فى دعوى نكاح و بيسع وغصب وطلاق الا اذا لزم نرك المنظر للمدعى فيحلف على السبب و بيع وغصب وطلاق الا اذا لزم نرك المنظر للمدعى فيحلف على السبب كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مثبوتة والحصم لا يراهما وكذا في سبب لا يرتفع والصلح منه ولا يحلف بعده ولى المتق والعبد الكافر على الحاصل وصح فدا الحلف والصلح منه ولا يحلف بعده ولو أسقطه قصدا بان قال برئت من الحلف او وهبته لا يصح وله المتحليف ( باب المتحالف )

اختلفا في قدر عن او مبيح حكم لمن برهن وان برهنا فلمثبت الزيادة وان اختلفا فيهما قدم برهان البائع لوفى الشمن و برهان المشترى لوفى المبيع وان عجزا وان لم برض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا و يبدأ بالمشترى لو بيع عين بديل والا فهو نخير وفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما ومن نكل لزمه دعوى الاخر ولا تحالف في أجل وشرط وقبض بعض عن والقول للمنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشترى ولا بعد هلاك بعضه الا أن برضى البائع بترك حصة الهائك ولا في بدل كتابة ورأس مال بعد اقالة السلم وأن اختلفافى مقدار الشمن بعد الاقالة تحالفا لوكان كل من المبيع والشمن مقبوضا ولم يرده المشترى الى بائعه فان رده اليه بحكم الاقالة لا وان اختلفا فى المهر قضى لمن أقام المبرعان وان برهنا فلامرأة باذا كان مهر المثل شاهدا للزوج وان كان غيرشاهدا البرهان وان برهنا فلامرأة باذا كان مهر المثل شاهدا للزوج وان كان كان غيرشاهدا

لهافيينته أولى وان كانغيرشاهد لهما فالتهانر ومحبب مهرالمثلوان عجزا تحالفا و يبدأ بيمينه ولا نسخ و يحكم مهر مثلها فيقضى بقولهلو كان كـ قالته اوأقل و بقولها لوكان كمةالنها أوأكثر و به لو بينهما واو اختلفا فىالاجارة قبل الاستيفاء تحالفه و بعده لا والقول للمستاجر واو بعداستيفاء البعض تحالفا وفسخ العـقد في الباقي والقول في الماضي للمستأجر وان اختلف الزوجان في مناع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه والقول لد في الصالح لهما ولو أقاما بينة قدمت بينتها وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل فالـقول. للحي وأو احدهما مملوكا فالـقول للحر في الحياة وللحي في الموت اعتقت الامة فاختارت نفسها فما في البيت قبل العتتى فهو للرجل وما بعده قبل أن تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق رجل معروف بالفقر والحاجة صأر بيده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجلوعلى عنفه قطيفة يقول. هي لي وادعاها صاحب المنزل فهي اصاحب المنزل رجلان في سفينة مها رقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببيع الرقيق والآخر يعرف انه ملاح فالرقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح

( فصل فى دفع الدعاوى ) قال ذو اليد هذا الشىء أو دعنيه أو أعارنيه أو اجرنيه أو رهنيه زيد الغائب أو غصبته منه و برهن عليه دفعت خصومة المدعى وان قال ابتعته من الفائب او قال المدعى غصبته أو سرق منى وقال ذو اليد أو دعنيه فلان و برهن عليه لا قال فى غير بجلس الحكم أنه ملكى ثم قال فى محلسه انه وديعة عندى من فلان يندنع مع البرهان على ماذكر ولو برهن المدعى على مقالته الاولى بجمله خصا و يحكم عليه وان قال المدعى ابتعته من فلان وقال ذو اليد أو دعنيه فلان ذلك دفعت الخصومة وان لم يبرهن ولو من فلان وقال ذو اليد أو دعنيه فلان ذلك دفعت الخصومة وان لم يبرهن ولو ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب و برهن عليه وزعم ذو اليد ان هذا الغائب

أودعه عنده اندفعت واوكان مكان دعوى الفصب دعوى سرقة لا (باب ما يدعيه الرجلان) تقدم حجة خارج في ملك مطلق على حجة ذي يد وان وقت أحدهما فقط قال هذا العبد لي غاب عني منذشهر وقال ذو اليد لي منذ سنة قضي للمدغى ولو برهن خارجان علي شيء قضي بد لحماً فان برهنا في نكاح سقطا وهي لمن صدقته اذا لم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل بها وان أرخا فالسابق أحق به وان أقرت لمن لاحجة له فهي له وان برهن الاخر قضي له واو برهن أحدهما وقضي له ثم برهن الاخر لم يقض له الا أذا تبت سبقه كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد ظهر نكاحه الا أذا الشمن سبقه فان برهنا على شراء شيء من ذي يد فلمكل نصفه بنصف الشمن أو تركه وان ترك احدهما بعد ماقضي لهما لم يأخـــذ الاخركله وهولسابق ان اربخا ولذي يد ان لم يؤرخا أو أرخ أحدهما ولذي وقت انوقت أحدهما نقط ولا بدلهما والشراء أحق من هبة وصدقة ان لم يؤرخا فلو أرخا واتحد الملك فالاسبق أحق ولو أرخت احداهما فقط فالمؤرخة أولى والشراء والمهر سواء هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا واستوى تار بخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أحق ورهن مع قبض أحق من هبة معه بلا عوض وان برهن خارجان على ملك مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق أحق وإن برهنا على شراء متفق تار يخهما من آخر او وقت احدهما فقط استويا فان برهن خارج على الملك وذو اليدعلى الشراء منه أو برهنا على سبب ملك لا يتكرر كالمنتاج وحلب لبن أو جز صوف فذو اليدأحق ران برهن كل على الشراء من الاخر بلا وقت سقطا وترك المال في يد من معهولا يرجح ين يادة عدد الشهود فلو أقام أحد المدعيين شاهدين والاتخر أربعة نيهما سواء وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة دار في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها و برهنا فللاول ربعها والباقي الاخر بطريق المنازعة وقالا الشلت له والباقي

الشاني بطريق العول واو الدار في ايديهما فهي للثاني واو برهنا على نتاج دابة وأرخا قضى لمن وافق سنها ناريخه فلولم يؤرخا قضى بها لذى اليد ولهما ان في أيديهما أوفي يد ثالث وان لم يوافقهما فلهما انكانت في ايديهما أوكانا خارجين وان في يد أحدهما قضي بها له برهن أحد الخارجين على الفصب والاخر على الوديعة استويا الناس أحرار الافي الشهادة والحدود والقصاص والقتل فلو ادعى على شخص مجمول الحال انه عبده فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له واللابس أحق من آخذ الكم والراكب من آخذ اللجام ومن في الدرج من رديمه وذو حمامًا عمن علق كوزه فيها والجالس على البساط والمتملق به سواء كمن معه ثوب وطرفه مع آخر لاهدبته بخلاف جالسيدار تنازعا فيها الحائط لن جزوعه عليه أو متصل به اتصال تر بيع لا لمن عليه هرادي بل دين الجارين لو تنازعا وذو بيت من دار كذي بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين يخلاف الشرب فانه يقدر بالارض برهنا على يد في أرض قضي بيدهما ولو وهن عليه أحدهما أوكان تصرف فيها قضى بيده ادعى الملك في الحال وشهد الشهودأن هذا العين كان ملكه يقبل صبي يعبر عن نفسه قال أنا حر فالدقول له فان قال أنا عبد فلان قضى لذى اليد فلوكبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان ( باب دعوى النسب ) مبيعة ولدت لاقل من سنة أشهو

من بيعت فادعاه ثبت نسبه وصارت أم ولده فينفسخ البيدع ويرد ألتمن وان ادعاه المشترى قبله ثبت منه واو ادعاه معه أو بعده لا وكذا لو ادعاء بعد موت الام بخلاف موت الولد و يأخذه و يسترد المشترى كل النمن واعتافهما كوتهما والتدبير كالاعتاق واو ولدت لا كثر من حولين منوقت البيع وصدقه المشترى يثبت النسب وهي أم ولده نكاحا باع من ولد عنده فادغاه بعد بيع مشتريه ثبت نسبه ورد بيعه وكذا لوكانب الولد أو رهنه أو آجره أركانب الام اورهنها أو آجرها أو زوجها ثم دعاه باع أحدد التوامين المولودين عنده

. واعتقه المشترى ثم ادعى البائع الاتخر ثبت نسبهما منه و بطل عتق المشترى قال لصبي معه هو ابن زيد مم قال هو ابني لم يكن ابنه وان جحد زيد بنوته ولو كان مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال المكافر ابني فهو حر ابن الكافر قال زوج امرأة لصبي منهما هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من فاستحقت غرم الاب قيمة الواد وهو حروكذا او ملكها بسبب آخر كا لو تروجها على انها حرة فولدت له ثم استحقت فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على أبيه وارثه له فان قتله أبوه أوغيره غرم الاب قيمته و رجع بها كشمنهاعلى بالمهالابعقرها ﴿ كتاب الاقرار ﴾ هو اخبار بحقعليه من وجه انشاء من وجه فالاول صح اقراره لمملوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها وصح اقرار المأذون بعين فى يده والمسلم بخمر وبنصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غيرشهود ولا تسمع دعواه عليه بشيء بناء على الاقرار الا ان يقول هو ملكي وللثاني او رد اقراره ثم قبل لايصح والملك الثابت به لايظهر في حق الزوائد المستهدكة فلا يملكها المقر له اقر حر مكلف أوعبدمأذون بحق معلومأوبجهول صح ولزمه بيان ماجهل بذى قيمة والقول للمقر مع حلفه ان ادعى المقر له أكثر منه ولا يصدق في أقل من درهم في على مال ومن النصاب في مال عظيم من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن الائة نصب في اموال عظام ودراهم اللائة ودراهم كثيرة عشرة وكذا درهما درهم وكذا كذا احد عشر وكذا وكذا أحد وعشرون واو ثلث بلا واو فاحدعشر وممها فمائة واحدى وعشرون وان ربع زيد الف وعلى أوقبلي اقرار بدين فصدق ان وصل به هو وديمة وان فصل لاعندى أوممي أوفي بيتي أوفي كيسي أوصندوقى امانة جميع مالى أو ماأملكه له هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال لى

بهعلى أو وهبته لى أو احلتك به على زيد فهو اقرار له بهاو بلا ضمير لا قال أليس لى عليك الف فقال بلي فهو اقرار وان قال نم لا والايماء بالرأس من الناطق ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيح ونكاح واجارة وهبة بخلاف الاسلام والافتاء والنسب والكفر وان أقر بدين مؤجل وادعى المقر له حلوله لزمه حالا كاقراره بعبد في يده أنه لرجل وانه استاجره منهو يستحلف المقرله فيهما بخلاف مالوأقر بالدراهم السود فكذبه في صفتها يلزمه ماأقربه فقط كاقرار الكفيل بدين مؤجل شراؤه منتفية اقرار بالملك للبائع كشوب في جراب وكذا الاستيام والاستيداع والاعارة والاستيهاب والاستيجار ولومن وكيل ومائة ودهم كلها دراهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة ومائة وثلاثة اثواب كالها ثياب والاقرار بدابة فياصطبل تلزمه فقط وبخاتم حلقته وفصه وسيف جفنه وحمائله ونصله وبحجلة الميدان والكسوة وتمر في قوصرة أوطعام في جوالق أوسفينة أُوتُوب في منديل أُوتُوب يلزمه الظرف كالمظروف ومن قوصرة لاكثوب في عشرة وطمام فى بيت وبخمسة فى خمسة وعنى الضرب خمسة وعشرون وعشرة ان عني مع ومن درهم الى عشرة أومابين درهم الى عشرة تسمة وكر حنطة الى كر شعير لزماه الا قنفيزا واو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وفي لهمن دار مابين هذا الحائط الىهذا الحائط له مابينهما وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته ولوغيرآدمى وله ان بين المقرسببا صالحًا كالارث والوصية فان وادت حياً لاقل من نصف حول فلهما أقر وان ولدت حيين فلهما واذولدت ميتا فللموصى والمورث وانأقر ببيع أواقراض أوابهم الاقرار لغا وألاقرار للرضيع صحيخ وان بين سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض أقر بشيء على انه بالخيار لزمه بلا خيار وان صدق المقرله الا اذا أقر بعقد وقع بالخيار له الا ان يكـذبه المـقر له كاقراره بدين بسبب كفالة على أند

بالخيار فى مدة ولوطو بلة الامر بكتابة الاقرار اقرار أحد الورثة أقر بالدين بلزمه كله وقيسل حصته واختاره أبوالليث اشهد على أانف فى مجلس وأشهد وجلين آخرين فى مجلس آخر لزم الفان أقر ثم زعم انه كاذب فالاقرار بحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لوادعى وارث المقر وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم أنا لانعلم أنه كان كاذبا

( باب الاستثناءُ وما في معناه ) هو تــكلم بالباقي

بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع المتركيب ونني باعتبار الاجزاء وشرط فيه الاتصال الا لنفس او سعال او اخذ فم والنداء بينهما لا يضر كقوله لك على الف درهم يافلان الا عشرة بخلاف لك الف فاشمهدوا الا كذا ونحوم فمن السنتني بعض ما أقر صح ولزمه الباقي والمستفرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية أن كان بلفظ الصدرأو مساويه وأن بغيرهما كعبيدي أحرار الاهؤلاء أوالا سالمـا وغانمـا وراشدا وهم الكل صح كما صح استثناء الـكيل والوزن والممدود الذى لايتفاوت آحاده كالفلوس والجوز والدراهم والدنانير ويكون المستثني القيمة واناستفرقت جميع ما أقربه بخلاف دينار الأمائة لاستغراقه بالمساوى واذا استثنى عددين بينهما حرف الشك كان الإقل مخرجا نحو لهعلى ألف درهم الآمائة أوخمسين واذاكان المستثني مجهولا ثبت الاكثر نحوله مائة درهم الاشيئا أرقليلا أو بعض لزمه أحد وخمسون ولو وصل اقراره بأنشاء الله بطل اقراره وصح استشاء البيتمن الدارلااستثناء البناء قال بناؤها لى والعرصة لك فكما قال وهص الحاتم ونخلة البستان وطوق الجارية كالبناء وان قال له على ألف من عُن عبد مُقبضته موصولًا وعينه فإن سلمه المقر ازمه الالف والا لا وان يمين ازمه مطلقاً وقوله ماقبضته لغو كقوله من ثمن خمر أوخنزير أو مال قمار أوحر أرميتة أودم وان وصل الا اذا صدقه أو اقام بينة ولو قال له على الف هرهم حرام أوربا فهي لازمة مطلقا ولوقال زورا أو باطلا ازمه ان كذبه

اللقر له والا لا والاقرار بالبيح تلجئة على هـذا التفصيل ولو قال له على الف درهم زيوف فهي كما قال على الاصح واو قال له على الف من غصب أو وديمة الا انْهَا زيوف أونبهرجة صدق مطلفا ولو قال ستوقة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا وصدق في غصبته ثو با اذا جاء عميب وفي له على الف الاانه ينقص كذا متصل وان فصل لا واوقال أخذت منك الفا وديعة فهلكت وقال الاّخر بل غصبا ضمن وفي اعطيته وديمة وقال الاّخر غصبته لا وفي هذا كان وديمة عندك فاخذته فقال هولى اخذه القرله وصدق من قال اجرت فرسي أوثوبي هذا فركبه أولبسه ورده أوخاط ثوبي هذا بكراء فقبضته هذا الالف وديمة فلان لابل وديمة فلان فالاأف للاول وعلى المقر مثله للثاني بخلاف هي لفلان لا بل لفلان بلا ذكر ايداع ان كانت ممينة وان كانت غير معينة لزمه أيضا كفوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرحنطة لابل فلانا ازمه لحكل واحد منهماكله ولوكانت بعينها فهى للاول وعليه مثلها للثانى ولو كان المقر له واحدا يلزمه أكثرها قدراً وأفضلها وصفا واوقال الدين الذي لى على فلان لفلان أو الوديعة التيلى عند فلان لفلان فهو اقرار له وحق النبض للمقر واو سلما للمقرله برىء ﴿ كَتَابِ اقرار المريض ﴾ اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله وأخر الارث عنه ودين الصحة وما لزمه في مرضة بسبب ممروف قدم على ما أقر به في من ض موته ولو وديعة والسبب المعروف كنكاح مشاهد بمهر المثلو بيع مشاهد اوانلاف كذلك وليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو اعطاء مهر وايفاء اجرة الا اذا قضي ما استقرض في مرضه اونقد ثمن ما اشـــترى فيه وقد علم ذلك البرهان بخلاف ماذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للفرماء اذا لم تكن العين فيده واذا أقر بدين ثم بدين تحاصا وصل أوفصل ولوأقر بدين ثم بوديعة تحاصا وعلى القلب الوديعة اولى وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز ان كان أجنبيا وان وارثا فلا مطلقا وقوله لم

يكن لى على هــذا المطلوب شيء أصحيح اقضاء لاديانة وان أقر المريض لوارثه بطل الا أن يضدقه الورثة وأو اقراراً بقبض دينه عليه بخلاف أقراره له بوديمة مستهدئة اقر فيمه لوارئه يؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرده والعبرة بكونه وارثا وقت الموت لاوقتالاقرار الا اذا صار وارثا بسببجديد كالتزويج وعقد الموالاة فلو أقرلها ثم تزوجهاصح بخلاف اقراره لاخيه الحجوب اذا زال حجبه والهبة والوصية لها اقر فيه انه كان له على ابنته الميتة عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن منكر ذلك صح اقراره كما لو أقر لامرأنه في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك وارثا وقيل لا وان اقر لاجني ثم أقر ببنونه ثبت نسبه و بطل اقراره ولو أقر لمن طلقها ثلاثا فيه فلها الاقل من الارث والدين هذا اذا طلقها بسؤالها وان طلقها بلا سؤلها فلها الميراث بالغا مابلغ ولا يصح الاقرار لها وان أقر لغلام مجهول يولد مثله لمثله انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه واومريضا وشارك الورثةوصح اقراره بالولد والوالدين بالشروط المتقدمة والزوجة بشرط خلوها منزوج وعدته وخلوه عناختها وأربعسواها وللوالي من جهة العتاقة إن لم يكن ولاءه ثابتًا من جهة غيره وأقرارها بالوالدبن والزوج والمولى وبالولد أن شهدت قابلة أوصدقها الزوج أن كان أوكانت معتدة او مطلقا أن لم تكن كذلك أو كانت وادعت انه من غيرها ولا بد من تصديق هؤلاء الا في ألولد أذا كان لايمبر عن نفسه ولوكان المقر له عبدا لغير يشترط تصديق المولى وصح التصديق بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وان أقر بنسب على غيره كالاخ والم والجد وابن الابن لايصح في حق غبره ويصبح في حق نفسه حتى الزمه الاحكام من المنفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه وان لم يكن له وارث غيره مطلقا و رثه والا لا ومن مات أبوه فاقر باخ شاركه في الارث ولم يثبت نسبة 🍙 وان ترك ا بنين وله عند آخر مائة فاقر أحدهما بقبض أبيه خمسين منها فلاشيء للمقر وللا خر خمسون

﴿ فَصَمَالُ ﴾ أقرت الحرة المكلفة بدين وكذبها زوجها صح في حقه أيضا فتحبس وتلازم وعندهما لامجهولة النسباقرت بالرق لانسان ولهازوج واولاد منه وكذبها صح فيحقها خاصةلاحته وحق الاولاد فلا يبطل المذكاح واولاد حصلت قبلالاقرار وما في بطنها وقته احرار مجهول النسب حرر عبده ثم أقر بالرق لانسان وصدقه صبح في حقه دون ابطال المتتى فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان والا فالمقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصية المقر قال لى عليك الف فقال الصدق أوالحق أواليقين أونكر أوكرر لفظ الحق أوالصدق ونحوه فاقرار ولو قال الحق حق اوالصدق صدق أواليقين يقين لا قال لامته ياسارقة يازانية يامجنونة يا آبقة أوقال هذه السارقة فعلت كذا و باعها فوجد بها واحد منها لاترد به بخلاف هذه سارقة أوهـنه آبقة أوهذه زانية أومجنونة وبخلاف ياطالق أوهذه المطلقة فعلت كذا اقرار السكران بظريق محذو رصحيح الا في حق الزنا وشرب الخمر وإن بطريق مباح لاالمقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالخرية والنسب وولاء المتاقة والوقف والظلاق والرق صالح أحد الورثة وابرأ ابراء عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح تسمع دعوى حصبته منه على الاصح اقر عال في صك واشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض و بعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اقر بعد الدخول أنه طلقها قبل الدخول ازمه مهر ونصف اقر المقرون له الربع أنه يستحقه قلان دونه يصح ولوجمله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا القصص المرفوعة الىالقاضي لا يؤخذ واقعها عاكان فيها من اقرار وتناقض قال له على ألف في علمي أوفيا أحسب او أظن أواعلم لاشيء عليه قال غصبت الفائم قال كناعشرة انفس وادعى المخصوب منه انه هو وحده لزمه الالف كلها قال اوصى أبي بثلث ماله لزيد بل لعمرو بل لبكر فالثلث للاول وليس لغيره ﴿ كتاب الصلح ﴾ شيء والله تعالى أعلم

هو عقد برفع النزاع ركمنه الايجاب والقبول وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبی ماذون انعری عن ضرر ابین ومن عبد ماذون ومکانب وکون المصالح عليه معلوما انكان بحتاج الى قبضه والمصالح عنه حقا بجوز الاعتياض عنه واوغيرمال كالقصاص والتعزير معلوما كان أومجهولا لامالا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحد فرق وكفالة بنفس وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه أن المدعى به نما لا يتعين باليمين وأن كان نما يتمين فلا بد من قبول المدعى عليه وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار وسكوت أوانكار فالاول كبيع ان وقع عن مال بمال فتجرى فيه شفمة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط ويفسده جهالة البدل وما استحق من المدعى يرد المدعى حضته من العوض وما استحق من البدل رجع بحصته من المدعى وكاجارة ان وقع عنمال بمنفعة فشرط التوقيت فيه ويبطل بموت أحدهما في المدة وبملاك المحل في المدة والاخيران معاوضة في حق المدعى وفداء بمين وقطع نزاع فيحق الاتخر فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما ويجب في صلح عليها باحدهما وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع الخصومة فيه وما استحق من البدل رجع الىالدعوى فى كله أو بعضه وهلاك البدل قبل التسليم له كاستحقاقه في الفصلين صالح عن بعض مايدعيه لم يصح الا بزيادة شيء في البدل أوالا براء عن دعوى الباقي وصح عن دعوى المال مطلقا والمتفعة والرق وكان عتقا بمال والنكاح وكان خلعا وان قتل العبد الماذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وأن قتل عبد له رجلا عمدا وصالحه عنه جاز والصلج عن المفصوب الهالك على أكثرمن قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز فلا يقبل ببينة الفاصب بعده على انقيمته أقل بما صالح عليه ولارجوع للفاصب ولوتصادق بعده أنها أقل ولواعتق موسر عبداً مشتركا فصالح الشريك على أكثر من نصف قيمته لايجوز كالصلح في الاولى بعد القضاء بالقيمة وكذا لوصالح بعرض يدفعه اليه غداً وهو برىء مما فضل على انه ان لم يدفعه غداً فالسكل عليه فان أبرأه عن نصفه على أن بعطيه ما بقى غداً فهو برىء آدى الباقى أولا ولو علق بصريح الشرط كان أديت الى أو اذا أومتى لا يصح و إن قال لا تخر سراً لا أقر الله حتى تؤخره أو تحط فقعل صح ولو أعلن ماقاله سرا أخذ منه السكل للحال الدين المشترك اذا قبض احدهما شيئا منه يشاركه الا تخر فيه فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك الا تخر نصفه الا أن يضمن له ربع الدين ولو لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئا ضمنه الربع او انبع غريمه واذا أبرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع وكذا ان وقعت المقاصة بدينه السابق ولو ابرأ عن البعض قسم الباقى على سهامه صالح احد ربى سلم عن نصيبه على البرأ عن البعض قسم الباقى على سهامه صالح احد ربى سلم عن نصيبه على المراه وان رده رد

﴿ فصل في التخارج ﴾ اخرجت الورثة احدهم عن عرض اوعةار عال او عن ذهب بفضة او على العكس صسح قل او كثر وفي تقدين وغيرهما باحد النقدين لا لا ان يكون ما اعطى له اكثر من قسطه من ذلك الجنس و بطل الصلح أن اخرج احد الورثة وفي التركة دبون بشترط ان تكون الدبون لبقيتهم وصح لوسرطوا ابراء الغرماء بينه اوقضوا نصيب المصالح منه بغيرها او اقرضوه قدر قسطه منه وصالحوا عن غيره وأحالم بالقرض على الغرماء وفي عجة صلح عن نركة بجهولة على مكيل أوموز ون اختلاف ولو جهولة وهي غير مكيل أوموز ون في يدالبقية صح في الاصح و بطل الصلح وانقسمة مع احاطة الدين بالتركة ولا يصالح قبل القضاء في غير دين عيط ولو فعل صح ولو أخرجوا واحدا فحصته تقسم بين القضاء في غير دين عيط ولو فعل صح ولو أخرجوا واحدا فحصته تقسم بين التي على السواء ان كان ما أعطوه من ما لهم غير الميراث وان كان مما و رثوه فعلى قدر ميراثهم والموصي له كوارث فيا قدمناه صالحوا أحدهم ثم ظهر للميت فعلى قدر ميراثهم والموصي له كوارث فيا قدمناه صالحوا أحدهم ثم ظهر للميت فعلى قدر ميراثهم والموصي له كوارث فيا قدمناه صالحوا أحدهم ثم ظهر للميت فين أوعين لم يعلموها هل يكون داخلا في الصلح قولان اشهرهما لا

﴿ كتاب المضاربة ﴾ هي عقد شركة في الربح بمال

منجانب وعمل مناخر وركنها الابجاب والقبول وحكما ايداع ابتداء وتوكيل مع العمل وشركة أن رج وغصب أن خالف وأن أجاز بعده وأجارة فاسدة أن فسدت فلا ربح حينئذ بل له أجر عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط الا في وصى أخد مال يتم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل ولا ضمان فيها كصحيحة ودفع المال الى آخر مع شرط. الربح للمالك بضاعة ومع شرطه للمامل قرض وشرطها كون رأس المال من الاثمان وهو معلوم وكفت فيه الاشارة وكون رأس المال مسلما الى المضارب بخلاف الشركة وكون الرج بينهما شائعا وكون نصيب كل منهما معلوما ولوادعي المضارب فسادها أالقول لرب المال و بعكسه فللمضارب وعلك المضارب في المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا والابضاع واولرب المال ولا تفسد به والايداع والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والاحتيال بالشمن مطلقا لا المضاربة الا باذن أواعمل برأيك والاقراض و بالاستدانة وان قيل له ذلك مالم ينص عليهما فلو شرى عمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء وحمل بماله وقيل له ذلك فهو متطوع وإن صبغه احمر فشريك بما زاد وله حصة صبغه أن بيع وحصة الثوب في مالها ولا يجاوز بلدا أوسلمة أو وقتا أوشخصا عينه المالك فان فعل ضممن وكان ذلك له ولا تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بقرابة أو يمين بخلاف الوكيل بالشراء عند عدم القرينة ولا من يعتق عليه اذا كان في المال ربح فان فعل وقع شراؤه النفسه وان لم يكن ربح صبح فاذا ظهر بزيادة قيمة بعد شرائه عتى حظه ولم يضمن نصيب المالك وسعى المعتق في قيمة نصب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أوالادب أوالوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد والماذون اذا اشترى من يمتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستفرقا بالدين والالا مضارب معه الف بالنصف اشترى امة فولات مساويا له فادعاه فصارت قيمته الفا

ونصفه سمى لرب المال في الالف و ربعه أواعتقه ولرب المال بعدقبض النفه تضمين المدعى نصف قيمتها ﴿ باب المضارب } بضارب اضارب المضارب بلا اذن لم يضمن مالم يعمل الثاني ربح أولا فلو ضاع من يده قبل. العمل فلا ضمان وكذا لو غصب من الثاني فالضمان على الفاصب فقط ولواستهلك الثاني أووهبه فالضهان عليه خاصة فان عمل خيررب الممال ان شاء ضمن الاولرأس مالهوان شاء ضمن الثاني فان أذن ودفع بالشائ فللمالك النصف والاول السدس وللثاني الشلث واوقيل مار زقك الله بيننا نصفان فالثاني ثلثه والباقى بينالاول والمالك نصفان وقيل مارزق الله تعالى بيننا نصفان ومثله مار بحت منشيء أوماكان لك فيه من ربح ولو قالله مار بحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثانى النصف واستويا فها بقي وأوقيل ما رزق الله فيلي نصفه أوما كان من فضـل فبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك الـنصف وللثاني. كذلك ولا شيء الاول وأو شرط للثاني ثائه ولعبدالمالك تلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثلثه صح ولوعقدها الماذون مع اجنبي وشرط على مولاه لم يصح ان لم يكن عليه دين والاصح واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد وكذا أشتراط عمل المضارب مع مضاربه أوعمل رب المال مع الثاني ولو شرط بعض. الربح للمساكين أوللحج أوفى الرقاب لم يصح ويكون لرب المــال واو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لمنفسه أولرب المال صح والالا ويبطل بموت أجدهما و بلحوق المالك مرتداً فإن عاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة على حالها لخلاف الوكيل ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان ماتأوقتل أولحق بدار الحرب وحكم بلحاقه بطلت ولو ارتد المالك فقط فتصرفه موقوف وينعزل بعزله ان علم به والا لا فان علم والمال عروض باعها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا علك المالك فسخها في هذه الحالة بخلاف أحد الشريكين اذا فسخ الشركة وما بها أمتمة افترقا وفى المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون والالا

ويوكل المالك عليه والوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب والسمسار يحبر على التقاضي ويصرف ماهلك من مال المضاربة الى الربح فان زاد الهالك على الرج لم يضمن وان قسم الربح و بقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه ترادا الرجح لياخذ المالك رأس ماله ترادا وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن وأن. قسم الربح وفسخت المضاربة ثم عقداها فهلك المال لم يترادا وبقيت المضاربة ﴿ فصل في المتفرقات ﴾ المضاربة لاتفسد بدفع كل المال. أو بعضه الى المالك بضاعة وإن أخذه بغير أمر المضارب و باع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقداً وان صار عروضًا لا واذا سافر المضارب فطعامه وشرابه وكسوته ﴿ ركوبه في مالها وان عمل في المصر فينفقته في ماله و ياخذالما لك ما أنفقه المضارب من رأس المسال ان كان ثمه ربح فاذا استوفاه وفضَّل شيء. اقتسماه فان لم يظهر ربح فلا شيء عليه فان باع المتاع مرابحة حسب ما أنفق على المتاع من الحملان واجرة السمسار والقصار والصباغ ونحوه ويقول قامعلى بكذا وكذا يضم الى رأس المــال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أوحكما أواعثاده التجار لاعلى نفسه مضارب بالنصف شرى بالفها برا وباعه بالفين وشرى بهمأ عبدا فضاعا في يده غرمالمضارب ربعهما والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيه لها ورأس المسال الفان وخمسمائة ورابح علىالفين ولوبيع بضعفهما فحصتها ثلاثة آلاف والربح منهانصف الالف بينهما ولوشرى من ربالمال بالفها عبدا قيمته الفان فقتل رجلاخطأ فثلاثة ارباع الفدا على المالك وربعه على المضارب والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما اشترى بالفها عبداً وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الفا آخر ثم وتم رأس المال جميع مادفع معه الفان فقال دفعت الى الفا و رجحت الفا وقال المالك دفعت الفين فالقول. للمضارب ولوكان الاختلاف مع ذلك في قدر الربح فالمقول لرب المال في مقدار الربيح فقط وأيهما أقام البينة تقبل وإن أقامه فالبينة 'بينة رب المال في

دعواه الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه الزيادة في الربيح معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربيج الفا وقال المالك هو بضاعة فالقول الممالك وكذا لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو وديعة أومضاربة فالقول ارب المال والبينة بيئة المضارب واو ادعى القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب وان اقاما بيئة فبيئة رب المال اولى

﴿ كتاب الآيداع ﴾ الايداع هو تسليط الغيرعلي حفظ ماله صريحا اودلالة والوديمة مايترك عندالامين وركنها الايجاب صريحا أوكناية أوفعلا والقبول من المودع صر يحا أو دلالة وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه وكون المودع مكلفا شرط لوجوب الحفظ عليه وهي امانة فلا تضمن بالهلاك مطلقا واشتراط الضان على الامين باطل به يفتى وللمودع حفظها بنفسه وعياله وهم من يسكن معه حقيقة أوحكما لامن بمونه وشرط كونه أمينا ولمن في عياله الدفع الى من في عياله ولو نهاه عن الدفع لبعض من في عياله فدفع ان وجد بدا منه ضمن والالا وان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق أوالغرق غالبا محيطا فسلمها الىجاره اوفلك آخر فان ادعاه صدق ان للم وقوعه ببينة والالا ولومنعه الوديعة ظلما بعد طلبه قادراً على تسليمها ضمن والالا فلو كانت الوديعة سيفا اراد صاحبه ان ياخذه ليضرب به رجلا ظلما فله المنع من الدفع كما لو اودعت كتابا فيه اقرار منها للزوج عمال أو بقبض مهرها منه ومنسه موته بجهلا فانه يضمن كما في سائر الامانات الا في ناظر وقف اودع غلات الوقف تممات مجهلا وقاض مات مجهلا لاموال اليتامي وسلطان اودع بعض الفنيمة عندغاز ثم مات مجهلا وكذا لو خلطها بماله بغير اذن بحيث لايتميز ضمنها وان باذنه اشتركا كيا لو اختلطت بغير صنعه ولو المقق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقي ضمن واذا تعدى عليها ثم زال التعدى زال الضمان بخــلاف المستعير والمستأجر واقراره بعد جخودها بعد طلب ودها ونقلها من مكانها

وقت الانكار وكانت منقولًا ولم يكن هناك من يخاف منه عليه ولم يحضرها بعد الجحود لمالكما ولو جحدها ثم ادعى ردها بعد ذلك و برهن عليه قبل كما لو برهن انه ردها قبل الجحود وقال غلط في الجحود او نسبت اوظننت اني دفعته وله السفر بها عند عدم نهى المالك والخوف عليه وأو أودعاه شيئا لم يدفع المودع الى أحدهما حظه في غيبة صاحبه فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسهاه وحفظ كل نصفه ولو دفعه الىصاحبه ضمن بخلاف مالايفسم ولو قال لاتدفع الى عيالك اواحفظ في هذا البيت فدفعها الى من لابد منه اواحفظها في بيت آخر من الدار فان كان بيوت الدار مستوية في الحفظ لم يضمن والا ضمن ولايضمن مودع المردع بخلاف مودع الفاصب معم الف ادعى رجلان كل منهما أنه له أودعه أياه فنكل عن الحذب لهما فهو لهما وعليه الف آخر بينهما دفع الى رجل النفا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم، يضمن كما أو قال له أحمل ألى الوديعة فقال أفعل ولم يفعل حتى مضي اليوم قال للمودع ادفع الوديمة الى فلان فقال دفعت وكذبه فلان وضاعت الوديمة صدق المودع مع يمينه قال لا أدرى كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لوقال ذهبت ولا أدرى كيف ذهبت ﴿ كتاب العارية ﴾

هى تمليك المنافع مجانا وتصبح باعرتك واطعمتك ارضى ومنعتك ثو بى اوجاريتى هذه اذا لم برد به الهبة وحملتك على دابتى هذه واخدمتك عبدى ودارى لك سكنا وعمرى سكنا و برجع المعير متى شاء ولا نضمن بالهلاك من غير بعد ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فان اجر او رهن فهلكت ضمنه المعير ولا رجوع الم على أحد اوالمستأجر و رجع على المستعير اذا لم يعلم بانه عارية فى يده وله ان عير ما اختلف استعماله اولا ان لم يعين منتفعا وما لا يختلف ان عين ومثله المؤجر فن استعار دابة أواستأجرها مطلقا يحمل و يعير له و بركب بلا تقييد وايا فعل تعين وضمن بغيره فان اطلق الانتفاع فى الوقت والنوع انتفع ماشاء

أى وقت شاء وأن قيد ضمن بالخلاف الىشهرنقط وكذا تقيد الاجارة بنوع أوقدر عارية الثمنين والمكيل والموزون والمعدود المتقارب قرض فيضمن يهلاكها قبل الانتفاع ولو أعار ارضا للبناء والغرس صح وله ان يرجع متي شاء للانها غير لازمة ويكاغه قلعهما الااذا كان فيه مضرة بالارض فيتركان بالقيمة مقلوعين وأن وقت فرجع قبله ضمن مانقص بالقلع واذا استمارها ليزرعها لم عَوْخَذَ مَنْهُ قَبِلُ أَنْ يَحْصِدُ الزُّرْعُ وَقَتْهَا أُولِي وَمُؤْنَةُ الرَّدَ عَلَى المُستَعْيرِ فَلُو كَانْتُ مؤقتة فامسكها بعده فهلكت ضمنها الا اذا استمارها ايرهنها وكذا الموصى له بالخدمة مؤنة الرد عليه وكذا المؤجر والغاصب والمرتهن وان رد المستمير الدابة مع عبده اواجيره مشاهرة أومع عبد ربها مطلقا أواجيره برىء بخلاف الاجنبي عَانَ كَانَتِ العَارِيةِ مؤقَّتَةً فَضِمَتُ مَدَّمًا ثم بَعْثُهَا مَعَ الْآجِنِي وَالْا فَالْمُسْتَعِيرِ عَلَك ألايداع منالاجنبي وإذا استعار ارضا للزراعة يكتب المستعير اطعمتني ارضك الازرعها العبد الماذون يملك الاعارة والمججور آذا استمار واستهلكها يضمن بعد المعتق واو اعار مثله فاستهاكه ضمن الثاني للحال استعار ذهبا فقلد صبيافسرق منه فان كان الصبي يضبط ماعليه لم يضمن والايضمن وضعها بين يديه فنام فضاعت لم يضمن لو كان نومه جالسا وضمن لو مضطجما ليس الاب اعارة مالطفله طلب من رجل تو را عارية فقال اعطيك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذه بغير اذنه واستعمله فسات لاضمان عليه جهز ابنته بما يجهز مثلها ثم قال كنبت اعرتها الامتعة ان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا الااعارة لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك فالقول قوله والام كالاب ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الره والوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفع له في حياته لم يقبل الا ببينة بخـلاف الوكيل بقبض المين ﴿ كَتَابَالْهُمْ ﴾ ﴿ هَيْ تَمْلِيكُ الْعَيْنُ جَانًا وَسَبِّهَا ارادة الخبير

المواهب وشرائط صحتها في الواهب المقل والبلوغ والملك وهو في الوهوب بان يكون مقبوضها غيرمشاع مميزا غير مشغول وركنها هو الايجاب والقبول وحكمها ثبوت اللك للموهوب له غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فبها وانها لانبطل بالشروط الفاسدة وتصح بإيجاب كوهبت وتحلت وأطعمتك هذا الطمام واوعلى وجه المزاح أو الاضافة الى ما يمبر به عن الكل كوهبت لك فرجها وجملته لك وأعمرتك هـذا الشي وحملنك على هذه الدابة وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبة تسكنها لاهبة سكنيأو سكني هبة و بفبول وقبض بلا اذن في المجلس و بعده به والتمكين من التبض كالمقبض ولو وهب ارجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وان كان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه وتتم بالتبض واو شاغلا لملك الواهب لامشفولا به محوز مقسوم ومشاع لايقسم لأفيا يقمم ولو من شريكه فلو قسمه وسلمه صح ولوسلمه شائما لاعلمك فلا ينفذ تصرفه فيه والمائع شيوع مقارن لاطارئ والاستحقاق مقارن فلا يصح هبة ابن في ضرع وصوف على غنم ونخل في أرض وتمر في نحل ولو فعله وسلمه جاز بخلاف دقيق في برودهن في سمسم وسمن في ابن وملك بلا قبض جديد او في يد الموهوب له وهبة من له ولاية على الطفل في الجلة تتم بالعقد وان وهب له أجنبي يتم بقبض وليه وامسه وأجنبي لو فى حجرهما و بفبضه او مميزا ولو مع وجود ابيه وصح رده لها كتبوله واو قبض زوج الصغيرة بعد الزَّفاف ماوهب لها صح وقبله لا وهب اثنان دار الواحد صح و بقلبه لا وإذا تصدق بعشرة أو وهبها لفقيرين صح لالغنيين ﴿ باب الرجوع في الهبة ﴾

صح الرجوع فيها بعد الفيض مع انتفاء ما نعه وان كره تحريما ولو مع اسقاط حقه من الرجوع و يمنع الرجوع فيها دمع خزقة فالدال الزيادة المتصلة كغرس و بناء وسمن لا المنفصلة كولد وارش وعقر والميم موت أحد المتعاقدين والمين العوض فان قال خده عوضا لهبتك أو بدلها فقبض الواهب سقط الرجوع

ويشترط فيه شرائط الهبة ولا بجو زالاب ان يموض عما وهب للصغير من ماله ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبتسه خمرا أو ځنزيرا ويشترط ان لايكون العوض بمضالموهوب فلوعوضه البعض عنالباقي فله الرجوع فىالباقي ودقيق الحنطة بصلح عوضا عنها واوعوضه ولد احمدي جاربتين موهو بتين وجد بعد الهبة امتنع الرجوع وصح من أجنبي وسقط حتى الواهب في الرجوع اذًا قبضه واو بغير آذن الموهوب له كل مايطا اب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بإدائه مثبتا للرجوع من غيراشتراط الضان ومالا فلا الا بشرط الرجوع فلو أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليمه وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لامالم يرد مابقي كما لو استحق كل العوض بحيث برجع في كلما ان كانت قائمة لاان كانت هااكمة واناستحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما و بمثله ان هالكاوهو مثلي و تميمته ان كان قيمياً واوعوض النصف رجع بما لم يموض والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له بالكلية فلو ضحى الموهوب له بالشاة الموهو بة أو نذر التصدق بها وصارت لحمالا يمنع الرجوع كالوذبحهامن غيرتضحية والزاءالز وجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأنه لاوالقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرممنه واوذمياأ ومستأمنا لابرجعوان وهب لحرم الارحم كاخيه من الرضاع وامهات النساءوالر بائب وأخيه وهوعبد لاجنبي أوامبدأ خيه رجعولوكان ذارحم محرممن الواهب فلارجوع فيها انفاقا على الاصح والهاء هلاك العين الموهبة ولوادعاه صدق الا جلف فانقال الواهب هي هذه حلف المنكر انها ليست هذه كايحلف الواهب أن الموهوب ليس باخيه أذا أدعى ذلك ولا بصح أأرجوع الابتراضيهما أوبحكم الحاكم وإذا رجم باحدهما كان فسيخا من الاصل فلا يشترط فيه قبض الواهب وصح في الشائع وللواهب رده على بائعه مطلقا بخلاف الرد بالمين بعد القبض بغير قضاء أنفقا على الرجوع في موضع لايصح كالهبة لقرابته جازتلفت

الموهوية واستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والاعارةهنا كالهبة وأذاوقعت الهبةبشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض فىالعوضين وتبطل بالشيوع فيما يحتمله بيعانتهاء فيرد بالميب وخيار وهب أمة الاجملها أوعلى الرؤ بة و يؤخذ بالشفعة ﴿ فَصُلُ ﴾ ان يردها عليه أو يستقها أو يستولدها أودارا على ان يرد عليه شيأمنها أو يموض فى الهبة والصدقة شيئا عنها صحت وبطل الاستثناء والشرط أعتق حملأمته و وهبها صح ولو دبره ثم وهبها لم يصح كما لايصح تعليقالابرا عنالدين بشرط الا بكائن جاز الممرى لا الرقبي بعث الى امرأنه متاعاو بعثت له أيضا ثم افترقا بمد الزفاف وادعى انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ماأعطى هبة الدين ممن عليه الدين وابراؤه يتم من غير قبول تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه واذا أقر الدائن أن الدين أفلان وأن اسمه عارية صح والصدقة كالهبة لاتصح غيرمقبوضة ولا فيمشاع يةسم ولارجوع فيها ﴿ كتاب الاجارة ﴾ هي عليك نفع بموض فكلما صح عمنا صح اجرة وتنعقد باعرتك هذه الدار شهرا بكذا أو وهبتك منافعها ويعلم النفع ببيان المدة كالسكني والزراعة مدة كذا أي مدة كانت ولم نزد في الاوقاف على ثلاث سـنين فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح والعمل كالصياغة و الصبغ والخياطة والاشارة كنقل هذا الطعام الىكذا الاجر لايلزم بالعقد فلا يلزم تسليمه بل بتمجيله أو شرطه أو الاستيفاء أوتمكنه منه فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن اذا كانت الاجارة محميحة أما فىالفاسدة فلا الا بحقيقة الاتتفاع ويسقط الاجر بالفصب الا اذا امكن اخراج الفاصب بشفاعة أو حماية ولو أنكر ذلك. المؤجر ولا بينة بحكم الحال ولا يعتق قريب المؤجر لوكان أجرة ولو سلمه بعد مضى بعض المدة فليس لاحدهما الامتناع اذالم يكن في مدة الاجارة وقت برغب فيها لاجله فأن كان وقت كذلك خير في قبض الباقي وللمؤجر طلب الاجرالدار

عالارض كل يوم والدابة لكل مرحلة وللخياطة ونحوها اذا فرغ وسلم وانعمل فى بيت المستأجر أوب خاطه الخياط بأجر فنفتقه رجل قبل أن يقبضه رب الثوب فلا أجر له ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفاتق فعليه الاعادة وللخبزفي بيت المستأجر بعد اخراجه من التنور فان احترق بعده فلهالاجر ولاغرم وقبله لا أجر ويفرم وان لم يكن فيه قاحترق فلا أجر ولا ضان وان قبل الاخراج فعليمه الضمان وان ضمنه قيمته نخبوزا فله الاجر وآن ضمنه قيمته دقيقا فلا كاللطبخ بمدالنرف فانأفسده الطباخ وأحرقه أولم ينضجه فهو ضامن وللبن بعد الاقامة ومن العمله آئر في العين كالصباغ والقصار حبسها للاجر الذا كان حالا أما أَذَا كَانَ مُؤْجِلًا فَلَا فَانَحِبِسَ فَضَاعِ فَلَا أَجِرَ وَلَاضَانَ وَمِنْ لَا أَثْرَ لِمُمَلِهُ كَالْحَالُ والملاحلا يحبس للاجر فلوحبس ضمن ضمان الغصب وصاحبها انشاء ضمنه قيمتها محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا أجر واذا شرط عمله بنفسه لا يستعمل غيره الا الظئر فلما استعمال غيرها وان اطلق كان له أن يستأجر غيره وقوله على أن تعمل اطلاق استأجره ليأني بمياله فمات بمضهم فجاء بمن بـقى فله أجره بحسابه لوكانوا معلومين والا فكالهاستأجر رجلا لايصال مكتوب أوزاد ألى زيد أن رده بموته أو غيبته لا شيء له فان دفع القسط الى ورئتـــه أو من يسلم اليه أذا حضر وجب الآجر بالذهاب وان وجده ولم بوصلهاليه لم يجبشي متولى أرض الوقف اجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمـــام أجر المثل يفتي بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا كل ما هو أنفع للوقف مات الآجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالمستاجر من غرمائه الا أنه لايسقط الدين بهالا كه بخالاف الرهن

﴿ باب ما يجو زمن الاجارة وما يكون خلافا فبها ﴾

يصح اجارة حانوت ودار بلا بيان مايممل فيها ومن يسكنها وله أن يعمل أبها كلما أراد غير أنه لا يسكن حدادا أو قصارا أوطحانا من غير رضا المالك

واشتراطه في الاجارة ولو آختالها في الاشتراط فالقول للمؤجر وإن أقاما فالبينة يينة المستاجر وله السكني بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وأرضللزراعةمع بیان ما بزرع فیها او قال علی ان ازرع فیها ما أشاء استاجرها وهی مشغولة يزرع غيره ان كان بحق لا يجوز مالم يستحصد الا أن يؤجرها مضافة وان بغير حق صحت أدرك أولا وللبناء والفرس فان مضت المدة قلمهما وسلمها فأرغة اللا أن يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا ويتملك او يرضى بتركه فيكون البناءوالغرس لهذا والارض لهذا ولو استاجر أرض وقف وغرس فبهانم مضتمدة الاجارة فللمستاجر ابقاؤها باجر المثل اذالم يكن فىذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر النثل الى ادراكه بخالا ف موت أحدهما قبل الادراك فانه يترك بالمسمى الى الحصاد ويلحق بالمستاجر المستعير وأما الغاصب فيؤم بالقلع مطلقا والدابة للركوب والحمل والثوب للبس لا اليجنبها ولا يركبها أو ليربطها في باب داره ايراها المناس أو ليزين بيته بالثوب وان لم يقيدها براكبأو لابس اركب والبسمن شاء وان قيدبراكب أو لا بس فخالف ضمن اذا عطبت ولا أجر عليه وان سلم ومثله يختلف بالمستمال وفيا لانختلف به بطل تقيده به كما لو شرط سكنى واحد له أن يسكن غيره وان سمى نوعا وقدرا له حمــل مثله وأخف لا أضر كالملح ولو أردف من يستمسك بنفسه وعطبت الدابة يضمن المنصف ان كانت تطيق حل الاثنين والا فالكلكا لوحمله على عاتمة وإن كانت تطيق حملها وإن كان صغيرا لايستمسك يضمن بقدر ثقله وإذا هلكت بعدبلوغ المقصد وجب جميع الاجرمع التضمين واذا استأجرها ليحمل علميهامقدارا فحمل عليها اكثرمنه فعظبت ضمن ما زاد الثقل فانحملها صاحبها وحده فلاضان على المستاجر وان حملا مما وجب النصف على المستاجر واو حملاكل واحد جوالةا وحده لا ضمان على المستاجر وكذا لو حمل المستاجر أولا ثم رب الدابة ولوحمل ربها أو لا ضمن المستاجر نصف

القيمة وهذا اذا كانت الدابة تطيق مثلة أما اذا كانت الدابة لا نطيق فجميع القيسمة لازم ويجب عليه كل الاجر وضمن بضربها وكبحها لا بسوقها ونزع السرج والايكاف والاسراج عما لا يسرج بمثله جميع قيمتها كما او استاجرها بغير لجام فالجمها بلجام لا يلجم عثله أو سلك طريقا غير ماعينه وتفاوتا أو حملها فى البحر اذا قيدا بالبر مطلةا وان بلغ نله الاجر وكذا يضمن بزرع رطبة وقد أمرَ بالبرما نقص ولا أجر وبخياطة قباء وأم بقميص قيمة ثوبه وله أخل القباء ودفع أجر مثله وكذا اذا خاطه سراويل علىالاصح ويصبغه أصفر وقد امر باحمر قيمة ثوب أبيض وان شاء أخذه وأعطاه مازاد الصبخ فيه ولا أجر له واو صبغ رديءًا أن لم يكن فاحشا لا يضمن وأن فاحشا ضمن قيمة ثوب ابض ( باب الاجارة الفاسدة ) الفاسد المشروع باصله دون وصفه والباطل ماليس بمشروع أصلا وحكم الاول وجوب أجر المثل بالاستعمال بخلاف المأنى ولا علك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد تفسد الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما أنسد البيع يفسدها والشيوع الاصلى الا اذا أجر من شريكه وجهالة المسمى وعدم التسمية فان فسدت بالاخرين وجب أجر المثل باستيفاء المنفعة بالما ما بلغ والا لم بزد على المسمى و ينقص عنه فان أجر داره امبد مجهول فسكن مدة ولم يدنعها فعليه للمدة أجر المثل بالغا ما باغ ويفسخ في الباقي أجر حانوتا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي وفي كل شهر سكن في أوله صح العقد فيه الا أن يسمى الـكل واذا أجرها سنة بكذا صح وان لم يسم أجر كل شهر وأول المدة ماسمي والا فوقت المقد فان كان حين يهل اعتبر الاهلة والا فالايام استاجرعبدا باجرمعلوم وبطعامه لم يجز وجازاجارة الحمام وبناؤه للرجال والمنساء والحجام والظرء بأجر ممين وطمامها وكسوتها وللزوج أن يطاها لانى بيت المستأجر الا باذنه وله في نـكاح ظاهر نسخها مطلقا واو غير ظاهر لا

والمستأجر فسخها بحبلها ومرضها وفجورها لا بكفرها ولو مات الصبي او فالمطئر انتقضت الاجارة ولومات ابوه لا وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن شيُّ من ذلك وهو وأجر عملها على أبيه ان لم يكن له مال والا فني ماله فاذا أرضيمته بلبن شاة وغذته بطعام ومضت الميدة لا أجرلها يخلاف ما اذا دفعته الى خادمها حتى ارضعته لا تصح الاجارة لعسب التيس والغناء والنوح والملاهى والاذان والجج والامامة وتعلم القرآن والفقه ويفتى اليوم بصحتها التعليم القرآن والفقه والامامة والآذان ويجسبرالمستأجرعلي دفع ما قبل و يحبس به وعلى الخلوة المرسومة ولو دفع غزلا لا خر لينسجه ينصفه أو استأجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه أو تورا ليطحن بره ببعض دقيقه او خبازا لیخبز له کذا الیوم بدرهماو ارضا بشرط ان یتنیها او یکری انهارها او يسرقنها فســد وصحت لوعلى ان يكرمها او يزرعها اويسقيها و يزرعها واو استأجره لحمل طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتهن استأجر أرضا ولم يذكر اله يزرعهاواىشي يزرعها فزرعها فمضى الاجل فله المسمى وان استأجر حمارا الى بفداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك لم يضمن فان بلغ فله المسمىفان تنازعاقبل الزرع والحمل فسخت الاجارة دفعاللفساد استأجر داية ثم جدد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر ماركب قبل الانكار ولايجب لما بعده اجارة النفعة بالمنفعة بجوز اذا اختلفا واذا اتحد الا اسنأجره ليصيد له او بحطب له فان وقت جاز والا لا الا اذا عين الحطب وهو ملك ( باب ضمان الاجير ) الاجراء على ضربين مشترك وخاص فالاول من يعمل لا لواحد او له عمــلا غير موقت او موقتا بلا تخصيص ولا يستحق الاجرحتي يممل كالقصار ونحوه ولايضمن ماهلك فيده وان شرط عليــ الضان و به يفتي و يضمن ماهك بعمله كتخريق الثوب من دقه وزلق الحال وغرق السفينة ولا يضمن به بنيآدم مظلقا عمن غرق في السفينة او سقط

من الدابة وان كان بسوقه او قوده وان انكسر دن في الطريق ضمن الجال قيمته في مكان حمله ولا اجر اوفيموضع السكسر واجره بحسابه ولا ضهان علىحجام و بزاغ وفصاد لم يجز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك. ضمن نصف دية النفس فلوقطع الخنان الحشفة وبرىء المقطوع عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نصفها للثاني وهو الخاص وهومن يعمل لواحد عملا مؤقتا بالمتخصيص ويستحق الاجر بتسلم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للخدمة أو لرعى الغنم وأن هلك في المدة نصف الغنم أو أكثره فله الاجرة كاملة ولا يضمن ماهلك في بده أو بعمله فلاضمان على ظئر في صبى ضاع في يدها أو سرق ماعليه وصح ترديد الاجر بالمترديد في العمل وزمانه ومكانه والعامل والمسافة والحمل بنىالمستأجر تنورا ودكانانى الدارالمستأجرة واخترق بعض بيوت الجيران او الدارلاضان عليه مطاقا الا أن يجاو زما يصنعه الناس استأجر حمار افضل عن الظريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ند من قطبعه شاة فخاف على الباق ان تبعها ولا يسافر بعبداستا جره للخدمة الابشرط بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له أن يسافر به مطلقا ولوسافر به ضمن ولا اجرعليه وأن سلم ولايستر دمستاجرمن عبدعجور اجرا دفعهاايه بعمله ولايضمن غاصب عبدماا كلمن اجره كما اواجره الفاصب وجاز للعبد قبضها فلو وجدهامولاه في يدهاخذها استأجر عبدا شهرين شهرا بار بعة وشهرا بخمسة صحعلى الترتيب اختلفا في اباق العبد او مرضه او جرى ماء الرحى حكم الحال فيكون القول قول من شهدله مع يمينه كما لوباع شجرا فيه ثمر واختلفا في بيعه معهما فالقول قول من في يده الثمن والقول قول رب الثوب في القميص والقباء والجمرة والصفرة والاجر وعدمه وقيل ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والافلا وبه يفتي (باب فسخ الاجارة) تفسخ بخيـــار شرط ورؤية وعيب يفوت النفع كخراب الداروانقطاع ماء الرحى وماء الارض او بخل به

كرض المبدود بر الدابة فان لم يخل به او از اله المؤجر سقط خياره وعمارة الدار وتطييمها وأضلاح الميزاب وماكان من البناء على رب الدارفان ابي صاحبها كان للمستأجر ان يخرج منها الاان يكون استأجرها وهي كذلك قدرآها واصلاح بئرالماء والبالوعة والمخرج علىصاحب الدار بلاجبر عليه فان فعله المستأجرفهو متبرع وبعذر لزوم ضرر لم يستحق بعقدها ان بقى كما في سكون ضرس استؤجر القلعه وموت عرس واختلاعها استؤجر لطبخ وليمها ولزوم دين بعيان او بيان او اقرار ولامال لد غيره وافلا سمستأجر دكان ليتجر وافلا سخياط يسمل بالهاستأجرعبدا ليخيط فترك عمله و بدامكتر دابة من سفره بخلاف بدء المكارى وترك خياطة مستأجر عبد ليخيط ليممل فالصرف وتنفسخ بموت احد عاقدين عقدها لنفسه فانعقد لفيره كوكيل ووصى ومتولى الوقف و بموت احدمستا جرين او مؤجرين في حصته (مسائل شق) احرق حصائد ارض مستأجرة ومط فاحترق شئ من ارض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الرياح وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء بخلاف مااذا لميكن للواضع فيهحق الوضع فلو وضع جمرة في الطريق فاحترق بذلك شي ضمن وكذافى كلموضع ليسله فيهحق المرور الااذاذهبت بهااريح فلا ضان به يفتي سقي أرضه سقيالا يحتمله فتمدى الىأرض جاره ضمن اقعدخياط أو صباغ في حانويد من يطرح عليه العمل بالنصف صح كاستئجار جمل ليحمل عليه محملاورا كبين وله الحمل الممتاد ورؤيته أجود استأجر جملا لحمل مقدار من الزاد فا كل منه رد عوضه قال الماصب دارة قرعها والا فاجرتها كلشمهر بكذا فلم يفرغ وجب المسمى الا اذا انكر الذاصب ملكة واناثبته أو أقربه ولم يرض بألاجر للمستأجر أن يؤجر المؤجر من غير مؤجره ومن مؤجره لا وكله باستئجارعقار ففعل وقبض ولم يسلمها اليه حتىمضت المدة رجع الوكيل بالإجر على الامر وكذا ان شرظ بمجيل الاجر وقبض ومضت المدة ولمبطلب الامن وان طلب وأبي ليسجل لايستخق

ألناضي الاجرعلي كتبالوثائق قدرما يجوز لغيره كالمفتى المستأجرلا يكون خصها لمدعى الاجارة والرهن والشراء بخلا فالمشترى وتصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتق والوقف مضافا لا البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجمة والصلح عن مال وابراء الدين زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فللمتولى فسخها ومالم يفسخ كان على المسنأجر المسمى فسنخ العقد بعد تعجيل البدل فللمعجل حبس المبدل حتى يستوفى مال البدل استأجر مشغولا وفارغاصح فىالفارغ فقط استأجرشاة لارضاع ولدهأ وجديه لم يجز المستاجر فاسدا اذا أجر محيحا جازت وقيل لا واللهسبحانه وتعالى أعلم (كتاب المكانب) الكتابة تحريرالمملوك يداحالا ورقبة مالاركنها الايجاب والقبول وشرطها كون البدل معلوما لاكونه منجما أو مؤجلا وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر وثبوت الحرية في حق اليدلا الرقبة وفي جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة في الحال ان كانت حالة والملك في البدل اذا قبضه كاتب قنه ولو صغيرا يعقل بمال حال أومؤجل أومنجم أو قال جملب عليك الفا تؤديه نجوما أولهاكذا وآخرهاكذا فان أديته فانتحر وانعجزت فقن وقبل صح واذا محت خرج من بده دون ملك واو اعتقه عتق مجانا وعزم أن وطيء مكاتبته او جني عليها أو على ولدها أو انىلف مالها وان كاتبه على خمر أو خنز ير او قيمته أو عين لغيره او مائة ليرد سيده عليه وصيفا فهو فاسد فان ادى الخمر عتق وكذا الخنزير وسعى في قيمته رلم ينقص من المسمى واو علىميته ونحوها بطل وصح على حيوان يبين جنسه فقط ويؤدى الوسط أو قيمتهومن كافركاتب قنا مثلة على خرمملوم وأي اسلم فله قيمة الخمر وعتق بقبضها وعلى خدمته شهرا له اولغيره لوحفر بئرأو بناءدار أذا بين قدر المعمول والاجر بما يرفع النزاع منه لا تفسد الكتابة بشرط الا أن يكون في صلب المقد

(باب ما يجوز للمكاتب) ان يفعل للمكاتب البيع والشراء واو بمحاباة والسفر وان شرط عدمه وتزويج امته وكتا بة عبده والولاء له ان ادى بعد عتقه والا فلسيده لا النزوج بغير اذن مولاه والهبة واو بعوض والتصدق ولو بيسير والتكفيل مطلفا والاقراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه منه وتزويج عبده وأب ووصى وقاض وأمينه في رقيق صغيركمـكانب بخلاف مضارب ومأذون وشريك ولو اشتري أباه وابنه يكاتب عليه ولوبحرها كالاخ والمم لا ولو اشترى ام ولده منها لم يجز له بيمها ولا تدخل في كتابته فلا تمتق بعتقه ولا يفسخ نكاحه وجازله أن يطأها لملك النكاح وكذا المكانبة اذا اشترت بعلمها غير أن لها بيعه مطلقا ولو ملكها بدونه جاز نه بيمها وان وادله من أمته ولد يكانب عليه وكسبه له زوج أمته من عبده وكاتبها فوادت دخل في كتابتها وكسبه لها مكانب أوهأذون لكح أمة زعمت انها حرة باذن مولاه فولدت منه ثم استحقت فالواد رقيق فليس له أخذه بالقيمة واو اشترى المكانب أمة شراء فاسدا فوطئها ثم ردها للفساد واستحقت وجب عليــه العقر في حال الـكتابة واو بنكاح أخذ به منذ عتق والمأذون كالمكاتب فيهما ﴿ فصــل ﴾ واذا ولدت مكانبة من سيدها مضت على كتابتها أوعجزت وهي أم ولده ولو كانب أم ولده أومدبره صح وعتقت بمونه وسمى المــدبر فى ثلثى قيمته أوكل البدل بموت سيده فقيراما واو دبر مكاتبه صح فان عجز كني مدبرا والاسعى في ثلثى قيمته أوثلثي البدل بموته مسرا وان كان وسرا بحيث يخرج من الثلث عتق وسقط عنه بدل الكتابة كما لو أعتق المولى مكاتبه كاتبه على الف مؤجل ثم صالحه على نصفه حالا صح مريض كاتب عبده على القين الى سنة فمات وقيمة المكاتب الف ولم يجز الورثة ادى ثلثي البدل حالا والباقي الى أجله أورد رقيقا وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان ولم يجز او أدى ثلثي القيمة حالا او رد رقیقا حر قال لمولی عبد کاتب عبدك فلانا علی الف درهم علی آنی أدیت

اليك الفا فهو حر فكانيه المولى على هـذا الشرط وقيل ثم أدى الفاعتق واذه بلغ العبد فقبل صار مكانبا قال عبد حاضر لسيده كانبنى عن نفسى وعن فلان المفائب فكانبهما فقبل الحاضر صح وأيهما أدى بدل الكتابة عتقا و يحبر المولى على الفبول ولا يطالب الغالب بشىء وقبوله لغوكرده وان كانب الامة عن نفسها وعن ابنين صغير بن لها صح وأى أدى لم يرجع

( باب ) كتابة العبد المشترك عبد اشريكين أذن أحدهما لصاحبه ان يكانب حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكانب وقبض بعضه فعجز فالمقبوض للقابض أمة بين شريكين كانباها فوطئها أحدهما فولدت فادعاه موطئ الا خرفوادت فادعاء فعجزت فهى أمولد اللاول وضمن اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن شريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واندفع العقر الى المكانبة صح وان دبر الثاني ولم بطأها فعجزت بطل التدبير وضمن شريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول وان كانباها فحررها موسرا فعجزت ضمن اشريكه نصف قيمتها و رجع به عليها

🛊 باب موت المكانب وعجزه وموت المولى 🆫

مكاتب عجز عن نجم ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة أيام والا عجزه وفسخها بطلب مولاه أو فسخ مولاه برضاه ولو فاسدة له الفسخ بغير رضاه و علك المكاتب فسخها في الحائزة والفاسدة وان لم يرض المولى وعاد رقة وما في يده لمولاه واذا مات وله مال لم تفسخ وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعتقه في آخر حياته كما يحكم بعتق أولاده والباقي من ماله ميراث لو رثته ولوترك ولدا ولد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وصعى على نجومه فاذا أدى حكم بعتق ولدا ولد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وصعى على نجومه فاذا أدى حكم بعتق أبيه قبل موته و بعتقه ولولا ترك ولدا اشتراه ادى البدل حالا أو رد دقيقا اشترى أبيه قبل موته و بعتقه ولولا ترك ولدا اشتراه ادى البدل حالا أو رد دقيقا اشترى فان ترك ولدا من حرة ودينا يفي ببدلها فجني الولد وقضى به على عاقلة أمه ألم يكن ذلك تعجيزا لا بيه ولو قضى به على عاقلة أمه لم يكن ذلك تعجيزا لا بيه ولو قضى به على عاقلة أمه لم يكن ذلك تعجيزا لا بيه ولو

قضى به لقوم أمه بعد خصومتهم مع قوم الاب فى ولاية فهو تعجيز وطاب لسيده وان لم يكن مصرفاما أدى اليه من الصدقات فعجز كا فى وارث فقير مات عن صدقة أخذها وابن سبيل أخذها ثم وصل الى ماله وهو فى يده فان جنى عبد وكاتبه سيده جاهلا بها فعجز أومكاتب فلم يقض به دفع أوفدى وان قضى به عليه مكاتبا فعجز بيع فيه وان مات السيد لم تفسخ الكتابة كالتدبير وامومية الولد و يؤدى المدال الى و رثته على نجومه وان حرر عتى مجانا فان حرره بعضهم لم ينفذ عتقه مكاتب تحته أمة طلقها ثنتين فه كها لا تحل له حتى تشكح زوجة غيره كاتبا عبدا كتابة واحدة وعجز المكاتب لا يعجزه القاضى حتى يجتمعا

﴿ كتاب الولاء ﴾ هو عبارة عن التناصر بولاء المتاقة أو بولاء الموالاة ومن آثاره الارث والعقل وسببه المتق على ملك من اعتق باعتاق او بفرع له أو بملك قريب فولاه لســـده ولو شرط عدمه ومن أعتق امته وزوجها قنا فولدت لاينتقل ولا الحمل عن مولى الام أبدا وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لافل من ستة أشهر والا خر لا كثر منه و بينهما أقل من نصف حول فان وادت بمدعته الاكثرمن نصف حول فولاه لمولى الام فان عتق القن وهو الاب جر ولاء ابنه الى مواليه عجمي له مولى موالاة نكح معتقة فوادت فولاء ولدها لمولاها والمعتقمقدم على الرد وعلى ذوى الارحام مؤخر عن العصبة النسبية فان مات المولى ثم المعتق فميراثه لاقرب عضبته المولى وليس للنساء من الولاء الا مااعتقن كما في الجديث فلو مات المعتق ولم يترك الا ابنــة معتقه فلا شيء لهـ ا و يوضع ماله في بيت المــال وإذا ملك الذمي عبدا واعتقه فولاه له كالكسب واو أعتق حربي في دار الحرب عبدا حربيا لا يمتق الا أن يخلي سبيله فاذا خلاه عتق ولا ولاء له وله أن يوالي من شاء ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشتري عبدا ثمة واعتقه بالقول عتق ولوكان العبد مسلما فاعتقه مسلم أوحربي في دار الاسلام فولاه له ﴿ فصل ﴾ أسلم رجل على يدرجل و والاه أو غيره على أن يرثه و يعقل عنه صح وغقله عليه وارثه له ولو والىصبى

عاقل باذن أبيه أو وصيه صح كما لو والى العبد باذن سيده آخر وآخر عن ذى الرحم وله النقل عنه بمحضرة الى غيره ان لم يعقل عنه أوعن ولده وان عقل عنه أوعن ولده لا يوالى معتق أحدا امرأة والت تم ولدت يتبعها المواود فياعقدت وشرطه أن يكون مجهول النسب وان لا يكون عربيا وان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولاء موالاة مع أحد وقد عقل عنه

هوفعل يو جد من المكرة فيحدث في الحل معنى يصير بهمدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وشرطه قدرة المكره على ايقاع ماهدد به سلطانا أواصا وخوف المكره ايقاعه وكونه المكره به متلفا نفسا أوعضوا أوموجبا عمسا يعدم الرضا والمكره ممتنماعما أكره عليه قبله لحقه أولحق آخر أولحق الشرع فلو أكره بقتلأوضرب شديد أوحبسحتي باع أواشترى أوأقر أوأجر فسخ أوامضي ويملمكم المشتري ان قبض فيصخ اعتاقه ولزمه قيمته فان قبض ثمنه أوسلم طوغا نفذ وان قبض مكرها لاورده أن بق اكنه يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجارة وينقض تصرف المشترى منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض وانثمن والمثمن أمانة في يده المسكره أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده بأمر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه أولم يمتثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أوتلف عضوا اكره الحرم على قتل صيد وأبى حتى قتل كان مأجورا فلو أكره البائع لا المشترى وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع وله أن يضمن ايا شاء فان ضمن المكره رجع على المشترى بقيمته وان ضمن المشترى نفذ كل شراء بعده ولا ينفذ ماقبله فان اكره على ميتة أودم أولج خنزير أوشرب خمر بحبس أوضرب أوقيد لم يحل وبقتل أوقطع حل فان صبو فقتل أنم كما في المخمصة وعلى الحكفر بقطع أوقتل رخص له ان يظهر ما أمر. به وقلبه مطمئن الايمان و يؤجر او صبر ولم يرخص لغيرهما و رخص له اتلاف مال مسلم بقتل وقطع وضمن المكره لاقتله و يقاد في العمد المكره فقط ولوأكر على الزنا لا يرخص له وفي جانب المرأة يرخص بالاكراه الملج لابنيره لكنه يسقط الحد فى زناها لازناه وصح نكاحه وطلاقه وعتقه و رجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ونذره و يمينه وظهاره و رجعته وايلاؤه وفيؤه واسلامه بلاقتل لو رجع وتوكيله بطلاق وعتاق لاابراؤه مديونه وكفيله و ردنه فلا تبين ز وجته اكره القاضى رجلا ليقر بسرقة أوقتل رجل بعمد أو بقطع بد رجل بعمد فأقر بذلك فقطعت يده أوقتل ان كان المقر موصوفا بالصلاح اقتص من القاضى وان متهما بالسرقة معروفا بها و بالقتل لاقيل له اما أن تشرب هذا الشراب أوتبيع كرمك فهو اكراه ان كان شرابا لايحل والا فلاصا دره السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه صح خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبةان بيع ماله فباعه صح خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبةان على الضرب المكره أخذ المال لا يضمن اذا نوى وقت الاخذ الله برده على صاحبه والا يضمن واذا اختلفا في النية فالقول للمكره مع يمينه صاحبه والا يضمن واذا اختلفا في النية فالقول للمكره مع يمينه

﴿ كَتَابِ الحَجْرِ ﴾ هو منع من نفاد تصرف قولى وسببه صغير وجنون ورق فلم يصج طلاق صبى ومجنون مغلوب واعتاقهما واقرارهما وصح طلاق عبد واقراره في حق نفسه فقط فلو أقر عمال آخر الى عبقه و بحد وقود أقيم في الحال ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه أورد وان أتلفوا شايئا ضمنوا ولابحجر حرمكاف بسفه وفسق ودين مفت ماجن وطبيب جاهل ومكار مفلس وعندهما يحجر على الحرية يفتى فيكون فى أحكامه كصغير الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتدبير ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقو بات وفي الانفاق وفي صحت وصاياه بالمقرب من الثلث فهو كبالغ وان بلغ غير رشيد لم يستلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فصح تصرفه قبله ويعده يسلم اليه وان لم يكن رشيدا والرشيد هوكونه مصلحا في ماله فقط والقاضي يحبس الحر المديون ليبيح ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسانا لاعرضه وعتاره خلافا لهما به يفتي أفلس ومعه عرض شراه فقبضه بالاذن فبالمهاسوة للفرماء وانقبل قبضه أو بعده بغير اذن بائمه كان لهاسترداده وحبسه

بالشمن حجر القاضي عليه ثم رفع الى آخر فاطلقه جاز اطلاقه ﴿ فصــل ﴾ بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبالوالانزال

والجارية بالاحتلام والحبل فان لم يوجد فحق يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يفتى وأدنى مدته اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين فان رهقا فقالا بلفنا صدقا أن لم يكذبهما الظاهر وهما كبالغ حكما

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد النفسه بأهليته فلايتوقت ولا يرجع بالمهدة على سيده فلو أذن لعبده يوما صار ،أذونا مطلقا حتى يحجر علية ولم تخصص بنوع فان أذن في نوع عم اذنه في الانواع كلما و يثبت دلالة فعبد رآه سیده یبیع ملك أجنى و یشتری وسکت ما ذون لافی ذلك الشيء وصر يحا فلو أذن مطلقاً بان يقول أذنت في التجارات اوفي التجارة ولم يقيده بشراء شيء بعينه أو بنوع من أنواع التجارة صح كل تجارة منه اجماعا فيبيع ويشترى ولو بغبن فاحش ويوكل بهماو يرتهن ويرهن ويميرالنوب والدابة ويصالح مع قصاص ,وجب على عبده و يبيع من مولاه بمثل الفيمة و بأقل لا ومولاه منه بمثل القيمة أواقل وللمولى حبس المبيع لقبض ثمنه ويبطل الثمن او سلم قبل القبض ولو ياع المولى منه بأكثر حط الزائد أوف يخ العقد فيما كان من التجارة وتـقبل الشهادة عليه وان لم يحضر مولاه ويأخل الارض اجارة ومساقاة ومزارعة ويشترى يذرا يزرعه ويشارك عنانا لامفاوضة ويستأجر ويؤجر نفسه ويمر بوديمة وغصب ودين أغير زوج وولد ووالد ويهدى طعاما يسيراو يضيف من يطعمه و يحظ من الثمن بعيب قدر ما يحط التجار ولا يتز وج ولا يتسرى وان أذن له ولا بزوج رقيقه ولا يكاتبه ولا يمتق بمال ولا بغيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا ولايصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن الفصاص وكل دين وجب بتجارته أو بمــا هو فى معناها كبيـع وشراء واجارة واستئجار وغرم وديمةوغصب وأمانة جحدهما وعقر وجب بوطىء مشرية بمدالاستحقاق تعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ويقسم بالحصص وبكسب حصل قبل الدين

أو بعده و بما وهب له وازلم بحضر لابما أخذه مولاه منه قبل الدين وطولب بما بتى بعد عتقه ولمولاه أخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء و يحجر بحجره أن علم هو وأكثر أهل سوقه ان كان شائما اما اذا لم يعلم به الا العبد كني في حجره علمه نقط و بموت سيده وجنونه مطبقا ولحوقه بدار الحرب مرتدا وان يعلم أحدبه وبأباقه ولوعاد منه لم يعد الاذن وباستلادها لابالتدبير وضمن بهما قيمتهما للفرماء اقراره بعد حجره ان مامعه أمانة أوغصب أودين عليه صحيح فيقضيه منه أحاط دينه بماله و رقبته لم يملك سيدهمامعه فلم يمتق عبد من كسبه بتحرير مولاه ولواشترى ذارحم محرم من المولى لم يمتق وأو أنلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن وان لم بحط صح تحريره وصح اعتاقه مديونا وضمن المولى للفرماء الاقل من دينه وقيمته وطواب بما بقي لفرمائه بعد عتقه وأن باعه سيده وغيبه المشتزى ضمن الفرماء البائع قيمته فان رد عليه بعيب قبل القبض أو بعده بقضاء رجع بقيمته على الفرماء وحقهم في العبد وإن رد بعد القبض لا بقضاء فلاسبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة فان فضل من دينهم شيء رجمواً به على المبد بعد حريته وضمنوا مشتريه وأجاز وا البيع وأخذوا الثمن وان باعده معلما دينه فللمرماء رد البيع فان غاب البائع فالمشترى ليس بخصم لهم ولو بقلبه فالحسكم كذلك اجماعا عبد قدم مصرا وقال أناعبد فلان مأذون في التجارة فباعواشترى ازمه كل شيء من التجارة وكذا او اشترى وباع ساكتا عن اذنه وحجره ولا يباع لدينة الا اذا أقر مولاه به وتصرف الصبي والمعتوه ان كان نافعا كالاسلام والايهاب صح بلا اذن وان ضارا كالطلاق والمتاقلا وان أذن له وليها وما تردد بين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن فان أذن بهما الولى فهما في شراء و بيح كميد ماذون والشرط أن يُمقل البيح سالبا والشراء جالبا له و وليه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي أو وصية دون الام أو وصيها ولوأقر الانسان بما معهما من الكسب والارث صح رأى القاضى الصبيأوالمعتوء أوعبدهما يبيع ويشترى فسكت لايكون اذنا فى التجارة

وله أن ياذن لليتم والمعتوه اذا لم يكن له ولى واحبدهما اذا كان لكل واحد منهما ولى وامتنع من الاذن له عند طلب ذلك منه ﴿ كَتَابِ الْمُصِبِ ﴾ هو ازالة يد محقة باثباب يد مبطلة في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير اذن مالكه لابخفية فاستخدام العبد وتحميل الدابة غصب لاجلوسه على بساط وحكمه الانم لمن عــلم انه ملك الغير ورد العين قائــة والغرم هالـكة ولغير من عــلم الاخير والمغصوب منمه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الفاصب الااذا كان في الوقف المفصوب بان غصبه وقيمته أكثر وكان الثاني أملي من الاول فان الضمان على الناني و يجب رد عين المفصــوب في مكان غصبه و يبرأ بردها واو بغير علم المالك أو مثله ان هلك وهو مثلى وان انقطع المثل فقيمته يوم الخصومة وتحب القيمة في القيمي يوم غصبه والمثلى الخنوط بخلاف جنسه قيمي فان ادعى هلاك. حبس حتى بملم انه أو بتى لظهر نم قضى عليه بالبدل وأو ادعى الماصب الهلاك عند صاحبه بمد الرد وعكس المالك وأقاما البرهان فبرهان الغاصب أولى والغصب فيما ينقل فلو أخــذ عقارا وهلك فيده لم يضمن قيل والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم و بالجحود في الوديمة و بالرجوع عن الشهادة وإذا نقص بسكناه وزراعتــه ضهن النقصان كما في النقلي كما أو غصب عبدآ وأجره فنقص في مـدة الاجارة وان استغله تصـدق بالغلة كما لو تصرف في المغصوب والوديعة وربح اذاكان متعينا بالاشارة أو بالشراء بدراهم الوديعة أوالغصب ونقدها فانأشار البها ونقد غيرهاوالى غيرها أو أطلق ونفدهالاو به يفتى فان غصب وغير فزال اسمه وأعظم منافعه أواختلط بملك الفاصب بحيث يمتنع امتيازه أو يمكن بحرج ضمنه وملكه بلاحل انتفاع قبل أداء ضانه كذبج شاة وطبخها أو شهما أو طحن برا و زرعه وجعل حديد سيفاً وصفرائية والبنا على ساجة وقيمته أكثر منها وان ضرب الحجرين درهما أو دينارا لم يملكه وهو لمالكه مجانا وإن ذبح شاة غيره طرحها المالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها وكذا لوحرق ثوبا ونوت بعض العين وبمض نفعه لاكله وفي

خرق يسير لم يفوت شيئا ضمنه النقصان مع أخــذ عينه وليس غيره ومن بخي أو غرس في دار غيره أمر بالقام والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أوشجر أمر بقلعه ان نقصت الارض عُصب ثو با فصبغه أو سويقا فلته بسمن فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وان شاء أخــ للصبوغ أو الملتوت وعزم مازاد الصبغ والسمن رد غاصب الفاصب المفصوب على الماصب الاول يبرأ عن ضانه كما لو هلك المفصوب في يد غاصب الماصب فادى القيمة الى الغاصب أذا كان قبضه القيمة معروفا غصب شبئا ثم غصبه آخر منه فأراد المالك أن بأخــذ بعض الضمان من الاول و بعضه من الثاني له ذلك الاجازة لاتلحق الانلاف فلو أتلف مال غيره تعديا ففال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كسر الخشب فاحشا لابملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع ﴿ فصــل ﴾ غيب ماغصبه وضومن قيمته ملكه مستنداً الى وقت النصب والقول له فىقيمته ان لم يبرهن المالك على أنزيادة فان ظهر وهي أكثر مما ضمن وقد ضمن بقوله أخذه المالك و رد عوضه أو أمضى واو ضمن بقول المالك أو برهانه أو نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك وان باع المنصوب فضمنه المالك نفذ بيمه وان حررتم ضمن لاو زوائد المفصوب مطلقا أمانة لابضمن الا بالتمدى أو بالمنع بعد طلب المالك وما تقصته الجارية بالولادة مضمون وبجبر بولدها زنى بامة مفصوبة فردها حاملا فماتت بالولادة ضمن قيمنها بخلاف الحرة ومنافع الفصب غيير مضمونة استوفاها أو عطلها الا أن يكون وقفا أو مال يتم أو معــدا للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد وخمر المسلم وخنزيره أذا أتلفهما وضمن لو كانا لذى بخلاف مالو أشتراها منه وشربها فلا ضمان ولا نمن غصب خمر مسلم فخالها بما لاقيمة له أو جلد ميتة فداغه به أخذهما المالك مجانا ولو أتلفهما ضمن ولو خللها بذي قيمة كالملح والخل ملكه ولا شيء عليه ولو دبغ به الجلد أخــذه المالك ورد مازاد الدبنغ واوأتلفه لايضمن وضمن بكسرمعزف قيمته صالحا لغسير اللهو وباراقة

سكر ومنصف وصح بيعها كالامة المفنية ونحوها واو غصب أم ولد فها كلا بضمن بخلاف المدبرة حل قيد عبد غيره أو رباط دابته وفتح باب اصطبلها أو قفص ظائره فذهبت أو سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع بلا رفع أومن يباشر الفسق ولا يمتنع بنهبه أو قال مع سلطان قد يفرم وقد لا يفرم انه وجلد كنزا ففرمه شيئا لا يضمن واو غرم البتة ضمن وكذا اوسعى بفير حق عند شمد زجرا له و به يفتى ولو مات الساعى فللمسمى به ان يأخذقدر الخسران من تركته أمر عبد غيره بالا باق لو قال أفتل نفسك ففعل وجب عليه قيمته ولوقال له انلف مال مولاك فاتلف لم يضمن استعمل عبد الفير لنفسه وان لم يعلم انه عبد أو قال ذلك العبد انى حرضمن قيمته ان هلك ولو استعمله لفيره لاغلام عبد أو قال ذلك العبد انى حرضمن قيمته ان هلك ولو استعمله لفيره لاغلام عبد أو قال ذلك العبد انى حرضمن قيمته ان هلك ولو استعمله لفيره لاغلام عبد أو قال ذلك العبد انى حرضمن قيمته على عاقله الفصاد

﴿ كتاب الشفعة ﴾ مى تعليك البقعة جبراعلى المشترى

ما قامت عليه وسببها انصال ملك الشفيع بالمشترى وشرطها ان يكون الحل عقد مقارا وركمها أخذ الشفيع من احد المتعاقدين وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفنها ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدا يجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ بالتراضى أو بقضاء قاض بقدر رؤس الشفعاء لا الملك للخليط في نفس المبيع ثم له في حق المبيع كالشرب والطريق خاصين كشرب نهرلا تجرى فيه السفن وطر يق لاينفذ ثم لجار ملاصق بابه في سكة أخرى كواضع مهرلا تجرى فيه السفن وطر يقل بعضهم عائبا يقضى له بالشفعة ثم اذا حضر وطلب قضى نصيب التارك واوكان بعضهم غائبا يقضى له بالشفعة ثم اذا حضر وطلب قضى له بها سقط المشفعة قبل الشراء لم يصح أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقى نصيب التارك واوكان بعضهم غائبا يقضى له بالشفعة فيها ويصح الطلب من وكل به علك ذلك جبرا على المشترى ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به وصح بيح دور مكة فتجب الشفعة فيها و يصح الطلب من وكيل الشراء الا أن يسلم الى موكله وان سلم لا ولا شفعة في الوقف ولا بجواره

﴿ باب طاب الشفعة ﴾ ويظلبها الشفيع في مجلس

علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه وهوطلب المواثبة ثم على البائع اوالمقارفي يدهأو على المشترى فيقول اشترى فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقدكنت طلبت الشفعة وأطلبها الاك فاشهدوا عليه وهو طلب اشهاد ولا يد منه حتى لو يمكن ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن لا ثم يطلب عندقاض فيقول اشترى فلان داركذا وأنا شفيعها بداركذا فمروه يسلم الى وهو طلب تمليك وخصومة و بتأخيره مطلقا لاتبطل الشفعة به يفتىواذا طلب سألاالقاضي الخصم عن مالكية الشقيم لما يشقع به فاذا أقربها أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع سأله عن الشرا فان أقربه أونكل عن اليمين على الحاصل أو السبب أو برهن الشفيع قضي له بها وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشترى حبس الدار لقبض تمنه فلوقيل للشفيح أدالتمن فاخر لم تبطل والخصم البائع قبل التسليم ولا تسمع البينة حتى يحضر المشترى فيفسخ بحضوره ويقضى بالشفعة والمهدة على البائع قبل تسليم المبيع الى المشترى وعلى المشترى لمو بعده الشفيع خيار الرؤية والعيبوان شرط المشترى البراءة منه وإن اختلف الشفيع والمشترى منه في الثمن صدق المشترى وأو برهنا فالشفيع أحق ادعى المشترى نمنا وبايمه أقل منه بلا قبضه فالقول له ومع قبضه للمشترى وحط البعض يظهر فى حق الشفيع وحط الكل والزيادة لا وفى الشراء بمثلى بأخــذ مثله وفي القيمي بالقيمة ففي بيرج عقار بعقار يأخذ كلا بقيمة الآخر وفي ثمن مؤجل يأخذ بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الاجل ولوسكت عنه وصبر حتى يطاب عند الاجل بطلت شفعته و بمثل الخمر وقيمة الخنز ير ان كان الشفيع ذميا و بقيمة الومسلما وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذمي أسلم أو فاسق تاب وبالثمن وقيمة البناء والغرس لوبني المشترى أو غرس أو كلف المشترى قلمهما كما تنقض جميع تصرفاته حتى الوقف والمسجد والمقبرة ورجع الشفيع بالثمن فقط ان بني أو غرس ثم استحقت و بكل الثمن أن خر بت

الدار أو جف الشجر ولم يبق شيٌّ من نقض أو خشب بخلاف ماذا تلف بعض الارض بغرق حيث يسقط من الثمن محصته و بحصة العرصة أن نفض. المشترى البنا ونقض الاجنى كنقضه والنقض له و بثمرها ان ابتاع أرضا ونخلا وغرا أو أغر في بده وان جزه المشترى أو هلك باكنة سماوية وقد اشتراها يتمرها سقط حصته من الثمن في الاول و بكل الثمن في الثاني قضي بالشفعة للشَّفيع ليس له تركها الطلب في بيـم فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي هبة بعوض وقت التقابض من لم ير الشفعة بالجوار طلما عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها أن قال نعم حكم له بها والا لا ﴿ بَابِ ﴾ ما تثبت هي فيه لاتثبت قصدا الا في عقار ملك بعوض هو مال وان لم يقسم كرحى وحمام و بئر و بيت صغير لا في عرض وفلك و بناء ونخل بيما قصدا وارث وصدقة وهبة لابعوض ودار قسمت أوجعلت أجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح عن دم عمد أو مهر أو ان قو بل بيعضها مال أو بيعث بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت أن طلب عند سقوط الخيار أو بيمت فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقظ ثبتت أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء بعد ماسلمت بخلاف الرد بلا قضاء أو باقالة وثبتت للمبد المأذون المستغرق بالدين في مبيع سيده ولسيده في مبيعه ولمن شرى أو اشترى له لالمن باع أو بيع له أو ضمن الدرك

(باب ما ببطلها) يبطلها ترك طلب المواثبة أو الاشهادم القدرة وتسليمها بعد البيع بقط ولو من أب أو وصى أو وكيل بطلبها اذا سلم أو أقر على الموكل بتسايمة صبح عند القاضى وصلحه منها على عوض وعليه رده و بيعه شفعة بمال وموت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله لا المشترى و بيع ما يشفع به قبدل القضاء بالشفعة مطلقا ولو باع بشرط الخيار لا وشراء الشفيع من المشترى وكذا ان استاجرها أو ساومها أو طاب منه أن يوليه أو ضمن إلدرك قبل للشفيع انها بيعت بالف فسلم ثم علم أنها بيعت باقل أو بير أو شمير

قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو بان أنها بيعت بدنا نير قيمتها الف فلا شفعة له وإن علم بإن المشترى زيد فسلم ثم بإن أنه بكر فله الشفعة ولوعلم أنالمشترى هو مع غيره كان له أخذ نصيب غيره واو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه لا وإن باع عقارا الا ذراعا في جازب الشفيع فلاشفعة وكذا لووهبهذا القدر للمشترى وانابتا عسهما منهبثمن إبتاع بقيتها فالشفعة للجارفي السهم الاول فقط وان ابتاعه بثمن ثم دفع ثوبا عنسه فالشفعة بالتمن لا بالثوب وكذا او اشترى بدراهم معلومة مع قبضه فلوسا أشير اليها وجهل قدرها وضييع الفلوس بعد القبض أكره الحيالة الاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فعند أبي يوسف لاتكره وعنهد مجمد تسكره ويفتى بقول أبى يوسف فى الشفعة وبضده فى الزكاة ولاحيلة لاسقاط الحيلة اذا اشـــترى جماعة عقارا والبائع واحد ينعدد الاخذ بالشفعة بتعددهم فللشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقى وبعكسه لا والمعتبر فيهذاالعاقد دون المالك اشترى نصف دار غير مقسومة فقاسم البائم أخذ الشفيح نصف المشترى الذى حصلله بالقسمة وليس له نقضها مطلقا بخلا فمااذا باعاحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشترى الشريك الذي لم يبع حيث يكون للشفيع نقضه كما لواشترى اثنان دارا وهما شفيعان تهجاء شفيع ثالث بعد مااقتسما بقضاء أو غيره فله أن ينقض القسمة اختلف الجار والمشترى في ملكية الدارالتي يسكن فيها فالقول للمشترى وللجار تحليفه علي العلم عند أبي يوسف وبه يفتي كما لوانكر المشترى طلب المواثبة وان انكر طلب الاشهاد (كتاب القسمة) عند لقائه خلف على البنات

هى جمع نصيب شائع فى معين وسديبها طلب الشركاء او بعضهم الانتفاع على وجد الخصوص وركنها هو الفعل الذى يحصل به الا فراز والتمييز بين النصيبين وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة وحكها تعين نصيب كل على حدة وتشتمل على الا فراز والمبادلة وهو الغالب فى المثلى والمبادلة فى غيره فيأخذ

الشريك حصته بغيبة صاحبــه في الاول لا الـثاني وان اجبر عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم وينصب قاسم يرزق من بيت المـــال ليةسم بلا أجر وهو واجب وان نصب بأجر صح وهو على عددالرؤس وبحب كونه عدلا أمينا عالما بها ولا يمين واحد لها ولا يشترك النمسام وصحت برضاء الشركاء الا اذاكان فيهم صفير لا نائب عنه وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم وعقار يدعون شراءه أوما كه مطلقا فان ادعوا آنه ميراث عن زيد لا حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته ولا أن برهنا أزالعقار معهما حتى يبرهنا أنهلهماولو برهناعلي الموت وعدد الورثة وهو معهم وفيهم صغيراو غائب قسم ونصبقا بضلهما فانبرهن واحد وكانوا مشتريين وغاب أحدهم أوكان مع الوارث الطفل او الغائب أو شيء منه لا وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل بحصته و بطلب ذي الكثير فقط ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم وقسم عروض اتحد جنسها لا الجنسان والرقيق لا والجوهر والحمامالا برضاهم دور مشتركة او دار وضيمة أو دار وحانوت قسم كل وحدها اذا كانت كلها في مصر واحد اولا ويصور القاسم مايقسمه على قرطاس ويعدله علىسهام القسمة ويزرعه ويقوم البناء ويغززكل نصيب بظريقه وشربه ويلقبالانصبا بالاول والمثانى والثالث ويكتب أساميهم ويتزع فن خرج اسمه أولا فله السهم الاولءمن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى أن ينتهى الى الاخر والدراهم لا تدخـل في القسمة الا برضاهم قسم ولاحدهم مسيل أو طريق في ملك الاخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والا فسخت القسمة اختلفوا في مقدار عرض الطريق جمل على قدر عرض باب الدار بطوله ولو شرطوا أن يكون الطريق في الدار على التفاوت جاز وان كان سهامهم في الدار متساوية والقسمة على التفاوت بالمتراضى فى غير الاموال الربوية جائزة سفل له علو وسفل مجرد وعلومجرد قومكل واجدعلى حدة وقسم بالقيمة انكر بعض الشركاء بعدالقسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء يقبل ولوشهد قاسم واحد لا ولو ادعى اجدهم ان من

نصيبه شايئاً في يدصاحبه وقد اقر بالاستيفاء لم يصدق الا ببرهان وان قال قبضته فاخذ شريكي بعضه وانكر حلف وإن قال قبــل اقراره بالاستيفاء أصابني من ذلك من كذا الى كذا ولم يسلمه الى تحالفا وتفسخ القسمة ولواقتسما دارا وأصاب كلا طائفة فادعى احــدهما بيتا في يد الاخر أنه من نصيبه وانــكر الاخر فمليه البينة وان اقاماها فالمبرة ابينة المدعى ولو استحق بمض ممين من نصيبه لا تفسخ القسمة الفاقا وفي استحقاق بمض شائع في الـكل تفسخوفي بعض شائع من نصيبه لاتفسخ بل يرجم الى نصيب شريكه ظهر دين في التركة المتسومة تفسخ الا اذا قضوه أو ابرأ الغرماء ذم الورثة او بـتى منهامايـنى بهولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولووقعت بالتراضي في الاصح وتسمع دعواه ذلك أن لم يقر بالاستيفاء وأن أقر لا أدعى أحد المتقاسمين دينا في التركة صح واو ادعى عينالا وقمت شجرة في نصيب اجدهما اغصائها متدلية في نصيب الاخر ليس له ان يجبره على قطمها به يفتي بني احدهما بغيراذن الاخر وطلب رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب الثاني فيها والا هدم القسمة تـقبل النقض فلو قسموا او اخــذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح المقبوض بالقسمة النفاسدة يثبت الملك فيه ويفيد التصرف كالمقبوض بالشراء النفاسد وقیل لا واو تهایاً فی سکنی دار او دارین او خدمة عبداوعبدین او غلة دار او دارین صح وفی غلة عبـد او عبدین او رکوب بغل او بغلین او نمرة شجرة او لبن شاة لا (كتاب المزارعة) هي عقد على الزرع ببعض الخارج ولا تصبح عند الامام وعندهما يصح به يفتي بشرط صلاحية الارض للزرع واهلية الماقدين وذكر المدة ورب البذر وجنسه وقسط الاخر والتخلية بين الارض والعامل والشركة في الخارج فتبطل أن شرط لاحدهما قفزان مسهاة وما يخرج من موضع معين او رفع رب البذر بذره او رفع الحراج الموظف وتنصيف الباقى بخسلاف خراج المقاسمة والمشر او النتبن لاحدهما والحب الدخراو تنصّيف الحبوالتبن لغير ربالبذراو تنصيف التبن والحب

لاحدهما وإن شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب البذراولم يتعرض للتبن صحت وكذا أو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل الاخر أو الارض أو الممل له والباقي للاخر و بطلت لوكان الارض والبقر لزيد او البذر والبقر له والاخران الاخر او البذر له والباقي اللاخر فالذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل أن لم يخرج شيء و يجبر من أني عن المضي الا رب البذر ومتي فسدت فالخارج لرب البذر واللاخر اجر مثل ارضه او عمله ولا يزاد على الشرط وان لم يخرج شيء فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثـل العامل واو امتنع رب الارض من المضى فيها وقد كرب العامل فلا شيء له حكما ويسترضى ديانة وتنفسخ بدين محوج الى بيمها أذا لم يثبت الزرع لكن يجب أن يسترضي ديانة أذا عمل أما اذًا نبت ولم يستحصد لم يبع الارض فاذا مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجرمثل نصيبه من الارض الى ادراكه دفع ارضه الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذربينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعملاعلى هذا فالمزارعة فاسدة وبكون الخارج بينهما نصفين وليس للمامل على رب الارض اجر ويجب عليه أجر نصف الارض اصاحبها وكذلك أوكان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه عن الاخروالربع بينهما على قدر بذرهما ونفقة الزرع عليهما بالحصص فان شرط على العامل فسدت بخلاف مالو مات رب الأرض والزرع بقل فان العمل فيه على العامل وصح عنــد الـثاني للـتعامل وهو الاصح الغلة في المزارعة مطلفا امانة في يد المزارع فلا ضمان أو هاكمت ومثله المعاملة وأذا قصر المزارع في سقى الارض حتى هلك الزرع لم يضمن في الفاسدة ويضمن في الصحيحة

(كتاب المساقاة) هى دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من عره وهى كالمزارعة حكما وخلا فاوشر وطا الا فى ار بعة اشياء اذا امتنع احدهما يجبر عليه بخلا ف المزارعة واذا انقضت المدة يترله بلا اجرو يعمل بلا اجر واذا استحق النخيل يرجع العامل باجر مثله وفى المزارعة بقيمة الزرع وبيان المدة

اليس بشرط هنا ويقع على اول ثمر يخرج ولو ذكر مدة لا لا يخرج الشمر فبها فسدت واو بلغ الثمر فيها اولا محت علو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط والا فللعامل أجر المثل واو دفع غراسا في أرض لم تباغ الشمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما تفسدان لم يذكر اعواما معلومة وكذا لو دفع أصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه بجوز ويقع على أول جزء يكون واودفع رطبة انتهى جزازها على أن يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيانمدة والرطبة لصاحبها ولوشرطا الشركة فيهافسدت وتصح في الكرم والشجر والرطاب وأصول الباذنجان والنخل لوفيه ثمرة غير مدركة وآن مدركة لادفع ارضا مدة معلومة ليغرس ويكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشمر والغرس لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله ذهبت الربح بنواة رجل والقتها في كرم آخر فنبتت منها شجرة فهي اصاحب الكرم وكدا او وقعت خوخة في ارض غيره ننبتت وتبطل بموت احدهما ومضي مدتها والنمر ني فان مات العامل يقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع وان مامًا فالخيار في ذلك أورثة العامل وان لم عت احدهما بل انقضت مدتها فالخيار للمامل وتفسخ بالعذر كالمزارعة ومنه كون المامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا بخاف على نمره وسعفه منه

(كتاب الذبائح) حرم حيوان من شانه الذبح لم يذك وذكاة الضرورة جرح في أى موضع وقع من البدن والاختيار ذبح بين الحلق والكبة وعروقه الحلقوم والمرى والودجان وحل بقطع اى ثلاث منها و بكل ماأفرى الاوداج وانهر الدم ولو بليطة او مروة الاسنا وظفرا قائمين ولوكانا منزوعين حل مع الكراهة وندب احداد شفريه قبل الاضجاع وكره بعده كالجر برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها والنخع وقطع الرأس والسلخ قبل أن تبرد وترك التوجه الى المقبلة وشرط كون الذابح مسلما حلا لاخارج الحرم ان كان صيدا او

كتابيا ذميا اوحربيا فتحل ذبيحتهما ولومجنونااو امرأة او صبيا يعقلالتسمية والذبح او اقلف او اخرس لاذبيحة وثني ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمدا فأن تركها ناسيا حل وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصلا كره كـ قوله بسم الله اللهم تـقبل من فلان وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلا ن او وفلان فأن فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع وقبل التسمية لابأس بهوالشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء وغيره فلا تحل بقوله اللهم اغفر لى بخلاف الحديد او سبحان الله مريدابه التسمية واوعطس عند الذبح فقال الحمد لله لا تحل في الاصح بخلا ف الخطبة والمستحبان يقول بسم الله الله اكبر فى ابتداء الفعل كما لو قال الله اكبر واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصيرشارعا في الصلاة وتشترط حال الذبح والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس. وحب نحر الابل وكره ذبحها والحسكم في بقر وغنم عكسه ولا بد من ذبح صيد مستأنس وكنى جرح نعم توحش أو تعذر ذبحه والجنين مفرد بحكمه لم بتذك بذكاة أمه ولا يحــل ذو ناب أو يخلب من سبع أوطير ولا الحشرات والحمر الاهلية والبغل والخيل والضبع والزنبور والضب والشعلب والسلحفاة والابقع والغراب والفيدل واليربوع وابن عرس والرخم والبغاث ولاحيوان مائي الا السمك غير الطافى والجريث والمارهي وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكاة وغراب الزرع والارنب والعقعق معها وذبح مالا يؤكل يطهر لحمه وشحمه وجلده الا الآدى والخنزير ذبح شاة فتحركت او خرج الدم حلت والا لا ان لم تدر حياته وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم ذبح شاة لم تدر حيامها وقت الذبح ان فتحت فاها لا تؤكل وان ضمت أكلت وان فتحت عبنها لا تؤكل وأن ضمتها أكلت وان مدترجلها لانؤكل وان قبضتها اكلتوان نام شمرها لا تؤكل وإن قام أكلت وإن علمت حيانها وقت الذبح أكلت مطلقاسمكة في سمكة فان كانت المظروفة صحيحة حلتا والاحل الظرف لا المظروف لاذبح لمقدّوم الامير ونحوه يحرم واو ذكر اسم الله تعالى وللضيف لا العضو المنفصل من الحي كيتة الا في مذبوح قبل موته فيحل اكله لومن الماكول

﴿ كَتَابِ الْأَصْحِيةِ ﴾ هي ذبح حيوان مخصوص بنية القربة في وقت مخصوص وشرائطها الاسلاموالاقامة واليسار الذي يتعلق. يه صدقة الفطر فتجبعلي الانسان وسببها الوقت وركنهاما يجوز ذبحه وحكمها ألخروج عن عهدة الواجب والوصول الى الثواب في العقبي فتجبعلي حرمسلم مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله شماة او سبح بدنة فجر يوم النحر الى آخر أيلمه و يضحى عن ولده الصغير من ماله وقيل لا واكل منه الطفل وما بق يبدل يما ينتفع بعينه وصح اشتراك ستة في بدنة شريت لاضحية استحسانا وذا قبل شرائها أحب ويقسم اللحم وزنًا لا جزافا الا اذا ضم معه من الاكارع والجلد وأول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر و بعدد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره والمعتبرآخر وقتها للفقير وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في أول. الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخير يجبعليه وان مات. فيه لا تبين أن الامام صلى بذير طهارة تعاد الصلاة دون التضحية كما أو شهدوا انه يوم الميد عند الامام فصلى ثم بان انه يوم عرفة أجزأهم الصلاة والتضحية وكره الذبح ليلا ولو ترك الـتضحية ومضت أيامها تصدقبها حية ناذر الممينة وفقير شراها لهاو بقيمتها غني شراها أولا وصح الجذع من الضان والثني فصاعدا من الـ ثلاثة وهو ابن خمسة من الابل وحولين من البقر والجاموس وحول من الشلة. و يضحى بالجما والخصى والشولا اذا لم يمنعهما من السوم والرعى وان منعها لا والجرباء السمينةلا بالعمياء والعوراء والعجفاء والعرجاء التي لاتمشي الي المنسك ومقطوع اكثرالاذن والذنب او المين او الالية والهماء والسكاء والجلالة والجذاء ولو اشتراها سليمة تم تعيبت بعيب ما نع فعليه اقامة غيرها مقامها ان غنياوان فقيراً اجزأه ذلك وان مات احد السبعة وقال الورثة اذبحوا عنه وعنكم صح وان كان شريك الستة نصرانيا أو مريدا للحم لم بجز عن واحمد منهم وياكل من لحم

الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر وندبأن لا ينقص الصدقة من الثلث وان يدبح بيده ان علمذلك والا شهدها وكره ذبيح كتابى ويتصدق بجلدها أو يعمل منه تحو غربال ويبدله بما ينتفع به باقيا لا بمستهلك كخل ونحوه فان بيع اللحم أو الجلد به تصدق بثمنه ولا يعطى أجر الجزار منهاويكره جز صوفها قبسل الذبح لينتفع به بخلاف مابعده والانتفاع بلبنها قبله ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه صح كما لو ضحى بشاة الغصب لا الوديعة وضمنها

﴿ كَتَابِ الْحَظْرِ وَالْآبَاحَةُ ﴾ كُلُّ مَكُرُ وَهُ حَرَامُ عَنْدُ مُحْمَدُ وعندهما الى الحرام أقرب فنسبته الى الحرام كنسبة الواجب الىالفرض آلاكل فرض مقدار مايدفع الملاك عن نفسه ومأجور عليه وهو مقدار ما يتمكن بهمن الصلاة قائمًا ومن صومه ومباح الى الشبع لبزيد قوته وحرام وهو ما كان فوقه الا لـقصد قوة صوم الغد أو ائلا يستحىضيفه وكره لبن الاتان والحلالة والرمكة ولحمها سقى ما ياكل لحمد خمراً فذبح من ساعته حل اكله و يكره الاكل والشرب والادهان والتطيب مناناء ذهبوفضة للرجلوالمرأة وكذا الاكل بملقةالفضة والذهب والاكتحال بميلهما الامن رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل الشرب من اناء مفضض والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض ينقيموضع الفضة كالوجمله في نصل سيف وسكين أو في قبضهما أوفي لجأم أوركاب ولميضع يدهفي موضع الذهب والفضة وقبل قول كافرقال أشتر يت اللحم من كتابي فيحل أو مجوسي فيحرم والمملوك والصبي فيالهديةوالاذن والفاسق والكافر والعبدفىالمعاملات كما اذا اخبر اندوكيل فلانفى بيع كذافيجوزالشراء منه وشرط العدالة في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء فتيمم أن أخبر بها مسلم عدل ولو عبــدا فيتحرى في الفاسق والمستورثم يعمل بغالب رأيه ولو اراق الماء فتيمم فيما اذا غاب صدقه وتوضافتيممفيا اذا غلب كذبه فهواحوط دعى الى وليمة وتمة لعب وغناء قعدواكل فان قدرعلى المنع فعل والاصبران لم يكن ممن يقتدى به فان كان ولم يُقدر على المنع خرج ولا يقمد وان علم أولا لا يحضر أصلا

﴿ فصل في اللبس ﴾ يحرم لبس الحرير ولو بحائل على المذهب وفي الحرب على. الرجل لا الرأة الا قدر أربع أصابع مضمومة وكذا الثوب النسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والا فلا ولا إس بكلة ديباج للرجل وتكره التكة منه وكذا القلنسوة وانكانت تحتالهمامة والكيس الذي يملق واختلف فيعصب الجراحة ويحل توسده وافتراشه وابس ماسداه ابريسم ولحمة غيره وعكسه في الحرب فقط وكره لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفرللرجال ولابأس للنساء بسائر الالوان ولا يحلى الرجل بذهب وفضة الابخاتم ومنطقه وحاية سيف من الفضة ولا يتختم بغيرها كعحجر وذهب وحديد وصفر والعبرة بالحلقة لا بالفص وترك التختم لفيرالسلطان والقاضي افضل ولايشدسنه بذهب ل فضة ويتخذ انفا منهما وكره لباس الصييذهبا اوحريرا لاخرقة لوضوء او مخاط ولا الرتمة ﴿ فصـل في النظر ﴾ وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرته الى تحت ركبتــه ومن عرسه وأمتــه الجلال الى فرجها ومن محرمه الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدان أمن شهوته والالا لاإلى الظهر والبطن والفخذ وحكم أمة غيره كذلك وما حل نظره حل مسه الامن أجنبية وله مس ذلك ان أراد الشرا وان خاف شهوته وأمة بلغت حد الشهوة لا تعرض في أزار واحد ومن الاجنبية الى وجهها وكفيها ففط وعبدها كاجني معها فان خاف الشهوة امتنع نظره الى وجهها الالحاجة كقاض وشاهــد يحكم ويشهد علىها وكذا مريدنكاحهاوشراؤها كمداواتها فينظراني موضع مداوتها بقدر أاضرورة وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل أن أمنت شهوتها والذمية كالرجـل الاجنى في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمــة وكلُّ عضو لايجوز النظر اليه قبل الانفصال لايجوز بعده والمجبوب والخصى والخنث في النظر الى الاجنبية كالفحلوجاز عزله عن أمته بذير إذنها وعن عرسه بها أو عبــد أو محرمها أو من مال صبي حرم عليه الوطئ ودواعيه حتى يســـتبرالها

يحيضة فيمن تحيض أو بشهر فىذوات أشهر و بوضع الحمل فىالحامل ولايعتد بحيضة ملكها فيها ولا التي قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك كما لايعتد مالحاصل من ذلك قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولابالحاصل بعــد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشتريها صحيحا ويجب بشراء نصيب شريكه من أمة مشتركة بينهما ويجتزى بحيضة حاضتها وهي مجوسية أومكانبة بان كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت الجوسية أوعجزت المكاتبة ولا يجب عند عود الآبقة ورد المفصوبة والمستأجرة وفك المرهونة ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا وهي اذا لم تـكن تحته حرة ان ينكحها ثم يشتريها وان كانت تحته حرة ان ينكحها البائم قبل الشراء والمشترى قبل قبضه من يوثق به أو يزوجها بشرط أن يكون أمرها بيدها ثم يشترى ويقبض فيطلق الزوج أويكا تبها بعد الشراء ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطيء بلا استبراء له امتان أختان قبلهما بشهوة حرمتا عليـــه وكـذا الدواعي بشرطه كالمنظر والتقبيل حتى يحرم فرج أحددهما بملك أونكاح أوعتق وكره تقبيل الرجل وممانقته في ازار واحد واوكان عليه قميص أو جبة جاز كالمصافحة ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان واحد منهما في جانب من الفر اش ولابأس بتقبيل يدالرجل العالم والسلطان للحال وتقييل رأسه أجود ولارخصة فيه لفيرهما طلب من عالم أو زاهد أن يمكنه من قدمه ليقبله أجابه وقيل لا وتقبيل يدنفسه مكروه لتقبيل الارض بين يدى العلماء ﴿ فصل في المبيع ﴾ كره بيع المذرة خالصة لاالسرقين وصح مخلوطة بتراب أو رماد غلب عليها كما صح الانتفاع بمخلوطها وجاز أخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف مسلم وتحلية مصحف وتعشيره ونقطه ودخول الذمي مسجدا وعيادته وعيادة فاسق وخصاء البهائم وانزاء الحيرعلي الخيل والحقنة ورزق القاضي وسفر الامة وأم الولد بلا محرم وشراء مالا بد للصغير منه و بيمه لاخ وعم وأم وملتقط هو في خجرهم واجارته لامنقط وبيع عصير ممن يتخذه خمرا بخلاف بيعامرد ممن

يلوظا به و بيع سلاح من أهل الفتنة وحمل خمر ذمى بأجر واجارة بيت بسواد الكوفة لا بغيره على الاصح ليتخذ بيت نار أركنيسة أو بيعة أو يباع فيه الخمر و بيع بنا بيوت مكة وأراضبها وقيد المبد وقبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستمارة دابته وكره كسوته ثو با واهداؤه النقدين واستخدامه الخصى واقراض بِقَالَ دَرَاهُمُ لِيَأْخُذُ مِنْهُ مَاشَاءُ وَاللَّمْبِ بِالنَّرْدُ وَالشَّطْرُنْجُ وَكُلُّ هُو وَجَمَّلُ الغَّلُّ في عنق عيده وقوله في دعائه بمقمد المز من عرشك و بحق رسالك وأنبيا لك وأوليا لك واحتكار قوت البشر والبهائم في بلد يضر بأهله و يأمر القاضي ببيع مافضل من قوته وقوت أهله فان لم يُبع أده و باع عليه وفاقا ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه ومجلوبه من بلد آخر ولا يسعر حاكم الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا غاحشا فيسعر بمشورة أهـل الرأى بكره امساك الحمامات ان كان يضر بالناس فان كان يطيرها فوق السطح مطلما على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميه الله الحامات عزر ومنع أشــد المنع فان لم يمتنع بذلك ذبحها المحتسب ولا أس بالمسابقة فى الرمى والمفرس والابل والاقدام وحل الجمل ان شرط المال من جانب واحد وحرم اوشرط من الجانبين الا اذا أدخل ثالثا بينهما وكذا المنفقهه ويستحب المأظافيره يوم الجمعة وحلق عانته وتنظيف بدنه والاغتسال في كل أسبوع مرة رجل تعلم علم الصلاة أونحوه ليعلم الناس وآخر يعمل به فالاول أنضل اذا كان الرجل يصوم و يصلي و يضرالناس بيده ولسائه فذكره بما فيه ليس بفيبة حتى لو أخبر السلطان ايزجره لاانم عليه وكذا لوذكر مساوىء أخيه المسلم على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة على وجه الغضب يريد السب وكما تكون النيبة باللسان تكون بغمز ألعين والاشارة باليد وصلة الرحم واجبة واو بسلام وتحية وهدية ولا يسلم على أهل الذمة ولا يزيد في الجواب على قوله وعليك واو سلم على الذمى تبجيلا يكفر ولا يجب رد سلام السائل أحب الاسماء الى الله عبدالله وعبدالرحن من كان اسمه محمدا لا بأس بان يكنى بأبى القاسم ويكره أن يدعو الرجلأباه والمرأة زوجها باسمه يكره

الكلام فى المسجد وخلف الجنازة وفى الخلاء وفى حالة الجماع للمربية فضل على سائر الالسن وهو لسان أهل الجنة تعلمها أوعام غـيره فهو مأجور تطيين القبور لا يكره في الخنار يكر. تمنى الموت الا لخوف وقوع في معصية لا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخلخال والسوار للصبي ويكره للذكر والانثى الكتابة بالقلم المتخذ منالذهب وانفضة أومندواة كذلك جاربة لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها حل الممرو شراؤهاو وطؤها كما حلوطؤ من زفت اليد وقال النساء هي امرأتك ونكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت عــدتي أوكنت أمة لفلان وأعتقني ﴿ كتاب احياء الوات ﴾ اذا أحيى مسلم أوذى أرضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم ولالذى وهي بعيدة من القرية اذا صاح من بأقصى العامر لايسمع بها صوته ملكها ان أذن له الامام في ذلك فلو تركها بعد الاحياء و زرعها غيره فالاول أحق بها ولو أحيا ارضا ميتة ثم أحاط الاحياء بجوانبها الاربعة من أربعة نفر على التعاقب تعين طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجر أرضا ثم أهملها ثلاث سمنين دفعت الى غيره وقبلها هو أحق بها وان لم يملكها ولوكر بها أوضرب عليها المسناة أوشق لها نهرا فهى احياء ولا يجوز احياء ماقرب من المامر وليس الامام أن يقطع مالا غناءللمسلمين عنه كالملح والآبار التي يستقي منها الماء وحريم بئر الناضح كالمطن أر بمون ذراعا من كل جانب اذا حفرها في موات باذن الامام وحريم المين خمسمائة من كل جانب و يمنع غيرة من البقر فيه واو حفر الثاني بئرا في منتهى حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى وتحول الى الثانية فلاشى عليه كمن بني حانوتا بيجنب حانوت غيره فكسدت الاولى بسببه وللثانى الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى والقناة حريم بقدر مايصلحه وحريم شجر يغرس في الارض الموات خمسة أذرع من كل جانب ويلحق ما امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن حريما وان جاز عوده لم يجز احياؤه والنهر في ملك الغير لاحريم له الابيرهان ﴿ فصل ﴾

الشرب نصيب الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم ولكل حقهافي مالم يحرز باناه وستي أرضه من بحر ونهر عظم كدجلة والفرات ونحوهما وشق نهر لارضه منها أولنصب الرحى ان لم يضر بالعامة لاستى دوابه ان خيف تخر يب النهر لكثرتها وأرضه وشجره وزرعه ونصب دولاب من نهر غيره وقنانه و بئره الا باذنه وله ستى شجر وخضر في داره حملا بجراره في الاصح والمحرز في كوز وحب لاينتفع به الاباذن صاحبه ولوكان البئر والحوض أوالنهر في ملك رجل فله أن يمنع مريد الشفة من الدخول في ملك اذا كان يجد ماء بقريه فان في يجد يقال له اما أن تخرج الماءاليه أوتتركه بشرط أن لايكسرصفته لان له حينئذ حق الشفة وحكم الكلاء حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه والاتتركة ليَّاخَذَ قدر ما ير يد ولو منعه الماء وهو يُخاف على نفسه ودا بته العطش كان له أن يقاتله بالسلاح وان كان محرزا في الاواني قاتله بنير السلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته كرى نهر غير مملوك من بيت المال فان لم يكن ثمة شيء يجبر الناس على كريه وكرى المملوك على آله و يجبر من أبي على ذلك ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه فانجاوزوا أرض رجل برىء ويصح دعوى الشرب بغير أرض واذا كان ارجل أرض ولآخر فيها نهر فأراد رب الارض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك و يترك على حاله وان لم يكن في يده وقم يكن جاريا فيها فعليه البيان انهذا ألنهر له وأنه قدكان بجراه في هذا النهز وعلى هذا المصب في نهر أوعلى سطح أوالميزاب أوالمشافي دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره فىالشرب نهر بين قوم اختصموا فىالشرب فهو بينهم علىقدر أراضيهم بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته وليس لاحــدان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحى أو دالية أوجسرا أو يوسع فم النهر أو يقسم بالايام وقد كانت بالكوى أو يسوق نصيبه الى أرض له أخرى ليس له فيها شرب بلا رضاهم كطريق مشترك أراد أحدهم ان يفتح فيه بابا الى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحها من الطريق بخلاف ما أذا كان

ساكن الدارين وإحسدا حيث لايمنع ويورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يوصى بذلك ولا يصح بدل خلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صحت هذه العقود لايضمن منملا أرضه فرت أرض بلده اوغرقت ولا من سقى من شرب غيره بغير اذنه فان تـكرر ذلك منه أدبه الامام بالضرب والحبس ان رأى ذلك ﴿ كتاب الاشربة ﴾ الشراب مايسكر والمحرم منها أربعةالخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها لعينها وهي نجسة نجاسة غليطة كالبول ويكفر مستحلها وسقط تقومها لاماليتها وحرم الانتفاع بها ولا يجوز بيمها ويحد شار بها وان لم يسكر منها وشارب غيرها ان سكر ولا بؤثر فيها الطبخ ولا يعجوز بها التداوى ويجوز تخليلها واو بطرح شيء فيها والطلا وهو المصدير يطبيخ حتى يذهب أقل من المثيه ونجاسته كالخمر والسكر وهو النيء من ماء الزبيب الرطب ونقيع الزبيب وهوالذي من ماء الزبيب والكل حرام اذاغلي وأشتد وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخة وان اشــتد اذا شرب مالم يسكر بلا لهو وطرب والخليطان ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة طبخ أولا والمثلث العنبي وصح بيعغير الخمر ويضمن بالقيمة لابالمثل وحرمها محمده طلقا وبهيفتي وحل الانتباذفي الدبا والحنتم والمزفت والنقير وكره شرب دردى الخمر والامتشاط يه ولا يحد شار مه بلا سكر و بحرم أكل البنج والحشيشة وا لافيون لكن دون حرمة الخمر فلو أكل منها شيئا لاحد عليه وان سكر يمز ر بما دون الحد ﴿ كَتَابُ الصِّيدُ ﴾ هومباح الا للتلهي اوحرفة نصب شبكة الصيد ملك ما يعقل به بخلاف مااذا نصمها للجفاف وان وجد خاتما أو دينارا مضرو بالاو يحل الصيد بكل فى ناب ومخلب من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التملم وكونه ايس بنجس المين فلايجوز بدب وأسدوخنزير بشرط علمهماوذا بترك الاكل ثلاثا في الكلب وبالرجوع اذا دعوته في البازي وجرحها في أي موضع منه وارسال مسلم أو

كتابي والتسمية عند الارسال على حيوان ممتنع متوحش بؤكل وأن لايشارك الكلب المالم كاب لا بحل صيدكا. كلب غـ يرمعلم وكلب مجوسي ولا يطول وقفته يمد ارساله بخلاف مااذا كن الفهدفان أكل منمه البازى أكل وان أكل الكلب لاكا كله منه بعد تركه ثلاث مرات وكذا ماصاد بعده حتى يتعلم أو قبله و يبقى في ملك كصقر فر من صاحبه فحكث حينا ثم رجع اليسه فارسله فصاد ولو أخذ الصيد من الكابوقطع له منه بضعة وألقاها اليه فا كلها أو خطف الكلب منه وأكله أكل ما بقي كما لوشرب من دمه ولونهش الصيد فقطع منه بضعة فا كلما ثم أدركه فقتله ولم يأ كل منه لايؤكل ولو ألتي مانهشه وتبع الصيد فقتله ولم يأكل منسه حتى أخذه صاحبه ثم أكل ماألق حلواذا أدرك الصيدحيا ذكاه وشرط لحله بالرمى التسمية والجزح وان لايقعد عنطلبه لو غاب متحاملاسهمه فان أدركه الرامي أو المرسل حياذ كاه مع القدرة عليها والحياة الممتبرة هنا مافوق فركاة المذبوح وفى المتردية وأخوانهما والمريضة الحياة وان قلت وعليه الفتوى فان تركها عمدا فمات أو أرسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجر أوقتله معراض بعرضه أو بندقة ثقيلة ذات حدة واو كان خفيفا به حدة حل أو رمى صيدا فوقع في ماء أو على سطح أو جبل فتردى منه الى الارض حرم فان وقع على الارض ابتداء وأرسل مسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجرا ولم يرسله أحد فزجره مسلم فانزجر وأخذ غير ما أرسل عليه أكل كصيد رمى فوقع عضو منه لا المضو وان قطمه أثلاثا والاكثر مع عجزه أو قطع نصف رأسه أو أكثره أوقده نصفين أكل كله وحرم صيد مجوسي و وثني ومن ند وان رمى صيدا فلم يشخنه فرماه آخر فقتله فهو للثانى وحل وان أثخنـــه فللاول وحرم وضمن الثانى للاول قيمته غير ما نقصت جراحته وحل اصطياد ما يؤكل لحمه ومالا يؤكل و به يطهر لحم غير نحبس العين وجلده أخذ الطير ليلا عباح والاولى عدم فعله يكره تعليم البازى بالطيرالحي سمع حس انسان أوغيره من الاهليات فرمى اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف ماأذا سمع حس أحدا

فرمى اليسه فاذا هو صيد حلال الاكل حل رمى ظبيا فاصاب قرنه أو ظلفة فمات اذاأدماه أكل والالاوالعبرة لحالة الرمى فحل الصيد بردته لا باسلامه ووجب الجزا بحله لاباحرامه

هو حبس شي مالى بحق يمكن استيفاؤه منه كالدين حقيقة أوحكما وينعقد بايجاب وقبول غيرلازم فالراهن تسليمه والرجوع عنه فاذا سلمه وقبضه المرتهن محوزة مفرغا مميزا لزموالتخلية فيه قبض كالبيع وهومضمون اذا هلك بالاقل منقيمته ومن الدين والممتبر قيمته يوم القبض المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس مضمون في الاصح فان ساوت قيمة الدين صار مستوفيا حكما أو زادت كان الفضل أمانة أو نقصت سقط قدره ورجع بالفضل وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان مظلةا وله طلب دينه من راهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يَفبض دينه أو يبرأ لا الانتفاع به مطلقا الا بالاذن فلو فعل صار متعديا ولم يبطل به واذا طلب دينه أمر باحضار رهنه فان أحضر سلم كل الدين أولا ثم الرهن وان طلب في غـير بلد المقد فـكـذلك ان لم يكن للرهن مؤنة وان كانسلم دينه وان لم يحضره وللراهنأن يحلفه باللهماهلك ولا يكلف مرتهن طلب دينه احضار رهن وضع عند العدل بامر الراهن ولا تمن رهن باعه المرتهن بامره حتى يقبضه وأذا قبضه يكلف احضاره ولا مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من بيعه لقبض دينــه ولا من قضي بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية منالدبن ويجب أن يحفظه بنفسه وعياله وضمن أن حفظه بغيرهم وبايداعه وتمديه كل قيمته وكذا يجمل خاتم الرهن في خنصره اليسرى أو اليمني وتقلد سيني الراهن لا الثلاثة وابس خاتم فوق آخر يرجعالي المادة تم أن قضي بها من جنس الدين يلتقيان قصاصا بمجرده أذا كان الدين حَالًا فطالب الراهن بالفضل ان كان تم فضل وأن مؤجلًا يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الاجل أخذه بدينه قضي وان بالقيمة منخلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه وأجرة بيت حفظه وحافظه على

للمرتهن وأجرة راعيه ونفقة الرهن والخراج علىالراهن وأمامؤنة رده أو رد جزء منه الى يده فينقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فاداه الآخر كان متبرعا الا أن يأمره القاضي به ويجمله دينا على الآخر قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذاهو الذي رهنته عنــدي فالقول للمرتهن يجوز له الســفر به اذا كان الطريق أمنا وان كان له حمل ومؤنة ( باب مايجوز ارتهانه وما لا يجوز ) لابصح رهن مشاع مطلقا ســواء قسم أو لم يقسم وعُرة على نخل دونه وزرع أرض أو نخل دونها وكذا عكسها ورهن الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد ولا بالامانات والدرك والمبيع فى يد البائع ولا بالكفالة بالنفس وبالقصاص مطلقا بخلاف الجناية خطأ وبالشفعة وباجرة النائحة والمغنية وبالعبد الجانى أو المديون ولارهن خمر وارتهانها من مسلم أو ذمى للمسلم ولا يضمن له مرتهنها ذميا وفي عكسه الضمان وصح بعين مضمونة بالمثل أو بالقيمة كالمفصوب وبدل الخلع والمهر و بدل الصلح عن دم عمد و بالدين واو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فاذاهاك في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد اذا كان الدين مساويا للفيمة أو أقل أما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة وبراس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيمه فان هلك في المجلس صار مستوفيا وان افترةا قبـل نقد وهلك بطلا ولو تفاسخا السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن برأس المال واذا هلك بعد الفسخ هلك به واللاب أن يرهن بدين عليه عبد الطفله والوصى كذلك وله رهن ماله عنـــد ولده الصغير بدين له عليه ويحبسه لاجله بخلاف الوصى و بثمن عبد أو خل أو ذكية ان ظهر المبدحرا والخلخمرا والذكية ميتة و ببدل صلح عن انكار ان أقر ان لادين عليه ورهن الججرين والمكيل والموزون فان رهن بجنسه وهلك هلك بمثله من الدين ولا عبرة بالجودة باع عبدا على أن يرهن المشترى بالثمن شيئا بعينه أو يعطى كفيلا بذلك صح ولا يجبرعلى الوفاء وللبائع فسخه اللا أن يدفع المشترى الثمن جالا أو قيمة الرهن رهنا وإنقال للبائمه أمسك هذا

حتى أعطيك الثمن فهو رهن لو كان المبيع بعد قبضه ولو قبله لارهن عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما فان تهايأ فكل واحد منهما في نوبته كالمدل في حق الآخر فلوهلك هلك من كل حصته فان قضي دين أحــدهما فكله رهن للاّ خر وان رهنا رجلا رهنا بدين عليهما صبح بكل الدين و بمسك الى استيفاء كل الدين ولو رهن عبدين بالف لايأخذ أحدهما بفضاء حصته فان سمى لكل واحد منهما شيئا من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ماسمي له بخلاف البيع و بطل بينة كل منهما على رجل انه رهنههذا الشيُّ وقبضه اذا لم يؤرخا فان أرخا كان صاحب التاريخ الاقدم أولى وكذا اذا كان الرهن في بدأحدهما كان أحق واومات راهنه والرهن معهما أولا فبرهن كل كذلك كان في يد كل واحد منهما نصفة رهنا بحقه أخذ عمامة المديون لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا دفع ثوبين فقال خذ أيهما شئت رهنا بكذا لم يكن واحد منهما رهنا قبل أن يختار أحدهما ﴿ بَابِ الرَّهُنُّ يُوضِعُ عَلَى يَدْ عَدُّلُ ﴾ أذاوضما الرهن على يدعدل صحويتم بقبضه ولايأ خذه أحدهما منه وضمن اودفعه الى أحدهماواذا هلك يهلك من ضمان المرتهن فانوكل المرتهن أوالمدل أوغيرهما ببيمه عند حلول الاجل صحلوأ هلا لذلك عندالتوكيل والا لافلو وكل ببيمه صفيرا لا يمقل فباعه بعد بلوغه لم يصبح فأن شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل بعزله وبموت الراهن والمرتهن وبجيمرعلي البيع انامتنع عنه وكذا لوشرطت بمدالرهن في الاصح و يملك بيع الولد والارش واذا باع بخلاف جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنسه واذا كان عبداوقتله عبد خطأ فدفع بالجناية كانله بيعه بخلاف المفردة وله بيعه بغيبة ورثته كما كانله حال حياته البيع بغير حضرته وتبطل بموت. الوكيل واو أوصى الى آخر ببيعه لم يصح الا أذا كان مشروطًا له في الوكالة ولا علائه راهن ولا مرتهن بيعه بغير رضي الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كما في الوكيل بالخصومة ذان باعه العدل فالشمن رهن فيهلك كهلاله فان أوفى ثمنه المرتهن فاستحق الرهن فان هالكا في يد المشتري ضمن المستعق الراهن وصح البيع والقبض أو العدل ثمهو يضمن الراهن وصحا والمرتهن ثمنه وهو له و يرجع المرتهن على راهنه بدينه فان قائما أخذه المستحق من مشتريه و يرجع هوعلى العدل بثمنه ثم هو على الراهن بدأو على المرتهن بثمنه ثم هو على الراهن بدينه فان هلك الرهن عند المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هالك بدينه وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته و بدينه

﴿ باب التصرف في الرهن والجناية عليه ﴾

توقف بيع الراهن رهنه على أجازة مرتهنه أو قضاء دبنه فان وجد أحدهما نفذ وصار عنه رهناوان لم يجز وفسخ لاينفسخ والمشترىان شاء صبر الى فكالرهن أورفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه من آخر قبل أن يحيز المرتهن فالمثاني موقوف أيضا على اجازته فايهما أجاز لزم ذلك و بطل الآخر ولو باعد ثم أجره أو رهنه أو وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة أو الرهن أو الهبة جاز البيع الاول دون غيره من هذه العقود وصح أعتاقه وتدبيره واستيلاده رهنه فان غنيا وكان دينه حالا أخذ دينه من الراهن وان مؤجلا قيمة الرهن بدله الى حلوله وانمسرا ففي العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين و رجع على سيده غنيا و فىالتدبير والاستيلاد سعى فى كـل الدين بلا رجوع واذا أتلف الرهن فحكمه حكم مااذا أعتقه غنيا وإن أتلفه أجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته يوم هلك وتكون رهنا عنده و باعارته من راهنـــه يخرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك مجانا فان عاد عاد ضمانه وللمرتهن استرداده منه الى يده فلو مات الراهن قبـل ذلك فالمرتهن أحق به من سائر الفرماء ولو أعاره أحدهما أجنبيا باذن الآخر سقط ضانه ولكل واحد منهما أن يميده رهنا بخلافالاعارة والبيع والهبة من المرتهن أومن أجنبي اذا باشرها أحدهما باذن الاخر واو أذن الرآهن للمرتهن في استعماله أواعارةللعمل فهاك قبل أن يشرع في العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدبن ولو هلك في حالة العمل هلك أمانة ولواختلفا فىوقته فالمقول للمرتهنوالبينة للراهن وصح استعارةشىء

أليرهنه فيرهن بما شاء وأن قيده بقدر أوجنس أو بلد تقيد وأن خالف ضمن المستمير والمرتهن الا اذا خالف الىخير بأن عين له اكثر من قيمته فرهنه بأقل عمن ذلك فأن ضمن المستمير تم عقد الرهن وأن ضمن المرتهن رجع بما ضمن وبالدين على الراهن فان وافق وهلك عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب مثله للمعير على المستعير أن كان كله مضمونا والا ضمن قدر المضمون والباقي أمانة ولو افتك الممير الجبر المرتهن على القبول ثم يرجع على الراهن بمــا أدى ولوهلك الرهن المستمار معالراهن قبل رهنه أو بعد فك لم يضمن وان استخدمه أو ركبه من قبل ولو مات مستعيره مفلسا والرهن على حاله فلا يباع الا برضي المعير ولو أراد المعير بيعه وأبى الراهن بيع بغير رضاه ان كان به وفاء والآلا ولو مات الممير مفلسا وعليه دين أمرااراهن بقضاء دين نفسه و برد الرهن فان عجز المسرته فالرهن على حاله و لورثته أخذه بعــد قضاء دينه فان طلب غرماء المعير من ورثته بيعه فان به وفاء بيعوالا فلا يباع الا برضي المرتبن وجناية الراهن عَلَى الرهن مضمونة كجناية المرتهن عليه وسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليهما وعلى مالهما هدر اذا كانت غير موجبة للقصاص وان كانت موجبة له فمعتبرة كجنايته على ابن الراهن أوعلى ابن المرتهن ولو رهن عبدا يساوى الفا يالف مؤجل فرجعت قيمته الى مائة فنقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشيء وأو باعه بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لحآه ورجع بتسممائة وأوقتله عبد قيمته مائة فدفع به افتكه بكل الدين وهو الالف فان جني الرهن خطا فداه المرتهن ولم يرجع والا يدفعه الى ولى الجناية فان أبى دفعه الراهن أوفداه وسقط الدبن اذا كان أقل من قيمة الرهن أومساويا وان كان أكثر سقط منه مقدار قيمة العبد لاالباقي وان مات الراهن باعوصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه وانتميكن له وصي نصب القاضي له وصياً وأمر ببيعه ﴿ فَصُل ﴾ رهنءصيراً قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل توهو يساوى عشرة فهورهن بمشرة فلو رهنشاة قيمتها عشرة فماتت فدبغ جلدها

وهو يساوى درهما فهورهن به بخلا فمااذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدبغ جلدها واو ابق عبــد الرهن وجمل بالدين ثم عاد يمود الدين ونماء الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف للراهن فهو رهن مع الاصل بخلاف ماهو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة فانها غير داخلة في الرهن وتكون للراهن واذا هلك النماء هلك مجانا وإذا بهي بدر هلاك الاصل فك بحصته ويقسم الدين على قيمته يوم النكال وقيمة الاصل يوم القيض وسقط من الدين حصة الاصل وفك الماء بحصته ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوائد فا كلها فلاضمان عليه ولايسقط شيء من الدين وان لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من الراهن والزيادة في الرهن تصبح وفي الدين لا فان رهن عبدا بالف فدفع عبدا آخر رهنامكان الاول وقيمة كل الف فالاول رهنحتي يزده الى الراهن والمرتهن في الارض أمين حتى يجمله مكان الاول ابرأ المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء ولو قبض المرتهن دينه او بعضه من راهنه او غيره او شرى بالدين عينا او صالح عنه على شيء أو احال الراهن مربهنه بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ماقبض الى من ادى و بظلت الحوالة وكذا لو تصادقًا على أن لا دين ثم هلك الرهن كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحسكم في الرهن الفاسد وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا أنه فقد بعض شرائط الجوازينعقد الرهن بصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن كذلك لا ينعقدالرهن اصلا فاذاهلك البقتل عمد وهو هلك بغير شيء ﴿ كَتَابَ الْجِنَايَاتُ ﴾ أن يتعمد ضربه بسلاح ومحـدد من خشبوحجر وايطة ونار وموجبهالاثم والقود عينا لا الـكفارة وشبهه وهو ان يقصد ضربه بغير ماذكر وموجبهالاثم والكفارة والدية مغلطة على الماقلة لا القود وهو فما دون النفس عمد وخطا

وهو أن برى شخصا ظنه صيدا أو حربيا فاذا هو مسلم وان غرضا فاصاب آدميا وما جرى مجراه كنائم انقلب على رجل فقتله وموجبه الكفارة والدية على العاقلة وقتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر فى غير ملك وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة وكل ذلك يوجب حرمان الارث الاهذا

و فصل ﴾ بجب القود قتل كل محقون الدم على النايد عمداً بشرط كون القاتل مكلفا وأنتفاء الشبهة بينهـما فيقتــل الحر بالحر وبالعبــد والمسلم بالذى لا هما بمســـتأمن بل هو بمثــله قياسا والعاقل بالمجنون والبالغ بالصبى والصحيح بالاعمى والزمن وناقص الاطراف والرجــل بالمرأة والفرع بأصله وأن علا لا بعكسه ولاسيد بعبده ومدبره ومكا تبهوعبد لولده وعبد يملك مضه ولا بمبد الرهن حتى بحبتمع العاقدان وبمكانب قتل عمدا عنوفاء ووارث وسيد وأن اجتمما فأن لم يدع وارثا غير سيده أو ترك وارثا ولا وفاءاً فأد سيده و يسقط قود ورنه على اسه لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصفين بل. عليــه كفارة ودية ولا يقاد الا بسيف ولاب المعتوه القود والصلح لا العفو بقطع يده وقتل قريبه وتقيد صلحه بقدر الدية او اكثرمنه وان وقع باقل لم يصح وتجب الدية كاملة والقاضي كالاب والوصى يصالح فقط والصبي كالممتوه وللكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلاحتى يبلغ الصغير ولو قتل القاتل أجنبي وجب القصاص في العمد والدية على عاقلته فى الخطأ واو قال ولى القتيل بعد الفتل كنت امرته بقتله ولا بينة له لا يعمدق ولو استوفاه بعض الأولياء لم يضمن شيئا جرح أنسانافمات فاقام أولياءالمقتول بينة آنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب بينة آنه برىء ومات بعده فبينةاولياء المقتول أولى أقام اولياء المقتول البينة على انه جرحه زيدوقتله واقام زيد البينة على أن المقتول قال أن زيداً لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد أولى قال المجروح لم. مجرحني فلان تم مات أيس لو رثته الدعوى على الجارح بهدا السبب سقاه سها حتى مات أن دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فات لا قصاص ولا دية لكنه يحبس.

و يعزر ولوأوجره ايجارا نجب الدية وان دفعه له في شر به فشر به ومات فكالاول وان قتله بمريقتص اذا اصابه حد الحديد والا لا كالخنق والتفريق قمط رجلا فطرحه قدام أسدد اوسبع فقتله فلا قود فيه ولا دية فيه ويهزرو يضرب و يحبس الى أن يموت قطع عنقه و بـتى من الحلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيمه واو قتله وهو في النزع قتمل به ومن جرح رجلا عمدا وصار ذا فراش ومات يقتص وإن مات بفعل نفسه و زيد وأســـد وحية ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان عمــدا والا فعلى عاقلته و يجب قتل من شهر سيفا على المسلمين ولا شي بقتله ولا فيمن شهر سلاحا على رجل ليلا أو نهارا في مصر أو غـيره اوشهر عليه عصا ليلا في مصر أو نهارا في غيره فقتله المشهور عليه. وان شهرالجنون على غـيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمـدا تجب الدية ومثله الصبى والدابة ولوضربه الشاهر فانصرف فقتله الآخر قتل القاتل ومن دخل عليه غيره ليلا فاخرج السرقة فاتبعه نقتله فلاشئ عليه اذا لم يعلم أنه او صاح عليه طرح ماله فان علم وقتله مع ذلك وجب عليه القصاص كالمفصوب منهاذا قتل الفاصب مباح الدم التجالحالى الحرم لم يقتل ولم يخرج عنه القتل لكن بمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الجرم فحينئذ يقتل ولو أنشأالقتل فى الحرم قتل فيمه ولو قال اقتلني نقتله فلا قصاص وتجب الدية وقيل لا ولو اقتل عبدى أو اقطع يده فقعل فلا ضمان عليه ﴿ باب القود فيما دون النفس ﴾ وهو في كل ما يمكن فيه حفظ المماثلة فيقاد قاطع البد عمدا من المفصل وان كان يده أكبر منها وكذا الرجل والمارن والاذن وعين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة فيجمل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محماة ولوقاعت لاوكل شجة براعي فيها المماثلة ولا قود في عظم الا السن وان تفاوتا فيقلع ان قلعت وقيل تبرد الى موضع أصل السن كما تبرد ان كسرت وتؤخذ الثنية بالثنية والناب بالناب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى وطرفا رجل وامرأة وحر وعبد وعبدين وطرف المسلم والكافر سيان وقطع يدمن نصف الساعد

وجائفة برئت ولسان وذكر الا أن يقطع الحشفة ويجب القصاص في الشفة إن استقصاها بالقطع والا لاوان كان القاطع أشل أو ناقص الاصابع أو كان وأس الشاج أكبر خير الحنى عليه بين القود والارش ويسقط القود بموت القائل و بعفو الاولياء و بصلحهم على مال ولو قليلا و بجب حالا و بصلح أحدهم و بعفوه ولمن بقى حصته من الدية أمر الحو القاتل وسيد القاتل رجلا بالصلح عن دمهما على ألف ففعل المأمور فالالف على الآمرين نصفان ويقتل جمع يفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا والالاوفرد بجمع اكتفاء ان حضروا فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية كموت القاتل قطع رجلان يد رجل بإن أخذا سكينا وأمراها على يده حتى انفصلت فلا قصاص على واحد منهما وضمنا دينها وان قطع واحد عنى رجاين فلهما قطع عينه ودية يد فان حضر أحدهما وقطع له فللرّ خرنصف الدية فلو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا أحدهما قبل استيفاء الدية فللآخر القود ويقاد عبد أقر بقتل عمد ولو أقر بخطالم يفقد رمى رجلا عمدا فنفد السهم منه الى آخر فمانا يقتص اللاول وللثاني الدية على عاقلته وقمت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه هوقعت على ثالث فلسعته فهلك فان لسعته مع سقوطها عليه من غير لبث نعلى الدافع الدية والا لادخل بيته فرأى رجلا مع امرأنه أو جاريته فـ قتله حلولا قصاص اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبي شارك الاب في قتل ابنه فلا قود على أحدهما ﴿ فصل ﴾ قطع يد رجل تم قتله أخذ بالام ين ولو عمدين أو خطأين أو مختلفين تخلل بينهما برء أولا الا في خطأين لم يتخلل بینهما برء فتحب دیة واحدة كمن ضربه مائة سوط فبری من تسمین ولم ببق أثرها ومات من عشرة ونجب حكومة عدل في مائة سوط جرحته و بتي أثرها ومن قطع فعني عن قطعه فمات ضمن قاطعه الدية ولو عفي به عن الجناية أو عن القطح وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والخطأ من ثلث ماله والعمد من كله والشجة مثله قطمت مرأة يد رجل عمدًا فنكحها على يده ثم مات يجب مهر مثلها والدية في مالها ان تعمدت وعلى عاقلتها ان أخطات وان نكحها على اليد وما بحدث منها أو على الجناية ثم مات وجب في العمد مهر المثل ولاشي عليها ولو خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثابها والباقى وصية لهم فان خرج من الثملث سقط والا سقط ثلث المال واو قطع يده فاقتصله فمات الاول قتل به وان قطع يد القاتل وعفى ضمن القاطع دية اليد وضان الصبي اذا مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديبا عليه ما كضرب معلم صبيا أوعبدا بغير اذن أييه ومولاه وان باذنهمة لا وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا

﴿ إِلَّ أَحَكُمُ الشَّهَادَةُ فِي النَّتُلُّ وَاعْتَبَارُ حَالتُهُ ﴾ القوديثات للورثة ابتداء بطريق الخلافة لابطريق الارث فلا يصير أحدهم خصما عن البقية واو أقام حجة بقتل أبيه عمدا مع غيبة أخيه لاتقبل وان حضر يميدها ليقتل وفى الخطأ والدين لا فلو برهن القاتل على عفو أخائب فالحاضرخصم وسقط القود وكذا لو قتل عبدهما عمدا أو خطا وأحــدهما غائب واو أخبر وليا قود بعفو أخيهما فهو عفو للقصاص منهما فان صدقهما القاتل والاخ فلا شيء له ولهماثلثا الدية وان. كذباهما فلاشيء للمخبرين ولاخيهما ثلث الدية وان صدقهما القاتل وحدده فلكل منهم ثلث الدية وان صدقهما الاخ فقط فله ثلث الدية وان شهدا أنه ضربه بشيء جارح فلم بزل صاحب فراش حيمات يقتص وإن اختلف شاهدا قتل في الزمان أو المكانأو في آلته أو قال أحدهما قتله بعصا وقال الا خر لم أدر بماذاً قتله أو شهد أحدهما على معاينة القتل والا خرعلي افرار القاتل به بطلت وكذله لوكمل النصاب في كل واحد منهما ولوكمل أحد الفريقين دون الا خرقبل. الكاءل منهــما وان شهدا بقتله وقالا جهلنا آلته تجب الدية في ماله وان أقركل واحدمنهما أنه قتله وقال الولى قتلتماه جميما لهقتلهما واوكان مكان الاقرارشهادة لغت ولو قال في الاقرار صدقها ليس له أن يقتل واحدا منهما ولو أقر رجل بانه قتله وقامت البينة على آخر أنه قتله وقال الولى قتله كلاهما كان له قتل المقر دون، المشهود عليه واوقال لاحد المقرين صدقت أنت قتلته وحدك كان له قتله شهداً

على رجل قتله خطا وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حيا ضمن الدقلة الولىأو الشهود ورجعواعليه والممدكالخطا آلافي الرجوع ولوشهدا على اقرارهأوشهدا على شهادة غيرهما في الخطالم يضمنا وضمن الولى الدية للماقلة والمعتبر حالةالرمي لا الوصول فتجب الدية بردة المرمى اليه قبل الوصول لا باسلامه والقيمة بعتقه والجزاء على محرم رمى صيدا فحل فوصل لاعلى حلال رماه فاحرم فوصلولا يضمن من رمى مقضيا عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتمجس فوصل لامارماه مجوسي فاسلم فوصل 🥛 ( كتاب الديات ) دية شبه العمد مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض الى جذعة وهي المفلظة وفي الخطا الخماسا منهاومن ابن مخاض أوألف دبنار منالذهب أو عشرة آلاف درهممن الورق وكفارتهما عنقمؤمنة فانعجزصام شهرين متتابعين ولااطعام غيها وصح رضيع أحد أبو يعمسلم لاالجنين ودية المرأة علىالنصف من ديةالرجل في دية النفس ومادونها والذمي والمستامن والمسلم سـواء وفي النفس والانف والذكر والحشفة وإلمقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق أ و أداءاً كثر الحروف ولحية حلقت فلم تنبت وشعر الرأس والعينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاشيين وثدى المرأة الدية وفي كل واحدمن هذه الاشياء نصف الدية وفي أشفار العينين الدية وفي أحدهم ربمها وفى كل أصبح من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي أحدها "ثلث دية الاصبح ونصفها او فيهما مفصلان وفي كل سن خمس من الابل أو خسس مائة درهم وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه كيد شلت وعين فهب ضوؤها وصلب انقطع ماؤه وتجب حكومة عدل باللاف عضو ذهب نفعه إن لم يكن فيه جمال كاليرالشلاء أو أرشه كاملاان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة ﴿ فَصَلُ فَي الشَّجَاجِ ﴾ ﴿ وَتَخْتُصُ بَمَا بَكُونُ فِي الوَّجِهُ وَالرَّأْسُومُا بِغَيْرُهُمَا هجراحة وهي عشرة الحارصة والدامغةوالدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والآمة وبجب في الموضحة نصف غشرالدية وفي

الماشمة عشرها وفي المنقلة نصف عشر وعشر وفي الآمة والجائفة ثلثها فان تفدت الجائفة فثلثاها وفى الحارصة والدامغة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة عــدل وهي أن ينظركم مقدار هــذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر فلك للنصف عشر الدية وقيل يقوم عبد بلا هذا الاثرثم معه فقدر النفاوت بين القيمتين من الدية هو هي به يفتي ولا قصاص الا في الموضحة وفي أصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف ومع نصف ساعد نصف دية وحكومة عدل وفى كف وفيها أصبح أو اصبعان عشرها أو خمسها ولا شيء في الكف وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم بعلم صحته بنظر وحركة وكلام حكومة عدل ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شمر زأسه فىالدية وأن ذهب سمعه او بصره او نظنه لا ولاقود ان ذهبت عيناه بل الدية فيهما ولا بقطع اصبع شل جاره واصبع قطع مفصله الاعلى فشــل ما بقى بل دية المفصل والحكومة فيما بتى ولا بكسر نصف سن اسود باقيها بلكردية السن ويجب الارش على من اقادسنه ثم نبتب او قلمها فردت الىمكانها ونبتعليها اللحم وكذا الاذن الا ان قامت فنبتت اخرى اوالتحم شجة او جرح يضرب ولم يبق اثر ولا يقاد جرح الا بعد برئه وعمد الصبي والجنون خطا وعلى عاقلته الدية ولا كفارة فيسه ولا حرمان ارث صي ضرب سن صبي فانتزعها ينظى للوغ المضروب ﴿ فصل ﴾ ضرب بطن امراة حرة ولوكتا بيــة او مجوسية فالقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان الفته حيا فدية كاملة وإن القته ميتا فماتت الام فدية وغرة وإن ماتت فالقته ميتا فدبة فقط وإن الفته حيا بعد ماماتت تجب ديتان كما اذا الفته حيا ومانا وما يجب قيه يورث عنه ولا يرث ضاربه فلو ضرب بطن أمرانه فالقت أبنه ميتا فعلى عاقلة الضارب غرة ولا يرث منها وفي جنين الامة الذكر نصف عشر قيمته لو حیاوءشر قیمته لو آئی فی مال الضارب حالا فان حر ره سیده بعد ضریه فالقته فمات ففيله قيمته حيا ولاكفارة للجنين أن وقع ميتا وأن خرج حيا

م مات ففيه الكفارة وما استبان بعض خلقه كتام فيها ذكر وضمن الفرة عاقلة امراة اسقطت ميتا عمدا بدواء او فعل بلا اذن زوجها فان اذن لاويجب في جنين البهيمة مانقصت الام وان لم تنقص لابجب شيء

﴿ باب ما بحد ثم الرجل في الطريق وغيره ﴾ أخرج الى الطريق المامة كنيفا أوميزابا أو جرصنا أودكانا جاز ان لم يضر بالماءة ولكل أحد من أهل الخصومة منعه ومطالبته ينقضه بعده هذا اذابني النفسه بغير اذن الامام وان بني للمسلمين كسجد ونحوه لاوان كان يضر بالمامة لايجوز احداثه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا وفي غير النافذ لايتصرف مطلقا الاباذنهم فان مات أحد بسقوطها فديته على عاقلته كما لوحفر بئرا في طريق أووضع حجرا فتلف به انسان قان تلف به بميمة ضمن هو ان لم يأذن به الامام قان أذن أومات واقع في بشر طريق جوعا أوغما لا واو سقط الميزاب اأصاب ما كان في الداخــل رجلا فقتله فلا ضمان أصلا وان أصابه الخارج فالضمان على واضعه ولوأصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف وهدر النصف واولم يعلم أي طرف أصابه ضمن النصف استحسانا ومن نحى حجرا وضمه آخر فعطب به رجل ضمن المنحى كمن حمل شيئا في الطريق فسقط منه على آخر أودخل بحصير أوقنديل أوحصاة في مسجد غيره أوجلس فيه لاللصلاة فعطب به أحد لامن سقط منه رداء لبسه أوأدخل هذه في مسجد حيه أوجلس فيه للصلاة ومن حفر بالوعة فى طريق بأمر السلطان أوفى ملك أو وضع خشـبة فيها أرقنطرة بلا اذن الامام فتتعمد رجلاللرور عليها لميضمن واو استأجر أريعة لحفر بئر له نوقعت عليهم من حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من النلاثة ربع الدية ويسقط ربمها ﴿ فصل في الحائط المائل ﴾ مال حائط الى طريق العامة ضمن دية ماتلف به من نفس أومال انطالب بنقضه مكلف مسلم أوذى حر أومكاتب ولم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها ولو تقدم الى من سكنها بأجرة أواغارة أوالى المرتهن أوالساكن أوالمودع لايمتد به فلو سقط وأتلف شيئا فلا ضمان

أصلاكما لو خرج عن ملك ببيع بعد الاشهاد ولو قبل القبض وان مال الي دار رجل فالطلب اليه فيصح تأجيله وابراؤه منه وان مال الى الطريق فأجله القاضي أومن طلبلا وانبني مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع جناح حائط بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على رجل ضمن خمس الدية دار بين ثلاثة حفر أحدهم فيها بئرا أو بني حائطا فعطب به رجل ضمن ثلثي الدية الاشهاد على الحائط اشهاد على النقض فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فعثر انسان بنقضه فمات ضمن وان عثر بقتيل مات بسقوطها لابخلاف الجناح ولا يصبح الاشهاد قبل أن يهيىء الحائط ويقبل فيه شهادة رجل وامرأتين والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب جناية البهيمة والجناية عليها ﴾ ضمن الراكب في طريق العامة ماوطئت دابته وما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أوكدمت أوخبطت أوصدمت فلوحدثت في السير في ما كم لم يضمن الا في الوطء وهو راكبها ولوحدثت في ملك غيره باذنه فهوكملك والاضمن ماتلف مطلقا لامانفحت برجلها أوذنبها سائرة أوعطب انسان يما راثت أوبالت في الظريق سائرة أو واقفة كذلك فلو لغيره ضمن الا في موضع أذن الامام بايقافها فان اصابت بيدها أو رجلها حصاة أونواة أواثارت غبارا أوحجرا صغيرا فنقأ عينا لم يضمن ولوكبيرا ضمن وضمن السائق والقائد ماضمنه الراكب وعليه الكفارة لاعليهما وضمن عاقلة كل فارس ديه الآخران اصطدما ومانا لوحرين واو عبدين بهدر دمه، اكما لو تجاذب رجلان حبلا فانقطع فسقطا فمات على القفا فان وقع على الوجــه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر فان تماكسا فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر وهـدر من وقع على القفا ولو أقطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فما تا فديتهما على عاقلة المقاطع وعلى سائق دابة وقع أداتها على رجل ثمات وقائد قطار وطيء بعير منه رجلاً الدية وان 💶 سائق ضِمنا فان قتل يعير ربط على قطار بلا عــلم قائده رجلا ضمن عاقلة القائد الدية ورجموا بها على عاقلة الرابط. ومن أرسل ببيمة وكان

سمائقًا لها فاصابت في فورها ضبين وان أرسل طيرا أركلبا ولم يكن سائقًا له أوانفلتت دابة فاصابت مالا أو آدميا نهارا أوليلا لا كما لو جمحت به ولم يقدر على ردهاومن ضرب دابة عليها راكب أونخسها فنفحت أوضر بت بيدها آخر أونفرت فصدمته فقتلته ضمن هو لا الراكب وفي فيقء عين شاة قصاب مانقصها وفي فنقء عين بقرة جزار وجزوره وحماره وبغلوفرس ربع القيمة ﴿ بَابِ جِنَايَةُ المُمْلُوكُ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْمُ ﴾ جني عبد خطأ دفعه مولاه بها فيملك وابها أوفداه بارشهاحالا فان فداه فجنى فهى كالاولى فان جنىجنايتين دفعه بهما الىوليهما أوفداه بارشهما فانوهبهأ وباعه أوأعتفهأودبره أواستولدها غيرِ عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها غرم الارش كبيمه وتعليق عتقه بقتل زيد أورميه أوشجه فنفمل فان قطع عبد يدحر عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها وان لم يعتقه برد على سيده فيقتل و يعتق به فان جني ماذون له مديون خطا فاعتقه سيده بلا علم بها غرم لرب ألدين الاقل منقيمته ومندينه ولوليها الاقل منها ومن الارش ولو أنلفه أجنى فقيمة واحمدة لمولاه فان ولدت مديونة بيعث مع ولدها في الدين فان جنت فولدت لم يدفع الوادله عبد زعم رجل أنسيده حرره فتتل وليه خطا فلا شيء للحر عليه فانقال معتق قتلت اخاك خطأ قبل عتقى وقال الاخ بل بعده صدق الاول وان قال لها قطعت بدك وأنت أمتى وقالت فعلته بعد المتق فالمقول لها وكذا كلما أخذه منها الا الجماع والفلة عبدمحجور أوصبي أم صبيا قتل رجل فيقتله فديته على عاقلة النقائل ورجعوا على العبد بعد عنقه لاعلى الصبي الأمر أبدًا فان كان مامور العبد مثله دفع السيد القائل أوفداه في الخطا ولارجوع له على الاَ مَن في الحال و يرجع بعد العنق بالاقل من النفدا أوقيمة العبد وكذا في العمد أن كان العبد القاتل صغيراً فأن كبيرا اقتص عبد حفر بئرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان أوأكثر فهلك فلاشيء عليه ويجب على المولى قيمة واحدة فأن قتل عمدا حرين لكل وايان فعفا أجد وليي كل منهما دفع نصفه الى

الآخرين أوفداه بدية فان قتل أحد هما عمدا والآخر خطا وعفا أحد وليس العمد فدا بدية لولى الخطا و بنصفها لاحد وليي العمد أودفع وقسم اثلاثا عولا وفان قنل عبدهما قريبهماوعفا أحدهما بطل كله ﴿ فصل ﴾ ودية العبدقيمته فان بلغت هي دية الحر وقيمة الامة دية الحرة نقصمن كل عشرة وفي الغصب تجب القيمة بالفة مابلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته فني يده نصف قيمته وتجب حكومةعدل في لحيته قطع يدعبد فحرره سيده فمات منه وله ورثة غيره لا يقتص والا اقتص منه قال أحدكما حر فشجا فبين في أحدهما فارشهما للسيد فقأ عيني عبد دفع مولاه عبده وأخذ قيمته اوامسكه ولا ياخذ النقصان واوجني مدبر أو أم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان دفع القيمة بقضاءفجني أخرى يشارك النانى الاول ولو بغير قضاء اتبع السيداوولى الجناية وان اعتق المدبر وقد جنى جنايات لم يلزمه الا قيمة واحدة علم بالجناية اولا وامالولد كالمدبر اقر المدبر اوام الولد بجناية توجب المال لم بحز اقراره بخلاف ما اذا أقر بالقتل عمدا فانه يصح اقراره فيقتل به ﴿ فصل كَ قطع يدعبده فهٔ قسیه رجل ومات منه ضمن قیمته اقطع وان قطع یده فی ید الفاصیب فمات منه برىء غصب عبد محجور مثله فمات في بده ضمن مدبر جني عند غاصبه ثم عند سيده ضمن قيمته لهما ورجع بنصف قيمته على الغاصب ودفعه الى الاول ثم رجع به على الغاصب و بعكسه لايرجع به ثانيا والقن كالمدبر غيران المولى يدفع العبد هنا وقيمة العبد ثمة مدبرجني عند غاصب فرده فغصب فجني عنده على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب ودفع نصفها الى الاول ورجع بذلك النصف على الفاصب غصب صبياً حرا فمات في يده فجأة أو بحمى لم يضمن وان مات بصاعقة اونهش حية فديته على عاقلة الماصب واو غصب صبيا فغاب عن يده حبس حتى يجيء به او يعلم بموته امر ختانا ليختن صبيا ففعل فقطع حشفته فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نضف ديته وان لم بمت فعلى عاقلته كاما كن حمل صبيا على داية وقال امسكما لى وسقط الصبي ولم يكن منه

تسییر فیات کان علی عاقلة من حمله دیته کان الصبی عمن یرکب مثله اولا کصبی، اودع عبدا فیقتله وان اودع طعاما فا کله نم یضمهن

﴿ باب الـقسامة ﴾ ميت به جرح أو أثر ضرب أو خنق أو خروج دم، من اذُنه أو عينه وجد في محلة أو بدنه آو اكثره او نصفه مع رأسه ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على أهلها أو بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهمالولى مِلله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا لا الولىثم قضى على أهلالحجلةان وقعت الدعوى يقتل عمد وان بخطأ فعلى عواقلهم وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتم خمسين عينا وان تم وأراد الولى تــكراره لا ومن نــكل منهم حبس حتى يحلف ولا قسامه على صبى ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به أو يسبل دم من فمه وأنفه أو دبره أو ذكره أو نصف منه شق طولا أو اقل منه واو معه الرأس أو على رقبته حية ملتوية وما ثم خلقه ككبير فان ادعى الولى على واحد من غيرهم سقطت وعلى معين منهم لا قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو را كب فالدية على عاقلته دون أهل الحلة ولو اجتمع عليها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميما وان لم تـكن الدابة ملـكا لهم فان لم يكن معها احد قالدية والقسامة على اهـل الحلة وان مرت دابة عليها قتيل بين قريتين فعلى أقر بهما بشرط سماع الصوت منهم والالا ويراع حال المكان الذي وجد فيه القتيل فان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم وان مباحا الكنه في أيدى المسلمين تجب الدية في بيت المال واو وجد في ارض رجل. الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها فهى عليهلا على اهلها وان وجد فى دار انسان فعليه قسامة والدية على عاقلته وهي على أهل الخطة دونالسكان والمشترين فان باع كلهم فعلى المشتربن ذان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر فهمي على اارؤوس وان بيعت ولم تنقبض فعلى عاقلة البائع وفي البيع بخيارعلى عاقلة ذي اليد ولا يعنل عاقلة حتى يشهد الشهود أنها لذي اليد والفلك علىمن فيها من الركاب والمـلاحين وكذا المجلة ﴿فَيْ مُسْجِدٌ عُلَّةٌ وشارعها على الهامِكُ

وسوق مملوك على الملاك وفي غيره والشارع الاعظم والسجن والجامع لاقسامة والدية على بيت المال أذا كان نائبا عن الجلات والا فعلى أقرب الحلات اليه و يهــدر لو في برية او وسط الفرات وفي نهر صغير على أهله واوكانت البرية مملوكة لاحد اوكانت قريبةمن القرية اومحتبسابالشاطئ فعلى اقرب القرى اذا كان يصل صوت أهل الاوض والقرى اليه والا لا وأن التقي قوم بالسيوف. فاجلواعن قتيل فعلى أهل المحلة الا ان يدعى الولى على اولئك از على معين منهم ومستخلف قال قتله زيدحلف بالله ماقتلت ولا عرفتله قاتلا غيرزيد وبطل شهادة بعض اهل الحلة بقتل غيرهم أو واحــد منهم ومن جرح في حي فنقل فبتي ذا فراش حتى مات فالـقسامة والديةعلى الحي وفي رجاين بلا ثالث وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر ديتهوفي قتيل قرية لامرأة كرر الحلف عليها وتدى عاقلتها وإن وجد في دار نفسه ذالديةعلى عاقلةورثته وعندهما وزفر لاشيءفيه وبه يفتى ولو وجد في ارض موقوفة أو داركذلك على أرباب معلومة فالقسامة والدية على أربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجدفيه ولووجد في ممسكر في فلاة غير مملوكة فني الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما إن كانوا قبائل فعلى قبيلة وجد المُقتيل فيها ولو بين الـقبيلتينكان كيابين القريتين ولو مملوكة فعلى المسالك واوفى قرية لايتام لم يكن على الايتام قسامة وعلى عاقلتهم ولوكان فيهم مدرك فعليه ﴿ كتاب المعاقل ﴾ هي جمع معقلة وهي الدية والماقلة اهلالديوان لمنهومنهم فتجب عليهمكل ديةوجبت بنفسالقتل فيؤخذ من عطاياهم في كل ثلاث سنين فلن خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه وأن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته وتـقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلث ولم يزد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصبات والقائل الجدهم ولو امرأة أو صبياً او مجنونا وعاقلة المعتق قبيلة سـيده و يعقل عن مولى الموالاة مولاه وقبيلة

مولاه ولا يمقل عاقلة جناية عبدوعمد ولامالزم بصلح او اعتراف الا ان يصدقوه في اقراره او تقوم حجة واو تصادق القاتل واولياء المقتول على ان قاضى بلدكذا قضى بالدية على عاقلته بالبينة وكذبهما العاقلة فلا شيء علمها وان جنى حر على نفس عبد خطا فهى على عاقلته ولا يدخل صبى وامرأة ومجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا ولا يعقل كافر عن مسلم و بعكسه والكفار يتعاقلون في بينهم وان اختلفت مللهم واذا لم يكن للفاتل عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان مسلما ومن له وارث معروف مطلقا لا يعقله بيت المال ولا عاقلة للمجم

﴿ كَتَابِ الوصايا ﴾ هي تمليك مضاف الى مابعد الموت وهي واجبةبالز كاة والصوم والصلاة التي فرط فيها والافستحبة وسببها سبب التبرعات وشرائطها كون الموصى أهلا للمتمليك وعدم اسـتغراقه بالدين والموصى له حيا وقنها غير وارثولا قاتل والموصىبه قابلا للشمليك بعد موت الموصى وركنها قوله أوصيت بكذا لفلان وما يجري مجراه من الالفاظ المستعملة فيها وحكمها كون الموصى به ملكا جــديدا للموصى له ويجوز بالثلث الاجنى وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا أن تجبيز و رثته بعد موته وهم كبار وندبت باقل منه عند غني ورثته او استغنائهم بحصتهم كتركها بلا احدهما وتؤخر عن الدين وصحت بالكل عنمد عمدم ورثته ولمملوكه بثلث ماله أو بدراهم أو بدنانير مرسلة لا وصحت لمكاتب نفسه أو لمدبره أو لام ولده وللحمل و به ان ولد لاقل من ستة اشهر من وقتها وصحت بالامة الاحملها ومن المسلم للذى و بالمكس لا حربي في داره ولا لوارثه وقاتله مباشرة الا باجازة ورثتمه وهم كبار أو يكون البقاتل صبيا أو مجنونا او ایکن له وارث سواه ولا من صبی غیر ممیز أصلا وكذا من ممیز الا فی تجهيزه وأمر دفنه وان مات بعد الادراك أو أضافها اليه ولا من عبد ومكاتب وان ترك وفاء الا اذا أضافها الى المتق ولامن معتقل اللسان بالاشـــارة الا اذا امتدت عقلته حقصار له اشارة معهودة فهو اخرس وأندا يصح قبولها بعد موتد فيبطل قبولها وردها قبسله الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اورثته وله

الرجوع عنها بقول صريح أو فعل بقطع حق المالك عماغصبأو يزيدفي الموصي بهما يمنع تسليمها الا به كلت السريق بسمن وهدم البناء وتصرف يزيل ملسكه كالبيع والهبة لا بغسل ثوب اوصى به ولا بجحودها وكذاكل وصية أوصيت بها فرام أو ربا أو أخربها بخلاف تركتها وكل وصية أوصيها فهي اطلة أوالذي أوصيت به لزيد فهواممرو اولفلان وارث ولوكان فلان ميتا وتتهافالاولى من الوصيتين بحالها وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحهابمدهما بخلاف الاقرار كاقراره ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا ان اسلم او اعتق بعدذلك وهبةمقعد ومفلوج وأشل ومسلول من كل ماله ان طالت مدته ولم بخف موته والا فن تلثه واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخره الموصى وان تساوت قدم ماقدم اذا ضاق الثلث عنها فان أوصى بحج أو يحج عنه راكبامن بلدهان بلغ نفقته ذلك. والا فمن حيث تبلغ اوصى بان يشترى بكل ماله عبد فيعتق عنـــه ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا أوصى بان يشتري لهعبد بالف درهم وزاد الالف على الشلث مريض أوصى بوصاياتم برىء من مرضه ذلك وعاشسنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضى هذا فقد اوصيت بكذا أوصى بوصية ثم جن ان اطبق الجنون بطلت والآلا أوصى بأن يمار بيتهمن فلان او بان يستى عند الماءشهرا في الموسم أو في سعيل الله تعالى فهو باطل كما لواوصي بهذا التبن لدواب. فلان ولو اوصي بقطنه لرجل وبحبسه لأخراو ارصي بلحم شاة بعينه لرجل وبجلدهالآخر او اوصى بحنطة في سنبلها لرجل وبالتبن لاخر جازت الوصية لهما اوصي بثلث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفسراجه ونحوه أوصى بان يتخذ الطعام بعد موته الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة

﴿ باب الوصية بثاث المال ﴾ اذا أوصى بثلث ماله لزيد ولا خر بثلث ماله ولم تجز فثلثه لهما وان أوصى لا آخر بسدس ماله فالثلث بينهم أثلاثا فان اوصى لاحدهما مجميع ماله وللآخر بثلث ماله ولم تجزه فثلثه بينهما نصفان ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند أبي حنيفة الافى المحاباة

والسعاية والدراهم المرسلة وبمثل نصيب ابذه صحت وبنصيب ابنه لا وله ثلث أن اوصىمع أبنين وبجزء أوسهم من ماله فالبيان الىالورثة وان قال سدس مالى له ثم قال ثلث له وأجاز وا له ثلت وفي سدس مالي مكررا له سدس دراهمه أوغنمه أوثيابه متقاوتة أوعبيــده ان هلك ثلثاه فله ما بقى في الاولين وثلث الباقي في الآخرين وكالأول كلموزون ومكيل بألف ولهدين وعين فاذخرج من ثلث المين دفع اليه والا فثلث العين وكلما خرج شيء من الدبن دفع اليه ثلثه حتى يستوفى حقه و بثلثه لزيد وعمرو وهو ميت لزيدكله كما لو ارصى لزيد وجدار هذا أذا خرج المزاحم من الأصل أما أذا خرج بعد هجة الايجاب يخرج بصحته كما اذا قال ثلث مانى لفلان ولفلان بن عبدالله ان مت وهو فرتمير فمات الموصى وفلان بن عبدالله غني كأن لفلان نصف الثاث وأصله المعول أنه متي دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرطه لا يوجب الزيادة فيحق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقدالاهلية كان الكل للآخر وقيل العبرة لوقت موت الموصى واوقال بین زید وعمر ولزید نصفه و بثلثه وهو فقیر له ثلث ماله عند موته اکتسبه بعد الوصية اوقبله اذا لم يكن الموصى به عينا اونوعا معينا اما اذا اوصى بعين اونوع من ماله كنلث غنمه فهلك قبل موته بطات واولم يكن له غنم عندالوصية فاستفادها تُم مات صحت واو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف له شأة منغنمي ولاغنم له وكذا كل نوع منانواع المال كالبقر والثوب ونحوها و بثلثه لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين لهن ثلاثة اسهم من مخمسة وسهم للفقراء وسهم ثامساكين وبثلثه لزيد وللمساكين لزيدنصهفه ولهم نصفه واو اوصى للمساكين كان له الصرف الى مسكين واحد وعــا لة لرجل و بمــائة لاَ خر فقال لاَ خر اشركتك معهما له ثلث كـل مائة و إر بعمائة له وبمائتين لآخر فقال لآخر اشركتك معهما له نصف مالكل منهما وبثلثماله لرجــل ثم قال لآخر اشركـتك اوادخلتك معه فالثلث بينهما وان قال لورثنه لمُفلان على دين فصدقوه فانه يصدق الىالثلث بخلاف كل من ادعى على شيئا

فاعطوه الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث وان اوصى بوصايامع ذلك عزل المثلث لاسحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل صدقوه فيها شئتم وما بقي من الثلث فللوصايا ولاجنبي ووارثه اوقاتله له نصف الوصية و بطل وصيته للوارث والقاتل بخلاف ما اذا اقر بمين او دين أوارثه والاجنبي لايصح في حق الاجنبي ايضا و بثياب متفاوتة لشلاثة فضاع ثوب ولم يدر اني والوارث يقول الكل هاك حقك بطلت الا أن يسلموا ما بقى منها فيقسم بينهم لذى الجيد ثلثاه ولذى الردىء ثلثاه ولذى الوسط ثلث كل واحد منهما وببيت عين من دار مشــتركـة وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا مثــل زرعه والاقرار ببيت معينمن دار مشتركة مثلها و بألف عين من مال آخر فاجاز رب المال بعدموت الموصى ودفعه صح وله المنع بعد الاجازة بخلاف ما اذا أوصى مالزيادة على الثلث أولقاتله أولوارثه فاجازتها الورثة ولو أقر أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه صح في ثلث نصيبة و بامة فولدت بعد موت الموصى ولدا وكلاهما بخرجان من الثلث فهما للموصى له والا أخذ منها ثم منه والله أعلم ﴿ باب المتق في المرض ﴾ يمتبر حال المقد في تصرف منجز فان كان فى الصحة فن كل ماله والا فن ثلثه والمضاف الى موته من الثلث وأن كان في الصحة أعتاقه ومحابانه وهبتة ووقفه وضانه وصية في الحسكم فيعتبر من الثلث ويزاحم أصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع اذا أجيز فان حابا فحرر فهي أحق و بعكسه استويا ووصيته بان يعتق عنه بهذه المائة عبد لاينفذ بما بتى ان هاك دونهم بخلاف الحج وتبطل الوصية بعتق عبده ان جني بعد مونه فدفع وان فدى لا و بثلثه لبكر وترك عبدا فادعى بكر عتقه فىالصحة والوارث فى المرض فالقول للوارث مع اليمين ولا شيء لبكر الا أن يفضل من ثلثه شيء أوتقوم حجة على دعواه ولوادعى رجل ديناً على الميت والعبد عتقا في الصحة ولامال له غيره فصدقهما الوارثسمي في قيمته وتدفع الى الغريم كما لو ادعى عليه رجل

ديناوعبده عتقا في محته فقال في مرضه صدقها ﴿ باب الوصية للرقارب وغيرهم ﴾ جاره من لصق به وصهره کل رحم <sup>مح</sup>رم من عرسه بشرط موته وهی منگوحته أوممتدته من رجمی وختنه ز وج كل ذی رحم محزم منه كاز واج بناته وأهله زوجته وآله أهل بيته يدخل فيهم من ينسب أليه من قبـل آبائه الى أقصى أب له فى الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والـكبير فيه سواء ولا يدخـل فيه أولاد البنات وجنسه أهل بيت أبيه وكذا أهل بيته وأهل نسبه ولو أوصت المرأة لجنسها أولاهل بيتها لايدخــل وادها الا أن يكون أبوه من قوم أبيها وان أوصى لاقار به ولذوى قرابته أولارحامه أولانسابه فهى للاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منـــــــ ولا يدخــــل الوالدان والولد والوارث ويكون للاثنين فصاعدا فان كانله عمان وخالان فهى لعميه واوعم وخالان كان لهالـنصف ولهما الـنصف واوكان له عم واحد لاغير فله نصفها ويرد النصف الىالورثة واوعم وعمة استويا واوانعدم الحرم بطلت ولولد فلان للذكر والانثى سواء واورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين وشرظ محتها هنا موت الموصى لورثته قبل موت الموصى فلو مات الموصى قبل موته بطلت وفى أيتام بنيه وعميانهم و زمنائهم وأراملهم دخل فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانتاهم اناحصوا وفى بنى فلان يختص بذكورهم الا اذاكان اسم قبيلة أوفخذ فيتناول الاناث ومولى العتاقة والموالاة وخلفاءهم أوصى منله معتقون ومعتقون لمواليه بطلت الا اذا عين من أعتقه في محته ومرضه لايدخل مدبروه وأمهات أولاده أوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخـل فيه من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها أوصى ان يطين قبره أو يضرب عليه قبة فهى باظلة والله تعالى أعلم ﴿ باب الوصية بالخدمة والسكني والنمرة ﴾ يحت الوصية بخدمة عبده وسكني داره مدة معلومة وأبدا وبفلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها والانقسم الدار اثلاثا وتهايا العبدوليس للورثة بيع مافى أبديهم من ثلثيها ولبس للموصى له بالخدمة أوالسكنى أن يؤاجر العبد

والدار ولا للموصى له بالفلة استخدامه أوسكناها في الاصح ولا يخرج العبد من الكوفة الا اذا كان مكانه ان خرج من الثلث والا فلا الا باذن ألورثة وبموته في حياة الموصى بطلت و بعد موته يعود الى الورثة وبثمرة بستانه فمات وفيه ثمرة له هذه النمرة وان زاد أبدا له هذه وما يستقبل كما في غلة بستانه واق لم يكن فيه عُرة فهي كالفلة و بصوف غنمه و ولدها ولبنها له مافي وقت موته سواء قال أبدا اولا أوصى بجعل دارهمسجدا ولم يخرج من الشلث وأجازوا يجعل مسجدًا وان لم يجوزوا بجمل ثائبًا مسجدًا ويظهر مركبه في سبيل الله تعالى بطلت أوصى بشيء للمسجد لم بجز الا أن يقول ينفق عليه قال أوصيت بثلثي لفلان أوفلان بطلت ذى جعل داره بيعة أركنيسة في طحته فمات فهي ميراث وانأوصي أن يبني داره بيعة أوكـنابسةلمعينين فهو جائز منالثلث وبداره كنيسة في القرى لقوم غير مسمين عت كوصية حربي مستأمن بكل ماله لمسلم أوذى وصاحب الهموى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد والمرتدة فىالوصية كذميةالوصية المطلقة لاتحل للغنى وان عممت واو خصت به أولقوم محصورين حلت لهم وكذا الوقف

وان سكت فمات فله الرد والتبول ولزم بيع شيء من الشركة وان جهل به وان سكت فمات فله الرد والتبول ولزم بيع شيء من الشركة وان جهل به مخلاف الوكيل فان رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا أنفد قاض رده ولو الى صبى عبد غيره وكافر وفاسق بدل بغيرهم فلو أبلغ الصبى وعتق العبد وأسلم الكافر لم يخرجهم القاضى عنها والى عبده و و رثته صغار صح والا لا ومن عجز عن القيام بها ضم اليه غيره ولو ظهر للقاضى عجزه أصلا واستبدل غيره ولو عجزه النقاضى الى عالما لها نفذ عزله وان جازوائم و بطل فعل أحد الوصيين ولو عجزه النقاضى الى عالما لها نفذ عزله وان جازوائم و بطل فعل أحد الوصيين ولو عجزه أن كان ايصاؤه لكل منهما على الانفراد الا بشراء كفيه وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والاهاب له واعتاق عبد معين ورد وديعة وتنفيذ وصية معينين و بيع مايخاف تلفه وجميع أموال ضائعة وان

مات أخدهما فان أوصى الى الحي أوالى آخر فله التصرف في الشركـة وحده والا ضم اليه غـيره و وصى الوصى وصى فى المتركتين ونصح قسمته نائبا عن ورثة غيب أوصفار مع الموصى له ولارجوع عليهان ضاع قسطهم معه وقسمته عن الموصى له معهم لا فيرجع بثلث ما بقى ان ضاع قسطه وصح قسمة القاضى وأخذه قسط الموصى لهان غاب فى المكيل والموزون وفى غيرهما لا وان قاسمهم الوصى فى الوصية بحج حج بثلث ما بقى ان هلك فى يده أوفى يد من دفع اليه ليحج ولو أفرز الميت من ماله شيئا للحج فضاع بعد موته لا وصح بيع الوضى عبدا من التركة بغيبة الفرماء للفرماء وضمن وصى باع ما أوصى ببيعه وتصدق بثمنه واستحق بمد هــــلاك ثمنه عنده و رجع في التركة كما يرجع في مال الطفل ووصى باع ما أصابه من التركة وهلك معه فاستحق والطفل يرجع على الورثة بحصته وصح احتياله لمـــال اليتم لو خيرا و بيمه وشراؤه من أجنبي بمــا يتغابن الناس وان باع أواشترى من نفسه فان كان وصىالقاضى لايجو ز مظلقا وان كان وصى الآب جاز بشرط منفعة طاهرة للصغير واو زاد الوصى على كفن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له وضمن مادفعه من مال الميت ولو دفع المال الى اليتم قبل ظهور رشده بعد الادراك فضاع ضمن وجاز بيمه على الـكبير فىغير العقار ولايتجه فى ماله لىنفسه وجاز لو لليتهم ولا يجوز اقراره مدين على الميت ولا بشيء من تركته انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو أقر بعين لا خو ثم ادعى أنه للصفير لايسمع ﴿ وصي أبوالظفل أحق بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد و بطلت شهادة الوصيين لوارث صغير بمال وكبير بمال الميت وصحت بغيره فشهادة رجلين لآخرين بدين الف على ميت والا خرين للاولين بمثـله بخلاف شهادة كل فريق بوصـية الف أوالاولين بعبد والا خرين بثلث ماله وتصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين وشهدالمشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين أخرى شهد الوصيان أن الميت وصى الى زيد معهما لغت الا ان يدعى زيد ذلك وكذا ابنا الميت اذا شهدا

أن اباهما أوصى الى رجل وهو يشكر بخلاف شهادتهما انأباهما وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لايقبل مظلقا وصيأ نفذ الوصية من مال نفسه رجع مطلقا كوكيل أدى الثمن من ماله وكذا الوصى اذا اشترى كسوة الصغير أوماينفق عليه من مال نفسه أوقضي دين الميت أوكفنه من مال نفسه أواشتري الوارث الكبيرطعاما أوكسوة للصغير من مال نفسه ولوكفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله فيه ولو باع شيئًا من مال اليتيم ثم طلب منه بأ كثر رجع القاضي فيه الى أهل البصرة ان أخبره اثنان منهم أنه باع بقيمته وان قيمته ذلك لايلنفت الى من يزيد وإن كان في المزايدة يشــترى بأكثر وفي السوق بأقل لا بنتقض بيع الوصى لذلك بل يرجع الى أهل البصرة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وكني قول واحد في ذلك ﴿ كتاب الخنثي ﴾ هو ذرفرج وذكر أومن عرى عن الانثيين حميما فان بال من الذكر فغلام وانبال من الفرج فانثى وان بال منهما فالحكم الاسمبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة فان بلغ وخرجت لحيته أو وصل الى امرأة أواحتكم فذكر وان ظهر له ندى أوابن أوحاض أوحبل أوامكن وطؤه فامرأة وان إيظهر له علامة أصلا أو تمارضت الملامات فشكل فيؤخذ في أمره عا هو أحوط فيقف بين صف الرجال والنساء وتبتاع له أمة تختنه من ماله و يكره أن بختنه رجــل أو امرأة وان لم يكن له مال فن بيت المال ثم تباع و يكره له لبس الحر ير ولا يخلو به غير محرم وأن قال أنا رجل أوامرأة لاعبرة به وقيل يمنبر ولو مات قبل ظهور حاله لمينسل وييمم ولابحضر مراهقا غسلميت وندب تسجية قبره وبوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهـم وله أقل النصيبين فلو مات أبوه وترك ابنا له سهمان وللخنثي سهم لانه الاقل ﴿ مَسَائِلُ شَتَّى ﴾ عرق مدمن الحمر نحبس وكل خارج نجس ينقض الوضوء خبز وجد في خلاله خرء فأرة فان كان صلبا رمى به وأكل الخبز ولا يفسد الدهن والماء والجنطة الا اذا ظهر طعمه أواونه في السـنن الرواتب لايصلي ولا يستفتح الدعوة

المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا الخروج من الصلاة لايتوقف على عليكم فلو دخل رجل في صلاته بعد لا يصير داخلا فيها لف نوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطو بته على ثوب طأهراكن لايسيل او عصرلا ينجس كما أو نشراا ثبوب المبلول على حبل نجس بابس نوى الزكاة الا أنه سماه فرضا جاز من له حظَ في بيت المال ظفر بما هو وجه لبيت المال فله أُخذه ديانة أفطر فی رمضان فی بوم ولم یکفر حتی أفطر فی بوم آخرفعلیه کنارة واحدة ولو نوی غضاء رمضان ولم يمين اليوم صح رأو عن رمضاً نين كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول صالاة عليه أو آخر صلاة رأس شاة متلطخ بدم أحرق وزال عنه ؤلدم فانخذ منه مرقة جاز والحرق كالفسل سلطان جمل الخراج لرب الار**ض** جاز وان جعل المشر لا عجز أصحاب الخراج عن زراعة الارض وأداء الخراج ودفع الامام الاراضي الى غيرهم ليعطو الخراج جاز غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة اكثر تحرى وأكل والالااءاء الاخرس وكتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان فى وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء لافى حـــد ابتلع الصائم بصاق محبوبه يكنفر والا لاقتل بمض الحاج عذر في ترك الحج منعياز وجما من الدخول علمها وهو يسكن معها في بينها نشوز ولو كان المنع لينقلها الى منزله أو كان يسكى في بيت الغصب فامتنعت منه لاقالت لاأسكن مع أمتك وأريد بيتا على حدة ليس لهاذلك قاللعبده يالمالكي أو قاللامته أنا عبدائه لايمتق بخلاف قُولُه يامولاي المقار المتنازع فيــه لا يخرج من يد ذي اليد مالم يبرهن المدعي أويعلم بهالقاضي عقار لافي ولاية القاضي بصح قضاؤه فيه وقيل لاقضي القاضي في حادثة بيبتــة ثم قال رجمت عن قضائ أو بداني غــير ذلك أو وقعت في تلميس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لايعنبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى حيحة وشهادة مستقيمة اذا قال الشهود قضيت وأنكر اقاضي فالـقول له ما لم ينفذه قاض آخر شرط انعقاد القضاء في المجتهدات أن يصمير الحكم في حادثة فلو رفع اليه قضاء مالكي بلا دعوى لم يلتفت اليه وبحكم بمتنضى مذهبه

اذا أرتاب في حكم الاول له طلب شهود الاصل اذا ترتب بيع التعاطي علي بيع باطل أو فاسد لا ينعقد خبا قوما ثم سال رجلا عنشيء فاقربه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لايراهم جازت شهادتهم وان سمموا كلامه ولم يروه لاباع عقارا وابنه وامرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملك لاتسمع دعواه بخلاف الاجنبي واوجارا الا اذا تصرف المشترى فيه زرعا وبناء فلا تسمع دعواه باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليمه وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام بينــة تـقبل وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالب و رثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض مونها وقال بل في الصحة فالـقول للورثة وكلها بطلاقها لا يملك عزلهـا وكلتك بكذا على أنى متى عزلتك فانت وكيل يقول في عزله عزلتك نمءزلتك ولوقال كلما عزلتكفانت وكيل يقول رجمت عنالوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة قبض بدل الصلح شرط ان دينا بدين والد لاقال لابينة لي أولا شهادة لى فشهد تقبل كيا لوقال ليس عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد أو قال لاحجة لى على فلان ثم أنى بها للامام الذي ولاه الخليفة أن يقطع انسانًا من الطريق الجاهة ان لم يضر بالمارة صادره السلطان ولم يمين بيع ماله فباع صح كالدائني اذا حبس بالدين فباع ماله القضاءه خوفها بالضرب حتى وهبت مهرها على لم يصح ان قدر على الضرب وان أ كرهما على الخلع وقم الطلاق ولا يسقط المال ولو أحالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح اتخــذ بئرا في ملـكه أو بالوعة فنز منها حائط جاره وظلب تحويله لم يحير وان سقط الحائط لم يضمن عمر دار زوجتــه بماله بإذنها فالممارة لهــا والنفقة دين عليها ولنفسه بلا اذنها فله ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهومتطوع قال،هذه. رضيعتي ثم اعترف بالخطأ وصدقته فله أن يتزوجها اذا لم يثبتعليمان قال هو حق أو صدق أو كما قلت أوأشهدعليه بذلك شهودا وما في معنى ذلك ولو أخذ غريمه فنزعــه أنسان من يده لم يضمن وكذا أذا دل السارق على مال غيره أو أمسك هاربا من عدوه حتى قتله فى يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا

المال والا أقطع يدك وأضر بك خمسين فدفع لم يضمن قال تركت دعواي على فلان وفوقت أمرى الى الآخرة لانسمع دعواه بمده الاجازة تلحق الافعال فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه صح فيبرأ الفاصب عن الضمان وضع منجلا في الصحراء ليصيد حمار وحش وسمىعليه فجاء فياليوم الثانىو وجد الحمار مجروحا ميتالم يؤكل كره منالشاة الحياء والمحصية والفدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر للقاضي اقراض ماللمائب والطفل واللقطة يخلاف الاب والوصى والملتقط قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لاتطلق امرأنه لان من المشركين لايمذب صبى حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا يقطع جلدة ذكره آلا بتشديد ترك كشيخ أسملم وقال أهل النظر لايطيق الختان ولوختن ولم يقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع أكثر من النصف كان ختانا وان قطع المنصف فما دونه لا والختان سنة وهو من شعائر الاسلام فلو اجتمع أهل بلدة على تركه قاتلهم الامام ووقتــه سبـم سنين وكـذا يجوز كي الصغير و بظ قرحته وغيره من المداواة وفصد البهائم وكتها وكل علاج فيه منفمة لهاجازقتل مايضرمنها ككلبعقور وهرة ويذبحها ذبحا وجازتالمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمى وحرم شرط الجمل من الجانبين لامن أحمد الجانبين ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الابظريق التبع ويستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه على الراجح والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لايجوز وان قصــد تعظيمه يكفر ولاباس بلبس القلانس وندب لبس السواد وارسال زنب العمامة بين كتفيه آلى وسط الظهر ويكره لبس المعصفروالمزعفر وللشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل اختضب لاجل التزين للنساء والجواري جاز كما يجوز أن ياً كل متكمًا أخذته الزازلة في بيتــه ففر الى الـفضاء لايكره بل يستحب واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم أن كل شيء بقدر الله سبحانه وتعالى فلا ياس بأن يخرج ويدخل وان كان عنده انه أن خرج نجا ولو دخل أبتلي به

كره له ذلك فقيه في بلدة لبس فها أفقه منه يريد أن يغزوليس له ذلك قضي المدبون الدبن المؤجل قبل الحلول أو مات فاخذ من تركته لاياخذ من المرابحة التيجرت بينهما الا بقدرمامضي من الايام وهو جواب المتأخر بن والله تعالى أعلم ﴿ كَتَابِ الْـ هُرَائِضَ ﴾ يبدأ من تركة الميت الخالية عن تعلق حق الفسير بمينها كالرهن والعبد الجانى بتجهيزه منغير تقتير ولا تبذير تمديونه التي لهامطالب من جهة المباد ثم وصيتــه من ثلث ما بقي ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستيخق الارث برحم ونكاح وولاء فيبدأ بذوى الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق تم عصبته الذكور ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لميثبت ثم الموصىله بما زاد عن الثلث ثم بيت المال وموانعه الرق والقتل واختلاف الملتين والدارين حقيقة أوحكما فيفرض للزوجة النمن مع ولد أو ولد ان والربع لها عند عدمهما والزوج مع أحدهما والنصف له عند عدمهما واللاب والجد السدس مع ولد أو ولد بن والام السدس مع أحــدهما أو مع اثنين من الاخوة والاخوات وللجدةمطلقا فصاعدا اذاكنا ثابتاتمتحاذيات فىالدرجة لان القربي نحجب البعدي ولبنت الابن مع البنت وللاخت لاب مع الاخت لابوبن وللواحد من ولد الام والثلث لاثنين فصاعداً من ولد الام والام عند عــدم من لها ممه السدس ولها ثلث الباقى بمد فرض أحد الزوجين في زوجة وأبوين أو زوج وأبوين والثلثان لكل اثنين فصاعدا ممن فرضه النصف الا الزوج ﴿ فَصَلَ فَي الْمُصِبَاتَ ﴾ يجوز العصبة بنفســه وهوكل ذكر فم يدخل فى نسبته الى الميت انثى ما أبقت الفرائض وعنـــد الانفراد يجو زجميم المال ويقدم الاقرب فالاقرب كالابن ثم ابنه وانسفل ثم الاب ويكون مع البنت عصبة وذاسهم ثم الجد الصحيح وان علاثم الاخ ثم ابنــه وان سفل ثم العم ثم ابنه وانسفل ثم عم الاب ثم عم الجدثم ابنه ومن كان لابوين مقدم على من كان لاب ويصير عصبة بغيرهالبنات بالابن وبنات الابن بابن الابن والاخوات بأخيهن ومع غميره الاخوات مع البنات وعصبة ولد الزنا والملاعنــة مولى الام وتختم

المصبات بالمعتق ثم عصبته وآذا ترك أبا مولاه وابن مولاه فالمكل للابن أو جده وأخاه فهو للجد ولا بحرم ستة بحال ألاب والأبن والام والبنت والزوجان ويحجب الاقرب بمن سواهم الابعد ومن أدلى بشخض لا برث معه الا ولد ألام والحروم لابحجب ويحجبالحجوب كالاخوة والاخوات يحجبون بالاب و يحجبون الام من الثلث الى السدس ويسقط بنوا الاعيـــان بالابن وبالاب والجد وقالا يقاسمهم على أصول زبد ويفتي بالاول وبنوا الملاة يهم وبهؤلاء وبنوا الاخياف بالواد وولدالابن والابوالجد والجدات مطلقا بالام والابويات بالآب وتحجب الفربى البعدى وارثة كانت أومحجوبة واذا أجتمعتا وكانت أحداهما ذات قرابة واحدة كام الاب والاخرى ذات قرابتين أوأ كثركام أم الام وهي أيضا أم أب الاب قسم محمد السدس بينهما أثلاثا وهما انصافا وإذا استكل البنات أوالاخوات لابوين فرضهن سقط ببنات الابن والاخوات لاب الابتعصيب ابن ابن أوأخ مواز أونازلة ويأخذ ابن عم هو أخ لام السدس ويقتسمان الباقى ولو تركت زوجا وأما واخوة لام واخوة لابوين أخذ الزوج النصف والام السدس وولد ألام الثلث ولا شيء للاخوة لابوين

ورا وشفعا واثنى عشر الى سبعة عشر ورا لاشفعا وأر بعة وعشرون الى سبعة وعشرين كامرأة أو بنتين وأبوين والرد ضده فان فضل عنها ولا عصبة برد فلك عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين فان انحدجنس المردود عليهم قسمت فلك عليهم بقدر سهامهم وان كان جنسين فن عدد سهامهم وان كان مع الاول من لا يرد عليه أعطى فرضه من أقل مخارجه وقسم الباقى على من يرد عليه كزوج وثلاث بنات وأن في يستم ذلك فان وافق رؤسهم كزوج وست بنات ضرب وفقها فى خرج فرض من لا يرد عليه والا ضرب كل رؤسهم فيه كزوج فرض من لا يرد عليه على من يرد عليه والا ضرب كل رؤسهم فيه كزوج فرض من لا يرد عليه والا ضرب كل رؤسهم فيه كزوج فرض من لا يرد عليه والا ضرب كل رؤسهم فيه كزوج فرض من يرد عليه من لا يرد عليه قسم الباقى من مخرج فرض من يرد عليه كلام وان في يستم ضرب جمع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من يرد عليه لام وان في يستم ضرب جمع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من يرد عليه

كار بع زوجات وتسع بنات وست جدات ثم ضر بت سهام من لايرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيا بتي من مخرج أرض من لايرد عليه ﴿ باب ذوى الارحام ﴾ هو قريب ليس بذى سهم ولا عصبة ولايرث معذى سهم وعصبة سوى الزوجين فياخذ المنفرد جميع المال ويحجب أقربهم الا عد ويقدم أولادالبنات وأولاد بنات الابن تمالجد آغاسدوالجدات الفاسدات ثم أولاد الاحوات لابوين أولاب وأولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ويقدم الجد عليهم ثم الاخوال ثم الخالات والاعمام لام والعمات لام وبنات الاع ام وأولاد هؤلاء ثم عمات الآباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام الآباء لام وأعمام الامهات كلهم وأولاد هؤلاء واذا استووا في درجة قدم ولد الوارث وإذا اختلف الفروع والاصول كبنت ابن وان بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم عليهم اثلاثا واعطى كلا من الفروع نصيب أصله وهما الفروع فقط ﴿ فصلى في الحرقي والغرقي ﴾ ولا توارث بين الغرقي والحرقى الا أذاعلم ترتيب الموتى يقسم مال كل منهم على و رثته الاحياء والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم واوحجب أحدهما فالحاجب وأن لم يحجب أحدهما الآخر يرث بالقرابتين ولا برث بانكحة مستحلة عندهم ويرث ولد الزَّمَا وَاللَّمَانَ بَجْهَةَ اللَّمْ فَقَطَّ. وَوَقَفَ للحمل حَظَّ ابن واجد

وفصل في المناسخة ﴾ مات بعض الورثة قبل الفسمة محمحت المسئلة الاولى ثم الثانية فإن استقام نصيب الميت الثانى على تركته فيها وإن لم يستقم فإن كان بين سمامه ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح الثانى في التصويح الدول والا ضربت كل الثانى في الاول محصل خرج المسئلتين فيضرب سهام ورثة الميت الثانى في كل مافي يده أو وفقه فإن مات تالت جعل المبلغ مقام الاولى والثالثة مقام الثانية وهكذا

الفروض نوعان الاول المنصف من اثنين والربع من أربعة والثمن من الفروض نوعان الاول المنصف من اثنية والربع من أربعة والثمن بكل الثلاثة عانية والثلث من ثلاثة والسدس من ستة فاذا اختلط النصف بكل الثلاثة الاخر أو بعضهما فن ستة أو الربع فمن اثنى عشر أو الثمن فمن أربعة وعشر ينواذا انكسرسها مفريق عليهمضر بت عددهم في أصل المسئلة كامرأة واخوين وانوافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في أصل المسئلة كامرأة

وستة اخوة فان انكسر سهام فريقين أواً كثر وعدد رؤسهم مماثلة ضربت أحد الاعداد فيأصل المسئلة كثلاث بنأت وثلاثة أعمام وان دخل بعض الاعداد فی بعض کار بع زوجات والاث جدات واثنی عشرهما ضربت کثرالاعداد فى أصل المسئلة وان وافق بعضها بعضا كاريح زوجات ولحمس عشرة جـــدة وْمَانَ عَشْرَةَ بَنْنَا وَسَنَّةَ أَعْمَامُ ضَرِّ بَتَّ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ وَالْخَارِجِ في وفق الثالث أن وأفق والا في جميعه ثم في الراجع كذلك وأن تباينت كامرأنين وعشر بنات وست جدات وسبهة أعمام ضربت أحدهما في جميع الثاني والحاصل فى جميع الشالت والحاصل فى جميع الرابع واذا أردت معرفة التماثل والبتداخل والتوافق والتبابن بين المددين فتماثل المددين كون أحدهما مساويا للا خر وتداخل المددين المختلفين أن يعد أقلهما الاكثرأو يكون أكثر المدمين مقسما على ألاقل قسمة محيحة وتوافق العددين أن لايعد أقلهما الاكثر واحكن يعدهما عدد ثالث وتباين المددين أنلايعد العددين معاعدد ثالث واذا أردت معرفة السوافق والتباين بين العــددين المختلفين أسقط الاقل من الاكثر من الجانبين فان توافقا فى واحد تبابناوإن توافقا في اثنين فالنصف أو ثلثه بالشلث ألى العشرة أوأحد عشر فبجزء منأحد عشر وهكذا واذا أردت ممرفة نصيب كل فريق فاضرب ما كان له من أصل المسئلة فيما ضربته في أصل المسئلة بخرج نصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث في المضروب بخرج نصيبه وافا أردت قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء فانكان بين الـتركـة والـتصحيح موافقة ضر بتسهام كل وأرث من التصحيح فيجميع التركة وتسمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق وينزل مجموع الديون كالتصحيح وينزل كل دين كسهام وارث ومن صالح من الورتة أو الغرماء على شيء منها طرح ثم قسم الباقي على سهام من بقى منهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

تم كتاب تنوير الابصار وجامع البحار بعون الملك القهار والحديدة وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده وعلى آله وصبه أجمعين وذلك في أوائل شهر ذي القعده سنة ١٣٣٧ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين.

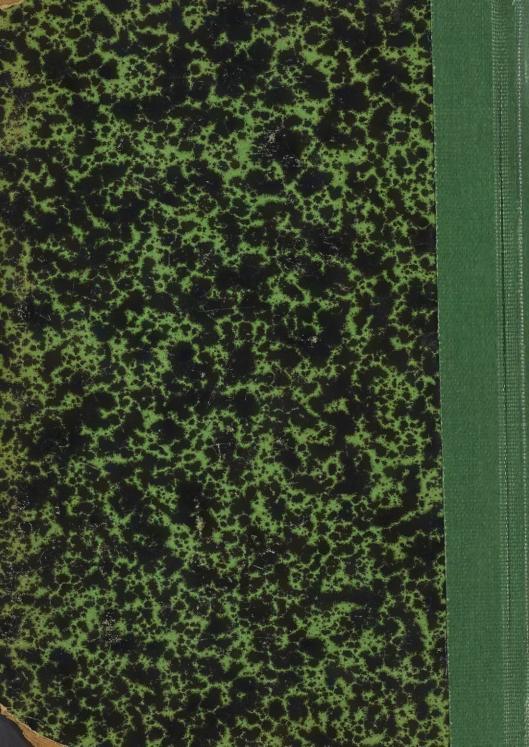


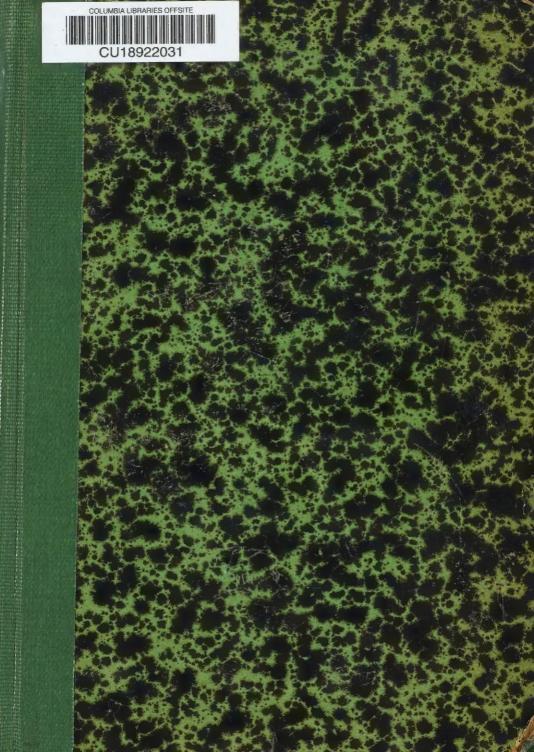


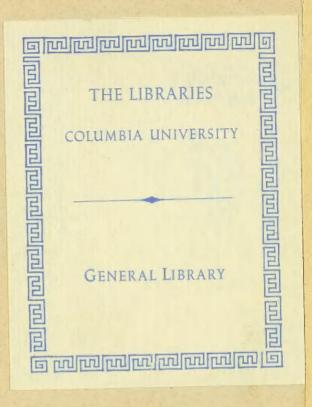


K •T54

NOV 28 1972







Rus 120 A01 V. 4 1876